

الموجة الثالثة

٠٠ يتناول هذا الكتاب ظاهرة التحول الجماعي إلى الديمقراطية فيما يسمى بظاهرة « الموجات ». فتركز الدراسة على حركات التحول من الأنظمة السلطوية الشمولية إلى الديمقراطية ، والتي اجتاحت العالم فيما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٩٠ ، أي منذ احتدام أزمة النفط وما ترتب عليها من نتائج سياسية واقتصادية وحتى تفكك الاتحاد السوفيتي ، وما نتج عنه من انهيار النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية . فتقدم الدراسة أسباب التحول والعوامل التي تساعد على حدوث التغيرات الحادة في نظم الحكم . وينتهي الكاتب دراسته بتنبؤات عن مستقبل الديمقراطية في العالم على مشارف القرن الحادي والعشرين . وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعد من أوائل الدراسات التي تتناول التحولات الديمقراطية المفاجئة التي أعقبت سقوط الدولة السوفيتية في أواخر الثمانينيات والمؤلف هو عالم السياسة الأمريكي الكبير « صامويل هانتنجتون » الأستاذ بجامعة هارفارد ، ومؤلف العديد من المراجع الهامة والدراسات الرائدة ٠٠

د . سعد الدين إبراهيم



دار سعاد الصباح



مركز
ابن خلدون
للدراستات الإسلامية



دار سعاد الصباح

صامويل هانتنجتون

ترجمة : د . عبد الوهاب علوب

الموجة الثالثة

التحول الديمقراطي
في أواخر القرن العشرين

مع مقدمة تحليلية بقلم د . سعد الدين إبراهيم

السيرة الذاتية
التي نشرها
عن
الكتاب

د

دراسة

الموجة الثالثة

التحول الديمقراطي
في أواخر القرن العشرين

تأليف

صامويل هانتجتون

ترجمة

د. عبد الوهاب علوب

مع مقدمة تحليلية بقلم

د. سعد الدين إبراهيم

المجتمع المدني ومستقبل التحول الديمقراطي

في الوطن العربي



دار سعاد الصباح

رقم الإيداع : ١٩٩٣/٤٤٢٠
I.S.B.N. 977-274-038-9

الطبعة الأولى ١٩٩٣
جميع الحقوق محفوظة ©
دار سعاد الصباح
ص.ب : ٢٧٢٨٠
الصفاء ١٣١٣٣ - الكويت
القاهرة - ص.ب : ٢٦٧ دق
٣٤٩١٧٢٧
تليفون : ٣٤٩٧٧٧٩
٧٠٩٥٨٣
فاكس : ٧٠٩٥٦٣

الإشراف الفني : حلمي التوني

مقدمة المترجم

يتناول هذا الكتاب الهام ظاهرة التحول الجماعي إلى الديمقراطية فيما يسمى بظاهرة « الموجات ». فيركز الكاتب في دراسته هذه على حركات التحول من النظام الشمولى إلى الديمقراطية والتي اجتاحت العالم فيما بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٩٠ ، أى منذ احتدام أزمة النفط وما ترتب عليها من نتائج سياسية واقتصادية وحتى تفكك الاتحاد السوفيتى وما ترتب عليه من انهيار النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية . والمؤلف « صامويل هانتنجتون » الأستاذ بجامعة هارفارد ، هو أحد أبرز علماء السياسة الأمريكىين المعاصرين .

وإن أردنا أن نتحدث عن شىء ينبغى أولاً : أن نحدد المعنى الدقيق للشىء أو للمفهوم الذى نقصده . وفى هذه الدراسة يحدد المؤلف معنى الديمقراطية بإيجاز بأنها نهج للحكم يقوم على الانتخابات الحرة والمؤسسات الثابتة وعلى تداول السلطة بين الأحزاب فى نظام تعددى يكفل الحرية وتكافؤ الفرص لجميع الأحزاب السياسية القائمة وحرية الاختيار لكل الناخبين . ويقابلها على النقيض النظام الشمولى الذى يتولى الحكام فى ظلله السلطة أما بحكم المولد أو الصدفه أو الشراء أو العنف أو التعيين . والديمقراطية كما يحددها المؤلف ليست نظاما للحكم وإنما هى نهج يتبع فى إطار نظام الحكم . فهناك ملكيات شمولية وأخرى ديمقراطية ؛ كما أن هناك أنظمة حكم جمهورية شمولية وأخرى ديمقراطية . لكن الديمقراطية لا تتناسب بالطبع مع أنظمة الحكم العسكرية أو الدكتاتورية الفردية .

هذه هى الترجمة الكاملة لكتاب

The Third Wave

**Democratization in the Late Twentieth
Century**

تأليف

Samuel P. Huntington

الناشر

University of Oklahoma Press:

Norman and London

1991

كما يتضح من عنوان الكتاب ، فقد حدثت موجتان سابقتان من التحول من الشمولية إلى الديمقراطية . بدأت الموجة الأولى مع نشوب الثورة الأمريكية عام ١٧٧٦ ؛ وبدأت الموجة الثانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية . وفي تبريره لتجاهله للثورة الفرنسية باعتبارها النموذج الأول لبدء الحركات الديمقراطية بمعناها الحديث ، يذكر المؤلف أن البداية الحقيقية للمؤسسات الديمقراطية القومية ظاهرة خاصة بالقرن التاسع عشر ، وبالتحديد بعد اندلاع الثورة الأمريكية . وتتناول الدراسة الموجات المضادة التي تحولت فيها الشعوب أو عادت من الديمقراطية إلى الشمولية .

غَنَى عن الذكر بالطبع أن المؤلف يتناول مادته من وجهة نظر غربية صرفة لاتولى اعتبارا لما تتميز به سائر الموارث الثقافية والحضارية من خصائص محددة . كما أنه لا يتناول هاهنا تراث الديمقراطية في العالم القديم كاختيار الخلفاء في صدر الحضارة الإسلامية مثلا أو انتخاب الزعماء القبليين في المجتمعات البدوية . وإنما يركز على ديمقراطية الدولة / الأمة بمفهومها الحديث نسبيا . وله في ذلك مبرراته بالطبع ؛ إذ إن مفهوم الديمقراطية المقصود هاهنا يُعَدُّ مفهوما غربيا بالدرجة الأولى . والديمقراطية الغربية في نظر الكاتب قَدَّرَ محتوم تؤول إليه جميع دول العالم . ولكن يعوضنا عن هذه المركزية الغربية في تناول الموضوع ، ما تفضل به الدكتور سعد الدين إبراهيم ، عالم الاجتماع السياسى العربى المعروف ، من إعداد مقدمة تحليلية طويلة ، بعنوان « المجتمع المدنى ومستقبل الديمقراطية في الوطن العربى » . وقد أعدها خصيصاً بمناسبة ترجمة هذا الكتاب الهام إلى العربية .

على أية حال ، فالدراسة التى بين أيدينا تُعَدُّ دراسة قيِّمة بذل المؤلف فيها جهدا كبيرا في جمع مادته الغزيرة وفي رصد التحولات العالمية . ودعم آراءه بالأمثلة والشواهد . ولكن كأي دراسة أخرى ، فإنها لاتخلو من أحادية النظر إلى

الأمور واعتبار الغرب محورا للكون . وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعد من أوائل الدراسات التى تتناول التحولات الديمقراطية المفاجئة التى أعقبت سقوط الدولة السوفيتية في أواخر الثمانينات . كما يقدم الكاتب تحليلا قويا لأسباب هذه التحولات والشروط التى ينبغى توافرها لقيام النظام الديمقراطى في دولة ما والاجراءات التى تتبعها الديمقراطيات الحديثة النشأة في سبيل ترسيخ دعائم الديمقراطية .

وفي بعض مواضع الدراسة قدمنا بعض الهوامش على بعض الأحكام الخاطفة التى أصدرها المؤلف في معرض دراسته والتى رأينا ضرورة التنويه إليها بإيجاز . فأرجوا من الله العلى القدير أن أسهم بترجمتها ولو بقدر متواضع من الجهد في خدمة الثقافة العربية .

والله من وراء القصد ،،،

د / عبد الوهاب علوب

جامعة القاهرة

١٩٩٣

تقديم بقلم
د. سعد الدين إبراهيم

المجتمع المدني

ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي

إن كثيرا من الكتابات التي نشرت في الآونة الأخيرة عن متطلبات ووسائل التحول من نظام الحكم غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي قد وجدت أرضية خصبة لاختبارها في العالم العربي^(١)، فالدول العربية الإحدى والعشرون، وإن كانت تنتمي إلى مجال سياسي وثقافي واحد بصورة عامة، تتباين بدرجة كبيرة من حيث المتغيرات التي ترتبط غالبا بهذا التحول، كالبينة الطبيعية ودرجة تطور الدولة^(٢). والنظام السياسي والبنية الطبقية والثقافية السياسية ومستويات النمو الاجتماعي والاقتصادي والمجتمع المدني^(٣). والكتاب الذي بين يدينا لعالم السياسة الأمريكي الكبير صامويل هانتنجتون، « الموجة الثالثة : الديمقراطية في أواخر القرن العشرين »، يتعرض لهذه الظاهرة وتداعياتها على المستوى العالمي. وقد رأينا أن نخبر بعض مقولاته ومقولات أخرى بالتطبيق على الوطن العربي.

(١) انظر على سبيل المثال : Diamond L. and Marc Plattner (eds.), *The Global Re-surgence of Democracy*, Baltimore, The John Hopkins University Press, 1993; Huntington, S. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, Norman : Oklahoma University Press, 1991 ; G. Schmitz and D. Gillies, *The Challenge of Democratic Development*, Ottawa: the North-South Institute, 1992.

(٢) انظر سعد الدين إبراهيم وآخرون، « المجتمع والدولة في العالم العربي »، ندوة الفكر العربي، ١٩٨٨،

وأیضا : Luciani, G. (ed) *The Arab State*, Berkeley, LA' University of California Press, 1990.

Huntington, S. *The Third Wave*.

(٣)

١- إطلالة نظرية

ظهر مفهوم « المجتمع المدني » بصيغته المحددة في الثمانينيات كإطار عام يربط ما بين الديمقراطية والتنمية والتسوية السلمية للصراعات على المستويين الداخلي والإقليمي . وإذا كانت ثمة سبل عديدة لتحديد المفهوم فإن هذه السبل جميعا تدور حول تفسير المشاركة الجماعية الاختيارية المنظمة في المجال العام بين الأفراد والدولة . ويتكون « المجتمع المدني » في صورته النمطية من عناصر أو تنظيمات غير حكومية كالأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية وهيئات التنمية الاجتماعية وغيرها من جماعات الضغط^(٤) . كما يتضمن مفهوم « المجتمع المدني » قيما وقوانين سلوكية تتعلق بالتسامح تجاه « الآخر المختلف » والالتزام ضمنا أو صراحة بالإدارة السلمية للخلافات بين الأفراد والجماعات التي تتقاسم هذا « المجال العام » أي المجتمع السياسي^(٥) .

نشأ المجتمع المدني بهذه الصيغة التي حددناها من تكوينات اجتماعية واقتصادية حديثة كالطبقات والفئات المهنية وغيرها من جماعات الضغط . وقد تزامنت هذه العملية في الغرب مع عمليات التحول الرأسمالي والتصنيع والتحول الحضري والمواطنة ونشأة الدولة القومية . وفي حين كان الولاء المطلق للمواطنين يفترض أن يتجه للدولة القومية باعتبارها تجسيدا طبيعيا يهيمن على المجتمع بأسره ، فإن الولاء الفرعي يتحرك تبعا للمصالح ، فيتركز في الطبقة والمهنة والحى وما شابه . ونشأت التنظيمات الاختيارية واتسع نطاقها حول بروز المصالح المتعددة للمواطنين ، كالأحزاب السياسية والاتحادات العمالية

(٤) سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٢، ص ١٢ - ١٣ .

(٥) Norton, R., Guest Editor's "Introduction to a social issue on Civil Society (٥) in the Middle East", The Middle East Journal, 47/2, Spring 1993.

والنقابات المهنية والنوادي والمؤسسات الاجتماعية . وبينما يتسم الولاء للسيادة العليا للدولة بالعاطفية والتجريد ولا يظهر إلا لاما ، نجد أن الانتماء بين مختلف التنظيمات الاختيارية يقوم على المصالح ويتسم بالعينية ويظهر في أوقات عديدة . وفي حين أن الولاء للدولة يتسم بالشمول ويلقى إجماعا من كل المواطنين ، فإن الانتماء إلى التنظيمات الاختيارية يتسم بالخصوصية والتغير في شدته واستمراريته . بعبارة أخرى ، إذا كان المواطن نادرا ما يغير انتماءه إلى الدولة القومية ، فإنه كثيرا ما يغير انتماءه إلى التنظيمات الاختيارية ، كالطبقة والمهنة والوضع الاجتماعي والحى تبعا للتحرك رأسيا وأفقيا . وبقيام التنافس أو حتى الصراع في المصالح بين مختلف الكيانات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة القومية الواحدة ، يتطور نمط الحكم تدريجيا مع تطور المشاركة السياسية ، أي الديمقراطية . وتعد بعض الكيانات الاجتماعية والاقتصادية أكثر وعيا بمصالحها وأسرع من غيرها في تنظيم صفوفها من أجل الاحتفاظ بالسلطة السياسية أو الوصول إليها أو اقتسامها في إطار الدولة . أما التنظيمات الأقل وعيا وتنظيما لصفوفها فتتعلم فن الحياة التنظيمية بمرور الوقت وعن طريق المحاكاة . لذا فقد تضاعفت كيانات المجتمع المدني في الغرب عددا وازداد تنظيمها تعقيدا .

ويفترض الكثيرون في جهاز الدولة أن يكون بمثابة ساحة « محايدة » لكل وحدات المجتمع المدني . فالتنافس بين هذه الوحدات غالبا ما يكون حول الحكومة ، أي المركز العصبى لعملية اتخاذ القرار في الدولة . وقد يكون حياد الدولة أمرا يثير الجدل ؛ والحدود بين الدولة والحكومة والنظام غالبا ما تتسم بالغموض من الناحيتين النظرية والعملية وفي أذهان المواطنين العاديين أيضا . ولكن لما كان المجتمع المدني قد تزامن في تطوره مع تطور الدولة القومية ، فقد زادت نقاط الاتفاق بينهما على نقاط الخلاف ، فلم يستقل أحدهما عن الآخر تمام الاستقلال، وإنما إلى حد ما . لذا فإن افتراض الصلة بين الدولة والمجتمع

من منظور « نقطة الصفر » قد يؤدي إلى التشبث المضل . فقوة الدولة لا تعنى بالضرورة ضعف المجتمع المدني أو العكس ، إذ نجد أن أشد الديمقراطيات الغربية استقراراً هي الحالات التي تبدو فيها قوة المجتمع المدني وقوة الدولة واضحة . أما في العالم العربي ، فالحالة الأكثر شيوعاً هي ضعف المجتمع المدني والدولة معاً ، كما سنرى .

لأبد للصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي أن تكون واضحة . فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته من خلال الإدارة السلمية للجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة ، من ثم فإن الأساس المعيارى « للمجتمع المدني » هو نفس الأساس المعيارى « للديمقراطية » . وإذا نحينا نمط الديمقراطية المباشرة في « أثينا » أو « مجلس المدينة » جانباً ، نجد أن أعضاء المجتمع المدني هم أفضل قنوات المشاركة الشعبية في الحكم . بعبارة أخرى ، فإن هذا هو جوهر مفهوم المجتمع المدني كما استخدمه منظور « العقد الاجتماعى » وحتى هيجل وماركوس ودى توكفيل وجرامشى^(٦) . وكل ما فعله مستخدمو المفهوم من المحدثين هو تنقيته أو توسيع نطاق مظاهره في المجتمعات المعقدة المعاصرة .

ويرى بعض المراقبين أن تأخر التحول الديمقراطى في العالم العربى يرجع إلى غياب أو توقف نمو « المجتمع المدني » وما يستتبعه من « ثقافة سياسية » ، بل يذهب بعض المستشرقين والعنصرين إلى حد رفض إمكانية تطور المجتمع المدني العربى ، وبالتالي إنكار أى مستقبل للتحول الديمقراطى الحقيقى به . وإذا أمعنا النظر في هذه الإدعاءات في ضوء الواقع العربى سواء قبل العصر الحديث

(٦) انظر عرضاً عن كيفية استخدام مفهوم « المجتمع المدني » لدى اوروم :

Orum, A.M., *Introduction to Political Sociology*, Englewood Cliffs, New Jersey, 1987, pp. 24-26; Redhead, B. (ed.), *Plato to Nato: Studies in Political Thought*, London, BBC Books, 1984.

أو في الوقت الراهن نجد غير ذلك . فعلى الرغم مما نلاحظه من تشوه وتلكؤ ، فإن الوطن العربى يمر اليوم بعملية بناء للمجتمع المدني والتحول الديمقراطى والصلة بين العمليتين واحدة في جوهرها . ففي الوقت الذى تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتبلى ، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعية المدني التى تسعى بدورها إلى ترسيخ دعائم المشاركة في الحكم .

٢ - المؤسسات المدنية العربية التقليدية

إن المجتمع ما قبل الحديث فيما يعرف اليوم بالوطن العربى كان قائماً على سلطة سياسية^(٧) ، تستمد شرعيتها من مزيج من الغلبة العسكرية والمصادر الدينية . إلا أن الحياة العامة سرعان ما كان يشغلها العلماء والتجار وطوائف الحرفيين والمتصوفة وقيادات الملل والنحل^(٨) . أما خارج هذه البؤرة المركزية ، فكان هذا المجال العام يحتله الفلاحون والبدو . وظهرت السلطة السياسية في أجلى صورها في البؤرة المركزية الأولى لهذه المجال العام . أما خارج البؤرة الأولى فكان ظهور التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية يتفاوت بصورة ملحوظة . ونادراً ما كانت محسوسة في معظم الحالات ، وكانت التجمعات الأخرى ، وخاصة القبائل ، شبه مستقلة أو مستقلة تماماً عن السلطة المركزية إن لم تكن منشقة عليها^(٩) .

(٧) انظر رزق ، مصر المدنية ، القاهرة طيبة ، ١٩٩٣ ؛

Halpern, M., *The Politics of Social Change in the Middle East and the Arab World*, Princeton, 1962.

(٨) Harik, I., "The origin of the Arab system", in Luciani, G., *The Arab State*, pp. 1-28.

(٩) لمزيد من الاطلاع على هذا الطراز التقليدى من الحكم ، انظر مقدمة ابن خلدون « المجتمع والدولة في المغرب العربى » ، بغداد ، المثنى ، ١٩٨٠ ؛

Hermassi, A. *Society and State in Arab Maghreb* :

مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ .

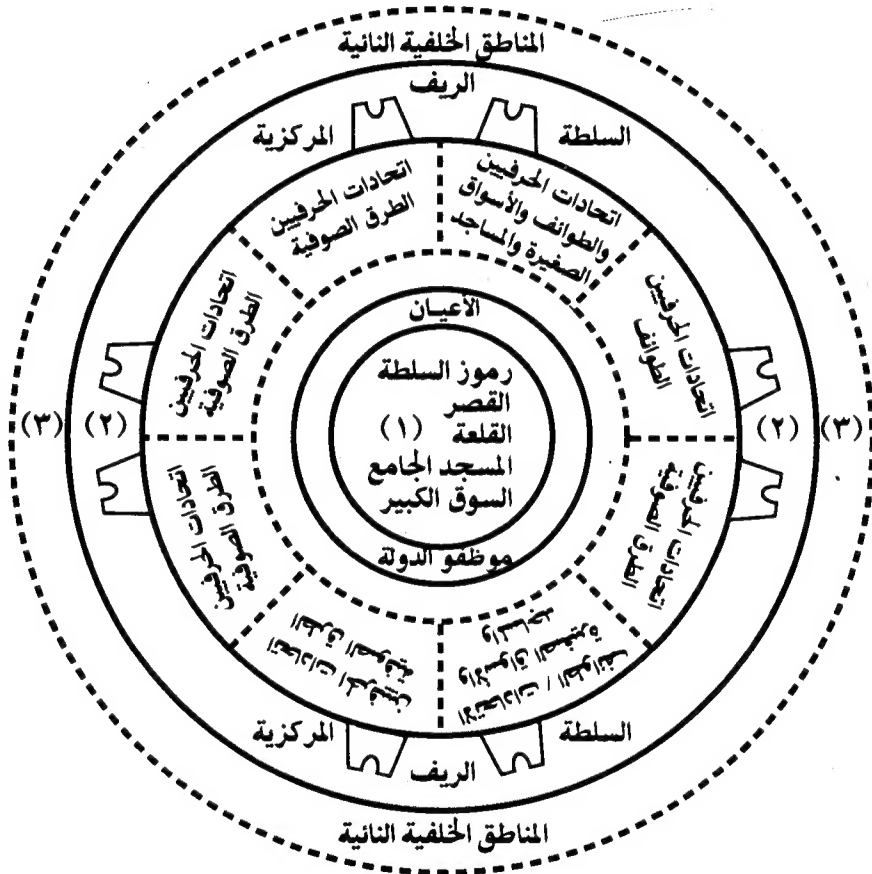
وحتى في البؤرة المركزية الأولى التي كانت غالبا ما تنحصر داخل أسوار المدينة ، فقد كانت هناك جماعات متباينة تتعايش وتتفاعل على قدر كبير من الاستقلالية فيما بينها ، فكانت الطوائف والمذاهب الدينية والأقليات العرقية تدير معظم شئونها الداخلية من خلال زعماء منتخبين أو معينين . وكان يسند لهؤلاء الزعماء أمر السلطة السياسية والإدارية داخل جماعتهم الخاصة ، وكان هناك بلا شك بعض التوتر داخل كل جماعة ، إلا أنه كان خفيفا . وقد يكون هناك قدر من التوتر أيضا فيما بين فئتين أو أكثر من هذه الجماعات ، إلا أنه كان غالبا ما يتم حله داخليا ؛ أو ربما بتدخل مباشر من جانب السلطة السياسية المركزية^(١٠) .

وكان يتم الحفاظ على هذا التوازن في إدارة المجتمع من خلال عدد من الآليات ، كالتدرج الطبقي المحدد ، والاستقلالية النسبية في المهنة والسكن والموارد (ومعظمها من الأوقاف أو الخبوس) . وكان التكافل الاجتماعي يقوم على أساس المهنة والدين والمذهب . وكانت السلطة المركزية تجمع الضرائب وتقيم العدل بالشرعية وتحافظ على النظام العام والدفاع ؛ وكانت ترعى الفنون والعلوم أحيانا . أما الخدمات الاجتماعية والمهام الاقتصادية المباشرة فلم تكن من الالتزامات المتوقعة من « الدولة » ؛ بل كانت تترك في الغالب للجماعات المحلية ، وبهذا فإن المجتمع العربي التقليدي لم يعرف مرادفات المؤسسات المدنية وحسب ، بل إنه عاش بها . فكان الأفراد يعتمدون على هذه المؤسسات في تحديد هويتهم والوفاء بكثير من احتياجاتهم الأساسية . وكانوا محصنين نسبيا من التعامل المباشر مع السلطة السياسية^(١١) . وفي هذا التوازن التقليدي ، كان المجال العام الذي تتفاعل فيها المؤسسات المدنية يتطابق مع المساحة المكانية التي كانوا يعيشون فيها ويعملون (انظر الشكل ١) .

(١٠) رزق ، المرجع السابق ، ص ٤٠ - ٤٨ ، ٩٠ - ٩١ .

(١١) المرجع السابق ، ص ١٤١ - ١٤٢ .

رسم توضيحي (١)
التكوينات المدنية العربية التقليدية
(المجال العام يتداخل مع المجال المادي)



وكان هذا التوازن في الحكم تتخلله من حين لآخر « فتن » و « نكبات » . ويشير قاموس المفردات السياسية العربية بمصطلح « الفتنة » إلى القلاقل الداخلية الحادة التي كان يصحبها في العادة صراع مسلح . في حين كان يقصد بمصطلح « النكبة » التعرض للغزو من جانب قوة أجنبية (غير مسلمة) تصحبه في العادة عمليات سلب ونهب وتدمير وإبادة^(١٢) . وكان ينجم عن كل من « الفتن » و « النكبات » خلل في هذا التوازن التقليدي في الحكم لفترة تطول أو تقصر ، ولكن غالبا ما كان يتم لم شتات التوازن من جديد ليعود قويا كما كان . وكان هذا هو الحال في معظم القرون الاثنى عشرة الأولى من التاريخ العربي الإسلامي .

وشهد القرنان الأخيران حركة تفكك مستمر للتوازن التقليدي في إدارة الدولة والمجتمع وما يصحبه من تكافل اجتماعي اقتصادي ، وكان ذلك نتيجة مباشرة للتغلغل الغربي في المجتمعات العربية الإسلامية ودمجها قسرا في النظام العالمي الناشئ وقتئذ . وكان لابد لمعظم المؤسسات المدنية التقليدية أن تتأكل لتحل مؤسسات أخرى جديدة مكانها . وكان من بين هذه المؤسسات البديلة « الدولة » العربية الجديدة .

٣ - الدولة العربية الجديدة : التمدد والانكماش

ولدت الدول العربية الجديدة على يد القوى الاستعمارية الغربية^(١٣) . وكانت تحمل في ثناياها العديد من التشوهات بدءا من المشكلات المفتعلة على الحدود المصطنعة ، وانتهاء بالضعف الداخلي لمؤسساتها . وقد واجهت هذه الدول منذ نشأتها مشكلات وتحديات هائلة من الداخل والخارج على السواء . فلا هي استفادت مما في تراثها من حكمة المؤسسات المدنية التقليدية (قبل الحديثة) ولا هي سمحت بمساحة عامة كافية للمؤسسات الحديثة لكي

(١٢) عن الاستخدام السياسي العربي لمصطلحي « فتنة » و « نكبة » انظر سعد الدين إبراهيم ، العرب وأزمة الخليج ، القاهرة ، ابن خلدون - سعاد الصباح ، ١٩٩٢ ، ص ١٢ .

(١٣) إبراهيم ، المجتمع والدولة ؛ Harik, pp. 19-24.

تنمو وتزدهر . ونتيجة لذلك ، وجدت الدول العربية الجديدة نفسها تحارب على جبهات داخلية وخارجية عديدة .

وبالطبع مر الوطن العربي ببعض من العمليات التي صاحبت ظهور الدولة الحديثة والمجتمع المدني في الغرب ، ومنها إختفاء التوازنات التقليدية من ناحية والمعدل السريع للزيادة السكانية والتحول الحضري من ناحية أخرى . أما عمليات التحول الرأسمالي والتصنيع فتأخرت كثيرا ، لذا فإن المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة التي هي بمثابة العمود الفقري للدولة الحديثة والمجتمع المدني لم تقم بصورة متوالية أو متكافئة ومتسقة ، شأن الحال في الغرب .

(أ) النمو المشوه للدولة :

شهد الوطن العربي ظاهرة نمو اجتماعي - اقتصادي ملحوظ في العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وهي الفترة التي ولدت فيها معظم الدول العربية المستقلة . إلا أن هذا النمو كان مشوها أو بطيئا مما أدى إلى بناء اجتماعي - اقتصادي مشوه . ويتضح تأثير هذا التشوه على نمو المجتمع المدني العربي ، كما سنرى في الفقرات التالية .

بدأ العديد من الدول العربية التي نالت استقلالها حديثا في الخمسينيات والستينيات خططاً طموحة للتوسع التعليمي والصناعي . ونتيجة لذلك ، نمت طبقتان جديدتان نموا مطردا ، وهما الطبقة المتوسطة الحديثة والطبقة العاملة الجديدة . وفي ذلك كان التخطيط المركزي والسيطرة على السياسات الاجتماعية والاقتصادية هما السمة الغالبة على معظم الدول العربية ، إلا أن العقدين التاليين (السبعينيات والثمانينيات) شهدا مزيجا من السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتقطعة والمشوشة . وقد أدت الطفرة النفطية الأولى في السبعينيات إلى إغراء العديد من الدول الفقيرة ذات الكثافة السكانية بتبني ما يعرف بسياسة « الانفتاح » الاقتصادي الليبرالي دون تخطيط للسيطرة على تداعيات السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي سادت في العقود السابقة . فكانت هناك ثلاثة

(ب) الدولة وإدارة الصراع :

ازداد مأزق الدولة في العالم العربي تعقيدا بسبب الصراعات الإقليمية والداخلية القديمة التي بقيت دون حل، مضافا إليها ما استجد من صراعات ومن الأمور التي تتصل ببحثنا هذا عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ذلك الفشل الذريع الذي منيت به النخب الحاكمة فيما بعد الاستقلال في إدارة الصراعات .

ومن بين المشكلات القديمة الباقية الصراعات المؤجلة ، كالصراع العربي الإسرائيلي ، والصراع العراقي الإيراني ، والصراع الليبي التشادي ، والصراعات القائمة في كل من لبنان ، والسودان ، والصومال ، والصحراء المغربية ، والصراع العراقي الكويتي . ومن هذه الصراعات ما يزيد عمره عن أربعين عاما (كالصراع العربي الإسرائيلي) ؛ وما يعد أقصر نسبيا (كالصراع العراقي الإيراني والعراقي الكويتي) ، ومنها ما دخل في طور الصراعات المسلحة التي ظلت تشب وتخبو لعشرات السنين (كالصراع العربي الإسرائيلي والصراع الدائر في السودان) ، إلا أنها كلها باهظة التكاليف سواء على المستوى المادي أو البشري ، إذ تأتت منطقة الشرق الأوسط في المرتبة الأولى في العالم الثالث في شراء واستهلاك الأسلحة بمتوسط ١٠٠ مليار دولار سنويا خلال العقدتين السابقتين ويبلغ مجموع الإنفاق على الدفاع ضعف ذلك المبلغ وهكذا يتم إنفاق - أو تبديد - ما يقرب من ٤٠٠ مليار دولار على الأغراض العسكرية دون التوصل إلى إقرار تسوية لمعظم الصراعات المذكورة ، ويشمل ذلك ٢٣٠٠ مليار هي مجموع الإهدار الناتج عن الصراعات في المنطقة ، كما يتضح من الجدول (١) وتقدر أعداد القتلى والجرحى والمعوقين والمشردين بحوالي ١٣ مليون خلال نفس الفترة (انظر الجدول ١) . وبانتشار أسلحة الدمار الشامل (كالأسلحة

قطاعات رسمية تعمل ، أو بالأحرى تتضارب بصورة غير متكافئة ، وهي القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المشترك . إضافة إلى ذلك ، ظهر قطاع « سرى » غير رسمي متنام ، وسادت معايير شديدة التباين للكفاءة والمهارة والرواتب في الاقتصاد والدولة والمجتمع الوطنى الواحد . لذا فقد كانت الآثار المشوهة الناتجة عن ذلك أمرا محتوما . فإزادات حدة ضغوط التضخم ، واختلت موازين العدالة ، وتصاعدت حدة الديون الخارجية في معظم الدول العربية (١٤) .

من ناحية التدرج الطبقي ، نمت في السبعينيات والثمانينيات تكوينان اجتماعيان طفيليان ، هما طبقة « حديثى الثراء » و « طبقة البروليتاريا الهلامية » (*) . تحكمت الطبقة الأولى في جزء متزايد من إجمالى الناتج القومى دون إضافة الكثير إلى الثروة القومية ، ونزعت إلى الإسراف فى الاستهلاك وهروب رأس المال . أما الطبقة الأخرى - البروليتاريا الهلامية - فقد تضخم حجمها إلى درجة كبيرة وكانت بمثابة إضافة إلى البطالة السافرة والمقنعة التي عانت حرمانا شديدا . وأصبحت تمثل أحزمة الفقر التي تحيط بالمدن الكبرى قنابل موقوتة تنذر بالانفجار فى أى لحظة ، وفى الوقت نفسه ، عانت الطبقة المتوسطة الحديثة والطبقة العاملة الجديدة من أصحاب الرواتب والأجور الثابتة معاناة شديدة من آثار التضخم ، كما ازداد اغتراب هاتين الطبقتين عن الأنظمة الحاكمة فى بلادهما ومن ناحية أخرى ، أصبح من اليسير على الساسة المعارضين أن يتلاعبوا « بالبروليتاريا الهلامية » الحضرية (١٥) .

(١٤) Beblawi, H., "The Rentier State in the Arab World", Luciani, G., The Arab State, pp. 85-98; Leca, J., "Social structure and Political stability: Comparative evidence From Algeria, Syria and Iraq", pp. 150-188.
(*) تستخدم لهما التكوينان أسماء أخرى - مثل « الأغنياء الجدد » و « البروليتاريا الرثة » .
(١٥) إبراهيم ، المجتمع والدولة ، ص ٣٤٢ - ٣٦٩ .

جدول (١)

تكاليف الصراعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا (١٩٤٨ - ١٩٩٢)

نمط الصراع	الفترة	الخسائر البشرية	التكاليف (مليار دولار بأسعار ١٩٩٠)	أعداد المشردين
(أ) صراع بين دول:				
عربي / إسرائيلي	١٩٩٠-٤٨	١٦٠,٠٠٠	٣٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
عراقي / إيراني	١٩٨٨-٨٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
حرب الخليج	١٩٩٢-٩٠	١٢٠,٠٠٠	٦٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠
أخرى	١٩٩١-٤٥	٢٠,٠٠٠	٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي فرعي		٦٠٠,٠٠٠	١,٣٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
(ب) صراعات داخلية:				
السودان	١٩٩١-٥٦	٥٠٠,٠٠٠	٢٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
العراق	١٩٩١-٦٠	٣٠٠,٠٠٠	٢٠	١,٠٠٠,٠٠٠
لبنان	١٩٩٠-٥٨	١٥٠,٠٠٠	٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠
اليمن (ش)	١٩٧٢-٦٢	١٠٠,٠٠٠	٥	٥٠٠,٠٠٠
سوريا	١٩٨٥-٧٥	٣٠,٠٠٠	٠,٥٠٠	١٥٠,٠٠٠
المغرب (الصحراء)	١٩٩١-٧٦	٢٠,٠٠٠	٣	١٠٠,٠٠٠
اليمن (ج)	١٩٨٧-٨٦	١٠٠,٠٠٠	٠,٢٠٠	٥٠,٠٠٠
الصومال	١٩٩٢-٨٩	١١٠,٠٠٠	٠,٣٠٠	٥٠٠,٠٠٠
أخرى	١٩٩١-٤٥	٣٠,٠٠٠	١	٣٠٠,٠٠٠
إجمالي فرعي		١,٢٥٠,٠٠٠	١٠٠٠	٧,٦٠٠,٠٠٠
إجمالي كلي				
(كل الصراعات المسلحة)		١,٨٥٠,٠٠٠	٢٣٠٠	١٣,٦٠٠,٠٠٠

النوعية والكميائية) ، فإن التكاليف البشرية والمادية لهذه الصراعات المؤجلة ستصل في التسعينيات إلى آفاق فلكية ، إن لم يتم التوصل إلى حلها^(١٦) .

ومما يذكر أيضا أن الصراعات المسلحة الداخلية في دول المنطقة فاقت الصراعات بين الدول من حيث الخسائر البشرية وإبادة السكان ، فتم تدمير مجتمعات محلية كلياً أو جزئياً في بعض الحالات ، وكان عدد من هذه المجتمعات المحلية تجمعات عرقية أو مراكز لأقليات . وتشير الخسائر الفادحة من الناحية الاقتصادية وحدها إلى ما كان يمكن تحقيقه من إنجازات تنموية بهذه الموارد الهائلة ، أي أن « التنمية » كانت ضحية رئيسية من ضحايا هذه الصراعات الممتدة ، إلا أن الضرر الأكبر الذي أصاب تنمية المجتمع المدني كان يتمثل في الانقسامات النفسية والاجتماعية والسياسية التي نجمت عن الصراعات المسلحة الداخلية الممتدة . فقد أجبرت الأفراد والجماعات على التفوق . فأصبح للولاء التقليدي للجماعات العرقية والدينية والقبلية أولوية على الولاء للمؤسسات الحديثة الخاصة بالمجتمع المدني بل للدولة نفسها^(١٧) .

إن الفشل الذريع للدول العربية الجديدة في إدارة الصراع الداخلي والخارجي كان سبباً ونتيجة في آن معا لتقويض شرعية العديد منها منذ مولدها من جانب قطاعات عريضة من « مواطنيها » الجدد أنفسهم (كلبان والعراق والأردن واليمن الجنوبية)^(١٨) ، إلا أن هذا الفشل يرجع في معظمه إلى الشك في شرعية النظم السلطوية الحاكمة في الدول العربية الجديدة . لقد كان يبدو أن مسألة شرعية « الدولة » تعد أمراً يمكن حله بمرور الوقت ؛ أما شرعية النظام الحاكم فكان أمرها يزداد سوءاً بمرور الزمن ، من ثم فقد زادت الضغوط الرامية

(١٦) إبراهيم ، مسألة الأقليات في العالم العربي ، القاهرة ابن خلدون - سعاد الصباح ، ١٩٩٢ ، ص ١٧-١٨ . وانظر لنفس المؤلف :

"Minorities and State Building in the Arab World" Research Submitted to Annual American Sociological Meeting, Pittsburg, August, 1992.

(١٧) إبراهيم ، مسألة الأقليات في الوطن العربي ، ص ٢٤٣-٢٤٤ .

(١٨) إبراهيم ، المجتمع والدولة .

المصدر : Files of the Arab Data Unit (ADU), Ibn-Khaldoun Center for Developmental Studies.

إلى المزيد من المشاركة السياسية ، خاصة في السنوات العشر الأخيرة . وتتخذ هذه الضغوط إما صورة إضطرابات عشوائية تقوم بها طبقة البروليتاريا الهلامية أو تتخذ شكل ضغوط أكثر تنظيماً وشدة من جانب المجتمع المدني^(١٩) .

٤ - المجتمع المدني الجديد : الولادة المتعسرة

رغم الطبيعة التسلطية التي ميزت الحكم في العديد من الدول العربية معظم تاريخها منذ الاستقلال ، إلا أن البذور الجينية للمجتمع المدني الحديث ظهرت فيها جميعاً تقريباً . فبعض المؤسسات المدنية الجديدة ، وخاصة في الجزء الشمالي من الوطن العربي ، تعود في تاريخها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ؛ لكنها ازدادت عدداً وازدهرت في فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٨ - ١٩٣٩) . وكانت الطبقة المتوسطة الوليدة بمثابة العمود الفقري لهذه التنظيمات المدنية . وفي ظل الحكم الاستعماري لعب عدد من هذه التنظيمات دوراً سياسياً صريحاً يهدف إلى تحرير بلادها . ومن بين صفوف هذه التنظيمات ظهر زعماء الاستقلال .

(أ) توقف نمو المجتمع المدني الوليد (الخمسينيات والستينيات) :

بعد سنوات قليلة من الاستقلال ، شهدت عدة دول عربية موجة من السياسات الراديكالية من خلال انقلابات عسكرية شعبية - في سوريا ومصر والعراق والسودان واليمن والجزائر وليبيا وموريتانيا والصومال ، وقامت هذه الأنظمة « الراديكالية » بإنهاء التجارب الليبرالية الوجيزة التي مرت بها بعض مجتمعاتهم قبيل الاستقلال وبعده مباشرة . وأصبح حكم الحزب الواحد أو حكم العصابة الحاكمة هو النمط السائد للحكم فيها ، وأضفت على نفسها صفة « شعبية » بتبنى شعارات وسياسات تخدم الطبقات الدنيا ، وأضفت أنظمة الحكم « الشعبية » الجديدة على الدولة دوراً اجتماعياً واقتصادياً توسعياً . وتمت صياغة « عقد اجتماعي » صريح أو ضمني كان على الدولة بمقتضاه أن^(١٩) المرجع السابق .

تقوم بتنفيذ التنمية وضمان العدالة الاجتماعية والوفاء بالاحتياجات الأساسية لمواطنيها وترسيخ دعائم الاستقلال السياسي ، وتحقيق طموحات قومية أخرى (كالوحدة العربية وتحرير فلسطين) . وفي المقابل ، كان على شعوبها أن تكف عن المطالبة بالمشاركة السياسية الليبرالية ، ولو إلى حين . وتم استغلال الأيديولوجيات القومية والاشتراكية والوحدوية للدعاية لهذا العقد الاجتماعي وللتعبئة السياسية تأييداً للنظم الحاكمة . وتراوح رد فعل الأغلبية بين القبول والإذعان . وكان لهذا العقد الاجتماعي « الشعبي » التبادلي في بادئ الأمر جاذبية خاصة ، حتى أن الأنظمة الملكية العربية التقليدية تبنت هذا التوجه جزئياً من الستينيات ، كما حدث بالأردن والسعودية ودول الخليج والمغرب^(٢٠) .

ومهما كان للعقد الاجتماعي الشعبي من إنجازات في البداية ، إلا أن سلبياته لم تقتصر على الأحزاب السياسية القائمة على الساحة وحسب ، بل على سائر مؤسسات المجتمع المدني أيضاً . فتعرضت هذه الأحزاب والمؤسسات إما للحظر التام من خلال ترسانة من القوانين والأحكام ، أو تم ضمها بالكامل إلى الحزب الواحد المسك بزمام السلطة^(٢١) . بعبارة أخرى ، فقدت مؤسسات المجتمع المدني كل أو معظم استقلاليتها في ظل الحكم الشعبي ، ونتيجة لذلك ، اندثر العديد من هذه المؤسسات بسبب كبر سن أعضائها وفقدان الاهتمام بها بين جيل الشباب ، وتحول بعضها إلى مجرد تنظيمات قائمة على الورق فقط ، بينما تكيفت قلة قليلة منها مع المعادلة الشعبوية الجديدة وكافحت في سبيل الاحتفاظ بنشاطها بالحذر السياسي .

(٢٠) للاطلاع على رد فعل الملكيات العربية تجاه الأيديولوجيات الراديكالية ، انظر :

Hudson, M., Arab Politics: The Search for Legitimacy, New Haven, 1980.

(٢١) لمزيد من المعلومات انظر مناقشات « مؤتمر المنظمات المدنية العربية » ، القاهرة ، ٣١ أكتوبر - ٣ نوفمبر ١٩٨٩ ؛ والأبحاث المقدمة في سمينار عن « المجتمع المدني العربي » ، بيروت ، ٢١-٢٤ يناير ١٩٩٣ ونشرت فيها بعدد تحت نفس العنوان ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣ .

الدول كالصومال والسودان والعراق تندرج في الوقت الراهن تحت الظروف التي وردت في الخلية (د)، أى في أقصى درجات المزج بين ضعف الدولة وضعف المجتمع المدني.

جدول (٢)

الدولة العربية		ضعيفة (-)	قوية (+)
(ب) حكم مفروض من خلال جماعات ضغط تسيطر على الدولة على حساب الجماعات الأخرى (أولى سنوات الاستقلال)	(أ) إدارة الصراع من خلال مشاركة سياسية مقبولة وإجماع ديمقراطي	قوى (+)	
(د) تفكك أو حكم تفرضه ظروف أقلية أو دولية أو دكتاتورية (السبعينيات والثمانينيات وأوائل التسعينيات)	(ج) حكم تفرضه دولة مستقلة ونخبة أو توقيراطية قمة الشعبوية في الخمسينيات والستينيات	المجتمع المدني	
		ضعيف (-)	

أدت هزيمة نظم الحكم الشعبوية على يد إسرائيل عام ١٩٦٧ وما تلاها من انتكاسات متوالية بلغت ذروتها في أزمة الخليج في عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ إلى تهاوى الثقة في العقد الاجتماعي الشعبوي، وإلى التآكل المستمر لشرعية معظم الأنظمة العربية. ولشدة تشبث هذه الأنظمة الشعبوية بالسلطة لجأ العديد منها إلى تصعيد سياسته القمعية، وتورط بعضها الآخر في مغامرات خارجية؛ بينما لجأ بعض ثالث منها إلى كليهما معا. هذا في حين لجأ بعضها إلى مراجعة رمزية أو جادة لنظم حكمه.

(ب) سوء الإدارة وتقهر الدولة:

يبدو أن الدور التوسعي للدولة العربية بلغ متناه في السبعينيات (في كل من الدول الفقيرة والغنية على السواء). ومنذ ذلك الحين، أدت مسيرة الأحداث الاجتماعية والسياسية داخليا وإقليميا ودوليا إلى إجبار الدولة على التراجع عن العديد من وظائفها الاجتماعية والاقتصادية التي ادعتها في الخمسينيات والستينيات. وتتميز هذا التقهقر في دور الدولة بالتخبط، مما ترتب عليه قدر كبير من الضعف البنائي واللفظي مما كان يمكن تجنبه أو الحد منه لو كان المجتمع المدني فيها أفضل حالا. إلا أن بعضا من المجال العام الذي انسحبت منه الدولة ملأته إما الحركات الإسلامية المتطرفة (كما حدث في مصر والجزائر) أو الحركات الانفصالية (كما هو الحال في كل من السودان والصومال والعراق).

وإذا استخدمنا تصنيفا يجمع بين المتغيرات التي تؤثر على قوة الدولة والمجتمع المدني، كما هو موضح في الجدول (٢)، نجد أن معظم الدول العربية تأرجحت بين الخلايا (ب) و (ج) و (د). ولم تستقر أى منها في الخلية (أ)، أى في نمط «الدولة القوية والمجتمع المدني القوى». وبعض

(ج) إنعاش المجتمع المدني العربي :

في تراجع دور الدولة العربية (أى في السبعينيات والثمانينيات) ، انتعشت بعض المؤسسات المدنية السابقة للحقبة الشعبوية ؛ ونشأت مؤسسات جديدة . ومن بين هذه المؤسسات منظمات حقوق الإنسان . ففى أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢) وهو ما يعد أحد أشد الانتكاسات بعد هزيمة ١٩٦٧ ، ظهرت مثل هذه المؤسسات على مستوى الوطن العربى كله أو على مستوى الأقطار^(٢٢) . كما تكاثرت مئات من التنظيمات التطوعية الخاصة وهيئات تنمية المجتمعات المحلية فى العقدين الماضيين . ويقدر نمو عدد الهيئات غير الحكومية العربية من أقل من ٢٠,٠٠٠ فى منتصف الستينيات إلى حوالى ٧٠,٠٠٠ فى أواخر الثمانينيات^(٢٣) . وهناك عدة عوامل دعمت هذا النمو الكمي المشهود للتنظيمات المدنية العربية فى العقدين الماضيين ، ومن بينها :

١ - تزايد احتياجات الأفراد والجماعات المحلية والتي لم تلبيها الدولة العربية : فبالنسبة للطبقتين الدنيا والمتوسطة الصغيرة ، كانت هذه الاحتياجات فى أساسها خدمات اجتماعية واقتصادية لم تعد الدولة قادرة - أو مستعدة - على الوفاء بها ، كالإسكان والرعاية الصحية وزيادة الدخل وتحسين نوعية التعليم والموارد الغذائية وما إلى ذلك . وبالنسبة للطبقتين المتوسطة والعليا ، كانت الاحتياجات المتزايدة تتمثل فى المطالبة بالتعددية السياسية والثقافية وحرية التعبير .

٢ - اتساع نطاق التعليم بين السكان العرب : مهما كانت أخطاء نظم الحكم الشعبوية ، إلا أن من إنجازاتها التى لا تنكر نشر التعليم المجانى المكثف

(٢٢) لمزيد من الاطلاع على نشأة المنظمة العربية لحقوق الإنسان والتنظيمات المدنية المماثلة فى الثمانينيات ، انظر : سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى ، ص ٩-١٢ .

(٢٣) تم استقاء هذه التقديرات من أبحاث الدول فى « مؤتمر المنظمات المدنية العربية » .

ورغم افتقار هذا التوسع التعليمى إلى جودة الكيف ، إلا أنه أدى إلى رفع مستويات الوعى والتوقعات والمهارات التنظيمية . وكانت لهذه السمات أهمية كبرى فى بناء المؤسسات العامة والخاصة .

٣ - زيادة الموارد المالية الفردية : كانت سنوات السبعينيات وأوائل الثمانينيات تتميز بظهور طفرة مالية لدى كثرة من الأفراد فى الدول العربية ، بسبب الزيادة الهائلة فى عوائد النفط وما صاحبها من تحرك القوى البشرية بين الدول العربية بمعدلات غير مسبوقه ؛ وظهور بدايات سياسة التحول الاقتصادى الليبرالى فى الهياكل الاقتصادية التى كانت تحت سيطرة الدولة فى الدول « الاشتراكية » سابقا . وهكذا ، بينما أساءت الحكومات إدارة الموارد المالية العامة أو بددتها ، نجد أن العديد من الأفراد وجهوا جزءا من ثرواتهم الخاصة الى تنظيمات حديثة النشأة . فشهد الوطن العربى لأول مرة ظهور المؤسسات الخاصة (Founction) على غرار مثيلاتها الأمريكية (من قبيل مؤسسات فورد وروكفلر وكارنيجى) ومنها مؤسسات صباغ وشومان والحريرى .

٤ - نمو هامش الحرية : فقد اتسعت هوامش الحريات تدريجيا ، وإن ببطء ، فى العديد من الأقطار العربية ، مما يرجع فى جزء منه إلى إنهاك الدولة أو عجزها عن السيطرة على المجتمع . لكنه كان يرجع أيضا إلى نمو ذخيرة المواطنين من إستراتيجيات مراوغة الدولة . فالسفر إلى الخارج ووسائل الإعلام الغربية والحسابات المصرفية للأفراد من العرب فى دول أجنبية من مظاهر نمو هذا الهامش . والحقيقة أن العديد من التنظيمات المدنية العربية كانت قد بزغت فكرتها أو تأسست فى الخارج قبل أن تقوم بنقل أنشطتها إلى بلادها الأصلية (مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، التى أعلنت فى قبرص فى ١/١١/١٩٨٣) .

(د) بعض خصائص المجتمع المدني العربي :

١ - الأحزاب السياسية في المجتمع المدني : تعد الأحزاب السياسية جزءاً من التكاثر السريع للتنظيمات المدنية العربية خلال العقدين الماضيين . ففى حين تمكنت بعض الأحزاب القديمة التى ترجع إلى ما قبل الاستقلال من البقاء رغم الحكم الاستبدادى (كحزب الاستقلال بالمغرب ، وحزبى الأمة والاتحاد بالسودان) ، فإن معظم الأحزاب الأخرى لم تتمكن من النجاة من المرحلة الشعبية فى السياسة العربية ، ولكن مع زيادة هامش الحريات ، عادت بعض الأحزاب السياسية القديمة إلى النشاط منذ أواخر السبعينيات (كحزبى الوفد ومصر الفتاة فى مصر) . والأهم من ذلك ظهور أحزاب جديدة بمجرد أن سمح القانون بذلك ، ومنها ٤٦ حزبا بالجزائر ، و ٤٣ حزبا باليمن ، و ٢٣ بالأردن و ١٩ بالمغرب ، و ١٣ بمصر ، و ١١ بتونس ، و ٦ بموريتانيا ... إلخ (٢٤) .

إلا أن هذه الطفرة العددية فى التنظيمات المدنية العربية لا تعنى أنها جميعا على نفس القدر من الفعالية ، فالحقيقة أن غالبيتها تعد أصغر حجما من أن تكون لها شأن فى الحياة العامة ببلادها ، بما فى ذلك كثير من الأحزاب السياسية . وتعد مصر مثالا على ذلك . فإذا كانت مصر تضم ثلث التنظيمات المدنية العربية البالغ عددها سبعون ألفا ، فإن معظم التنظيمات غير الحكومية المصرية البالغ عددها عشرون ألفا إما تفتقر إلى الفعالية أو على قدر ضئيل منها . وطبقا لدراسة ميدانية حديثة ، اتضح أن مالا يزيد عن ٤٠٪ من التنظيمات غير الحكومية المصرية تعتبر نشيطة أو ذات فعالية (٢٥) .

(٢٤) لمزيد من الاطلاع ، انظر : سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني .

(٢٥) Grass-roots Participation and Development in Egypt, A Study by Ibn-Khaldoun Center, commissioned by UNICEF, UNDP and UNFPA, Cairo, 1993.

وينطبق ذلك أيضا على الأحزاب السياسية العربية . فقد كشفت الانتخابات النيابية الأخيرة فى اليمن (أبريل ١٩٩٣) وفى المغرب (يونيو ١٩٩٣) وفى الأردن (نوفمبر ١٩٩٣) عن النخبوية السياسية وضآلة القواعد الشعبية لمعظم الأحزاب فى جذب أو الحصول على أصوات انتخابية ذات شأن . فلم يفز بمقاعد برلمانية باليمن سوى سبعة أحزاب من مجموع ٤٣ حزبا ؛ وحصل ثلاثة منها فقط على ما يزيد عن ٨٠٪ من هذه المقاعد . وفى المغرب ، لم يظهر من الأحزاب التسعة عشر على لوحة النتائج سوى تسعة فقط حصل أربعة منها على ٧٥٪ من المقاعد المتنافس حولها (٢٦) ، وفى الأردن ، تنافس عشرون حزبا فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة ، ولكن أربعة منها فقط هى التى فازت بأى مقاعد ، بينما فاز مرشحون مستقلون عن الأحزاب بأكثر من ثلثى المقاعد .

٢ - النقابات المهنية : لعل النقابات المهنية هى أنشط التنظيمات المدنية فى العالم العربى فى الوقت الراهن ، ويرجع ذلك فى جزء منه إلى أنها تحصل لأعضائها على مكاسب تشبه ما تحصل عليه الاتحادات العمالية ، وفى جزء آخر إلى المستوى العالى من التعليم والوعى السياسى . ونظرا لما تتمتع به هذه النقابات المهنية العربية من استقلالية نسبية فى مواردها المالية ، فقد أصبحت لها الريادة فى حركة المجتمع المدنى فى بلادها . ففى بلد كالسودان ، تمكنت هذه النقابات من خلع النظام العسكرى الحالك مرتين (١٩٦٤ و ١٩٨٥) . وفى كل من مصر والمغرب وتونس ، تحولت إلى جماعات ضغط قوية إبان السبعينيات والثمانينيات .

وهناك عاملان آخرا يساعدا أيضا على دعم النفوذ الاجتماعى والمعنوى للنقابات المهنية . أولا : أن هذه النقابات المهنية تعد أشد تنظيما على الصعيد

(٢٦) المجتمع المدنى ، نشرة شهرية تصدر عن مركز ابن خلدون ، القاهرة ، أعداد مايو ، يونيو ، يوليو ١٩٩٣ .

العربي القومي باعتبارها اتحادات ؛ وأنها على اتصال أوثق بنظيراتها على المستوى الدولي ، مما أمدّها بقدر أكبر من النفوذ ومزيد من الحماية المعنوية من خارج بلادها ولعل أبرز مثل على ذلك هو اتحاد المحامين العرب . ثانيا ، إن النقابات المهنية العربية تحتل عضويا وإستراتيجيا مكان القلب في المؤسسات الإنتاجية والخدمية ، بما في ذلك المؤسسات التي تديرها الدولة . فلا يسهل حلها أو عزلها من قبل النخبة الحاكمة . لذا فهي عندما تتخذ قرارا بالاضراب مثلا (وهو ما حدث بالفعل في السودان عام ١٩٨٥) ، يمكن لها أن تصيب المجتمع والدولة بالشلل التام . ومن بين أشد هذه النقابات المهنية نفوذا وتأثيرا نقابات الأطباء والمهندسين والمعلمين . وانضمت اتحادات رجال الأعمال ومؤخرا إلى صفوف النقابات المؤثرة^(٢٧) ، هذا ناهيك عن النقابات والاتحادات العمالية .

٣ - السياسة بالتفويض : في الأقطار العربية التي لاتزال الأحزاب السياسية محظورة أو خاضعة مشددة فيها ، نجد بعضا من الهيئات المدنية قد قامت بوظائف الأحزاب ؛ في مناقشة القضايا العامة مثلا وصياغة بدائل السياسة العامة وممارسة الضغوط على مراكز صنع القرار . فقامت بهذه المهام مثلا جمعية خريجي الجامعات بالكويت ، ومنتدى الجسرة الثقافي بقطر ، وجمعية المهن الاجتماعية بالإمارات العربية المتحدة .

وربما تحولت لهذه الأسباب بعض المؤسسات المدنية العربية (غير الأحزاب السياسية نفسها) في الآونة الأخيرة إلى ساحات للأنشطة السياسية المكثفة . فانتخاباتها تنافسية للغاية وتتسم عامة بالنزاهة ، ويتابعها الرأي العام الوطني عن قرب . وقد لوحظ ذلك في كل من مصر والأردن والكويت وتونس والمغرب في الثمانينيات وأوائل التسعينيات . ففي مصر مثلا بدأ الإخوان المسلمون في الآونة الأخيرة ورغم حظر قيام حزب سياسي لهم في الهيمنة التدريجية من خلال

(٢٧) لمزيد من الاطلاع ، انظر : سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني .

الانتخابات على مجالس إدارات بعض النقابات المهنية الهامة ، كنقابات الأطباء والمهندسين والمحامين^(٢٨) .

٤ - الكوينات التقليدية في زى حديث : لا يزال هناك عدد لا يستهان به من الكوينات المدنية العربية متأثرة ببقايا التكوينات التقليدية لمجتمعاتها . وأصدق مثال على ذلك إقامة ما يعد تنظيما مدنيا حديثا في ظاهره في مركز حضري ، إلا أن معظم أعضائه أو كلهم يتمون إلى قبيلة واحدة أو قرية واحدة أو طائفة دينية واحدة . وقد يضم هذا التنظيم كل مظاهر الحداثة من توثيق في السجلات الرسمية والحصول على التصاريح والوضع القانوني والانتخابات ومجالس الإدارات واللجان وما إلى ذلك ، لكنها تدار في الحقيقة بنفس الأساليب التقليدية التي وصفناها في الجزء الأول من مقالنا هذا .

إلا أن هذه الملحوظة لا ينبغي أن تقلل من أهمية هذا النمط من التنظيمات المدنية . فإذا كان مؤسسوها قد أنشأوها على طراز حديثة بهدف دعم ولاءاتهم « التقليدية » أو لأداء مهام تقليدية ، فإن ذلك في حد ذاته يعد دليلا على الإدراك الشديد للحاجة إلى التوفيق بين التقليدية والحداثة في فترة التحول المجتمعي . وحين يتم تأسيس هذا النوع من التنظيمات في مراكز حضرية كبرى ، فإنه يدعم مكانة الزعماء التقليديين ، لكنه في نفس الوقت يساعد الأقارب والأتباع على إثبات وجودهم في بيئة جديدة ، دون إحساس بغربة نفسية .

على أية حال ، فإن هذا النمط التنظيمي له وظيفة كامنة تتمثل في حماية كل من المجتمع المدني الحديث والدولة . وبدونه ، يصبح من المحتم على القادمين الجدد إلى المدن العربية من الأرياف والبوادي أن يصبحوا جزءا من البروليتاريا الهلامية الحضرية غير المنظمة ، التي سبقت الإشارة إليها في الجزء

(٢٨) لمزيد من الحقائق والأرقام والتحليلات انظر : المجتمع المدني ، عدد أكتوبر ١٩٩٢ .
(CSDT) Newsletter, October 1992 .

الثانى من هذا المقال . وتعد البروليتاريا الهلامية الحضرية هى أسرع الكيانات الاجتماعية الاقتصادية نمواً فى الوطن العربى فى العقدين الماضيين . فهى تمثل أشد التكوينات قابلية للانفجار والغوغائية السياسية ، وكانت البروليتاريا الهلامية هى القوة البشرية التى حركت القلاقل الحضرية فى مصر (١٩٧٧ و ١٩٨٦ و ١٩٩٢) ، وفى تونس (١٩٧٦ و ١٩٨٧) ، وفى المغرب (١٩٧٤ و ١٩٨١ و ١٩٨٧) ، وفى الأردن (١٩٨٨) ، وفى الجزائر (١٩٨٨) ، حتى إن اشتركت معها أو قادتها جماعات سياسية أكثر تنظيمياً .

٥ - المجتمع المدنى والأزمات: إن تطور المجتمع المدنى ككثير من الأبعاد الأخرى للتطور فى الوطن العربى لا يتسم بالاتساق أو التساوى فى كل البلاد العربية ، ولكن طالما وجدت الكيانات المدنية وتضامنت فيما بينها نسبياً ، فإن أصوات التذمر المطالبة بالتحول الديمقراطي تصبح محسوسة أو مسموعة ، كما سنرى فيما بعد . ولكن الأهم من ذلك كما تبين فى الآونة الأخيرة أن الأقطار العربية التى تعرضت لأزمات عنيفة ، نجد أن وجود التنظيمات المدنية أو غيابها فيها يصنع فارقاً كبيراً فى الطريقة التى تصمد بها الدولة أمام أزمة من الأزمات . وتعد كل من لبنان والكويت والصومال مثالا على ذلك . ففى هذه الأقطار جميعاً ، نرى أن الدولة اختفت أو كادت فى ظل ما مر بها من كوارث وظروف قاهرة . ففى كل من لبنان والصومال ، كان ذلك بسبب الصراع الداخلى الممتد إلى جانب عدة عوامل إقليمية ودولية أخرى ؛ وفى الكويت ، حدث ذلك بسبب الغزو العراقى الخاطف . ورغم ما بين حالتي لبنان والكويت من اختلاف ، إلا أنها كانتا تشتركان فى وجود كيانات مدنية متطورة إلى حد كبير فى كل منهما - حوالى ٦٠٠ و ٢٠٠ جمعية ورابطة على التوالى . وبينما تدهور الحال بالعديد من هذه التنظيمات إلى درجة أصبحت فيها فى حالة عجز تام فى ظل ما مر

بالبلاد من ظروف ، إلا أن أعداداً منها ظلت على نشاطها إبان الأزمة . وكانت هذه التنظيمات المدنية النشطة هى التى قدمت المدد والتأييد المعنوى لبقاء العديد من المواطنين اللبنانيين والكويتيين سواء فى الداخل أو فى الخارج . وحتى التنظيمات اللبنانية غير الحكومية القائمة على أسس تجاوزت حدود الطائفية وقدمت يد العون فى مناسبات عديدة . كما ظهرت فى ذروة السنوات الست عشرة من الصراع المدنى فى لبنان عدة تنظيمات جديدة فى الأحياء الحضرية والقرى .

وفى الكويت كانت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية هى التى تحولت إلى نقاط ارتكاز لأداء العديد من المهام التى كانت تقوم بها الدولة فيما سبق ، كتوزيع حصص الطعام والرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم وإدارة شبكة اتصالات غير رسمية . أما التنظيمات المدنية الأخرى التى لم تتمكن من العمل فى العلن خوفاً من بطش سلطات الاحتلال ، فقد استعانت بالجمعيات التعاونية والمساجد ، البعيدة إلى حد ما عن الشبهات ، فى تقديم العون .

بعكس ذلك تماماً فى الصومال ، حيث لم يكن هناك تنظيمات مدنية تقريباً . فطوال سنوات الحكم العسكرى الشعبوى لزياد برى ، كان العديد من الصوماليين الذين يعيشون بعيداً عن قراهم أو قبائلهم يعتمدون على الدولة فى إيجاد فرص العمل والخدمات ، وعندما انهار جهاز الدولة تماماً عام ١٩٩١ ، وجدوا أنفسهم دون قاعدة يركنون إليها أو غطاء يحميهم . وباتساع نطاق الصراع الداخلى الناجم وطول أمده ، تعرض نسيج الكيانات البدائية الصومالية للتمزق الشديد ، وسرعان ما تحلل كيائها . فلم تكن المجاعة التى ألمت بالصومال كله عام ١٩٩٢ ترجع إلى القتال الدائر وحسب ، أو حتى إلى نقص الإمدادات الغذائية (التى وصل الكثير منها من متبرعين من الخارج) ؛ بل إلى

صعوبة التوزيع . ولو كانت هناك تنظيمات مدنية شبيهة بتلك التي وجدت في كل من لبنان والكويت ، لكان من الممكن تجنب أو خفض نسبة كثير من حالات الموت جوعاً ومن الأمراض والوفيات . إن الصومال يمثل مأساة وحالة درامية ، لا من حيث تراجع الدولة وحسب ، بل من حيث التحلل الكلي لها دون مجتمع مدنى يكون بمثابة « شبكة أمان » تجمع أشلاءها .

٥ - الأنظمة الحاكمة والمجتمع المدنى والتحول الديمقراطي

حين لم تعد النخب العربية الشعبوية الحاكمة قادرة على احترام « العقد الاجتماعى » القديم ، أو على تهدئة الكيانات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة بها لديها من لغة مستهلكة من الخطاب السياسى . أو على صياغة عقد اجتماعى مشترك جديد (خشية أن يطاح بها من موقع السلطة) ، لجأت هذه النخب الحاكمة إما إلى القمع التعسفى فى الداخل أو إلى مغامرات أشد خطورة فى الخارج . فمذ عام ١٩٨٠ ، قام نظام صدام حسين فى العراق بالخيارين معا ، وبلغ الذروة فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ بغزوه للكويت ، مما أدى إلى إشعال ما عرف « بأزمة الخليج » . وكان من المتوقع إبان الأزمة أن تكون زيادة عملية المشاركة فى الحكم فى الوطن العربى من بين محصلاتها . وكانت هذه النبوءة قائمة على افتراض أن الأزمة كانت أزمة سياسية عربية داخلية بقدر ما هى أزمة إقليمية ودولية . والحقيقة أن المشاركة فى الحكم تحققت بالفعل فى عدد من الدول العربية ، إلا أن هذا التوجه كان قد بدأ بالفعل منذ ما قبل الأزمة . وكل ما فعلته الأزمة هو أن عجلت به . وترجع سرعة بعض الأقطار عن غيرها فى ذلك التوجه إلى العديد من العوامل الداخلية والخارجية . ومن بين العوامل الداخلية ، الحجم النسبى للمجتمع المدنى ، ودرجة نضجه فى كل قطر . فتنظيمات المجتمع المدنى هى التى نظمت حركات الاحتجاج التى أعقبتها تطورات فى التحول الديمقراطى . بينما انتكست مسيرة الديمقراطية فى بعض

الأقطار ؛ وفى البعض الآخر لا يزال الاحتجاج مستمرا لكنه لم يؤد إلى نتيجة بعد . ونقدم فيما يلى صورة لهذه الظروف النمطية الثلاثة للتطور السياسى العربى الراهن^(٢٩) .

(أ) التحول الديمقراطى - بدايات الزمجرة :

فى السنوات القلائل التى سبقت أزمة الخليج مباشرة ، كانت بعض الأنظمة العربية الحاكمة تحس بالفعل بفقدانها المتزايد للشرعية فى الداخل . وتكرر التعبير عن هذه الحالة فى مواجهات عنيفة بين أنظمة الحكم وبين واحد أو أكثر من الكيانات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى . فقامت الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة الجديدة بالاشتباك مع نظم الحكم فى معارك سلمية حول الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والديمقراطية . وعلى الصعيد العربى وفى داخل عدد من الأقطار العربية ، جاءت هذه القضية فى صورة إقامة منظمات لحقوق الإنسان وتنظيمات مهنية أكثر استقلالية ، مما أدى إلى بعث الحياة فى المجتمع المدنى الذى كان قد توقف عن النمو فى بعض هذه الأقطار ، منذ مجيء الأنظمة التسلطية الشعبوية إلى مقاعد الحكم .

خلال السنوات الأخيرة ظهرت مستويات متباينة من المطالب المدنية فى مواجهة أنظمة الحكم العربية على اختلافها . فعلى مستوى من المستويات ، كانت ثمة مطالب بزيادة « التحول الليبرالى » كحرية الصحافة وحرية تكوين التنظيمات وحق السفر إلى الخارج . وقامت كل نظم الحكم تقريبا بتقديم تنازلات من جانبها استجابة لهذه المطالب . وعلى مستوى أعلى ، كانت هناك مطالبة « بالتحول الديمقراطى » الجاد والصريح - مثل تقنين تشكيل الأحزاب

(٢٩) معظم فقرات الجزء الخامس أعيدت صياغتها من بحث سابق للمؤلف بعنوان :

"Crises, elites and Democratization in the Arab World", in Middle East Journal, 47/2, pp. 292-305.

السياسية ، وحق استخدام الإعلام الجماهيري بالتساوى ، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة ، إلا أن أيا من نظم الحكم لم يستجب تماما لكل هذه المطالب في الثمانينيات .

وتبينت الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة النشاط السياسى الإسلامى لتحدى النخب الحاكمة . أما الطبقة العاملة الحديثة فكانت تميل إلى الإضرابات أو التباطؤ فى العمل أو عمليات التخريب الصناعى . ولجأت البروليتاريا الهلامية الحضرية إلى « سياسة الشارع » كالمظاهرات والشغب وحركات العصيان والسلب والنهب . وأيا ما كان الكيان الاجتماعى الذى بدأ المواجهة ، وأيا ما كانت طريقة تعبيره عن سخطه ، كانت الكيانات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التى تعانى نفس القدر من الاغتراب تنضم إليه لإعلان مطالبها الخاصة . وحدثت هذه الظواهر خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات فى معظم أقطار المنطقة : فى الجزائر عام ١٩٨٨ ؛ وفى مصر أعوام ١٩٧٧ و ١٩٨١ و ١٩٨٦ ؛ وفى الأردن عام ١٩٨٩ ؛ وفى الكويت عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ؛ وفى موريتانيا عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٨ ؛ وفى المغرب أعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٨ و ١٩٩٠ ؛ وفى الصومال من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ ؛ وفى اليمن الجنوبية من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ ؛ وفى السودان عام ١٩٨٥ ؛ وفى تونس عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٨ . وكانت ردود أفعال الطبقة الحاكمة فى هذه الدول تجاه تزايد التعبير عن السخط تتمثل فى بذل الوعود بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية . والحقيقة أن بعضا من هذه النظم الحاكمة بدأ فى الوفاء بهذه الوعود قبل اندلاع أزمة الخليج ؛ بينما استغلت نظم أخرى فرصة الأزمة لتتكث بوعودها أو تماطل فى الوفاء بها .

فباشرت كل من الجزائر والأردن واليمن عمليات تحول ديمقراطى قبل أزمة الخليج . وأجرت جميعها انتخابات قومية أو بلدية بين عامى ١٩٨٧ و ١٩٩٠ دون أية شكاوى تذكر عن نزاهتها . مما زاد من مصداقية العملية الأداء الجيد الذى

حققه المرشحون الإسلاميون المناهضون لنظم الحكم ، وحصولهم على عدد من المقاعد ، أعلى مما كان متوقع لهم . ومما زاد من حيرة المراقبين الغربيين المناصرين لقضية التحول الديمقراطى فى العالم الثالث أن الأشخاص الذين تم انتخابهم ديمقراطيا فى الدول الثلاث جميعا كانوا يؤيدون صدام حسين (الديكتاتور) فى أزمة الخليج .

كان تأييد صدام حسين مفارقة تدعو للتأمل . فهؤلاء الأعضاء المنتخبون الجدد من المعارضة ، كانوا يعربون عن سخطهم لأعلى حكاهم وحسب ، بل على النظام العربى برمته ، وخاصة على « النظام العالمى الجديد » الذى كثر الحديث عنه . ورغم أن صدام حسين لم يكن أقل استبدادا عن بعض الحكام الآخرين من العرب على كلا جانبي الأزمة ، إلا أنه استطاع أن يستفيد من هذا السخط خارج العراق . وترجع قدرته على ذلك إلى أن الثروة النفطية العراقية لم تكن موضع زهو وبذخ من جانب المواطنين العراقيين أثناء سفرهم أو تجواهرهم فى الدول العربية الفقيرة ، بالصورة التى كان عليها الحال بالنسبة للمواطنين الخليجيين . وكان حديث الولايات المتحدة ودول الغرب عن الشرعية « الدولية » لا يلقى تصديقا من جانب العديد من العرب ؛ إذ كان يمثل ازدواجية فى المعايير ، وخاصة تجاه القضية الفلسطينية .

وفى عام ١٩٨٧ ، وقبل سنوات قليلة من أزمة الخليج ، شهدت القيادة التونسية سلميا من الحبيب بورقيبة إلى زين العابدين بن على ، ولو أن ذلك حدث من خلال نوع من الانقلاب الدستورى . ووعدت القيادة الجديدة الأحزاب السياسية العلمانية بإجراء إصلاح سياسى ، إلا أنها استمرت فى إنكار الشرعية على « حزب النهضة الإسلامى » . ووقعت سلسلة من المواجهات الدامية بين النظام الحاكم وبين أتباع حزب النهضة فى أواخر عام ١٩٨٩ وأوائل عام ١٩٩٠ . وأدت أزمة الخليج التى اعتبرتها كل الأحزاب السياسية التونسية

حدثاً قومياً إلى تجميد هذه المواجهات قرابة عام ، إلا أنها استؤنفت فيما بعد . وظلت بعض الأحزاب السياسية الأخرى تنظر بازدراء إلى الحزب الدستوري الديمقراطي الحاكم ، ولو أن خشيتهم من التوجه الإسلامي جعلتهم يرون في الأمر الواقع أفضل الشرين .

لم يتحقق في عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ أى تقدم يذكر في التحول الديمقراطي المحدود الذى بدأ في كل من مصر والمغرب قبل عدة سنوات من أزمة الخليج . فرغم وقوف الحكومة المغربية إلى جانب الكويت والتحالف الذى قاده الولايات المتحدة إبان الأزمة ، إلا أن المعارضة أدانت التدخل الأجنبي وعبأت الرأى العام المغربى ضده . وكانت أكبر مظاهرة تأييدا للعراق قد نظمت بالمغرب . وأتاحت الأزمة الفرصة للمعارضة لكى تعرض قدرتها على التعبئة ، وهى حقيقة لم تفت على النظام . فكان رد فعله الفورى هو تجميد المشاركة العسكرية المغربية في أزمة الخليج . وبعد عام من الأزمة ، أعلن الملك الحسن بدء إصلاحات سياسية ، وقد أوفى بوعده كما سرى فيما بعد .

وفي مصر ، كان الخلاف بين الصفوة الحاكمة والجماهير حول الأزمة أقل حدة . والحقيقة أن النظام الحاكم تمكن من الدعوة إلى إجراء انتخابات برلمانية في أكتوبر ١٩٩٠ ، وكأنه يريد أن يثبت أن الحياة في مصر كانت منتظمة تماما رغم الأزمة . وإذا كان حزبا المعارضة الرئيسيان وهما الوفد وتحالف العمل الإسلامى قد قاطعا الانتخابات ، فإن تصرفهما هذا كان يرجع إلى أسباب لا صلة لها بأزمة الخليج ، ولكن لرفض الحكومة تقديم ضمانات قضائية على نزاهة التنافس الانتخابى ، إلا أن ثقة النظام المصرى قد اهتزت على أثر حادثتين ، هما اغتيال رفعت المحجوب الرئيس السابق لمجلس الشعب والذى يفترض أن الجماعات الإسلامية هى التى نفذته ، وتظاهر آلاف من طلاب الجامعات المصرية ضد ما وصف بالتدمير المنظم للعراق . وأسفر الصدام بين الطلبة وقوات الشرطة عن مصرع أربعة أشخاص على الأقل وإصابة أعداد كبيرة واعتقال المئات .

وفى كل من جيبوتى وموريتانيا والصومال ، تم الإبقاء على الصراعات القبلية والعرقية تحت سيطرة مشددة في أثناء أزمة الخليج . وفى الدول التى تورطت في الأزمة بصورة مباشرة أو كانت قريبة من قلب الأزمة - العراق وسوريا والدول الست المطلة على الخليج العربى وخليج عمان - تذرعت النخب الحاكمة بعذر « شرعى » لوقف أنشطة التحول الديمقراطى ، لو لديها نية على ذلك أصلا . واستغرق الأمر عاما كاملا بعد الأزمة حتى أبدت النخب العربية الحاكمة رغبتها الجادة في توسيع المشاركة « السياسية الحقيقية » . ولو أن الوعود كانت قد انتزعت منهم انتزاعا في بعض الحالات - كما هو الحال في الكويت والسعودية .. وخلال عام ١٩٩١ ، أضحى واضحا أنه لا بد من التحرك .

لو كان ثمة جانب إيجابى بين الجوانب السلبية العديدة لأزمة الخليج فهو التعبئة السياسية غير المسبوقة للجماهير العربية . فلم يكن التعبير عن تأييد هذا الجانب العربى أو ذاك على جانبي الأزمة يتفق دائما مع المواقف الرسمية للأنظمة الحاكمة . وكانت نتيجة ذلك كسر جدار الخوف من النخب الحاكمة لدى كثير من الجماهير العربية . وتعد العراق حالة درامية في هذا السياق ، حيث ثار الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال على نظام صدام حسين . وشجعتهم على ذلك الهزيمة الساحقة التى منى بها العراق وتوقع الحصول على مساعدة الحلفاء المنتصرين . وحتى النخب الحاكمة في الخليج على الجانب المنتصر واجهت مطالب متصاعدة من المثقفين بزيادة المشاركة السياسية .

(ب) التحول الديمقراطي - حالات التقدم :

اتسم التحول الديمقراطي في عدد من الأقطار العربية بالتباطؤ والتردد منذ أزمة الخليج ؛ ومنى بانتكاسة في دول أخرى . ونقدم فيما يلى صورة عن الوطن العربى في أواخر عام ١٩٩٣ .

أو شبه رسمية (تنتمي إلى الحزبين الحاكمين) وقد أصيب المراقبون الذين زاروا اليمن عام ١٩٩٢ بالدهشة إزاء المناخ المفتوح وحرية التعبير عن الرأي والنقد دون خوف من عقاب^(٣١).

كانت هناك بعض المخاوف المبررة إزاء مستقبل التحول الديمقراطي في اليمن . فكان هناك العديد من الأطراف على الساحة السياسية يمكن أن يصيبوا الدولة بالانقسام . فكانت حوادث العنف المتزايدة والموجهة بصورة خاصة ضد الشخصيات القيادية في الحزب الاشتراكي اليمني الذي يعد أحد حزبي الائتلاف الحاكم تهدد التجربة بأسرها ، حيث لم يتم إلقاء القبض على أى من مرتكبي هذه الحوادث من جانب السلطة التي كان معظم أعضائها من حزب المؤتمر الشعبي ، وهو الشريك الآخر في الائتلاف الحاكم . وكانت خطورة الموقف وراء قرار النظام الحاكم بتأجيل الانتخابات التي كان مقررا عقدها في نوفمبر ١٩٩٢ ، إلى ربيع ١٩٩٣ .

ولكن النظام أوفى بوعوده ؛ وعقدت أولى الانتخابات البرلمانية في ٢٧ أبريل ١٩٩٣ ، وحقت نجاحا مشهودا . ورغم عدم حصول أى حزب على أغلبية المقاعد ؛ إلا أن كل الأحزاب الرئيسية تم تمثيلها بصورة معقولة . وشارك في السباق الانتخابي خمسون امرأة فازت اثنتان منهن . وعكست النتائج العامة لهذه الانتخابات بأمانة ما تحظى به اليمن من تعددية اجتماعية اقتصادية^(٣٢).

وفي الأردن استأنف الملك حسين مسيرة بلاده الديمقراطية بعد حرب الخليج بفترة وجيزة . ففي مارس ١٩٩٢ ، قام العاهل الهاشمي بإنهاء قانون الطوارئ الذي ظل ساريا منذ حرب يونيو ١٩٦٧ . وتلى ذلك في يوليو إعادة إقرار نظام تعدد الأحزاب بعد توقف دام خمس وثلاثين سنة . وفي سبتمبر

(٣١) انظر : المجتمع المدني ، عدد أبريل ١٩٩٢ . (CSDT) Newsletter, April 1992 .

(٣٢) لمزيد من الحقائق والأرقام والتحليلات ، انظر : المجتمع المدني ، عددي مايو ويونيو ١٩٩٣ . (CSDT) Newsletter, May and June 1993 .

في موريتانيا أعيد نظام التعددية الحزبية عام ١٩٩١ ، وفي انتخابات يناير ١٩٩٢ الرئاسية ، فاز معاوية ولد طايح بأكثر من ٦١٪ من الأصوات ، وهزم ثلاثة مرشحين آخرين . وفي انتخابات مارس ١٩٩٢ البرلمانية ، فاز حزب الرئيس ولد طايح بأغلبية ، وحصل على ٥٢ مقعدا من مجموع ٧٩ . وقاطع عدد من أحزاب المعارضة الرئيسية الانتخابات وسط اتهامات بالتلاعب ، ولكن ما هو أخطر من هذه الاتهامات كان نمط التصويت في هاتين الحالتين من الانتخابات . فقد حشد ولد طايح وحزبه الحاكم قواهما وحصلا على تأييد الموريتانيين من العرب والمتعربين في المناطق الريفية والشمالية من البلاد ، بينما اجتذب خصومهما تأييد الموريتانيين من السود بالعاصمة والمناطق الجنوبية من البلاد . ومن الممكن لهذا الانقسام العرقي الشديد الوضوح أن يهدد الديمقراطية الموريتانية الوليدة بل البلاد بأسرها إن لم يتم احتواؤه^(٣٠).

وفي اليمن ، وبعد توحيد شطريها الشمالي والجنوبي في مارس ١٩٩٠ ، أعرب النظام الحاكم المكون من ائتلاف من الحزبين الحاكمين في شطري اليمن السابقين عن عزمه إقرار نظام التعددية الحزبية في إطار نظام ديمقراطي كامل . وتم تحديد فترة فاصلة لا تزيد مدتها عن ثلاثين شهرا تنتهي بانتخابات برلمانية في جمهورية اليمن الموحدة ذات التعددية السياسية . وهددت أزمة الخليج هذا الالتزام ، إلا أن النظام الحاكم كان يبدو عازما على احترامه . وفي ربيع عام ١٩٩٢ ، كان المناخ الديمقراطي في حالة ازدهار . فشهدت البلاد قيام ٤٦ حزبا وتنظيما سياسيا تعمل على الساحة السياسية ، بينها تضاعفت أعداد الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية عدة مرات . وبنهاية عام ١٩٩٢ ، كان هناك حوالي ٩٣ مطبوعا ؛ كان ربعها أو أقل مطبوعات رسمية (حكومية)

(٣٠) لمزيد من الحقائق والأرقام والتحليلات ، انظر : المجتمع المدني ، عددي فبراير وأبريل ١٩٩٢ . (CSDT) Newsletter, February and April 1992 .

١٩٩٢ ، وصدق البرلمان على قانون جديد للطباعة والنشر ، رفعت بمقتضاه القيود السابقة على الصحافة والمطبوعات . وكان هذا الإجراء ان معاً مؤشرين على استئناف التحول الديمقراطي بالأردن على المسار الذي كان قد بدأ في نوفمبر ١٩٨٩ بانتخاب برلمان جديد . وبدأ الملك حسين تجربة في التحول الديمقراطي التدريجي يمكن أن تكون مثالا يحتذى في الوطن العربي . ويبدو أنه أدرك أن بقاء نظامه على المدى البعيد يجب أن يقوم على قاعدة عريضة من التأييد . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن ما سمح به من خطوات حتى الآن يعد ضرورياً للغاية . وقد عقدت الانتخابات البرلمانية في موعدها المقرر فعلاً (نوفمبر ١٩٩٣) طبقاً لنظام التعدد الحزبي . وفازت القوى المعتدلة والمؤيدة للنظام بأغلبية المقاعد ، وتفهم التيار الإسلامي قليلاً ، حيث انخفض عدد نوابه من ٢٣ إلى ستة عشر . ولكن الجميع شهدوا بنزاهة الانتخابات الأردنية (٣٣) .

وفي المملكة العربية السعودية ، وفي ذروة أزمة الخليج ، نظمت مجموعة صغيرة من النساء السعوديات مظاهرة في موكب سيارات احتجاجاً على ممارسات التفريق التي تحظر عليهن قيادة السيارات . وتم تداول المنشورات والرسائل المطبوعة على شرائط الكاسيت سرا ، تنتقد الأسرة الحاكمة لعجزها عن الدفاع عن البلاد وركونها إلى «غير المسلمين» في أداء هذه المهمة ، رغم النفقات العسكرية الهائلة التي أنفقت في العقدين الماضيين . وفي النهاية أعلن الملك فهد بدء الإصلاحات السياسية التي طال انتظارها في مارس ١٩٩٢ - أي بعد عام كامل من الحرب . ورغم تواضع هذه الإصلاحات إذا قيست بمعايير الغرب أو حتى ببعض معايير العالم الثالث ، إلا أنها تمثل خطوة مشهودة في التطور السياسي للمملكة . وتقرب هذه الإصلاحات من إقرار دستور ، حيث تقدم صياغة للنظام الأساسي للحكم في البلاد ونظام للحكم

(٣٣) لمزيد من الاطلاع ، انظر : سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني ، عددى مايو ويونيو ١٩٩٣ .
(CSDT) Newsletter, May and June 1993 .

المحلى في الأقاليم ومجلساً استشارياً وطنياً . ويعد هذا البند الأخير أهم هذه الإجراءات (٣٤) .

يتكون المجلس من ستين عضواً يختارهم الملك ومهمته ، تنفيذ المهام التي توكل عادة إلى البرلمان في النظم الأخرى ، فيما عدا سن القوانين . بعبارة أخرى ، يحق للمجلس أن يجري المناقشات والمداولات والمشاورات حول الشؤون العامة ؛ ويحق له أن يستجوب أعضاء السلطة التنفيذية ؛ ويمكن له أن يتقدم باقتراحات بقوانين وسياسات جديدة لمجلس الوزراء ، الذي يرفع التوصيات بدوره إلى الملك . والسلطة مخولة للملك في سن القوانين في إطار الشريعة .

وفي سبتمبر ١٩٩٢ ، أصدر الملك فهد مرسوماً بأسماء رئيس المجلس ، ثم بعد ذلك بعدة شهور أصدر مرسوماً آخر باسم أعضائه . وتعتبر هذه الإجراءات في نظر كثير من المثقفين السعوديين أقل مما ينبغي ومتأخرة للغاية . لذا فقد تقدموا في صيف ١٩٩٢ بعرائض تدعو إلى إصلاحات أكثر وأعمق . وتم تسرب هذه العرائض ونشرت في الصحف العربية خارج المملكة . فقامت العناصر الموالية للنظام حينئذ بحملة على نفقتهم الخاصة من خلال إعلانات مدفوعة بنفس هذه الصحف يعنفون فيها أصحاب العرائض ويشنون على الملك لتوجهاته التدريجية الحكيمة نحو الإصلاح السياسي . وحتى هذه الممارسات المتمثلة في « سياسة العرائض » تعد جديدة على السعوديين . ومما يدل على وجود هامش من التسامح السياسي في هذه المملكة المحافظة أنه لم يتم إلقاء القبض على أى من نقاد النظام أو استجوابه أو اعتقاله (٣٥) .

(٣٤) لمزيد من الحقائق والأرقام والتحليلات ، انظر :

المجتمع المدني ، عدد مارس ١٩٩٢ . (CSDT) Newsletter, March 1992 .
(٣٥) أحدث الأمثلة على هذا النمط إقامة « المنظمة السعودية لحقوق الإنسان » في أبريل ١٩٩٣ . ونظراً لغضب الحكومة السعودية وعجزها عن معاقبة مؤسسيها خوفاً من الرأي العام في الخارج والداخل ، فقد قامت الحكومة بتعبئة وسائل إعلامها ومؤسستها الدينية بقيادة الشيخ بن باز للحملة على المنظمة . انظر :
المجتمع المدني ، عدد مارس ١٩٩٣ . (CSDT) Newsletter, March 1993 .

وفي لبنان والكويت فإن للتجربة الديمقراطية البرلمانية تاريخاً أطول نسبياً. إلا أن لبنان لم يتمكن من إجراء انتخابات برلمانية منذ عام ١٩٧٢ نظراً لما ألم به من صراعات وتهديدات خارجية. ويرجع الفضل إلى اتفاق الطائف لعام ١٩٨٩، وللجهود الإقليمية والدولية، ولبعض الاستقرار الداخلي، في إجراء أول انتخابات برلمانية منذ عشرين عاماً في أغسطس وسبتمبر ١٩٩٢. وكانت هذه الانتخابات تقوم على الصيغة التي أقرها اتفاق الطائف عن المساواة بين المسلمين والمسيحيين، ولو أن المقاعد البرلمانية البالغ عددها ١٢٨ مقعداً لاتزال مخصصة لكل الجماعات الطائفية على اختلافها.

قاطع معظم المسيحيون الموارنة الانتخابات بسبب فشل سوريا في إعادة نشر قواتها في سبتمبر ١٩٩٢ بمقتضى اتفاق الطائف. إلا أن الحكومة اللبنانية، بإيعاز من سوريا، تجاهلت الاعتراضات الموارنة وواصلت برنامجها، بإجراء ثلاث جولات من الانتخابات. ورغم أن المقاطعة التي قادها الموارنة أفقدت البرلمان الجديد بعضاً من شرعية تفويضه، إلا أن المنطق الذي استندت إليه المقاطعة المارونية كان موضع تفهم تام من جانب كثرة من المسلمين بل وتعاطفهم. وكان أداء القوى الإسلامية - شيعية وسنية على السواء - مذهلاً في الانتخابات. وكان ينطوي على حملة هائلة من التبعية السياسية. ومنى قدامى زعماء الشيعة، ومنهم كامل الأسعد، بهزيمة مذهلة. وقام الرئيس إلياس الهراوي في أكتوبر ١٩٩٢ بتعيين حكومة جديدة برئاسة قادم جديد إلى الساحة السياسية اللبنانية، وهو رجل الأعمال الملياردير رفيق الحريري. ورغم العقوبات والتحديات الضخمة التي تقف في طريق إعادة بناء البلاد بعد ما يقرب من سبعة عشر عاماً من الحرب الأهلية، فإن الديمقراطية اللبنانية تعود إلى الحياة تدريجياً^(٣٦).

(٣٦) انظر: المجتمع المدني، عدد أكتوبر ١٩٩٢.

(CSDT) Newsletter, October 1992.

وفي الكويت، استؤنفت الحياة البرلمانية بحملة انتخابية ساخنة في صيف وخريف ١٩٩٢. وفي أكتوبر، أجريت الانتخابات دون شكوى من أية عوائق تقريباً. وفازت فيها عدة وجوه جديدة بمقاعد في المجلس الوطني، بينما فازت المعارضة بأغلبية واضحة، وحصلت القوى الإسلامية الشيعية والسنية بما لا يقل عن ٥٠ مقعداً. وتكمن أهمية الانتخابات الكويتية في أنها كانت الأولى بعد الغزو والاحتلال العراقي، والأولى أيضاً بعد تعطيل البرلمان عام ١٩٨٦. والذي كان قد تم انتخابه طبقاً لدستور ١٩٦٢. وكان البرلمان الجديد بمثابة انتصار للقوى الديمقراطية التي لم تقبل تعطيل الحياة النيابية ولا التلاعب بالدستور عام ١٩٨٦. وكان فشل النظام في تفادي الغزو العراقي وما تكشف من أوجه العجز فيه قبل الأزمة وبعدها عاملاً مساعداً على الحصول على تنازلات من العائلة الملكية^(*). ومن هذ التنازلات تعيين مجلس الوزراء، وبه ستة أعضاء برلمانيين منتخبين^(٣٧).

أما العراق، تلك الدولة التي امتدت الشمولية فيها ثلاثة عقود من السنين، فقد خرجت من أزمة الخليج في حال مأساوية. فنظراً لأن العراق هو الذي أشعل الأزمة ومنى بهزيمة أليمة من جانب التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، فقد أصيب نظام صدام حسين بضعف بالغ. وتمكنت أحزاب المعارضة الكردية بالمنطقة الشمالية الخاضعة لحماية الغرب من إقامة كيانات ديمقراطية منتخباً في مايو ١٩٩٢. وتعرض النظام العراقي لتحديات داخلية من جانب الأكراد في الشمال، والشيعة في الجنوب، ومن محاولات انقلابية في

(*) كان من بين المطالب التي رضخت لها الصفوة الحاكمة في أثناء أزمة الخليج عزل عدد من أعضاء الحكومة ممن اعتبروا مسئولين عن الانهيار السريع للدفاعات الكويتية في مواجهة الغزو العراقي. كما كانت هذه الصفوة تعاني ضغوطاً تمثلت في وعد الأمير جابر الأحمد الصباح بإجراء انتخابات برلمانية حرة وإعادة دستور ١٩٦٢.

(٣٧) انظر: (CSDT) Newsletter, November 1992, January 1993.

الوسط ، إلا أن النظام تشبث بالسلطة تشبثا عنيدا في بغداد والمنطقة الوسطى من البلاد . وتمكن الأكراد بفضل الحماية الدولية لهم من إدارة « المناطق المحررة » الخاصة بهم ، والتفاوض مع بغداد حول إمكانية إقرار تسوية نهائية تتعلق بالحكم الذاتي . وكان إحجام صدام حسين عن الوفاء بهذه المطالب الأساسية للأكراد عاملا ساعدا زعماء الأكراد على تعبئة سائر جماعات المعارضة العراقية في صيف وخريف ١٩٩٢ للمطالبة بتشكيل جبهة وطنية موحدة تقوم بخلع نظامه . ولقيت هذه الجهود مساندة من جانب الولايات المتحدة وسائر القوى الغربية ، التي أعلنت في صيف ١٩٩٢ قيام منطقة « حظر طيران » في الجنوب بهدف تخفيف الضغط العسكري عن المتمردين الشيعة ، الذين قد يحاولون محاكاة الأكراد في الشمال في إقامة نوع من الحكم المؤقت (٣٨).

ووقعت تطورات أحدث قصص النجاح في التحول الديمقراطي العربي بالمغرب . فرغم أن أحدث انتخابات برلمانية مغربية (٢٥ يونيو ١٩٩٣) تعد الخامسة منذ الاستقلال ، إلا أنها جذبت الانتباه لدرجة كبيرة . فقد أجريت بعد أكثر من عام من الجدل المفتوح والمكثف بين القوى السياسية المغربية الرئيسية وماتلاه من إصلاح دستوري وإداري . وعقدت الانتخابات تحت إشراف قضائي . وشارك فيها أكثر من ١١ حزبا سياسيا بالإضافة إلى حوالي مائتي مرشح مستقل لانتخاب ٢٢٢ نائبا . ولم تسجل أية انتهاكات خطيرة في مجرى الانتخابات . ولم يلاحظ المراقبون الدوليون أية تجاوزات ذات شأن . ولم يحصل أى حزب بمفرده على أغلبية مطلقة من المقاعد البرلمانية . وكان فوز حزبي المعارضة ، وهما الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية وحزب الاستقلال ، على الترتيبين الأول والثاني من حيث عدد المقاعد (٤٨ و ٤٣ على التوالي) دليلا على نزاهة الانتخابات (٣٩).

(٣٨) انظر : (CSDT) Newsletter, April 1992, October 1992, January 1993.

(٣٩) انظر : (CSDT) Newsletter, October 1992, July 1993.

كما كانت لهذه الممارسة المغربية في طريق التحول الديمقراطي أهمية أخرى . أولا : لأنها جاءت بعد عام ونصف العام تقريبا من إجهاض تجربة التحول الديمقراطي في الدول الجارة الجزائر . ولطالما تنافست هاتان الدولتان المتشابهتان في الحجم السكاني والأهمية على الصعيد العربي بشمال أفريقيا على الزعامة الإقليمية في « المغرب العربي الكبير » . وومما لاشك فيه أن الممارسة الديمقراطية الناجحة بالمغرب ستحسم السباق لصالحها ولسنوات عديدة قادمة . ثانيا : تعد الانتخابات المغربية والحوار الوطني الذي سبقها نموذجا للتزوع نحو مفهوم « تداول السلطة » في الانتقال من الحكم الأوتوقراطي إلى الحكم الديمقراطي بأدنى حد من زعزعة الاستقرار الاجتماعي السياسي . ثالثا : كانت الانتخابات المغربية ، كنظيراتها اليمنية ، أكثر من مجرد تعبير عن التعددية السياسية . فكانت بمثابة تجسيد للتعدد الاجتماعي الثقافي أيضا . فقد فازت أحزاب البربر بعدد معقول من المقاعد (٤٧ من مجموع ٢٢٢) . كما اشتركت ثلاث نساء مغربيات في السباق على المقاعد ؛ وفازت اثنتان منهن ولأول مرة في التاريخ البرلماني للبلاد . ولأول مرة أيضا ، كانت نسبة الناخبات تكاد تساوي نسبة الناخبين (حوالي ٦٠٪) . وظهرت اتجاهات مماثلة بين الشباب ، حيث فاقت نسبة الناخبين بين الفئات العمرية من ٢٢ إلى ٢٤ حد ٦٠٪ (٤٠).

(ج) التحول الديمقراطي - حالات التراجع :

رغم ما تحقق من تقدم في عملية التحول الديمقراطي العربي في أعقاب أزمة الخليج ، إلا أن هناك أيضا بعض حالات الانتكاس الكبرى . ومن هذه الحالات الأخيرة ما حدث بالجزائر . كما عانت كل من مصر وتونس أيضا بعض اللحظات العصبية في عمليات التحول الديمقراطي بها . ففي عام ١٩٨٨ ،

(CSDT) Newsletter, July 1993 .

(٤٠) انظر :

كان يبدو أن الجزائر تمثل حالة جادة وواعدة في طريق التحول من الحكم الأوتوقراطي إلى الحكم الديمقراطي . وبعد ما يقرب من ثلاثين عاما من حكم الحزب الواحد ، وهو جبهة التحرير الوطنية ، وفي أعقاب حركة التمرد الواسعة النطاق في صيف ١٩٨٨ بدأ نظام الرئيس الشاذلي بن جديد سلسلة من الإصلاحات السياسية . فتم إقرار نظام التعددية عام ١٩٨٩ ، وأجريت بمقتضاه الانتخابات البلدية في ربيع ١٩٩٠ ، أى قبيل اندلاع أزمة الخليج في أغسطس . ومن بين الأحزاب العديدة المتنافسة في هذه الانتخابات ، ظهرت جبهة الخلاص الإسلامية (FIS) ، كأكبر تهديد يواجه جبهة التحرير الوطنية ، بفوزها على حوالى ٥٠٪ من المجالس البلدية . وتم تحديد موعد الانتخابات البرلمانية على المستوى الوطنى في صيف ١٩٩١ . وفي الفترة الفاصلة ، تضاعفت أعداد الأحزاب السياسية إلى أكثر من ٥٠ حزبا .

إلا أن الانقسامات الداخلية في جبهة التحرير الوطنية ، وإصرار جبهة الخلاص الإسلامية على تعديل قوانين الانتخابات ، ولجوءها إلى المواجهات العسكرية مع الحكومة أدى إلى اعتقال زعمائها وتأجيل الانتخابات لعدة أشهر .

و حين أجريت الانتخابات في نهاية الأمر في ديسمبر ١٩٩١ ، حققت جبهة الخلاص الإسلامية فوزا ساحقا في الجولة الأولى . ففازت هذه الجبهة بأكثر من ٣٠٠ مقعدا من مجموع ٥٩٩ مقعدا ، مقارنة بما لا يزيد عن ٢٥ مقعدا فازت بها جبهة القوى الاشتراكية العلمانية المعارضة ، التى تستمد تأييدها من البربر ، و ١٦ مقعدا فقط فازت بها جبهة التحرير الوطنية (الحزب الحاكم) . وتم تحديد منتصف يناير ١٩٩٢ موعدا لجولة انتخابية حاسمة حول ٢٥٠ مقعدا لم يحسم أمرها^(٤١) .

(٤١) لمزيد من المعلومات منذ عام ١٩٨٨ وعن الأحداث حتى يناير ١٩٩٢ ، انظر : (CSDT) Newsletter, January and February 1992 .

وبالانتصار الحاسم الذى حققته جبهة الخلاص الإسلامية في الجولة الأولى ، كانت قد حصلت بالفعل على أغلبية تمكنها من تشكيل الحكومة ، حتى دون الفوز بمزيد من المقاعد في الجولة الثانية . ورأت العديد من القوى في البلاد - وهى الجيش والبربر والجماعات النسائية المنظمة وجبهة التحرير الوطنية - في ذلك الأمر ما يندرسوء العاقبة . وكان مما عزز مخاوفهم توقع قيام جبهة الخلاص الإسلامية بتغيير بنية الحياة الاجتماعية الثقافية للجزائر . وقبل عقد الجولة الثانية من الانتخابات بأيام قلائل ، أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته ، وتولى الجيش مقاليد السلطة ، وأعلن قيام «مجلس رئاسى مؤقت» ، يقوم بتعيين رئيس مؤقت للدولة وهو محمد بوضياف ؛ وكان ذلك انقلابا واضحا . وبإجهاض التجربة الديمقراطية في الجزائر ، شهدت البلاد حملة اعتقالات واسعة لزعماء جبهة الخلاص الإسلامية ، ومواجهات عنيفة بين أنصار جبهة الخلاص الإسلامية والحكومة . وفي نهاية الأمر ، تم اغتيال الرئيس بوضياف في يونيو ١٩٩٢ . وهكذا يسدل ستار من الغموض على مستقبل الديمقراطية الجزائرية في الوقت الراهن^(٤٢) .

وفي تونس ، كان نظام التعددية الحزبية قائما منذ تولى الرئيس زين العابدين بن على للسلطة عام ١٩٨٨ ، إلا أن الحزب الحاكم استمر في احتكار السلطة رغم التشدد بالديمقراطية والحوار مع أحزاب المعارضة العلمانية الأخرى . وفي الوقت نفسه ، اتبع النظام الشدة في عزل وقمع أنصار حزب النهضة وغيرهم من الإسلاميين . وفي هذا الصدد ، سجلت منظمة العفو الدولية ومراقبة الشرق الأوسط ، انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان هناك .

(٤٢) انظر : (CSDT) Newsletter, July and August 1992 ؛ مجلة المصور القاهرية ، أول يوليو ١٩٩٣ وفيها أدلى الرئيس الجزائرى على كافى بقوله لمجموعة من المثقفين المصريين بأن «مستقبل الجزائر أهم كثيرا من الديمقراطية» .

فلم يقتصر الأمر على تجاهل النظام الحاكم لمثل هذه الانتقادات ، بل إنه سعى إلى عرقلة نشاطات الرابطة التونسية لحقوق الإنسان عن طريق حظر الجمع بين عضوية هذه المنظمة والعضوية في أى حزب سياسى . وفى يوليو ١٩٩٢ ، وجدت الرابطة أن استمرارها في ممارسة نشاطها قد أصبح مستحيلا ؛ لذا فقد حلت نفسها . وكان حلها انتكاسة خطيرة لا لعملية التحول الديمقراطي وحسب ، بل لتطور المجتمع المدني بأسره في تونس^(٤٣) . وقد اضطرت الحكومة التونسية ، في مواجهة الانتقادات الخارجية والداخلية ، إلى تراجع جزئى في هذا الصدد .

وفى مصر ، واصلت حكومة مبارك تبايها بالتغيير في طريق التحول الديمقراطي للنظام . واستمرت الصحافة في التمتع بهامش معقول من الحرية ، وتم تأسيس ثلاثة أحزاب جديدة بحكم قضائى منذ أزمة الخليج ؛ وأهمها هو الحزب الديمقراطي الناصرى الذى تأسس فى أبريل ١٩٩٢^(٤٤) . وفيما عدا ذلك لم يحدث ما يجعل النظام أكثر مشاركة . واندلعت بعض نوبات المواجهة العنيفة مع الجماعات الإسلامية فى عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢ واستمرت خلال ١٩٩٣ . وكان اغتيال المفكر العلمانى المعروف فرج فودة ، والصراع الطائفى فى أسبوط ، والاعتداء على السائحين الأجانب ، من بين التطورات التى تنذر بالسوء^(٤٥) .

ولم يختلف رد فعل النظام تجاه العنف والصراع عن ذى قبل : أى إحكام الإجراءات الأمنية وسن مزيد من القوانين المضادة للإرهاب . والوضع فى الوقت الحاضر يشبه الموقف فى الجزائر - أى حرب استنزاف محدودة بين النظام وبين

(٤٣) انظر : (CSDT) Newsletter, September 1992 .

(٤٤) انظر : (CSDT) Newsletter, May 1992 .

(٤٥) تقدم نشرة المجتمع المدني متابعة شهرية لتفاصيل هذه المواجهات منذ عدد يونيو ١٩٩٢ .

الإسلاميين . ولكن فى ظل توفر هامش أكبر من الحرية فى مصر ، تواصل بعض العناصر المعتدلة من الإخوان المسلمين مسيرتها السلمية نحو اكتساب مزيد من النفوذ داخل التنظيمات الرئيسية للمجتمع المدني ، كالاتحادات المهنية . فحققوا من خلال الانتخابات الديمقراطية سيطرتهم على مجالس إدارات نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين . وفى الحالة الأخيرة - أى فى نقابة المحامين - كانت نتيجة الانتخابات مذهلة بحق ، إذ تعد هذه النقابة « حصن الليبرالية » فى مصر^(٤٦) .

وفى كل من العراق والسودان وسوريا ، لم تطرأ على الأساليب التسلطية لنظم الحكم أية تغييرات تذكر . فأجرت سوريا مثلاً استفتاء رئاسياً فى أوائل ١٩٩٢ وكانت النتيجة كالعادة « أربع تسعات » - حيث وافق ٩٩, ٩٩٪ من الناخبين على تولي الرئيس حافظ الأسد للرئاسة لمدة ست سنوات أخرى . وبنجاح الأسد فى تحسين علاقاته بمصر والغرب وبدول النفط العربية الغنية إبان أزمة الخليج ، لم يعد يواجه أية ضغوط إقليمية أو دولية ذات شأن لكى يغير أساليبه . ونظراً لزيادة ما يعانيه منافسه البعثى فى العراق من ضعف وعزلة ، ومشاركته فى محادثات السلام بالشرق الأوسط التى قربت بينه وبين واشنطن مؤقتاً ، والمساعدات التى حصل عليها من دول الخليج ، والاكتشافات النفطية الجديدة فى سوريا نفسها والتى ملأت خزائنه ، تمكن الأسد من أن يقدم لجهته الداخلية صورة قوية عن نظامه .

ويشيع أن الأسد قد يبدأ فى اتخاذ بعض الإجراءات الديمقراطية استعداداً لتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل ، ولكن ليست هناك دلائل واضحة تؤكد هذه الشائعة . وتقوم هذه المقولة على أساس الشبه مع الرئيس المصرى الراحل

(٤٦) انظر : المجتمع المدني ، عدد أكتوبر ١٩٩٢ (CSDT) Newsletter, October 1992

أنور السادات . فقد أرق السادات انفتاحه على الغرب وبدء المفاوضات مع إسرائيل بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، ونذر يسير من الحريات السياسية الجديدة .

وفي ليبيا ، اشتبك نظام معمر القذافي مع الغرب بسبب تفجير طائرة لشركة بان أم فوق بلدة لوكربي باسكتلنده . وقد أتاحت عقوبات الأمم المتحدة والمواجهات مع الولايات المتحدة وبريطانيا الفرصة للنظام لكى يعبئ رأى العام الليبى وراء القذافي . فنال النظام التأييد الداخلى عن طريق حشد المؤتمرات الجماهيرية والمسيرات والمظاهرات . وصور القذافي ليبيا على أنها دولة عربية أخرى (بعد العراق) مستهدفة للتدمير على يد الغرب فيما سماه « بانتقام الغرب من الأمة العربية » والذي تعد حكاية طائرة « بان أم » مجرد ذريعة يتعلل بها . وقد اختارت المعارضة المنقسمة اللجوء إلى الصمت النسبى سواء فى الداخل أو فى الخارج .

وفي السودان ، حيث انتكس التحول الديمقراطى على أثر الإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطيا عام ١٩٨٩ ، تمكن النظام العسكرى بقيادة عمر البشير من الخروج من عزلته الداخلية والإقليمية والدولية منذ أزمة الخليج . وسرعان ما امتدت الجسور إلى كل من ليبيا وإيران اللتين استجابتا له بالمساعدات المالية والعسكرية ، لأسباب تتعلق بكل منهما . ويستعين النظام السودانى بمساندة الجبهة الإسلامية فى الضغط على المتمردين فى الجنوب . ونظرا لفقدان متمردي الجنوب لملاذهم فى أثيوبيا بانهار حكومة مانجستو عام ١٩٩١ ومعاناتهم انقساما داخليا خطيرا ، فقد تلقوا عدة ضربات عسكرية على يد القوات الحكومية . وحين تعزز موقف النظام السودانى بهذه الانتصارات ، شدد قبضته على الجبهة الداخلية وتشجع لتصعيد نزاع قديم على الحدود مع

مصر حول بلدة حلايب الصغيرة . ومعظم أجنحة المعارضة السودانية الشمالية المسموعة تعمل فى الوقت الراهن من القاهرة ولندن ، إلا أن الأمل ضعيف فى إمكانية الإطاحة بالقيادة العسكرية الإسلامية فى السودان فى المستقبل المنظور . ولكن من المتوقع أن يكون للتحول الديمقراطى السريع فى الدولتين الجارتين أثيوبيا وإريتريا أثر فى السودان^(٤٧) .

٥ - الخلاصة

تلعب تنظيمات المجتمع المدنى أدوارا متزايدة الأهمية على الساحة السياسية فى عدد من الأقطار العربية . كما تتصاعد عملية تسييس التنظيمات المهنية وجماعات المصالح المنظمة المحايدة اسما . وجذبت انتخابات الغرفة التجارية الكويتية فى ربيع ١٩٩٢ - والتي تعد بمثابة تدريب على الانتخابات البرلمانية التى كان مقرر إجراؤها فى خريف نفس العام - مزيدا من الاهتمام العام . وكما سبق الذكر ، فقد زاد إنغماس نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين المصريين فى السياسة وخاصة مع سيطرة الإخوان المسلمين على الانتخابات فى كل منها عام ١٩٩٢ .

ويحدث نفس الشئ تقريبا فى الأردن حيث استعان الإسلاميون بتنظيمات المجتمع المدنى كساحات للخطاب السياسى . فمن خلالها تعلموا فنون تعبئة الرأى العام والخطاب وأصول اجتذاب دوائر أوسع نطاقا من دوائرهم الخاصة ، إذا ما أرادوا الفوز فى الانتخابات وحسن الأداء فى المناصب والنجاح فى الانتخابات مرات أخرى . وقد تعلم الإخوان المسلمين بمصر هذا الدرس حين فشلوا فى الفوز بالانتخابات للمرة الثانية فى نقابة الصيادلة عام ١٩٩٢ ، وهو ما يعد أول هزيمة لهم خلال عشر سنوات . وتبين حالة نقابة الصيادلة أن مسيرة

(٤٧) انظر : (CSDT) Newsletter, June 1993, "Special Report on Eritrea", P.3 .
المجتمع المدنى ، ملف خاص عن أريتريا ، عدد يونيو ١٩٩٣ .

الإسلاميين يمكن أن تنكس لافي النقابات المهنية وحسب ، بل أيضا في السباقات السياسية على المستوى الأشمل . وفي إربد بالأردن ، حدثت مثل هذه الانتكاسات بعد عامين من اكتساح الإسلاميين للانتخابات عام ١٩٩٠ ولانتخابات البرلمانية عام ١٩٩١ . ثم حدثت لهم إنتكاسة أخرى في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر ١٩٩٣ .

إن الموجة العالمية من التحول الديمقراطي تساعد على انفتاح الحكومات العربية ، وكذلك الدور البارز الذى يلعبه أنصار حقوق الإنسان على المستويين الدولى والعربى ، كمنظمة العفو الدولية ومراقبة الشرق الأوسط والمنظمات العربية لحقوق الإنسان . وهذه المنظمات تجعل من الصعب على النخب العربية الحاكمة أن تمارس البواغث القهرية المتأصلة فيها . وهكذا فإذا كانت أزمة الخليج لم تسفر على اندلاع « ثورة ديمقراطية » في الوطن العربى ، فقد أسهمت بكل تأكيد في تآكل النزعة التسلطية للأنظمة الحاكمة العربية .

والخلاصة أن هناك عمليتان محليتان برزتا على السطح في الوطن العربى في السنوات الأخيرة ، وهما التحول الديمقراطي وتساعد المد الإسلامى . ورغم ما يبدو بينهما لأول وهلة من تنافر ، فإنهما يتماسان على الخواف عن طريق عدد من الجماعات الإسلامية المعتدلة التى تؤكد أنها على استعداد للمشاركة في السياسة بصورتها المألوفة . وستلقى عملية دمج هؤلاء الإسلاميين المعتدلين في المجرى الرئيسى للحياف الوطنية العربية دعما كبيرا إذا ما تم السماح للمجتمع المدني بالتطور بصورة طبيعية . إلا أن هذا التطور لا يزال مقيدا إلى حد كبير في عدة دول عربية ، مثله في ذلك مثل التحول الديمقراطي نفسه . وفي الحالات القصوى ، كالعراق ، فإن تشكيل تنظيم ما داخل البلاد أو الانضمام إليه خارجها دون تصريح كتابى من الحكومة يمكن أن يعرض المواطن لما لا يقل عن عقوبة الإعدام . وحتى في الدول ذات التاريخ الأعرق مع التنظيمات المدنية ،

كمصر وتونس على سبيل المثال ، نجد أن التصريح الحكومى ليس مطلوباً وحسب ، بل أن السلطات تحتفظ لنفسها بحق مراقبة مثل هذا التنظيم وحله وقتها شاءت .

وغنى عن القول أن هناك في العالم العربى وفي غيره متطلبات أخرى للتحول الديمقراطي السلس والسليم ، والتى لم يتطرق إليها هذا البحث ، ومن هذه المتطلبات النمو الاقتصادى المطرد ، حتى وإن كان متواضعا ؛ والعدالة الاجتماعية . وبدون هذين المطلبين ، فإن الطريق إلى الديمقراطية يكون وعرا تماما ، وتزيد فيه احتمالات الانتكاس . كما أن البطالة ، وخاصة بين الشباب ، والتفاوت الشديد في الدخل ، عادة ما يؤدي بالكثيرين إلى التعصب والعنف . وتساعد مثل هذه الأوضاع على الغوغائية من ناحية ، وتغرى العسكريين على التدخل وإعاقة عملية التحول الديمقراطي من ناحية أخرى . وهكذا ، فإن ثالث المجتمع المدني والنمو الاقتصادى والعدالة الاجتماعية ينبغى أن يسير جنبا إلى جنب . فكل منها يؤازر الآخر ويعزز إمكانات التحول الديمقراطي في الوطن العربى .

ومما يساعد أيضا تعزيز إمكانات مثل هذا التحول الديمقراطي ، التطورات الإقليمية الإيجابية ، وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى . فأى تعطيل أو انتكاسة لمسيرة السلام لن تفيد إلا المستبدين والمتطرفين الدينيين سواء من الإسلاميين أو اليهود . ومن الغريب أن قرار الحكومة الإسرائيلية في ديسمبر ١٩٩٢ باستبعاد أربعمائة فلسطينى بتهمة الاشتراك في جماعات إسلامية وجد مقاومة في المحاكم الإسرائيلية وفي الإعلام سواء من جانب الجماعات الفلسطينية أو الإسرائيلية . وقد تعاونت منظمات حقوق الإنسان على الجانبين في سبيل إعادة المبعدين . وهذا أمر متواضع لكنه هام للأمور لما يمكن أن يطرأ على المنطقة . وستكون نهاية الصراع العربى الإسرائيلى بمشابهة حجر الزاوية

على الطريق إلى التحول الديمقراطي . وسيكون هذا التحول بدوره أفضل ضمان للسلام الدائم ، ولعل اتفاق « غزة - أريحا » بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (سبتمبر ١٩٩٣) يكون علامة فارقة في تطور المنطقة كلها ، خاصة وأن الاتفاق يوصى بولادة عدة مؤسسات ديمقراطية للكيان الفلسطيني المنتظر .



مقدمة المؤلف

يتناول هذا الكتاب أهم تطور سياسى عالمى فى أواخر القرن العشرين ، ألا وهو تحول بعض دول العالم من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية . ويُعدُّ هذا الكتاب محاولة لتغير أسباب وكيفية هذه الموجة من التحول إلى الديمقراطية بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٩٠ وما ترتب عليها من نتائج سريعة .

ويتقاسم الكتاب كُلاً من النظرية والتاريخ ، إلا إنه لا يعد نظرية ولا تاريخاً . بل هو شىء بينهما ؛ فهو عمل تفسيرى فى المقام الأول . وتتميز النظرية القيمة بالدقة والصرامة وتلقى الضوء على العلاقة بين عدد من متغيرات مفهومية . وما من نظرية يمكن أن تُفسر حدثاً ما أو مجموعة من الأحداث تغيراً متكاملاً . أما العمل التفسيرى فيتسم بالتعقيد والكثافة وعدم الصرامة ولا يمكن أن يحظى بالرضا التام . وبالتالي فهو لا يحقق نجاحه بصرامته بل بشموليته . ويقدم العمل التاريخى وصفاً زمنياً وتحليلاً مقنعاً لسلسلة من الأحداث ، ويبين العلة فى سببية الأحداث ، وهو ما لا تقدمه هذه الدراسة أيضاً . فهى لا تركز على المسار العام للتحول الديمقراطى فى السبعينيات والثمانينيات ، ولا تقدم وصفاً للتحولات الديمقراطية فى دول بعينها . بل تحاول أن تفسر وتحلل مجموعة معينة من التحولات التى طرأت على بعض أنظمة الحكم فى فترة محدودة من الزمن . ولا تعد هذه الدراسة إذا استخدمنا لغة العلوم الاجتماعية عملاً يدرس الحالة الجماعية ولا الفردية . لذا فربما لا تحظى برضا المنظرين ولا المؤرخين ؛ فهى لا تقدم ما يقدره الأولون من تعميمات ولا ما يفضله الآخرون من عمق .

وهكذا فإن هذه الدراسة تختلف عن العديد من الدراسات الأخرى التي قدمتها والتي حاولت فيها أن أقدم أفكار عامة أو نظريات عن العلاقات بين أشياء متباينة كالسلطة السياسية والحرفية العسكرية، والمشاركة السياسية وبناء المؤسسات السياسية، والمثل السياسية والسلوك السياسي. وقدمت هذه العلاقات باعتبارها حقائق غير محددة بزمان معين. أما في هذا الكتاب فتقتصر التعميمات على نوعية غير مترابطة من أحداث السبعينيات والثمانينيات.

ومن النقاط الأساسية في هذا الكتاب أن التحولات الديمقراطية في الموجة الثالثة كانت تختلف عن نظيراتها في الموجتين السابقتين. وكنت أميل وقت تدويني لهذا العمل إلى تقديم حقائق لا ترتبط بزمان محدد من قبيل القول بأن «الإحلال أعنف من التحول». لذا كان لزاماً عليّ أن أتجنب زمن المضارع غير المحدد بزمان معين وأن ألتزم الزمن الماضي، أي «كان الإحلال أعنف من التحول». وقد فعلت ذلك إلا في حالات نادرة. وفي بعض الحالات كانت عالمية الفكرة واضحة لدرجة عجزتُ معها عن مقاومة إغراءات صياغتها في قالب زمني غير محدد. كما لم يكن هناك من الأفكار ما ينطبق على كل حالات الموجة الثالثة. لذا فقد يصادف عبارات من قبيل «يميل إلى ...» أو «بصورة عامة» أو «دائماً تقريباً» وما إلى ذلك من عبارات دالة متفرقة في أرجاء النص. وأصبحت العبارة المذكورة في صيغتها النهائية على النحو التالي «كان الإحلال عادة أكثر عنفاً من التحول».

تم تدوين هذا الكتاب في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ حين كانت الأحداث التي يتناولها لا تزال جارية. لذا فإن الكتاب يعاني مشكلة المعاصرة ويجب أن ينظر إليه باعتباره دراسة تجريبية وتفسيرا لهذه التحولات في نظم الحكم. واستفدت فيه مما كتبه المؤرخون وعلماء السياسة وغيرهم ممن دونوا أعمالاً تفصيلية عن أحداث معينة. كما اعتمدت فية على التقارير الصحفية التي

تناولت هذه الأحداث. وقرب نهاية الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي سيصبح من الممكن أن نكتب تفسيراً مرضياً عن هذه الظاهرة.

وكانت دراستي السابقة عن التغيير السياسي بعنوان النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة تركز على مشكلة الاستقرار السياسي. وكان هدفي فيها أن أقدم نظرية عامة في العلوم الاجتماعية عن أسباب وكيفية تحقيق النظام والظروف التي يمكن أن يتحقق فيها. أما الكتاب الذي بين أيدينا فيركز على التحول الديمقراطي؛ وقد قمت بتدوينه لإيمانني بالديمقراطية في حد ذاتها وبتأثيرها الإيجابية على الحرية الفردية والاستقرار الداخلي والسلام العالمي. وحاولت قدر جهدي أن أنأى فيه عن إيما ناتي الشخصية.

وكان الدافع المباشر لتدوين هذا العمل الدعوة التي وجهت إلىّ لإلقاء محاضرات بجامعة أو كلاهما في نوفمبر ١٩٨٩؛ وفيها قدمت الموضوعات الرئيسية للكتاب بصورة عامة، وأتممت معظم المتن في أواخر ١٩٨٩ وخلال ١٩٩٠، ولم أحاول أن أضيف إلى تحليلاتي أية أحداث جرت بعد عام ١٩٩٠.

صامويل هانتجتون

كامبريدج، ماستشوستس

فبراير ١٩٩١

الباب الأول

بداية الموجة الثالثة

بدأت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في العالم الحديث بعد خمس وعشرين دقيقة من منتصف ليلة الخميس ٢٥ أبريل ١٩٧٤ في لشبونة بالبرتغال حين قامت الإذاعة ببث أغنية « مدينة البحر » . وكانت هذه الأغنية بمثابة إشارة انطلاق للوحدات العسكرية حول لشبونة لتنفيذ خطة انقلاب عسكري وضعت بعناية على يد الضباط الشبان الذين قادوا حركة القوات البحرية . وتم الانقلاب بفعالية ونجاح بعد مقاومة ضعيفة من قوات الشرطة . فاحتلت الوحدات العسكرية مباني الوزارات والمحطات الإذاعية ومكتب البريد والمطارات والاتصالات الهاتفية . وفي الصباح احتشدت الجماهير في الطرقات لتحية الجنود . وفي المساء كان الدكتاتور المخلوع مارشيلو كاتيانو قد استسلم للقادة العسكريين الجدد للبرتغال . وفي اليوم التالي لترحيله إلى منفاه . وهكذا ماتت دكتاتورية ولدت في انقلاب عسكري مماثل في عام ١٩٢٦ وقاده مدني صارم هو أنطونيو سالازار لمدة خمسة وثلاثين عاماً^(١) .

كان انقلاب ٢٥ أبريل بداية قاسية لحركة عالمية نحو الديمقراطية ، لأن الانقلابات العسكرية عادة ما تقوم بخلع النظم الديمقراطية ولا تأتي بها . فكان بداية مفاجئة لأن إقامة نظام ديمقراطي كان بعيداً تماماً عن أذهان زعماء

(١) لمزيد من التفاصيل عن تخطيط وتنفيذ انقلاب ٢٥ أبريل انظر :

Robert Harvey, Portugal : Birth Of a Democracy (London, 1978), pp. 14-20.

الانقلاب ، ناهيك عن إطلاق شرارة حركة عالمية نحو الديمقراطية . ولم يكن موت الدكتاتورية نذيرا بمولد الديمقراطية بالضرورة ؛ لكنه أطلق قوى شعبية واجتماعية وسياسية عديدة من عقالها بعد أن كانت مقيدة في ظل الدكتاتورية . وظلت البرتغال في حالة فوضى لثمانية عشر شهرا بعد الانقلاب . إذ انقسم ضباط البحرية إلى شراذم متنافرة بين محافظة ومعتدلة وماركسية . وجاءت ست حكومات واحدة تلو الأخرى ، كل بسلطات أقل من سابقتها . وجرت محاولات انقلابات أخرى وانقلابات مضادة ؛ وقام العمال والفلاحون بإضرابات ومظاهرات واعتصامات في المصانع والمزارع ووسائل الإعلام . وفازت الأحزاب المعتدلة بالانتخابات القومية في ذكرى قيام الانقلاب في عام ١٩٧٥ ؛ ولكن في خريف ذلك العام لاحت بشائر الحرب الأهلية بين الشمال المحافظ والجنوب الراديكالي .

كان الاضطراب الثوري في البرتغال يبدو صدى لروسيا ١٩١٧ حيث كان موقف كايانو مماثلا لموقف نيكولاس الثاني ، وكان انقلاب أبريل يشبه ثورة فبراير ، وكان تالفئات المهيمنة على القوات البحرية تشبه البلاشفة ؛ وكان انتشار الفوضى الاقتصادية والاضطراب الشعبى عنصرين مشتركين في كلتا الحالتين . وفي سبتمبر ١٩٧٤ التقى ماريو سواريز وزير خارجية الحكومة المؤقتة وزعيم الحزب الاشتراكي البرتغالي بهنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة في واشنطن . وفي هذا اللقاء قام كيسنجر بتوبيخ سواريز وغيره من العناصر المعتدلة لعدم اتخاذ موقف حاسم لاستئصال شأفة الدكتاتورية الماركسية اللينينية . فقال لسواريز :

« أنا أدرك مدى إخلاصك ، لكنك ساذج مثل كيرينسكى . »

فرد عليه سواريز قائلا :

« بالطبع أنا لا أود أن أكون مخلصا وساذجا مثل كيرينسكى . »
فقال له كيسنجر :

« ولا كيرينسكى كان يود ذلك أيضا » (٢) .

إلا أن البرتغال كانت تختلف عن روسيا ، فقد فاز أنصار كيرينسكى وانتصرت الديمقراطية . واستمر سواريز رئيسا للوزراء ثم تولى رئاسة البلاد . وكان لينين الثورة البرتغالية ضابطا قليل الكلام نصيرا للديمقراطية يسمى أنطونيو رومالو إينيز الذى قام في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٥ بسحق العناصر اليسارية الراديكالية بالجيش وأمن مستقبل الديمقراطية في البرتغال .

كان التحرك نحو الديمقراطية بالبرتغال في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ عنيفا إلا أنه لم يكن فريدا في نوعه . فقد حدثت اضطرابات ديمقراطية أقل شهرة في أماكن أخرى . ففي عام ١٩٧٣ قام زعماء حكومة إميليو ميديتشى في البرازيل بوضع خطة لما عرف « بإزالة الضغوط » السياسية ؛ وفي عام ١٩٧٤ ألزم إرنستو جازيل حكومته الجديدة ببدء عملية انفتاح سياسى . وفي أسبانيا وجه كارلوس أرياس دكتاتورية فرانكو بحذر شديد باتجاه تحررى بينما كانت البلاد تنتظر موت الدكتاتور . وفي اليونان كانت التوترات تتراكم في ظل نظام ضباط الجيش مما أدى في النهاية إلى سقوطه في منتصف عام ١٩٧٤ ، وفي أواخر نفس العام صعدت أول حكومة منتخبة بصورة ديمقراطية في الموجة الجديدة من المراحل الانتقالية . وفي السنوات الخمس عشرة التالية أصبحت هذه الموجة الديمقراطية عالمية في مداها ؛ حيث تحولت ثلاثون دولة من الشمولية إلى الديمقراطية ، وتأثر عدد آخر مماثل من الدول بهذه الموجة .

(٢) وردت هذه العبارة في :

Tad Szulc, "Lisbon and Washington : Behind the Portuguese Revolution", Foreign Policy 21 (Winter 1975-76), p.3.

معنى الديمقراطية

إن أول خطوة على طريق تناول موضوع التحول إلى الديمقراطية بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ هى إيضاح معنى الديمقراطية والتحول إليها . إن مفهوم الديمقراطية يرجع في الأصل إلى الفلاسفة الإغريق . إلا أن الاستخدام الحديث له يرجع إلى الاضطرابات الثورية التى حدثت في المجتمعات الغربية في نهاية القرن الثامن عشر . وفي منتصف القرن العشرين ظهرت ثلاثة اتجاهات عامة في الجدل الذى دار حول معنى الديمقراطية . وتم تعريفها باعتبارها شكلا من أشكال الحكم من حيث مصادر السلطة اللازمة للحكم والأغراض التى تؤدّيها الحكومة والإجراءات المتبعة لتكوين الحكومة . وتبرز أماننا مشكلات عدم الدقة والغموض عندما يتم تحديد الديمقراطية من حيث مصدر السلطة أو الأغراض ، وسنستخدم تعريفا إجرائيا في هذه الدراسة^(٣) . ففى سائر أنظمة الحكم يتحول الناس إلى زعماء بحكم المولد أو القدر أو الثراء أو بالعنف أو الاختيار أو التعليم أو التعيين أو الاختبار . والإجراء المحورى في الديمقراطية هو اختيار القادة من خلال الانتخاب التنافسى من قِبل القوم الذين يحكمونهم . وأهم صيغة حديثة لمفهوم الديمقراطية قدمها جوزيف شومبيتر عام ١٩٤٢ . ففى دراسته الرائدة بعنوان « الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية » قام الكاتب بتحديد أوجه الضعف فيما أسماه « بالنظرية الكلاسيكية للديمقراطية » والتى كانت تُعرّف الديمقراطية بأنها « إرادة الشعب » (المصدر) و « المصلحة العامة » (الغرض) . وبتقويض لدعائم هذا الاتجاه قام شومبيتر بتطوير ما أسماه « نظرية أخرى للديمقراطية » . وقال : إن « النهج الديمقراطي هى اتخاذ

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه المصاعب ، انظر :

Samuel Huntington, "The Modest Meaning of Democracy, Democracy in the Americas, ed. Robert Pastor, New York, 1989", p.11-18.

التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التى يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات »^(٤) .

استمر الجدل لفترة بعد الحرب العالمية الثانية بين من أصروا على تعريف الديمقراطية بالمصدر أو الغرض وبين عدد متزايد من المنظرين المؤمنين بمفهوم إجرائي للديمقراطية بالمعنى الذى قال به شومبيتر . وانتهى الجدل في السبعينيات وانتصر شومبيتر . وزاد تركيز أصحاب النظريات على التفرقة بين التعريفات العقلانية واليوتوبية والمثالية للديمقراطية من ناحية ، وبين التعريفات التجريبية والتوصيفية والمؤسساتية والإجرائية من ناحية أخرى ، واستنتجوا أن النوع الأخير من التعريفات هو وحده الذى قدم الدقة التحليلية والمرجعية التجريبية التى تجعل للمفهوم فائدة . وتهاوت المناقشات الكاسحة للديمقراطية من حيث النظرية المعيارية بصورة حادة ، ولو في المناقشات العلمية الأمريكية وحدها على الأقل ، لتحل محلها جهود تهدف إلى فهم طبيعة المؤسسات الديمقراطية وكيفية توظيفها وأسباب نموها وسقوطها . وكان الجهد يتركز على نزع السمة الغوغائية المظهرية عن الديمقراطية وإضفاء أحكام الفطرة السليمة عليها^(٥) .

وباتباع هذه الدراسة للنهج الذى رسمه شومبيتر فإنها تحدد مدى ديمقراطية أى نظام سياسى في القرن العشرين من خلال مدى اختيار أقوى صناع القرار الجماعى في انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس المرشحون فيها

Joseph Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy*, 2nd ed. (٤)
(New York, 1947), chap. 21 and p.269.

(٥) انظر :

Robert Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven, 1971), p.10.

على أصوات الناخبين التي يحق لكل بالغ من أبناء الشعب أن يشارك فيها بصوته . وبهذا التعريف فإن الديمقراطية تشمل بُعْدَيْن - هما التنافس والمشاركة وكان روبرت دال يرى أنها حيويان للديمقراطية الواقعية أو الحكم الجماعي . كما أنها تتضمن وجود الحريات المدنية والسياسية كحرية الكلام والنشر والاجتماع والتنظيم والتي ينبغي توافرها للنقاش السياسى وإدارة الحملات الانتخابية .

يقدم هذا التعريف الإجرائى للديمقراطية عددا من العلامات المميزة التى تسمح بالحكم على مدى ديمقراطية الأنظمة السياسية وبالمقارنة بين النظم وتحليل مدى تحول الأنظمة إلى الديمقراطية أو عنها . فالنظام السياسى الذى يجرم قطاعا من مجتمعه من المشاركة فى التصويت كنظام جنوب أفريقيا الذى حرم ٧٠٪ من السكان وهم السود ، وكما فعل النظام - فى سوازيلاند مع ٥٠٪ من سكانه وهم الإناث ، أو كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية مع ١٠٪ من سكانها من زنوج الجنوب - لا يعد نظاما ديمقراطيا . وكذلك يعد النظام الذى يقضى بإبعاد المعارضة عن الانتخابات أو إرهابها أو فرض الرقابة على صحفها أو مصادرتها أو بالتلاعب فى الأصوات أو التزوير فيها . وفشل الحزب السياسى المعارض الكبير فى الفوز فى الانتخابات فى أى مجتمع يثير تساؤلات عن درجة التنافس المسموح بها من جانب النظام . وفى أواخر الثمانينيات ازداد معيار حرية الانتخابات ونزاهتها فى العملية الديمقراطية فائدة من خلال تزايد الرقابة على الانتخابات بالاستعانة بمراقبين دوليين . وفى عام ١٩٩٠ بلغ الأمر حد قبول أول انتخابات تجرى فى أى بلد يتحول إلى الديمقراطية واعتبارها انتخابات شرعية إذا ما خضعت لرقابة فريق محايد من المراقبين الدوليين وإذا ما أدلى المراقبون بشهادتهم بوفاء الانتخابات بأدنى معايير النزاهة والحيدة .

ويتفق الاتجاه الإجرائى نحو الديمقراطية مع المعانى الفطرية السليمة للكلمة . فنعلم جميعا أن الانقلابات العسكرية والرقابة والانتخابات الزائفة والإكراه والتخويف تجاه المعارضة واعتقال المعارضين السياسيين وحظر الاجتماعات السياسية لا تتفق والديمقراطية . كما نعلم أيضا أن المراقبين السياسيين الواعين يستطيعون تطبيق الشروط الإجرائية الخاصة بالديمقراطية على النظم السياسية العالمية القائمة والخروج بقائمة من الدول التى تطبق الديمقراطية والدول التى لا تطبقها والدول التى تتبع سبيلا وسطا بينهما . ونعلم أيضا أننا يمكن أن نصدر أحكاما عن مدى تغير الحكومات مع الوقت وأنه لا أحد يجادل فى أن كلا من البرازيل والأرجنتين وأورجواى كانت أكثر ديمقراطية فى عام ١٩٨٦ عما كانت عليه عام ١٩٧٦ . ولن يمكن أبدا أن يتم تحديد الأنظمة السياسية فى أطر فكرية محبوة ، وعلى أى نظام تصنيفى أن يقبل وجود حالات غامضة وأخرى بين بين وثالثة مختلطة . فنجد على سبيل المثال أن نظام كوميتتانج فى تايوان يجمع بين عدة عناصر من الشمولية والديمقراطية والاستبداد . كما يمكن للحكومات ذات الأصول الديمقراطية أن تقضى على الديمقراطية بإلغاء الإجراءات الديمقراطية أو الحد منها لدرجة قصوى ، كما هو الحال فى كوريا وتركيا فى أواخر الخمسينيات وفى الفيليبين عام ١٩٧٢ . ولكن مع كل المشكلات الناجمة عن تصنيف الأنظمة من حيث درجة الديمقراطية الإجرائية فإن هذا التصنيف يظل مهمة سهلة نسبيا .

وإذا كان الانتخاب الشعبى لقمة صناع القرار هو جوهر العملية الديمقراطية فإن النقطة ذات الأهمية الكبرى فى عملية التحول إلى الديمقراطية هى تغيير حكومة لم يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية واستبدال أخرى يتم اختيارها فى انتخابات حرة وعلنية ونزيهة بها . وفى كل الأحوال فإن عملية التحول إلى الديمقراطية قبل الانتخابات وبعدها هى عملية معقدة فى العادة

وتستغرق وقتا . فهي تشتمل على إسقاط النظام غير الديمقراطي وإقامة بديل ديمقراطى ثم تدعيم أسس البنية الديمقراطية . أما التحول الليبرالى فهو بدء مرحلى لنظام شمولى يفتقر إلى اختيار القادة الحكوميين من خلال انتخابات تنافسية حرة . وقد تقوم أنظمة الحكم المتجهة نحو الليبرالية بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفتح قضايا معينة للنقاش العلنى ، وبتخفيف حدة الرقابة وإجراء انتخابات لمناصب ذات سلطات بسيطة والسماح بتجديد بعض جوانب حياة المجتمع المدنى واتخاذ خطوات أخرى باتجاه الديمقراطية دون التنازل عن مناصب اتخاذ القرار على القمة لاختبار الانتخابات . وقد يؤدي التحول الليبرالى إلى التحول التام إلى الديمقراطية وقد لا يؤدي إلى ذلك .

ولاتزال ثمة نقاط إضافية تحتاج إلى إيضاح في تعريف الديمقراطية . أولها أن تعريف الديمقراطية بأنها انتخابات يعد تعريف محدودا . فيرى البعض أن الديمقراطية ينبغي أن تكون لها دلالات أكثر مثالية وشمولا . فيرون أن الديمقراطية تعنى « حرية ومساواة وأخوة وسيطرة فعالة » من جانب المواطن على السياسة ووجود حكومة مسئولة وسياسة نزيهة ومنفتحة ومتأنية ، والمساواة في المشاركة والسلطة والعديد من القيم المدنية الأخرى ، وكلها أشياء طيبة ويمكن للناس إن شاءوا أن يعرفوا الديمقراطية من هذا المنطلق . ولكن ذلك يثير كل المشكلات التى تصاحب تعريفات الديمقراطية بالمصدر أو بالغرض . فالمعايير المشوشة لا تفرز تحليلا مفيدا . وتعد الانتخابات الحرة المفتوحة النزيهة جوهر الديمقراطية وركنها الأول . وقد تتسم الحكومات التى تفرزها الانتخابات بالعجز أو الفساد أو قصر النظر أو اللامسئولية أو الإغراق فى خدمة مصالح خاصة أو العجز عن تبني سياسات تخدم الصالح العام . وهى سمات قد تجعل هذه الحكومات مرفوضة لكنها لا تنزع عنها سمة الديمقراطية . فالديمقراطية

مبدأ عام لكنه ليس المبدأ الأوحد ، والعلاقة بين الديمقراطية وسائر المبادئ العامة تتسم بالتمييز الشديد عن سائر خصائص النظم السياسية .

ثانيا : يمكن للمجتمع أن يختار قادة السياسيين بالطرق الديمقراطية ، لكن هؤلاء القادة السياسيين قد لا يمارسون سلطة حقيقية . فقد يتحولون إلى مجرد دُمى تحركها جماعة أخرى . وطالما أن صناع القرار الجماعى لم يتم اختيارهم من خلال الانتخابات فإن النظام السياسى لا يعد ديمقراطيا . وينبغى القول إن مفهوم الديمقراطية يفرض قيودا ضمنية على السلطة . ففى النظم الديمقراطية لا يمارس صناع القرار المنتخبين سلطة مطلقة . بل يقتسمون السلطة مع جماعات أخرى فى المجتمع . إذا ما تحول هؤلاء القادة المنتخبون بطرق ديمقراطية إلى مجرد واجهه لممارسة سلطة أكبر كثيرا من جانب جماعة لم يتم اختيارها بصورة ديمقراطية ، إذن فمثل هذا النظام السياسى ليس ديمقراطيا . وقد يتسائل البعض مثلا عما إذا كانت الحكومات المنتخبة فى اليابان فى أواخر العشرينيات وفى جواتيالا فى أواخر الثمانينات قد خضعت للجيش إلى درجة لا تعد معها حكومات ديمقراطية . إلا أنه من اليسير على النقاد سواء من اليمين أو من اليسار أن يدعوا أن المسئولين المنتخبين ما هم سوى « أدوات » فى يد جماعة أخرى أو أنهم يمارسون سلطتهم تحت ضغوط وقيود قاسية من جماعة أخرى . ومثل هذه الادعاءات مألوفة فى الغالب وقد تكون على قدر من الصحة . إلا أنها لا ينبغي أن يصدر الحكم على صحتها إلا بعد أن يثبت ذلك . وقد يكون هذا أمرا عسيرا لكنه ليس مستحيلا .

والقضية الثالثة تتعلق بالاستقرار أو الهشاشة التى يتميز بها النظام السياسى الديمقراطى . ويمكن للمرء أن يضم إلى تعريف الديمقراطية مفهوم الاستقرار أو الهيكلية المؤسسية . ويشير ذلك إلى الدرجة التى ينتظر من النظام السياسى أن يظل قائما عندها . ويعد الاستقرار بُعدا محوريا فى تحليل أى نظام

سياسي . وقد يكون النظام السياسي ديمقراطيا لكنه قد يكون مستقرا أو غير مستقر . والنظم التي يمكن تصنيفها على أنها ديمقراطية قد تتفاوت من حيث درجة الاستقرار تفاوتاً كبيراً . ففي إحصائية قام بها « بيت الحريات » (Freedom House) في بداية ١٩٨٤ تم تصنيف كل من نيوزيلندا ونيجيريا على أنها دولة « حرة » . ولكن رغم التساوي بينهما إلا أن انقلاباً عسكرياً قام في نيجيريا عشية أعياد الميلاد في عام ١٩٨٤ وأنهى الديمقراطية النيجيرية . فقد تتم إقامة نظم ديمقراطية أو غير ديمقراطية لكنها قد تدوم وقد لا تدوم . إذ يختلف استقرار النظام عن طبيعة النظام^(٦) . والديمقراطية شيء ، أما الاستقرار فشيء آخر .

رابعا : هناك قضية تتعلق بمدى إمكانية معاملة الديمقراطية واللامركزية على أنها متغير ثنائي أم متغير متصل . يرجح العديد من المحللين الاختيار الأخير وقاموا بوضع معايير للديمقراطية تتضمن مؤشرات نزاهة الانتخابات والقيود المفروضة على الأحزاب وحرية الصحافة ومعايير أخرى . ولهذا الاتجاه مزاياه في عدة أغراض منها تحديد اختلافات درجة الديمقراطية بين الدول (الولايات المتحدة والسويد وفرنسا واليابان) أو التفاوت في درجة الشمولية في الدول غير الديمقراطية . ويفيد الاتجاه الذي يتبنى المتغير الثنائي أهداف هذه الدراسة التي بين أيدينا ، لأن اهتمامنا هاهنا يَنْصَبُّ على الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي . وحتى حين يلجأ المحللون إلى استخدام معايير مختلفة بعض الشيء فإن أحكامهم على

(٦) لمزيد من التفاصيل حول مشكلات الاستقرار والديمقراطية ، انظر :

Kenneth Bollen, "Political Democracy: Conceptual and Measurement Traps", *Studies in Comparative International Development* 25 (Spring 1990), pp. 15-17.

مدى ديمقراطية أى نظام سياسى ترتبط ببعضها إلى درجة كبيرة^(٧) . وبالتالي فإن هذه الدراسة ستركز على المتغير الثنائي في دراسة الديمقراطية مع الأخذ في الاعتبار أن هناك حالات وسطا (كاليونان بين ١٩١٥ و ١٩٣٦ ؛ وتايلاند منذ عام ١٩٨٠ ؛ والسنگال منذ عام ١٩٧٤) يمكن اعتبارها « أشباه ديمقراطيات » .

خامسا : أن النظم غير الديمقراطية ليس لديها تنافس انتخابي أو مشاركة واسعة في عملية التصويت . ولا تشترك هذه النظم إلا في تلك السمات السلبية تقريبا . وتشمل هذه النوعية النظم الملكية المطلقة ، والنظم الملكية البيروقراطية ، وحكومات الأقليات ، وحكومات النبالة الأرستقراطية ، والنظم الدستورية ذات الأصوات الانتخابية المحدودة ، والنظم الاستبدادية الفردية والنظم الفاشية والشيوعية والدكتاتوريات العسكرية وما إلى ذلك من أشكال الحكم . وقد سادت بعض هذه الأنماط بصورة أكبر في حقبة تاريخية سابقة ، وبعضها حديث نسبيا . فظهرت في القرن العشرين نظم شمولية بعد بدء التحول إلى الديمقراطية وسعت إلى تعبئة مواطنيها لخدمة أهداف النظام . ويميز علماء الاجتماع بين هذه النظم وبين النظم الشمولية غير الديمقراطية التقليدية . فتتميز النظم الأولى بالحزب الواحد بزعامة فرد واحد غالبا وبوجود جهاز أمني سرّي قوى وأيديولوجيا محكمة ترسم صورة لمجتمع مثالي تلزم الحركة الشمولية نفسها بتحقيقها وبوجود تنظيمات حكومية لفرض السيطرة والاختراق . ومن ناحية أخرى فالنظام الشمولي التقليدي يتميز بوجود زعيم أوحد أو مجموعة

(٧) انظر : Inkeles, "On Measuring Democracy", p. 5 ويرى بولن أن هناك أنماطا متغيرة ومعايير متصلة ، وأن الديمقراطية تتفاوت من حيث درجتها كالتصنيع تماما . لكن هذا ليس صحيحا ، إذ يمكن للدول كما يتضح من أحداث ٨٩-١٩٩٠ في أوروبا الشرقية أن تتحول بسرعة من اللامركزية إلى الديمقراطية . بينما لا تستطيع الدول أن تتحول من اللامركزية إلى التصنيع بنفس السرعة .

صغيرة من القادة وبوجود حزب ضعيف أو عدم وجود أحزاب وبغياب أى حشد جماعى وربما كانت بها « عقلية » ولكن ليس لها أيديولوجيا ؛ وتتميز أيضا بوجود حكومة محدودة وتعددية سياسية محدودة غير مسئولة وبدون أية مساع لإعادة بناء المجتمع أو الطبيعة الإنسانية^(٨) وهذا الخط الفاصل بين الشمولية والمطلقية له خطورته في فهم سياسات القرن العشرين.

موجات التحول إلى الديمقراطية

إن النظم السياسية ذات السمات الديمقراطية لا تقتصر على العصور الحديثة. ففي العديد من بقاع العالم كان يتم انتخاب زعماء القبائل ، وفي بعض المناطق عاشت المؤسسات الديمقراطية طويلا على مستوى القرية . كما كان مفهوم الديمقراطية مألوفًا بالطبع في العالم القديم. ولكن كانت ديمقراطية الإغريق والرومان تستبعد النساء والعبيد وفئات أخرى من الناس كالأجانب من المشاركة في الحياة السياسية . وكانت مسئولية الكيانات الحاكمة أمام الشعب محدودة أيضا .

إن الديمقراطية الحديثة ليست مجرد ديمقراطية القرية والقبيلة والدولة ؛ بل هي ديمقراطية الدولة الأمة ويرتبط ظهورها بتطور الدولة الأمة . وحدث أول تحرك غربى نحو الديمقراطية في النصف الأول من القرن السابع عشر . وكانت الأفكار الديمقراطية والحركات الديمقراطية سمة هامة - رغم أنها لم تكن محورية - من سمات الثورة الإنجليزية . فكانت « نظريات كونيتيكت الأساسية »

(٨) انظر : Juan Linz, "Totalitarian and Authoritarian Regimes", in Macropo-
litical Theory, ed. Fred Greenstein and Nelson Polsby, Vol. 3 of Hand-
book of Political Science (Reading, Mass., 1975), pp. 175ff.

التي تبناها المواطنون في هارتفورد والمدن المجاورة لها في ١٤ يناير ١٦٣٨ هي « أول دستور مكتوب للديمقراطية الحديثة »^(٩) . إلا أن الانتفاضات البيوريتانية المتمزجة لم تترك تراثاً من المؤسسات الديمقراطية سواء في إنجلترا أو أمريكا. فظلت الحكومات في كلا البلدين ولمدة تزيد عن قرن من الزمان بعد ١٦٦٠ تميل إلى زيادة الانغلاق وانخفاض الحياة النيابية عما كانت عليه قبل ذلك. وفي عام ١٧٥٠ لم يعرف الغرب أية مؤسسات ديمقراطية على المستوى القومى. وفي عام ١٩٠٠ وُجِدَت هذه المؤسسات في العديد من الدول . وفي أواخر القرن العشرين وجدت المؤسسات الديمقراطية في عدد أكبر من الدول . وقد ظهرت هذه المؤسسات في موجات من التحول الديمقراطي .

وموجة التحول الديمقراطي عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتنفق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية . كما تشمل الموجة عادة تحولا ليبراليا أو تحولا ديمقراطيا جزئيا في النظام السياسي ولا يتحول إلى الديمقراطية تحولا تاماً . وقد حدثت ثلاث موجات من التحول إلى الديمقراطية في العالم الحديث^(١٠) . وكان لكل من هذه الموجات أثرها في عدد صغير نسبيا من الدول ؛ وفي كل موجة كانت تحدث بعض حركات الانتقال باتجاه اللاديمقراطية . كما لم تكن كل حركات التحول إلى الديمقراطية تحدث في أثناء موجات ديمقراطية ؛ فالتاريخ لا يتصف بوحدة الاتجاه . فكانت كل من الموجتين الأوليتين من التحول إلى الديمقراطية تليها موجة مضادة عادت فيها

G.P. Gooch, English Democratic Ideas in the Seventeenth Century, (٩)
2nd. (New York, 1959), p. 71.

(١٠) للاطلاع على تقسيم مماثل لظهور السياسات الديمقراطية انظر :
Robert Dahl, Democracy and its Critics (New Haven, 1989), chaps.
1, 2, 17.

الدول إلى الحكم اللاديمقراطي . وأنه لمن العسف أن نحاول تحديد لحظة محددة حدث فيها تحول نظام ما إلى الديمقراطية ؛ كما يصعب أيضا تحديد لحظة معينة لبداية موجة من التحول إلى الديمقراطية أو عنها . ولكن من المفيد لنا أن نتعسف ونحدد تواريخ موجات التحولات السياسية كما يلي :

الموجة الطويلة الأولى من التحول إلى الديمقراطية	١٨٢٨ - ١٩٢٦
الموجة المضادة الأولى	١٩٢٢ - ١٩٤٢
الموجة القصيرة الثانية من التحول إلى الديمقراطية	١٩٤٣ - ١٩٦٢
الموجة المضادة الثانية	١٩٥٨ - ١٩٧٥
الموجة الثالثة من التحول إلى الديمقراطية	١٩٧٤ -

الموجة الطويلة الأولى من التحول إلى الديمقراطية : تكمن جذور الموجة الأولى في الثورتين الفرنسية والأميركية . إلا أن الظهور الفعلي للمؤسسات الديمقراطية القومية يُعدُّ ظاهرة خاصة بالقرن التاسع عشر . يحدد جوناثان سنشاين معيارين رئيسيين مقبولين لظهور أرقى درجات الديمقراطية في النظم السياسية في القرن التاسع عشر : (١) ٥٠٪ من الذكور البالغين لهم حق التصويت،؛ (٢) وجود مسئول واحد ينبغى عليه إما أن يحصل على أغلبية في برلمان منتخب أو يتم اختياره في انتخابات شعبية دورية . وإذا اتخذنا هذين المعيارين وطبقناهما يمكن القول بأن الولايات المتحدة بدأت أول موجة من التحول إلى الديمقراطية حوالى عام ١٨٢٨^(١١) . وقفز عدد الولايات الجديدة

(١١) Jonathan Sunshine, "Economic Causes and Consequences of Democracy", pp. 48-58.

ويرى سنشاين أن المعيار الدستوري كان يتوفر في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٤٠ . في حين أن والتر دين بورنهام يرى أن ذلك كان في عام ١٨٢٨ . انظر :

William Chambers, "Party Development and the American Mainstream", in *The American Party Systems*, ed. William Chambers and Walter Dean Burnham (New York, 1967), pp. 12-13.

التي كان يحق التصويت فيها للذكور إلى ما يزيد على ٥٠٪ من نسبة الذكور البيض الذين أدلوا بأصواتهم بالفعل في انتخابات الرئاسة لعام ١٨٢٨ . وفي العقود التالية توسعت الدول الأخرى في إعطاء حق التصويت وخفضت نسبة التصويت الجماعي وأدخلت نظام الاقتراع السري وفوضت البرلمانات في حق مساءلة رئيس الوزارة والحكومات . وقامت سويسرا والممتلكات الإنجليزية هب البحار وفرنسا وبريطانيا العظمى وعدة دويلات أوروبية أخرى بالتحول إلى الديمقراطية قبل نهاية القرن . وقبل الحرب العالمية الأولى عرفت إيطاليا والأرجنتين نظما ديمقراطية في قليل أو كثير . وفي أعقاب تلك الحرب تحولت أيرلندا المستقلة حديثا وأيسلندا إلى الديمقراطية ، ثم حدث تحول جماعي نحو الديمقراطية في الدول التي خلفت امبراطوريات آل رومانوف وآل هابسبرج وآل هوهنتولرن . وفي أوائل ثلاثينات القرن العشرين وبعد انتهاء الموجة الأولى تحركت أسبانيا وشيلي نحو الديمقراطية . أى أنه في غضون مائة عام أقامت ثلاثون دولة أو يزيد الحد الأدنى من المؤسسات الديمقراطية القومية . وكان تركيزها قد تنبأ بذلك في ثلاثينيات القرن التاسع عشر . وفي عام ١٩٢٠ قام جيمس برايس بمراجعة تاريخ هذه الحركة وتنبأ بانتشار المد الديمقراطي باعتباره « اتجاهها طبيعيا يرجع إلى قانون عام يحكم تطور المجتمعات »^(١٢) .

الموجة المضادة الأولى : كان اتجاه الديمقراطية يتوقف تدريجيا ويتخذ مسارا عكسيا كما توقع برايس . فكان التطور السياسي السائد في العشرينيات والثلاثينات هو التحول عن الديمقراطية والعودة إلى الحكم الشمولي التقليدي أو اتخاذ أشكال جديدة من المطلقية قائمة على قاعدة جماهيرية عريضة وعلى مزهد من القهر والوحشية . وقد حدثت هذه الردة في دول كانت قد أقامت أشكالاً ديمقراطية قبيل الحرب العالمية الأولى أو بعدها مباشرة حيث كانت

(١٢) James Bryce, *Modern Democracies*, vol. 1 (New York, 1921), p. 24.

الديمقراطية جديدة وفي بعض الحالات كانت الأمم نفسها وليدة . ولم تعان الردة بعد ١٩٢٠ سوى دولة واحدة - هي اليونان - من بين الدول الاثنتى عشر التى أقامت مؤسسات ديمقراطية قبل ١٩١٠ . بدأت أول موجة مضادة في عام ١٩٢٢ بالزحف إلى روما وقمع موسوليني للديمقراطية الهشة والفاسدة في إيطاليا . وفي غضون عقد أطاحت الانقلابات العسكرية بالمؤسسات الديمقراطية الوليدة في لتوانيا وبولنده ولاتفيا واستونيا . وفي دول كيوغوسلافيا وبلغاريا والتي لم تعرف أى شكل من أشكال الديمقراطية الحقيقية سادت أنماط جديدة من الدكتاتورية الصارمة . وجاء غزو هتلر للسلطة عام ١٩٣٣ ليضع نهاية للديمقراطية في ألمانيا ، وعمل على القضاء على الديمقراطية في النمسا في العام التالى ، وفي النهاية قضى على الديمقراطية التشيكية في عام ١٩٣٨ . أما الديمقراطية اليونانية التى زعزعها الشقاق القومى في ١٩١٥ فقد دُفِنَت تماما عام ١٩٣٦ . وخضعت البرتغال لانقلاب عسكري في عام ١٩٢٦ أدى إلى قيام دكتاتورية سالازار التى دامت طويلا . واستولى الجيش على أزمة الحكم في البرازيل والأرجنتين عام ١٩٣٠ . وتحولت أورجواى إلى الشمولية عام ١٩٣٣ . وأدى انقلاب عسكري في عام ١٩٣٦ إلى نشوب حرب أهلية وموت الجمهورية الإسبانية عام ١٩٣٩ . وتم استئصال شأفة الديمقراطية التى ظهرت باليابان في العشرينيات على يد الجيش الذى تولى السلطة في أوائل الثلاثينات .

كانت هذه التغيرات في نظم الحكم تعكس قيام الأيديولوجيات الشيوعية والفاشية والعسكرية . ففي فرنسا وبريطانيا وغيرها حيث بقيت المؤسسات الديمقراطية قائمة حققت الحركات المناوئة للديمقراطية مزيداً من القوة بسبب حالة الاغتراب التى سادت العشرينيات وحالة الكساد التى سادت الثلاثينات . وأدت الحرب إلى إطلاق حركات يمينية ويسارية تهدف إلى القضاء على الديمقراطية .

الموجة القصيرة الثانية من التحول إلى الديمقراطية : حدثت الموجة القصيرة الثانية من التحول الديمقراطى بدءاً من الحرب العالمية الثانية . وأدى احتلال الحلفاء إلى دفع عملية إنشاء مؤسسات ديمقراطية في ألمانيا الغربية وإيطاليا والنمسا واليابان وكوريا ، بينما أطفأ الضغط السوفيتى شعلة الديمقراطية الوليدة في كل من تشيكوسلوفاكيا والمجر . وفي أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات تحركت كل من تركيا واليونان باتجاه الديمقراطية . وفي أميركا اللاتينية ارتدت أورجواى إلى الديمقراطية إبان الحرب ، وتحولت كل من البرازيل وكوستاريكا إلى الديمقراطية في أواخر الأربعينيات . وفي أربع دول أخرى في أميركا اللاتينية هى الأرجنتين وكولومبيا وبيرو وفنزويلا أدت الانتخابات إلى قيام حكومات منتخبة شعبياً في عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ . ولكن هذه الدول الأربع لم تدم فيها الممارسات الديمقراطية حيث حلت الدكتاتورية هلهما في أوائل الخمسينيات . وفي أوائل الخمسينيات عادت الأرجنتين وبيرو إلى ديمقراطية محدودة غير مستقرة نتيجة للنزاع بين الجيش وحركتى أبريستا وبيرونيستا الشعبيتين . وفي أواخر الخمسينيات أيضا جرت مفاوضات بين النخب الحاكمة في كل من كولومبيا وفنزويلا لوضع ترتيبات لإنهاء الدكتاتوريات العسكرية في هاتين الدولتين وإدخال المؤسسات الديمقراطية الدائمة .

وفي الوقت نفسه أفرزت بداية نهاية الحكم الاستعماري الغربى عددا من الدول الجديدة . وفي العديد منها لم تبذل جهود حقيقية لإقامة مؤسسات ديمقراطية . وكانت الديمقراطية واهنة في بعضها . ففي باكستان مثلاً لم تمسك المؤسسات الديمقراطية بزمam الحكم أبداً وتم إلغاؤها رسمياً عام ١٩٥٨ . ونالت ماليزيا إستقلالها في عام ١٩٥٧ واحتفظت بنظامها « شبه الديمقراطى » إلا في فترات وجيزة - بين عامى ١٩٦٩ و ١٩٧١ - من حكم الطوارئ . وكان باندونيسيا شكل مضطرب من الديمقراطية البرلمانية من عام ١٩٥٠ إلى عام

١٩٥٧. وفي عدة دول جديدة - كإندونيسيا وسريلانكا والفلبين وإسرائيل - بقيت المؤسسات الديمقراطية لعقد أو أكثر من السنين، وفي عام ١٩٦٠ بدأت أكبر دولة أفريقية حياتها بالنظام الديمقراطي.

الموجة المضادة الثانية: في أوائل الستينيات كانت الموجة الثانية من التحول الديمقراطي قد استنفذت طاقتها. وفي أواخر الخمسينيات كان التطور السياسي والتحول في الأنظمة تتخذ سمة شمولية واضحة^(١٣). وكان التغير في أشد صوره عنفا في أميركا اللاتينية. فبدأ التحول إلى النظام الشمولي في بيرو في عام ١٩٦٢ عندما تدخل الجيش لتغيير نتائج الانتخابات. وفي العام التالي تم انتخاب شخص مدني مقبول لدى الجيش رئيسا للبلاد، إلا أنه تم خلعُه بانقلاب عسكري عام ١٩٦٨. وفي عام ١٩٦٤ أطاحت الانقلابات العسكرية بالحكومات المدنية في البرازيل وبوليفيا، وتلتها الأرجنتين في عام ١٩٦٦ وإكوادور عام ١٩٧٢. وفي عام ١٩٧٣ تولت أنظمة عسكرية زمام الحكم في كل من أوروجواي وشيلي. وكانت الحكومات العسكرية بالبرازيل والأرجنتين وشيلي وأوروجواي أمثلة على نوع جديد من النظم السياسية يطلق عليه اسم «الشمولية البيروقراطية»^(١٤).

وفي آسيا قام الجيش بفرض الأحكام العرفية في باكستان عام ١٩٥٨. وفي أواخر الخمسينيات بدأ سينجيان رى في تقويض دعائم الممارسات الديمقراطية في كوريا، وتمت الإطاحة بالنظام الذي خلفه عام ١٩٦٠ في انقلاب عسكري

(١٣) Rupert Emerson, "The Erosion of Democracy", *Journal of Asian Studies* 20 (November 1960), pp. 1-8.

(١٤) انظر: Guillermo O'Donnell, *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism* (Berkeley, 1973).

عام ١٩٦١. وحصل هذا النظام «شبه الشمولي» الجديد على الشرعية بانتخابات أجريت عام ١٩٦٣ إلا أنه تحول إلى نظام شمولي شامل صارم في عام ١٩٧٣. وفي عام ١٩٥٧ استبدل سوكارنو بالديمقراطية البرلمانية ديمقراطية موجهة في أندونيسيا، وفي عام ١٩٦٥ قام الجيش الأندونيسي بإنهاء الديمقراطية الموجهة وتولى السلطة في البلاد. وفي عام ١٩٧٢ أعلن الرئيس سوكارنو ماركوس الأحكام العرفية في الفلبين، وفي عام ١٩٧٥ عطلت إندونيسيا الممارسات الديمقراطية وأعلنت حالة الطوارئ في الهند. وفي تاوان كان نظام كومينتانغ غير الديمقراطي قد تسامح مع المنشقين الليبراليين في الخمسينيات، إلا أن هؤلاء المنشقين تعرضوا للسلخ في «العصور المظلمة» في الستينيات وتم إسكات كل صوت سياسي معارض^(١٥).

وفي منطقة البحر المتوسط خضعت الديمقراطية اليونانية لانقلاب «ملكي» في عام ١٩٦٥ ولانقلاب عسكري في عام ١٩٦٧. وقام الجيش التركي بالإطاحة بالحكومة المدنية في البلاد في عام ١٩٦١ وتدخل من جديد في «نصف انقلاب» في عام ١٩٧١، وسمح بعودة حكومة منتخبة عام ١٩٧٣ ثم تولى السلطة كاملة في عام ١٩٨٠.

وفي الستينيات نالت عدة مستعمرات بريطانية غير أفريقية استقلالها وأنشأت نظما ديمقراطية دامت لفترات غير قصيرة. ومنها جامايكا وترينداد وتوباغو عام ١٩٦٢، ومالطة عام ١٩٦٤، وباربادوس عام ١٩٦٦، وجزر موريشيوس عام ١٩٦٨. إلا أن غالبية الدول الجديدة التي نالت استقلالها كانت في أفريقيا، وأهمها نيجيريا التي بدأت كديمقراطية لكنها خضعت لانقلاب عسكري عام ١٩٦٦. والدولة الأفريقية الوحيدة التي أبقت على الممارسات

(١٥) Tun-Jen Cheng, "Democratizing the Quasi-leninist Regime in Taiwan", *World Politics* 41 (July 1989), pp. 479-80.

الديمقراطية بها هي بوتسوانا. وهناك ثلاث وثلاثون دولة أفريقية أخرى نالت استقلالها بين ١٩٥٦ و ١٩٧٠ وأصبحت شمولية بمجرد حصولها على الاستقلال أو بعده بقليل. وأدى إنهاء الاستعمار في أفريقيا إلى قيام أكبر عدد من الحكومات الشمولية المستقلة في التاريخ.

كان التحول العالمى عن الديمقراطية في الستينيات والسبعينيات ظاهرة هامة. ففي عام ١٩٦٢ كانت هناك ثلاث عشرة حكومة في العالم ناتجة عن انقلابات عسكرية، وفي عام ١٩٧٥ ارتفع العدد إلى ٨٣ حكومة. وفي تقدير آخر تحول ثلث عدد ٣٢ ديمقراطية قائمة في العالم في عام ١٩٥٨ إلى النظام الشمولى في أواسط السبعينيات^(١٦). وفي عام ١٩٦٠ كانت تسع حكومات من عشر دول أميركية جنوبية قد جاءت إلى الحكم عن طريق انتخابات ديمقراطية، وفي عام ١٩٧٣ انخفض العدد إلى حكومتين فقط في فنزويلا وكولومبيا. وزادت حدة هذه الموجة من التحول عن الديمقراطية لأنها كانت تشمل دولا أبقت على النظم الديمقراطية لربع قرن أو يزيد كشيلى وأورجواى والهند والفيليبين. وأدت هذه التحولات إلى إثارة نظرية الشمولية البيروقراطية لكى تقدم تفسيراً للتغيرات التى تحدث بأمريكا اللاتينية. كما أفرزت حالة تشاؤم عريضة فيما يتعلق بإمكانية تطبيق الديمقراطية في الدول النامية وأفرزت حالة قلق على استمرارية الديمقراطية في الدول المتقدمة التى طبقتها لسنوات طويلة^(١٧).

(١٦) S.E. Finer, The Man on Horseback : The Role of the Military in Politics, 2nd ed (Harmondsworth, 1976), p. 223.

(١٧) ورد وصف موجز للتحول من التركيز على الديمقراطية إلى التركيز على الاستقرار وتناقضات التنمية وأزماتها في :

Samuel Huntington, "The Goals of Development", in *Understanding Political Development*, ed. Myron Weiner and Samuel Huntington (Boston, 1987), pp. 3ff.

الموجة الثالثة من التحول إلى الديمقراطية: تجاوزت جدلية التاريخ النظريات الاجتماعية مرة أخرى. ففي السنوات الخمس عشرة التى تلت نهاية دكتاتورية البرتغال في عام ١٩٧٤ حلت النظم الديمقراطية محل النظم الشمولية في حوالى ثلاثين دولة بأوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وفي دول أخرى ظهرت حركات ليبرالية كبرى في النظم الشمولية. وفي دول غيرها حصلت الحركات الداعية إلى الديمقراطية على أرضية جديدة وشرعية في الوجود. ورغم وجود بعض المقاومة والانتكاسات كما حدث بالصين عام ١٩٨٩ إلا أن التحرك باتجاه الديمقراطية يبدو وقد اتخذ سمة المد العالمى وحقق انتصارا تلو للآخر.

وظهر هذا المد واضحا في جنوب أوروبا أولا. فبعد ثلاثة أشهر من انقلاب البرتغال لإنهار النظام العسكرى الذى حكم اليونان منذ عام ١٩٦٧ وتولت الحكم حكومة مدنية بقيادة كونستانتين كارامانليس. وفي نوفمبر ١٩٧٤ حصل كرامانليس وحزبه على أغلبية في انتخابات حامية، وفي الشهر التالى أعطت الجماهير صوتها ضد عودة الملكية. وفي عام ٢٠ نوفمبر ١٩٧٥ أى قبل خمسة أيام من هزيمة إيانيس للماركسيين اللسينيين في البرتغال أنهى موت الجنرال فرانكو حكمه الذى دام ستة وثلاثين عاما في أسبانيا. وفي الأشهر الثمانية عشر التالية قام الملك الجديد خوان كارلوس بمساعدة رئيس وزرائه أدولفو سواريز بتأمين التأييد البرلمانى والشعبى لقانون للإصلاح السياسى أدى إلى انتخاب مجلس جديد قام بوضع مسودة دستور جديد تم التصديق عليه في استفتاء عام أُجْرِىَ في ديسمبر ١٩٧٨، وأجريت بمقتضاه انتخابات برلمانية جديدة في مارس ١٩٧٩.

وفي أواخر السبعينيات تحركت موجة التحول الديمقراطى نحو أمريكا اللاتينية. ففي عام ١٩٧٧ أعلن القادة العسكريون في إكوادور عن رغبتهم في الانسحاب من الحياة السياسية، وتم وضع مسودة دستور جديد في عام ١٩٧٨،

وأدت الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٧٩ إلى قيلم حكومة مدنية. وحدث انسحاب عسكري مماثل في بيرو وأدى إلى انتخاب مجلس انتخابي في عام ١٩٧٨ وإلى وضع دستور جديد في عام ١٩٧٩ وإلى انتخاب رئيس مدني في عام ١٩٨٠. وفي بوليفيا أدى انسحاب الجيش من اساحة السياسية إلى بدء أربع سنوات مضطربة من الانقلابات وإلى اجهاض الانتخابات بدءا من عام ١٩٧٨، إلا أن الانتخابات النهائية أدت إلى اختيار رئيس مدني في عام ١٩٨٢. وفي نفس ذلك العام أدت هزيمة الأرجنتين في حربها ضد بريطانيا إلى تقويض دعائم الحكومة العسكرية بها وإلى اجراء انتخابات في عام ١٩٨٣ لانتخاب رئيس وحكومة مدنية. وأدت المفاوضات التي جرب بين قادة الجيش والقادة السياسيين في أورجواي إلى انتخاب رئيس مدني في نوفمبر ١٩٨٤. وبعد شهرين وصلت عملية «الانفتاح» (abertura) التي كانت قد بدأت بالبرازيل عام ١٩٧٤ إلى نقطة حاسمة بانتخاب أب رئيس مدني للبلاد منذ عام ١٩٦٤. وفي الوقت نفسه، كان الجيش يرفع الانسحاب من الحياة السياسية أيضا في أميركا الوسطى. فأقامت هندوراس رئيسا مدنيا في يناير ١٩٨٢، وأدلى شعب سلفادور بصوته لخوضه نابليون دوارته لصبح رئيسا في انتخابات ساخنة أجريت في مايو ١٩٨٤، وقامت جواتيمالا بانتخاب مجلس انتخابي في عام ١٩٨٤ ورئيس مدني في عام ١٩٨٥.

وظهرت الحركة الديمقراطية في آسيا أيضا. ففي عام ١٩٧٧ عادت الهند التي تعد الديمقراطية الأولى في العالم الثالث والتي ظلت تحت حكم قانون الطوارئ مدة عام ونصف إلى الطريق الديمقراطي بن جديد. وفي عام ١٩٨٠ تولى الجيش التركي أزمة الحكم في تركيا للمرة الثالثة استجابة لحركات العنف والإرهاب التي اجتاحت البلاد، وفي عام ١٩٨٣ انسحب الجيش وأدت الانتخابات إلى اختيار حكومة مدنية، وفي نفس العام أدى اغتيال بينيو أكينو في

الفيلين إلى تحريك عجلة الأحداث في فبراير ١٩٨٦ وإلى إنهاء دكتاتورية ماركوس وإعادة الديمقراطية إلى البلاد. وفي ١٩٨٧ سلمت الحكومة العسكرية في كوريا مرشحها للرئاسة إلى حملة انتخابية ساخنة وأجريت انتخابات نزيه فاز فيها هذا المرشح. وفي العام التالي حققت المعارضة سيطرة على البرلمان الكوري. وفي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ خففت الحكومة في تايوان القيود المفروضة على النشاط السياسي في البلاد ووعدت بإقامة نظام سياسي ديمقراطي. وفي عام ١٩٨٨ انتهى الحكم العسكري في باكستان وفازت المعارضة التي تقودها امرأة بالانتخابات وسيطرت على الحكم.

وفي نهاية العقد اجتاحت موجة التحول الديمقراطي العالم الشيوعي. فبدأت المجر في عام ١٩٨٨ حركة الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية. وفي انتخابات البرلمان القومي في الاتحاد السوفيتي لعام ١٩٨٩ هزم العديد من قادة الحزب الشيوعي. وفي أوائل عام ١٩٩٠ تطورت أنظمة التعددية الحزبية في جمهوريات البلطيق، وتخلّى الحزب الشيوعي السوفيتي عن دوره القيادي. وفي عام ١٩٨٩ اجتاحت حركة تضامن البولندية الانتخابات التي أجريت لاختيار برلمان وطني وجاءت إلى الحكم بحكومة غير شيوعية. وفي ١٩٩٠ تم انتخاب زعيم حركة تضامن - ليخ فاوانسا - رئيسا للبلاد ليحل محل الجنرال الشيوعي ياروزيلسكي. وفي الشهور الأخيرة من عام ١٩٨٩ تداعت الأنظمة الشيوعية في ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا، وأجريت انتخابات تنافسية في تلك الدول في عام ١٩٩٠. وفي بلغاريا بدأ النظام الشيوعي في التحرك صوب الليبرالية، وظهرت حركات شعبية تدعو للديمقراطية في منغوليا. وفي عام ١٩٩٠ أجريت انتخابات شبه نزيهة في هاتين الدولتين.

وفي نفس الوقت في العالم الغربي فاز الحزب الحاكم في المكسيك ولأول مرة بانتخابات رئاسية أجريت عام ١٩٨٨، وصوّت شعب شيلي في عام ١٩٨٨ في

استفتاء على إنهاء سيطرة الجنرال بينوشيه الصارمة على السلطة ، وفي العام التالي تم انتخاب رئيس مدنى . وأدى التدخل العسكرى الأمريكى إلى وضع نهاية للدكتاتورية الماركسية فى جريناده عام ١٩٨٣ ولدكتاتورية الجنرال نوريجيا العسكرية فى بنما عام ١٩٨٩ . وفى فبراير ١٩٩٠ منى النظام الماركسى فى نيكارجوا هزيمة إنتخابية ، وفى ديسمبر ١٩٩٠ تم انتخاب حكومة ديمقراطية فى هايتى .

كما شهدت السبعينيات وأوائل الثمانينيات آخر مراحل الاستعمارية الأوربية . فأدت نهاية الامبراطورية البرتغالية إلى قيام خمس حكومات غير ديمقراطية . وفى عام ١٩٧٥ نالت بابواغينيا الجديدة استقلالها وقامت بها حكومة سياسية ديمقراطية . وأدى زوال الامبراطورية البريطانية عن بقايا مستعمراتها إلى قيام عشر دول جديدة احتفظت كلها تقريبا بمؤسسات ديمقراطية ولو أن هذه المؤسسات كان ينبغى إعادتها فى جريناده عن طريق تدخل عسكرى خارجى . ونالت ناميبيا استقلالها عام ١٩٩٠ وتولت السلطة فيها حكومة منتخبة فى انتخابات جرت تحت إشراف دولى .

أما فى أفريقيا والشرق الأوسط فكان التحرك باتجاه الديمقراطية محدودا فى الثمانينيات . فعادت نيجيريا إلى الحكم الديمقراطى المدنى فى عام ١٩٧٩ إلا أن انقلاباً عسكرياً جديداً تولى مقاليد الأمور بها فى بداية عام ١٩٨٤ . وفى عام ١٩٩٠ حدث قدر من التحول الليبرالى فى السنغال وتونس ومصر والجزائر والأردن . وفى عام ١٩٧٨ بدأت حكومة جنوب أفريقيا عملية بطيئة للحد من التمييز العنصرى ، وتوسعت فى عملية المشاركة السياسية بالنسبة للأقليات غير البيضاء ، ولكن ليس بالنسبة للأغلبية الساحقة من السود من سكان البلاد . وبعد انتخاب ديكليرك رئيساً تم استئناف العملية فى عام ١٩٩٠ بمفاوضات جرت بين الحكومة وبين المجلس الوطنى الأفريقى . وفى عام ١٩٩٠ حدثت

تحركات ديمقراطية فى نيبال وألبانيا ودول أخرى كانت تجاربها السابقة مع الديمقراطية متواضعة أو منعدمة .

ويمكن القول بصورة عامة إن التحرك باتجاه الديمقراطية كان ظاهرة عالمية . ففى خلال خمسة عشر عاما تحركت الموجة الديمقراطية عبر جنوب أوروبا واجتاحت أميركا اللاتينية وتحركت صوب آسيا وزعزعت الدكتاتورية فى المعسكر السوفيتى . وفى عام ١٩٧٤ كانت هناك ثمانى دول من عشر لاتزال بها حكومات غير ديمقراطية . وفى عام ١٩٩٠ كانت هناك تسع دول منها تضم حكومات منتخبة ديمقراطيا . وفى عام ١٩٧٣ وطبقا لتقديرات «دار الحريات» كان ٣٢٪ من سكان العالم يعيشون فى دول حرة ، وفى عام ١٩٧٦ ونتيجة لحكم قانون الطوارئ فى الهند انخفضت النسبة إلى أقل من ٢٠٪ . وفى عام ١٩٩٠ كانت نسبة ٣٩٪ من سكان العالم تعيش فى مجتمعات حرة .

إن موجات التحول الديمقراطى والموجات المضادة توحى بوجود نمط «خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الوراء» . فبين العمود الأخير من الجدول (١) مدى تشاؤمية المستقبل الذى ينتظر الديمقراطية . ففى مجرى الموجتين المضادتين كانت نسبة ١٩,٧٪ و ٢٤,٦٪ من دول العالم ديمقراطية . وفى ذروة الموجتين الديمقراطيتين كانت الديمقراطية سائدة فى ٤٥,٣٪ و ٣٢,٤٪ من دول العالم . وفى عام ١٩٠٠ كان مايقرب من ٤٥٪ من دول العالم المستقلة تحظى بنظم ديمقراطية ، وهى نفس النسبة التى كانت عام ١٩٢٢ . وهناك فارق بالطبع بين ديمقراطية جريناده وديمقراطية الصين ، إذ تتفاوت النسب بصورة كبيرة . وبين عامى ١٩٧٣ و ١٩٩٠ انخفض عدد الدول ذات النظام الشمولى لأول مرة ، ولكن من عام ١٩٩٠ لم تكن الموجة الديمقراطية الثالثة قد زادت نسبة الدول الديمقراطية فى العالم إلى مايتجاوز الذروة السابقة قبل ذلك بستين عاما .

جدول (١)

التحول الديمقراطي في العالم الحديث

السنة	الدول الديمقراطية	الدول غير الديمقراطية	إجمالي الدول	النسبة المئوية لإجمالي الدول الديمقراطية
١٩٢٢	٢٩	٣٥	٦٤	٤٥,٣
١٩٤٢	١٢	٤٩	٦١	١٩,٧
١٩٦٢	٣٦	٧٥	١١١	٣٢,٤
١٩٧٣	٣٠	٩٢	١٢٢	٢٤,٦
١٩٩٠	٥٨	٧١	١٢٩	٤٥,٠

الديمقراطية . وأدت هذه الدراسات إلى توسيع نطاق المعارف المتاحة عن عمليات التحول إلى الديمقراطية وفهم هذه العمليات^(١٨) .

وفي أواسط الثمانينيات أدت التحولات الديمقراطية كذلك إلى إفراز موجة من التفاؤل بالنسبة لمستقبل الديمقراطية . وكانت الشيوعية تعد « فشلا ذريعا » بتعبير زبجنيو بريجنسكى . ورأى آخرون أن « نفاذ البدائل القابلة للتطبيق » يعنى « انتصار الليبرالية الاقتصادية والسياسية » . ورأى آخرون أن « الديمقراطية قد انتصرت » وقال البعض إن « التفاؤل بشأن الديمقراطية له أسباب أكبر مما للتشاؤم الذى ران فى عام ١٩٧٥ »^(١٩) . وهكذا يتضح التناقض بين النظرتين فيما بين أواسط السبعينيات وأواخر الثمانينيات فيما يتعلق بمستقبل الديمقراطية.

ما أن بدأ هذا التآرجح فى الآراء حتى ثارت قضايا جوهرية تتعلق بالصلة بين الديمقراطية السياسية وتطور التاريخ . وكانت القضايا الكبرى تتعلق بمدى الديمقراطية واستمراريتها . فهل هناك اتجاه طويل المدى وعالمى نحو توسع الأنظمة السياسية الديمقراطية فى أرجاء العالم؟ أم أن الديمقراطية السياسية شكل محدود من الحكم - له بعض الاستثناءات - وقاصر على

(١٨) وتشمل الكتابات المتعددة المؤلفين ما يلى:

Juan Linz and Alfred Stepan, eds., *The Breakdown of Democratic Regimes* (Baltimore, 1978); Guillermo O'Donnell, *Transitions from Authoritarian Rule*, 4 vols. (Baltimore, 1986); and Larry Diamond and Seymour Martin Lipset, eds., *Democracy in Developing Countries*, 4 vols. (Colo., 1988-89).

ويعكس كتاب لينز وستيبان الانتقال من الموجة الثانية إلى الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى باشتماله على دراسات تتناول ظهور الديمقراطية وانهارها .

(١٩) Francis Fukuyama, "The end of history" *The National Interest* 16 (Summer 1989), p.3; Charles Krauthammer, "Democracy Has Won", *Washington Post National Weekly Edition*, April 3-9, 1989, p. 24.

قضايا التحول الديمقراطى

إن المحكمة العليا تتبع تقارير عن نتائج الانتخابات ، ويسعى علماء الاجتماع دائما للحاق بالتاريخ ووضع نظريات تفسر أسباب ما يحدث . فحاولوا تفسير التحول عن الديمقراطية فى الستينيات والسبعينيات بالإشارة إلى عدم ملائمة الديمقراطية للدول الفقيرة ومزايا النظام الشمولى بالنسبة للاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى والأسباب التى تؤدى بالنمو الاقتصادى إلى إفراز شكل جديد من الشمولية البيروقراطية . وقد بدأ التحول نحو الديمقراطية وقت صياغة هذه النظريات . لذا فقد حوّل علماء الاجتماع اتجاههم وبدأوا فى الكتابة عن شروط التحول الديمقراطى وإجراءاته ومشكلات ترسيخ دعائم الأنظمة

المجتمعات الغنية أو الغربية دون غيرها؟ أم هل تعد الديمقراطية السياسية شيئا مؤقتا ونمطا للحكم يُتداول تبادليا مع عدد كبير من أنماط الحكم الاستبدادي؟ وهل هذه القضايا هامة؟ قد يرى البعض أنها غير هامة على أساس عدم وجود فارق لدى أى شعب بين الحكم الديمقراطي ونظيره غير الديمقراطي في دولة ما. وهناك كم هائل من الكتابات الأكاديمية مثلا ترى أن الكثير من السياسات العامة يتم صياغته في ضوء مستوى النمو الاقتصادي أكثر منه في ضوء طبيعة النظام في الدولة. فالفساد والعجز وسيطرة فئة محددة ومحدودة ذات مصالح خاصة كلها أمور قائمة في كل المجتمعات بصرف النظر عن شكل الحكم بها. بل أن أحد أوسع الكتب انتشارا عن السياسات المقارنة يبدأ بدعوى أن «أهم فارق سياسى بين الدول يتعلق لا بشكل الحكم فيها بل بدرجة الحكم فيها» (٢٠).

هناك قدر من الحق في هذه الآراء. فشكل الحكم لا يمثل أهم شيء في بلد من البلدان ولا يعد الشيء الهام الوحيد. فالفارق بين النظام والفوضى يتسم بأهمية أكبر من الفارق بين الديمقراطية والدكتاتورية. إلا أن هذا الفارق له خطورته لعدة أسباب، أولها: أن الديمقراطية السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بالحرية الفردية. فيمكن للديمقراطية أن تنتهك حرية الفرد وهو ما يحدث بالفعل، وقد تقدم دولة شمولية منظمة ما درجة عالية من الأمن والنظام لمواطنيها. ولكن في النهاية تجد أن الصلة بين وجود الديمقراطية ووجود الحرية الفردية وثيقة تماما. كما أن تأثير السياسة الديمقراطية على المدى البعيد هو توسيع نطاق الحرية الفردية وتعميقها. فالحرية هي الهدف الأمثل للديمقراطية. وإذا كان اهتمام المرء مُنصبًا على الحرية كهدف اجتماعى فيجب أن يولى اهتمامه أيضا إلى مصير الديمقراطية.

Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies*, (New Haven, 1968), p.1.

ثانيا: أن الاستقرار السياسى وشكل الحكم شيان مختلفان كما سبقت الإشارة، لكنهما مرتبطان أيضا. فغالبا ماتتسم الديمقراطيات بصعوبة القيادة إلا أنها غالبا ما لا تتصف بالعنف. وتميل الديمقراطيات في العالم الحديث إلى عدم الخضوع للعنف المدنى بالقدر الذى نراه في الأنظمة غير الديمقراطية. وتستخدم الحكومات الديمقراطية قدرا أقل من العنف ضد مواطنيها عما تستخدمه النظم الاستبدادية. كما تقدم الديمقراطيات قنوات مقبولة للتعبير عن الرأى المعارض في إطار النظام القائم. وبالتالي فإن كُلاً من الحكومة والمعارضة لا تجد دافعا يدفعها للجوء إلى العنف ضد الأخرى. كما تسهم الديمقراطية في ترسيخ الاستقرار عن طريق تقديم الفرص لتغيير القادة السياسيين وتبديل السياسات العامة. ونادرا ما يتم التغيير في الديمقراطيات بصورة جذرية بين يوم وليلة، بل يتسم فيها بالاعتدال والقيمة. وتتصف الديمقراطيات بدرجة أكبر كثيرا من الحصانة ضد الاضطرابات الثورية الكبرى عن النظم الشمولية. فلا يمكن للثورة أن تنجح ضد حكومة «جاءت إلى السلطة عبر شكل ما من أشكال الصوت الشعبى وتحفظ بشرعية دستورية ولو ظاهرية» كما ذكر شى جيفارا ذات مرة (٢١).

ثالثا: إن انتشار الديمقراطية له تأثيراته على العلاقات الدولية. فمن الناحية التاريخية خاضت الديمقراطيات حروبا لا تقل عما خاضته النظم الاستبدادية. وخاضت الأنظمة الشمولية حروبا ضد الديمقراطيات وكذلك ضد أنظمة شمولية أخرى. أما الديمقراطيات فلم تُخض حروبا ضد بعضها البعض منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٩٠ إلا في حالات ضئيلة

للاغاية (٢٢). وطالما استمرت هذه الظاهرة فإن انتشار الديمقراطية معناه توسيع نطاق السلام في العالم . وبناء على تجارب سابقة فإن العالم إذا سادته الديمقراطية خلى من العنف الدولى . وإذا تحول كل من الإتحاد السوفيتى والصين على وجه الخصوص إلى الديمقراطية كغيرهما من القوى الكبرى ازدادت احتمالات انخفاض العنف بين الدول .

من ناحية أخرى فإن العالم المنقسم هو عالم يسوده العنف . وقد أدى تطور الاتصالات والاقتصاد إلى زيادة التفاعل بين الدول . ويذكر أن ابراهام لنكولن قال ذات مرة عام ١٨٥٨ أن « البيت المنقسم على نفسه لاقدرة له على التحمل . وهذه الحكومة لا تستطيع ان تحتل أن تكون نصف عبيد ونصف أحرار » . والعالم في نهايات القرن العشرين لا يعد بيتا واحدا ، بل إنه في سبيله إلى التكامل الوثيق . والاعتماد المتبادل هو الاتجاه السائد في عصرنا . فإلى متى يمكن أن يستمر العالم في الحياه ونصفه ديمقراطى ونصفه الآخر استبدادى ؟ .

أخيرا فإن مستقبل الديمقراطية في العالم له أهمية خاصة بالنسبة للأميركيين . فالولايات المتحدة هى الدولة الديمقراطية الأولى في العالم الحديث وهويتها كأمة لا تنفصل عن التزامها بالقيم التحررية والديمقراطية . وقد تغير الدول الأخرى نظمها السياسية وتستمر في وجودها كدول . أما الولايات المتحدة فلا تملك هذا الاختيار . لذا فإن الأميركيين يولون أهمية خاصة لتنمية البيئة العالمية الصالحة للديمقراطية .

إذن فمستقبل الحرية والاستقرار والسلام والولايات المتحدة يتوقف على مستقبل الديمقراطية .



(٢٢) نشرت كتابات عديدة عن طبيعة هذه الظاهرة ومدادها وأسبابها المحتملة . انظر : Dean Babst, "A Force for Peace", *Industrial Research* 14 (April 1972), pp . 55-58; R.J. Rummel, "Libertarianism and International Violence", *Journal of Conflict Resolution* 27 (March 1983), pp . 27-71.

الباب الثانى الأسباب

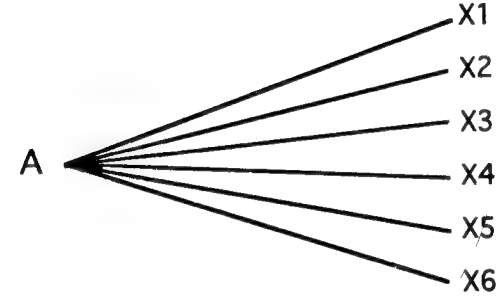
تفسير ظاهرة الموجات

إن التحول الديمقراطى والموجات المضادة تعد جوانب من ظاهرة أشمل في السياسة . ففي بعض عصور التاريخ تحدث مثل هذه الأحداث في وقت واحد في عدد من الدول أو النظم السياسية . ففي عام ١٨٤٨ نشبت الثورات في دول أوربية عدة . وفي عام ١٩٦٨ اجتاحت المظاهرات الطلابية العديد من الدول في عدة قارات . وغالبا ما قامت الانقلابات العسكرية في عدة دول في أميركا اللاتينية وأفريقيا في وقت واحد . وتؤدي الانتخابات في الدول الديمقراطية إلى تحول باتجاه اليسار في عقد ثم إلى تحول نحو اليمين في العقد التالى . وانتشرت موجة التحول الديمقراطى الطويلة في القرن التاسع عشر لمدة تكفى لتمييزها عن الموجات الديمقراطية والمضادة التالية . وحدثت كل موجة من هذه الموجات في فترة زمنية قصيرة نسبيا . والمشكلة هى تحديد الأسباب المحتملة للموجات كنظيراتها في السياسة .

فلنفترض عالما من ست دول مرقمة من ١ إلى ٦ . ولنفترض أيضا حدوث حدث مماثل كالتحول الديمقراطى (x) في كل دولة منها في فترة زمنية قصيرة نسبيا . فما الذى يمكن أن يؤدي إلى هذه التحولات ؟ ثمة تفسيرات عديدة .

السبب الواحد : يمكن القول بأن هذه التحولات الستة لها سبب واحد (A) يقع بمعزل عن الأحداث الجارية في أية دولة من الدول الست . وقد يكون هذا السبب مثلا قيام قوة عظمى جديدة أو تغيير كبير آخر في توزيع القوة في

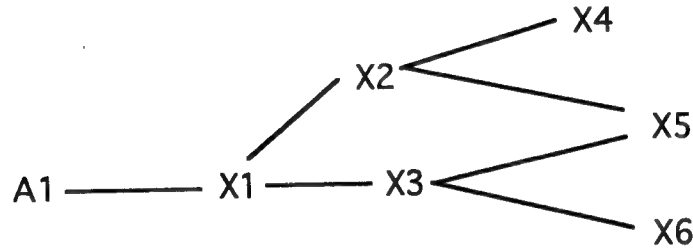
العالم . وقد تكون حربا كبرى أو حدثا هاما يؤثر على المجتمعات الأخرى . فقد أقامت عدة دول في أميركا اللاتينية مثالا نظما ديمقراطية أو أجرت انتخابات قومية جديدة في عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ . وتشير الدلائل إلى أن تطور هذه التحولات كان نتيجة لسبب واحد (A) أى انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية .



التطور المتوازي : وقد يؤدي إلى هذه التحولات (x) تطورات في نفس هذا السبب المستقل (A1, A2 إلخ) في كل من الدول الست في وقت واحد . وترى بعض النظريات مثالا أن أية دولة يمكن أن تنمو فيها الديمقراطية عندما تمر ببعض مراحل التطور الاقتصادي وتحقق مستوى محدد من الناتج الإجمالي القومي بالنسبة للفرد أو مستوى محدد من نمو الأمية . وفي هذه الحالة فإن التقدم الديمقراطي في داخل كل دولة يتجسم عن شيء يميز هذه الدولة ، ولكن قد تكون الأسباب متشابهة وفي وقت واحد في الدول الأخرى وتؤدي إلى نتائج متشابهة .



كرات الثلج : وقد يكون من الأسباب الهامة لحدوث (x) في دولة واحدة هو حدوث (x) في دولة أخرى . فإذا حدثت هذه الأحداث بصورة متزامنة تماما فإن هذا الافتراض يصبح مستحيلا . والتزامن التام نادرا الحدوث على أية حال . ويتم تناقل أخبار الأحداث السياسية الهامة في وقت واحد تقريبا حول العالم . وبالتالي فإن حدوث (x) في دولة ما يمكن أن يطلق شرارة حدث مماثل في الوقت نفسه تقريبا في دولة أخرى .



العلاج السائد : وقد تتفاوت أسباب الحدث (x) بصورة كبيرة بين دول وأخرى . إلا أن هذه الأسباب المختلفة قد تعجل بإيجاد رد فعل مشترك إذا ما كانت النخب في مختلف الدول تشترك معا في الإيذان بفعالية رد فعل ، أى العلاج السائد لروح العصر . وهو ما يشبه تناول ستة أفراد لأقراص الأسبرين في وقت واحد لعلاج ست علل صحية مختلفة ، كذلك قد تشترك ست دول في عملية تحول في نظامها في وقت واحد بغرض معالجة ست مجموعات من المشكلات تختلف تماما فيما بينها : كالتضخم في دولة ، وانهيار القانون والنظام في دولة ثانية ، والكساد الاقتصادي المزمن في ثالثة ، والهزيمة العسكرية في رابعة وهكذا . وفي هذه الحالة نجد أن الأسباب الفردية المحددة (c3, b2, a1 إلخ) للتغيير السياسى تسير وفقا لعدد من المعتقدات السياسية المشتركة (z) لكى تؤدي إلى ردود أفعال متشابهة تجاه (x) .

A1 ————— Z ————— X1

B2 ————— Z ————— X2

C3 ————— Z ————— X3

D4 ————— Z ————— X4

E5 ————— Z ————— X5

F6 ————— Z ————— X6

ولا تُعدُّ هذه التغيرات الأربعة للموجات السياسية كاملة ولا شاملة وليست متناقضة بالضرورة . فقد تسير العوامل الأربعة معا في موقف ما . فهي نماذج تفسيرية تؤخذ في الاعتبار في محاولة تفسير الموجات السياسية .

تغير موجات التحول الديمقراطي

إن العنصر المتغير لهذه الدراسة ليس الديمقراطية ، بل التحول إلى الديمقراطية . والهدف فيها هو تفسير أسباب تحول بعض الدول الشمولية إلى الديمقراطية في فترة زمنية محددة . فالتركيز مُنصَّب على تغيير النظم لا وجود النظم . من ثم فإن هذه الدراسة تختلف عن نظيراتها التي تتناول سمات المجتمعات ذات النظم الديمقراطية واللاديمقراطية . وهناك عدد من الدراسات أوضحت وجود صلات قوية بين مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية وبين وجود المؤسسات الديمقراطية . وكما يرى البعض فإن التفسير الوراثي يختلف عن التفسير الوظيفي^(١) . فكل الدول الغنية تقريبا ديمقراطية وكل الديمقراطيات غنية . ومثل هذا الربط لا يقول شيئا عن العلية ، وإذا توفر الغنى للديمقراطيات لمدة زمنية طويلة قبل أن تصبح ديمقراطية (كما هو الحال

Dankwart Rustow, "Transition to Democracy", *Comparative Politics* 2 (١) (April 1970), pp 337ff.

بالنسبة لمعظم دول شمال أوروبا) إذن فإن الغنى في حد ذاته لا يعد تفسيرا كافيا لمحوها من السياسة غير الديمقراطية إلى السياسة الديمقراطية . وهناك أيضا ربط تاريخي وثيق بين البروتستانتية والديمقراطية ، إلا أن هناك العديد من الدول البروتستانتية غير ديمقراطية وظلت كذلك لمدة قرن أو يزيد قبل أن تتحول إلى الديمقراطية .

إنها مسألة معقدة لأن التغير في المتغير المستقل قد يتخذ شكل ثبات المتغير المستقل . فثلاث سنوات من الركود الاقتصادي في ظل نظام شمولي قد لا تؤدي إلى انهياره ، لكن خمس سنوات من الركود قد تؤدي إلى انهياره . فالتأثير التراكمي للمتغير المستقل قد يؤدي بمرور الوقت إلى حدوث تغيير في المتغير التابع . أو يمكن القول إن «التغير الاجتماعي والدولي قد يستمر لمدة طويلة ولا يبدأ في إحداث تغيير في النظام السياسي حين يحدث خلل قصير المدى»^(٢) . وأكبر احتمال أن يكون للتغير بهذا المعنى تأثيرات سياسية إذا ما اشتمل على متغيرات مستقلة من قبيل وجود تيارات اقتصادية أو اجتماعية معينة دون غيرها .

والمتغير التابع لا يتسم بالدينامية وحسب بل بالتعقيد أيضا . فيفترض الناس أحيانا أن الإطاحة بالديكتاتورية تؤدي إلى قيام الديمقراطية . والحقيقة أن الأنظمة غير الديمقراطية قد تحل محلها أنظمة أخرى غير ديمقراطية . كما أن العوامل المسئولة عن إزالة نظام غير ديمقراطي قد تختلف عن العوامل التي تؤدي إلى قيام نظام ديمقراطي . وقد يؤدي الفشل الاقتصادي لأي نظام شمولي إلى تقويض ذلك النظام ، إلا أن النجاح الاقتصادي لأي نظام شمولي قد يؤدي إلى وضع أسس نظام ديمقراطي . والظروف التي تسهم في إقامة نظام ديمقراطي قد لا تسهم في ترسيخ دعائمه واستقراره على المدى البعيد . ويشتمل

Gabriel Almond, "Approaches to Developmental Causation", in *Crisis, (٢) Choices and Change*, ed. Gabriel Almond (Boston, 1973). p. 28.

التحول الديمقراطي على أبسط مستوياته على مايلي : (١) إزالة نظام شمولي ،
(٢) إقامة نظام ديمقراطي ، (٣) ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي . وقد تكون
الأسباب المختلفة والمتناقضة مسئولة عن كل من التطورات الثلاثة المذكورة .

وهناك مشكلات تنجم عن تحليل المتغير المستقل والأسباب المحتملة
للتحول الديمقراطي أيضا . ومن أشد هذه المشكلات تطرفا خطر الحشو الفارغ
بلا معنى . فالنخب السياسية تطيح بالأنظمة الشمولية وتقسيم أنظمة
ديمقراطية . فلماذا تفعل النخب السياسية ذلك ؟ يفترض أنها تتصرف وفقا
لمصالحها وقيمها وأهدافها كما يترأى لها . فإن أرادت الديمقراطية فإنها تقيمها .
أو يمكن القول إن إقامة الديمقراطية يتطلب توصيل النخب السياسية إلى
« إجماع إجرائي على قواعد اللعبة »^(٣) . والتركيز هاهنا يَنْصَبُّ على ما قد يعد
أهم متغير تفسيري ، وهو معتقدات النخب السياسية وسلوكياتها . وهو متغير
قوي إلا أنه غير كاف . ويمكن إقامة الديمقراطية حتى إن لم يقبلها الشعب .
لذا فقد لا يكون من العبث القول بأن الديمقراطية تقوم إذا ما أرادها الشعب .

إن الفارق بين المتغيرات المستقلة والتابعة يتضح إلى أقصى حد إذا
ما تباينت في ترتيبها ، وإذا تم اللجوء إلى المتغير الاقتصادي لتفسير أحد
المتغيرات السياسية . وينحو التراث الفكري الماركسي بأكمله هذا المنحى .
وتتوافر البيانات الاقتصادية والاحصاءات الخاصة بالعديد من الموضوعات
لعدد كبير من المجتمعات وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية ، أما بالنسبة
للمجتمعات الغربية فمنذ القرن التاسع عشر . ولا مفر من أن يلجأ المحللون
إلى هذه البيانات للوقوف على الصلات السببية بين العوامل الاقتصادية وبين
التحول إلى الديمقراطية . وقد تستفيد هذه الجهود من النظريات الموضوعية وقد
لا تستفيد .

Dankwart Rustow, "Transition to Democracy", p. 337.

(٣)

يتحدث علماء الاجتماع أحيانا عن مشكلة التحديد الصارم ، أى وجود
وفرة من النظريات المحكمة التي تفسر حدثا ما وما يعقبه من مشكلات .
ولا يمثل ذلك مشكلة إلا بالنسبة للمهتمين بالنظريات التقديرية . ولا وجود
لهذه المشكلة بالنسبة للمُعْنِينَ بتفسير الأحداث . ولكل شيء في السياسة
أسباب عديدة . فلماذا يفوز هذا المرشح دون غيره في الانتخابات ؟ فيحتاج
تفسير نتيجة الانتخابات على بساطتها إلى عدد من المتغيرات والنظريات
الكامنة وراء هذه المتغيرات . ووقوع الحدث تاريخيا يجب تحديده نظريا بصورة
صارمة ودقيقة . وهذا هو الحال بالنسبة للتحول الديمقراطي .

هناك العديد من النظريات والمتغيرات المستقلة الرامية إلى تفسير عملية
التحول الديمقراطي . ومن بين المتغيرات التي يقال إنها تسهم في إقامة
الديمقراطية والتحول الديمقراطي ما يلي :

مستوى عال من الثراء الاقتصادي .

التوزيع المتساوي نسبيا للدخل والثروات .

وجود إقتصاد السوق .

النمو الاقتصادي والتحديث الاجتماعي .

وجود ارسنقراطية إقطاعية في مرحلة ما من تاريخ المجتمع .

غياب الإقطاع في المجتمع .

وجود برجوازية قوية (فبدون برجوازية لا قيام للديمقراطية) .

وجود طبقة متوسطة قوية .

ارتفاع نسبة التعليم وإنخفاض الأمية .

وجود ثقافة تقوم على الوسيلة لا الهدف .

البروتستانتية .

- وجود التعددية الاجتماعية والفئات الوسيطة القوية .
- تطور روح التنافس السياسى قبل التوسع فى المشاركة السياسية .
- وجود هياكل ديمقراطية للسلطة داخل فئات المجتمع وخاصة القرية الصلة منها إلى السياسة .
- انخفاض مستوى العنف المدنى .
- انخفاض مستوى الاستقطاب السياسى والتطرف السياسى .
- وجود زعماء سياسيين ملتزمين ومؤمنين بالديمقراطية .
- المروء بتجربة الخضوع للاستعمار البريطانى .
- رسوخ تراث التسامح والتفاهم .
- الخضوع لاحتلال قوة أجنبية ديمقراطية .
- التأثر بإحدى القوى الأجنبية الديمقراطية .
- رغبة النخبة فى محاكاة الدول الديمقراطية .
- رسوخ فكرة إحترام القانون وحقوق الأفراد .
- التجانس الطائفى (سواء عرقيا أو عنصريا أو دينيا) .
- التعددية الطائفية (سواء عرقيا أو عنصريا أو دينيا) .
- وجود إجماع حول المبادئ السياسية والاجتماعية .
- غياب الإجماع حول المبادئ السياسية والاجتماعية .

وتتسم النظريات التى تربط بين هذه العوامل وبين الديمقراطية والتحول الديمقراطى بالأحكام والدقة الظاهرية دائما . إلا أن كل متغير ونظرية يحتل أن يكون لها ارتباط بحالات قليلة فقط . ففى نصف القرن التالى لعام ١٩٤٠

حدث التحول الديمقراطى فى الهند وكوستاريكا وفنزويلا وتركيا والبرازيل وبتسوانا واليونان واليابان . ولا شك أن هناك متغيرات مشتركة ما تجمع بين هذه التحولات فى هذه الدول لكنها تفشل ويثبت أنها مجرد هراء . فأسباب التحول الديمقراطى تختلف بصورة جذرية من مكان إلى آخر ومن فترة زمنية إلى فترة أخرى . وقد نخرج من تعددية النظريات وتباين التجارب بصدق هذه النقاط :

- ١- ليس هناك عامل واحد كاف لتفسير نمو الديمقراطية فى كل الدول أو فى دولة واحدة .
 - ٢- لا يحتاج نمو الديمقراطية فى كل الدول إلى عامل واحد بعينه .
 - ٣- إن التحول الديمقراطى فى كل دولة هو نتيجة لمجموعة من الأسباب .
 - ٤- تتفاوت مجموعة الأسباب المؤدية إلى الديمقراطية من دولة إلى أخرى .
 - ٥- إن مجموعة الأسباب المسئولة عن قيام موجة من التحول الديمقراطى تختلف عن مجموعة الأسباب المسئولة عن الموجات الأخرى .
 - ٦- إن الأسباب المسئولة عن التغيرات المبدئية للنظام الحاكم فى ظل موجة من التحول الديمقراطى قد تختلف عن الأسباب المسئولة عن التغيرات اللاحقة التى تطرأ على النظام فى تلك الموجة .
- وفى ضوء الاختلاف بين المجتمعات التى تحكمها حكومات ديمقراطية خرج أحد الباحثين باستنتاج فحواه أن « المرء لكى يستطيع أن يفسر التحول الديمقراطى ينبغى عليه أن يمعن النظر فى الاستراتيجيات المتاحة لمن يسعون إلى القيام بثورة ديمقراطية »^(٤) . وتلقى هذه المقولة الضوء على الدور الحيوى الذى

(٤) Myron Weiner, "Empirical Democratic Theory", PS 20 (Fall 1987), p. 863.

تلعبه القيادة السياسية والمهارة السياسية في إقامة الديمقراطية . إلا أنها لا ينبغي أن تؤدي إلى الرضا التام لسائر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأشمل في تفسير التطور الديمقراطي . فهناك سلسلة من الأسباب والعوامل الدولية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية تعمل جميعا ولو بسبل شتى على تسهيل إقامة الديمقراطية أو دعم الشمولية .

هكذا تتفاوت أسباب التحول الديمقراطي وأهميتها بمرور الوقت . فالنمو الاقتصادي والتصنيع والتحول الحضري وظهور البرجوازية والطبقة المتوسطة ونمو الطبقة العاملة والانخفاض التدريجي في التفاوت الاقتصادي لعبت جميعا دورا ما في التحرك نحو التحول الديمقراطي في دول شمال أوروبا في القرن التاسع عشر . وشهدت هذه الدول تكوّن الروح الفكرية الجماعية على يد لوك وبنثام وميل ومونتسكيو وروسو والمثل الخاصة بالثورة الفرنسية . وفي الدول التي استوطنتها الإنجليز - الولايات المتحدة وأستراليا وكندا ونيوزيلندا - كانت عدة عوامل من هذه العوامل قائمة وساندتها فرص اقتصادية كبيرة مع ضعف النظم التي كانت قائمة فيها والمساواة في توزيع الموارد . كما يمكن القول بأن البروتستانتية شجعت على التحول إلى الديمقراطية ؛ فكان ثلثا الدول التي أقامت مؤسسات ديمقراطية قبل عام ١٩٠٠ تدين بالبروتستانتية .

إن انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطوريات بعد الحرب كان له تأثير هام على التحول إلى الديمقراطية . ونجحت دول الحافة الأوربية - فنلندا وآيسلندا وأيرلندا - في تدعيم أسس النظم الديمقراطية نسبيا؛ بينما فشلت الدول الوسطى التي خلفت آل رومانوف وإمبراطورياتها بسبرج وهو هنتسولرن في ذلك . موجز القول أن العوامل المسؤولة عن أولى موجات التحول الديمقراطي كانت تتمثل في النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي ، والبيئة الاقتصادية والاجتماعية للدول التي استوطنتها الإنجليز ، وانتصار الحلفاء

الغريبيين في الحرب العالمية الأولى وما نجم عن ذلك من انهيار الإمبراطوريات القارية الكبرى .

وكانت العوامل السياسية والعسكرية واضحة في ثانية موجات التحول الديمقراطي ، فمعظم الدول التي انتقلت إلى الديمقراطية في تلك الموجة تندرج تحت ثلاث نوعيات ، أولها : أن الحلفاء المتصيرين فرضوا الديمقراطية على عدد من الدول : ألمانيا الغربية وإيطاليا واليابان وجزء كبير من أستراليا وكوريا الجنوبية . ثانيا : تحركت عدة دول أخرى باتجاه الديمقراطية لأن الحلفاء الغربيين كانوا قد انتصروا في الحرب . وتشمل هذه النوعية اليونان وتركيا والبرازيل والأرجنتين وبيرو وإكوادور وفنزويلا وكولومبيا^(٥) . ثالثا : ضعف الدول الغربية نتيجة للحرب وارتفاع حدة النزعة القومية في مستعمراتهم وراء البحار مما أدى بهم إلى البدء في الجلاء عنها . وقد بدأت عدة دول جديدة بداية ديمقراطية بينها أبقت عدة دول أقل عددا بالمؤسسات الديمقراطية لفترة من الزمن . وهكذا فإن انتصار الديمقراطيات الغربية القائمة في الحرب العالمية الثانية والجلاء عن المستعمرات بعد الحرب كانت عوامل مسؤولة عن الموجة الثانية . وقد كانت هذه الأحداث منفصلة من الناحية التاريخية . أما الموجة الثالثة فقد نتجت عن مزيج مختلف من الأسباب .

* * *

(٥) لمزيد من المعلومات عن تأثير انتصار الحلفاء على عملية التحول الديمقراطي ببعض دول أمريكا اللاتينية انظر :

Cynthia McClintock, "Peru: Precarious Regimes, Authoritarian and Democratic", in **Democracy in Developing Countries: Latin America**. ed. Larry Diamond, Juan Linz, Seymour martin Lipset (Colo., 1989), p.344.

تفسير أسباب الموجة الثالثة

إن تفسير التحولات الديمقراطية في الموجة الثالثة يحتاج إلى الإجابة عن سؤالين : أولهما عن سبب تحول ما يقرب من ثلاثين دولة شمولية إلى النظم السياسية الديمقراطية دون ما يقرب من مائة دولة أخرى لها نفس الظروف ؛ والآخر يتعلق بسبب حدوث تغيرات النظم في هذه الدول في السبعينيات والثمانينيات دون أية حقبة أخرى . أما بالنسبة للسؤال الأول فإن تحول الدول من النظام الشمولى أو عدم تحولها يتوقف على طبيعة نظمها الشمولية . والحقيقة أن النظم التى تحركت باتجاه الديمقراطية في الموجة الثالثة كانت تتفاوت فيما بينها . فكانت تشمل نظما أحادية الأحزاب ونظما عسكرية ودكتاتوريات فردية وحكومة أقلية عنصرية في جنوب أفريقيا . وفى داخل كل نوع من أنواع أنظمة الحكم لم تتحول بعض الدول إلى الديمقراطية في السنوات الخمس عشرة التى تلت ١٩٧٤ ، ومنها الصين وفيتنام ضمن الدول ذات الحزب الواحد ؛ وبورما وأندونيسيا ضمن النظم العسكرية ؛ والعراق وكوبا من بين الدكتاتوريات الفردية . إذن فطبيعة النظام الشمولى لا تفسر أسباب تحول بعض الأنظمة إلى الديمقراطية وعدم تحول البعض الآخر .

وهناك اتجاه مختلف يركز فى اجابته على هذا التساؤل على تواريخ تغير الأنظمة فى تلك الدول . ففي « النمط الساخر » ترددت الدول ذهابا وإيابا بين الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية . وكان هذا النمط سائدا بصورة خاصة فى أمريكا اللاتينية بما فيها الأرجنتين والبرازيل وبيرو وبوليفيا والإكوادور ، إلا أنه كان ينطبق أيضا على دول أخرى كتركيا ونيجيريا . فكانت هذه الدول تميل إلى التآرجح بين حكومات ديمقراطية شعبية وبين أنظمة عسكرية محافظة . وفى ظل النظام الديمقراطى يبلغ التطرف والفساد والفوضى مستويات غير مقبولة ويطيح الجيش بها مما يريح الجماهير . ولكن التحالف

الذى يُدعم النظام العسكرى ينحل ويفشل النظام العسكرى فى التعامل مع المشكلات الاقتصادية للبلاد تعاملًا فعالًا ؛ ثم ينسحب الجيش من جديد من حلبة الحكم أو يجبر على الخروج منها بناء على مطلب شعبى . وفى هذه الدول يمثل تغيير النظام نفس الوظيفة التى يؤديها تغيير الأحزاب فى نظام ديمقراطى مستقر . والدولة لا تتأرجح بين النظم السياسية الديمقراطية والشمولية ؛ فالتأرجح بين الديمقراطية والشمولية هو هو النظام السياسى للدولة .

والنمط الثانى لتغير الأنظمة هو نمط « المحاولة الثانية » فالدولة ذات النظام الشمولى تتحول إلى دولة ديمقراطية ، يفشل النظام الديمقراطى إما لافتقار البلاد إلى القواعد الاجتماعية التى تقوم عليها الديمقراطية ، أو يتبع قادة النظام الديمقراطى الجديد سياسات مغالية تؤدى إلى رد فعل عنيف أو تؤدى كارثة ما (كساد اقتصادى أو حرب) إلى تقويض دعائم النظام . حيثئذ تعلى السلطة حكومة شمولية وتستمر لفترة تطول أو تقصر . وفى النهاية تبذل جهود ثانية أكثر نجاحا لإقامة الديمقراطية نظرا لتعلم القادة من التجارب الفاشلة السابقة مع الديمقراطية . فأقامت عدة دول كالمانيا وإيطاليا والنمسا واليابان وفنزويلا وكولومبيا نظما ديمقراطية مستقرة فى الموجة الثانية بعد المرور بانتكاسات فى محاولاتهم السابقة . ويمكن أن تندرج كل من أسبانيا والبرتغال واليونان وكوريا وتشيكوسلوفاكيا وبولنده فى هذه الفئة من نمط « المحاولة الثانية » لو استقرت نظمهم الديمقراطية فى الموجة الثالثة .

والنمط الثالث هو « الديمقراطية المتقطعة » ، وتندرج تحته دول تقوم بها أنظمة ديمقراطية وتظل قائمة لفترة طويلة من الوقت . وبمرور الوقت ينمو الاضطراب ويزداد عدم الاستقرار أو الاستقطاب أو أية ظروف مشابهة لتؤدى فى النهاية إلى تعطيل العملية الديمقراطية . ففي السبعينيات تعطلت الديمقراطية فى الهند والفيليين على يد مسئولين تم انتخابهم بطريقة ديمقراطية ، وفى

أورجواي على يد زعماء منتخبين بالتعاون مع الجيش ، وفي شيلي على يد قادة عسكريين أطاحوا بالنظام المنتخب . وكانت التجارب الطويلة التي خاضتها تلك الدول مع الديمقراطية تجعل من المستحيل على الزعماء السياسيين الذين قاموا بتعطيل الديمقراطية أن يستغنوا كلية عن الممارسات الديمقراطية . وفي الحالات الأربع جميعا كانوا يشعرون بالاضطرار إلى الاستسلام لنوع ما من التصويت الشعبى الذى فقدوه .

والنمط الرابع من التغيير يشتمل على « الانتقال المباشر » من نظام شمولى مستقر إلى نظام ديمقراطى مستقر إما من خلال التطور التدريجى بمرور الوقت أو الإحلال المفاجئ . ويجسد هذا النمط عمليات الانتقال التى تُمَثِّلُ فى الموجة الأولى . وإذا ما رسخت دعائم الديمقراطية فى كل من رومانيا وبلغاريا وتايوان والمكسيك وجواتيمالا والسلفادور وهندوراس ونيكاراجوا فإنها ستكون شبيهة بهذا النمط .

وأخيرا هناك « نمط جلاء الاستعمار » ، حيث تفرض دولة ديمقراطية على مستعمراتها المؤسسات الديمقراطية . وتستقل المستعمرة وتحفظ بالمؤسسات الديمقراطية قائمة . وتعد غينيا الجديدة مثلا على الموجة الثالثة . وينطبق هذا النمط فى نظر البعض بالمستعمرات البريطانية فى المقام الأول ، تلك المستعمرات التى نالت استقلالها فى الموجة الثانية^(٦) .

أما المستعمرات التى نالت استقلالها فى الموجة الثالثة فكانت صغيرة ومعزولة فى معظمها . وكانت تضم انتيجوا وباربدره وبليز ورومينيكا وكيريباتى وسان كرسوفر وجزر سليمان وتوفالو وغيرها . وكانت هذه الدول باستثناء بعض

Weiner, "Empirical Democratic Theory", p. 862.

المستعمرات القليلة الباقية (كهونج كونج وجبل طارق وجزر فوكلاند) هى آخر مواريث الإمبراطورية البريطانية فى التحول الديمقراطى . ونظرا لصغر حجمها فقد استُبعدت من دول الموجة الثالثة فى هذه الدراسة .

وإذا كنا نرمز للنظم الشمولية المستقرة برمز (ش) والنظم الديمقراطية المستقرة برمز (د) وللنظم شبه الشمولية أو الشمولية غير المستقرة أو الشمولية قصيرة الأجل برمز (ش ش) والنظم شبه الديمقراطية أو الديمقراطيات غير المستقرة أو الديمقراطيات قصيرة الأجل برمز (ش د) فإن هذه الأنماط الخمسة من تطور الأنظمة يمكن إيجازها على النحو التالى :

١ - الساخر : ش ش - ش د - ش ش - ش د - ش ش - ش د .

٢ - المحاولة الثانية : ش ش - ش د - ش ش - ش د .

٣ - الديمقراطية المتقطعة : ش د - ش د - ش ش - ش د .

٤ - الانتقال المباشر : ش د .

٥ - جلاء الاستعمار : د / ش ش - ش د .

وتشمل دول الموجة الثالثة كل الأنماط الخمسة الخاصة بتغير الأنظمة . ومع ذلك نجد أن ٢٣ دولة من مجموع ٢٩ دولة تحولت إلى الديمقراطية بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ كانت لها تجارب سابقة مع الديمقراطية . وفى بعض الحالات كانت هذه التجارب قديمة زمنيا ؛ وفى بعض الحالات الأخرى كانت قصيرة الأجل ؛ وفى حالات ثالثة كانت قديمة زمنيا وقصيرة الأجل فى آن معا . لكنها كانت موجودة على أية حال . أما الدول التى كانت بها أنظمة شمولية فى عام ١٩٧٤ ولم تتحول إلى الديمقراطية فى عام ١٩٩٠ فلم تكن لمعظمها تجارب سابقة مع الديمقراطية . وبالتالي فمن المؤشرات الجيدة على احتمال تحول دولة شمولية ما إلى دولة ديمقراطية فى عام ١٩٧٤ يتمثل فيما إذا كانت قد شهدت

الديمقراطية ذات يوم . هذا على الرغم من أن عام ١٩٨٩ شهد دخول الموجة الثالثة مرحلة ثانية حيث بدأت في التأثير على دول لم تكن لها تجارب ديمقراطية سابقة ومنها رومانيا وبلغاريا والاتحاد السوفيتي وتايوان والمكسيك ، مما أثار تساؤلا خطيرا يتعلق بمدى تجاوز المرحلة الثالثة لكل من المرحلتين الأولى والثانية . وهل تتحول الدول التي لم تكن لها تجارب ديمقراطية سابقة في الماضي إلى ديمقراطيات مستقرة في المستقبل ؟

يبدو أن توالى عمليات الانتقال خلال عقد ونصف من السنين لا يحتمل أن تكون مصادفة . ويمكن أن نفترض أن هذه العمليات التحولية قد نتجت في بعض منها عن أسباب مشتركة أثرت على دول عديدة ، وبتطورات متوازية داخل عدة دول ، وبتأثير من عمليات انتقالية مبكرة أثرت على العمليات اللاحقة . إلا أن التجارب الديمقراطية السابقة لا تفسر سبب التحول إلى الديمقراطية في هذه الدول في السبعينيات والثمانينيات . يعزو البعض ما حدث في الثمانينيات من تحولات إلى الديمقراطية إلى شعور « بالشوق إلى الحرية » لدى شعوب عانت قمع حكامها المستبدين . وقد يميز هذا الشوق بين الدول التي تحولت إلى الديمقراطية وتلك التي لم تتحول ، لكنه لا يفسر سبب التحول إلى الديمقراطية في هذا التوقيت بالذات . وكما يتضح من الأحداث التي وقعت في الأعوام ١٩٥٣ و ١٩٥٦ و ١٩٦٨ و ٨٠ - ١٩٨١ كان سكان أوروبا الشرقية يشاقون إلى الحرية منذ عشرات السنين ؛ لكنهم لم يحصلوا عليها إلا عام ١٩٨٩ . فلماذا في هذا التوقيت دون ما قبله ؟ وفي دول أخرى قد لا تكون الشعوب قد تاقَت إلى الحرية في تاريخها السابق لكنها شعرت بهذا الشوق في السبعينيات والثمانينيات . والمشكلة هي تفسير أسباب ظهور هذه الرغبة في ذلك التوقيت بعينه . ولابد من البحث عن تطورات أخرى ساعدت على ذلك .

إن السؤال الذى يظل قائما هو : ما هى المتغيرات المستقلة التى ظهرت فى الستينيات والسبعينيات وأفرزت المتغير التابع ، أى التغيرات الديمقراطية التى حدثت فى السبعينيات والثمانينيات ؟ ثمة خمسة تغيرات من هذا النوع يبدو أنها قد لعبت دورا هاما فى ظهور تحولات الموجة الثالثة فى دول معينة ، وهى :

١ - مشكلة شرعية النظم الشمولية فى عالم حازت فيه مبادئ الديمقراطية قبولا لدى الجميع ، واعتماد هذه الأنظمة على شرعية الأداء وانهايار هذه الشرعية تحت وطأة الهزائم العسكرية والفشل الاقتصادى وأزمات النفط التى شهدتها الأعوام ٧٣ - ١٩٧٤ و ٧٨ - ١٩٧٩ .

٢ - النمو الاقتصادى العالمى غير المسبوق فى الستينيات والذى ارتفعت على أثره مستويات المعيشة والتعليم والطبقة المتوسطة الحضرية فى عدة دول .

٣ - التغيرات الحاسمة فى عقائد وأنشطة الكنيسة الكاثوليكية والتى ظهرت على أثر مجلس الفاتيكان الثانى فى ٦٣ - ١٩٦٥ وتحول الكنائس القومية عن الدفاع عن الأمر الواقع إلى معاداة التزعة الاستبدادية وموالة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

٤ - التغيرات التى طرأت على سياسات عناصر خارجية ومنها توجه المجموعة الأوربية فى أواخر الستينيات إلى توسيع نطاق عضويتها ، والتحول الهائل فى السياسة الأمريكية بدءا من عام ١٩٧٤ إلى دعم حقوق الإنسان والديمقراطية فى الدول الأخرى ، والتغير الجذرى الذى أحدثه جورباتشوف فى أواخر الثمانينيات فى السياسة السوفيتية باتجاه الحفاظ على الإمبراطورية السوفيتية .

٥ - « كرات الثلج » أو تداعى الأحداث الذى دعمته وسائل الاتصال الدولية الجديدة والتحولات المبكرة التى شهدتها الموجة الثالثة ، مما دفع بنماذج للجهود المتوالية الرامية إلى تغيير الأنظمة فى الدول الأخرى .

تدهور الشرعية ومازق الأداء

يعد مفهوم الشرعية مفهوماً غامضاً يحاول المحللون تفاديته قدر المستطاع . إلا أنه على درجة كبيرة من الأهمية لفهم المشكلات التي تواجه الأنظمة الشمولية في أواخر القرن العشرين . يقول روسو : « إن القوى لا يمكن أن يظل قويا بدرجة تكفي لبقائه في موقع السيادة إلى الأبد إلا إذا حوّل القوة إلى (حق) الزعماء المستبدين في الحكم و (واجب) شعوبهم بالطاعة » .

كانت التقاليد والدين والحق الإلهي للملوك وإذعان الشعوب من عوامل إضفاء الشرعية على الحكم الاستبدادي . أما في عصر زادت فيه الشعوب تعليماً وتواصلاً فقد فقدت هذه الأسس المنطقية التقليدية مغزاها ، وأصبح الاستبداد يجد مبرراته في النزعة القومية والأيديولوجيا . وتتوقف فعالية النزعة القومية كأساس للحكم غير الديمقراطي على وجود عدو يقف في مواجهة الطموحات الوطنية لشعب من الشعوب . كما تعد النزعة القومية قوة شعبية ويمكن أن تضيف الشرعية على الحكم الديمقراطي والشمولي على السواء . وتعد الماركسية هي المبرر الأيديولوجي الأول للحكم الشمولي في العصر الحديث . فهي تقدم أساساً منطقياً للدكتاتورية والحكم الاستبدادي ذي الحزب الواحد بزعامة نخبة بيروقراطية صغيرة خالدة . إلا أن معظم النظم الشمولية الشيوعية في نهايات القرن العشرين ليست نظماً شيوعية . وقد واجه هذان النوعان - النظم الشمولية والشيوعية وغير الشيوعية - مشكلات كبرى تتعلق بإقامة شرعيتها والحفاظ عليها .

أدى انتصار الحلفاء الغربيين في الحرب العالمية الثانية إلى قيام الموجة الثانية من التحول الديمقراطي عملياً . كما أدى إلى إحداث تغير هائل في المناخ الفكري السياسي . فأصبح الناس في معظم الدول يتقبلون منطق الديمقراطية وأفكارها بل يطبقونه كذلك . فظهرت نزعة ديمقراطية عالمية . وحتى ما كانت

تصرفاتهم تنم عن معاداة الديمقراطية أصبحوا يبررون تصرفاتهم بمبادئ ديمقراطية . وكادت الدعاوى المعادية للديمقراطية والمعلنة في الاختفاء من الخطاب الشعبي في معظم دول العالم . وورد بتقرير لليونسكو في عام ١٩٥١ أنه « لأول مرة في تاريخ العالم لا تخرج عقائد ونظريات تعادى الديمقراطية نصاً . وغالباً ما يتجه الاتهام بمعاداة الديمقراطية إلى الآخر ، إلا أن الساسة والمنظرين السياسيين يتفقون على التركيز على العنصر الديمقراطي في المؤسسات التي يدافعون عن وجودها والنظريات التي يتبنونها » (٧) .

يرتكز انتشار المعايير الديمقراطية في معظمه على الالتزام بهذه المعايير من جانب أكبر وأقوى دولة في العالم . وارتبط المصدر البديل للشرعية - أي الماركسية - بثاني أكبر قوة ، ولو أن الشيوعيين عادة ما يركزون على قوة المبادئ الديمقراطية من خلال التأكيد على العناصر الديمقراطية في أيديولوجيتهم والاستعانة بالخطاب الديمقراطي والخط من قدر الحزب اللينيني الطليعي ودكتاتورية البروليتساريا .

كما واجه العديد من الأنظمة الاستبدادية في السبعينيات مشكلات تتعلق بالشرعية بسبب التجارب السابقة لبلادهم مع الديمقراطية . فاضطر الزعماء الشموليون إلى تبرير وجود أنظمتهم بمنطق ديمقراطي وادعاء بأن أنظمتهم ديمقراطية حقيقية أو ستصبح كذلك في المستقبل حين يتعرضون لمشكلات تواجه مجتمعاتهم . وتتفاوت مشكلات الشرعية حسب طبيعة النظام . فالأنظمة ذات الحزب الواحد كانت نتاج التطور السياسي المحلي ، كما هو الحال في الدول الشيوعية الثورية كالمكسيك والصين اللتين كانت بهما قاعدة من الشرعية أكثر رسوخاً وأماناً . وفي دول كدول أوروبا الشرقية حيث تم فرض نظام الحزب الواحد

Richard Mckeen, ed. *Democracy in a World of Tensions*, (Chicago, (V) 1951), p. 522.

من قِبَل عنصر خارجي تمكنت أنظمة الحكم من الاستفادة من الأيديولوجيا لكنها لم تستفد بالنزعة القومية التي كانت دوما بمثابة مصدر لعدم الاستقرار . وبمرور الوقت وجدت الحكومات الشيوعية صعوبة في استثارة الأيديولوجيا الشيوعية لدعم شرعيتها . فتدهورت جاذبية الأيديولوجيا بركود بيروقراطية الدولة وما صاحبه من فوارق اجتماعية واقتصادية . كما أصبحت الأيديولوجيا الشيوعية أكبر عقبة في طريق النمو الاقتصادي وعاملا يحبط مساعي النظام لنيل الشرعية على أساس من قوة الأداء الاقتصادي . كانت الماركسية في بادئ الأمر تضيء شرعية أيديولوجية على الأنظمة الحاكمة ، لكنها حين اعترها الوهن لم تعد تستطيع نيل شرعيتها على أسس تتصل بالأداء الاقتصادي .

وهكذا فإن شرعية معظم نظم الحكم آخذة في التدهور بمرور الوقت بوجود الاختيارات وعدم تحقيق الوعود وزيادة الإحباط . وفي معظم الحالات نجد أن التحالف الذي يساند النظام آخذ في التحلل مع الوقت . إلا أن النظم الديمقراطية تجد نفسها عن طريق الانتخابات التي تتيح لتحالف جديد فرصة تولي السلطة بسياسات جديدة ووعود جديدة للمستقبل . ونفس هذا التجدد الذاتي يُعَدُّ مشكلة كبرى بالنسبة للأنظمة الشمولية ، ويسهم غياب آليات تتعلق بالتجديد الذاتي في تآكل شرعية هذه الأنظمة . وتزداد هذه المشكلة سوءا بالطبع في الدكتاتوريات الفردية حيث يستحيل عليها أن تجدد ذاتها نظرا لطبيعة النظام .

هناك حالات نادرة استطاعت فيها الأنظمة الشمولية أن تجدد نفسها بإقامة آليات خاصة لإحلال قياداتها العليا . ففي كل من المكسيك والبرازيل كان مبدأ عدم قدرة الرئيس على تحديد من يخلفه مبدأ راسخا . وكانت فوائده مثل هذا النظام الخاص بالخلافة الروتينية ذات شقين . أولا : كانت تشجع الشخصيات الرئيسية في داخل المؤسسة الشمولية على تعليق الآمال على المرة

القادمة في تولي منصب القمة أو منصب قيادي رفيع ما . ومن ثم فقد هدأت دوافع الرغبة في الإطاحة بالنظام القائم . ثانيا : أفسحت الخلافة الروتينية في القيادة العليا المجال لإحداث تغيرات في السياسات المتبعة . ففي المكسيك تعاقب الرؤساء اليمينيين واليساريين لعشرات من السنين . وحدث ما يشبه ذلك في البرازيل حيث كان ثمة تحالفين غير متماسكين في بنيتها - جماعة السوربون والقوميون - وكانا يتنافسان على السلطة داخل الجيش . فاعتلت جماعة السوربون السلطة بعد انقلاب ١٩٦٤ ؛ وتم عزلها حين تولي الرئاسة الجنرال أرتور كوستا إيسيلفا عام ١٩٦٧ ؛ ثم عادت إلى السلطة مرة أخرى مع جيزيل عام ١٩٧٤ . وكانت مثل هذه الآليات تُكَنِّن مثل هذه الأنظمة من تفادى بعض الجوانب السلبية في النزعة الشمولية وأتاحت الوسائل اللازمة لتجديد شرعيتها ولو بصورة محدودة . وكان كل رئيس جديد يقدم وعودا جديدة لمجرد أنه يختلف عن سابقه . ومن ١٩٢٩ إلى ١٩٨٩ كان بالمكسيك نظام شمولي فريد في استقراره ولا يحتاج إلا لأقل قدر من السياسة القمعية لأن شرعيته كانت تدعمها أيديولوجيته الثورية والتغيير المنتظم لقياداته السياسية . وكانت الأنظمة الشيوعية المحلية تتمتع بالسمة الأولى دون الأخيرة ؛ أما البرازيل فكانت تحظى بالسمة الأخيرة دون الأولى .

إن مشكلة شرعية الأنظمة العسكرية والدكتاتوريات الفردية في السبعينيات - وخاصة ما نشأ منها إبان الموجة المضادة الثانية - تطورت عبر ثلاث مراحل . فكان إحلال النظام الديمقراطي بنظام شمولي دائما ما يلقي ارتياحا كبيرا وقبولا ساحقا لدى الجماهير . وفي هذه المرحلة الأولى كان النظام الجديد يستفيد من « الشرعية السلبية » المستقاة من فشل النظام الديمقراطي . ومن الاختلافات الواضحة بينه وبين النظام الديمقراطي . وكانت الأنظمة الجديدة تبرر نفسها على أساس أنها تكافح الشيوعية ، والشقاق الداخلي ، والحد

من الفوضى الاجتماعية، وإعادة إقرار القانون والنظام والقضاء على الفساد ودعم القيم الوطنية ووحدة الهدف والتماسك. فكان عقداً اليونان في عام ١٩٦٧ مثلاً يستقون شرعيتهم من خلال رفع شعار «أيديولوجيا الدولة المعادية للشيوعية»؛ وكان النظام العسكري في البرازيل يستمد شرعيته في سنواته الأولى من شعارات «المعاداة»: «معاداة الشيوعية» و «معاداة الفوضى» و «ومعاداة الهدم»^(٨).

وانهارت الشرعية السلبية مع الوقت. ففي بعض الحالات كما حدث في بيرو والفيلبين وعَد قادة الأنظمة الشمولية بإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية. وفي معظم الحالات الأخرى وعدوا بالنمو الاقتصادي والتنمية ولكن دون تنفيذ. فمحاولة إقامة الشرعية على الادعاء والأداء أدت إلى ظهورها ما قد يسمى «بمأزق الأداء». أما في الديمقراطية فإن شرعية الحكام تتوقف في العادة على مدى وفائهم باحتياجات فئات معينة من الناخبين، أي على أدائهم. إلا أن شرعية النظام تعتمد على الإجراءات، وعلى قدرة الناخبين على اختيار حكاهم عن طريق الانتخاب. وحين يتولون المنصب يفشلون في الأداء ويفقدون ما لهم من شرعية وينهزمون في الانتخابات، وتتولى زمام الحكم مجموعة مختلفة من الحكام. ويؤدي فقدان الحكام لشرعية الأداء إلى إعادة التأكيد على الشرعية الإجرائية للنظام. وفي النظم الشمولية لا يمكن التفرقة بين شرعية الحاكم وشرعية النظام. فقد أدى الأداء الضعيف إلى تفويض دعائم شرعية الحكام وشرعية النظام في آن معا.

في تحليل لثاماني أزمت كبرى شهدتها التطور السياسي ابتداء من قانون الإصلاح البريطاني لعام ١٨٣٢ وحتى إصلاحات كارديناس الاقتصادية في

Harry Psomiades, "Greece : From the Colonels' Rule to Democracy", in (٨) From Dictatorship to Democracy, ed. John Herz (Conn., 1982), p. 251

الثلاثينيات تبين أن كل حالة كانت تتميز «بتدهور مكونات الأداء الاقتصادي (الكساد، البطالة، نقص الأغذية، المجاعة)»^(٩). كما لعب الأداء الاقتصادي الضعيف دوراً رئيسياً في إفراز ما شهدته الأنظمة الشمولية من أزمات في السبعينيات. فسرعان ما فترت حملة الإصلاح الاقتصادي في الفيلبين وتوقفت وطواها النسيان في بيرو. وإنهارت قدرة العديد من الحكومات الشمولية على استمداد الشرعية من النمو الاقتصادي بفعل زيادة أسعار النفط في السبعينيات وبفعل السياسات التي اتبعتها تلك الحكومات نفسها.

كانت طفرة أسعار النفط في عامي ٧٣ - ١٩٧٤ نذيراً بركود اقتصادي عالمي. فقد أثارت تساؤلات حول إمكانية السيطرة على الديمقراطية في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان، ودمرت جهود النظم الشمولية في العالم الثالث للاستعانة بالأداء الاقتصادي في دعم شرعيتها. وتعرضت دول كالفيلبين وأسبانيا والبرتغال واليونان والبرازيل وأورجواي لضربات موجعة بصورة خاصة نظراً لاعتمادها الشديد على استيراد البترول. وزاد الموقف تدهوراً تحت وطأة الارتفاع الثاني في أسعار النفط في عام ١٩٧٩. ففي ألمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا وكندا والولايات المتحدة طردت الأحزاب التي كانت في السلطة. وفي العالم الثالث زاد ضعف قدرة ما تبقى من النظم الشمولية على تعزيز شرعيتها بناء على الأداء الاقتصادي. كما يعود الفضل إلى الطفرات التي شهدتها أسعار النفط وما تلاها من نتائج اقتصادية في إضعاف النزعة الشمولية في السبعينيات وأوائل الثمانينيات. وأدت السياسات التي اتبعتها الأنظمة الشمولية في تعاملها مع أزمات النفط والديون إلى زيادة تدهور الوضع الاقتصادي وتفاقم حدة

Gabriel Almond, "Crisis, Choices and Change", in Crisis, Choices and (٩) Change, ed. Gabriel Almond (Boston, 1973). p. 628.

الركود والكساد والتضخم وانخفاض معدلات النمو وزيادة الديون . بل إلى تفويض دعائم شرعية هذه الأنظمة إلا في حالات نادرة . وكانت الفيليين خير مثال على هذا التدهور^(١٠) . وفي الأرجنتين أدت السياسة الاقتصادية التي تبناها ما تينيز دى هوز بين ١٩٧٨ و ١٩٨٠ إلى خلق طفرة زائفة^(١١) . وفي أورجواي عانى النظام العسكرى الحاكم ثانى أكبر حجم ديون خارجية في أميركا اللاتينية مما أدى إلى كساد استمر أربعة أعوام انخفضت فيها الرواتب إلى النصف عما كانت عليه قبل عشر سنوات . وفي البرتغال أدى ارتفاع النفقات الهائلة للحرب ، إضافة إلى زيادة أسعار النفط وسوء الإدارة الاقتصادية إلى نتائج اقتصادية تعسة^(١٢) .

أما اليونان فقد شهدت نموا اقتصاديا هاما - ولو أنه غير متوازن - في ظل النظام العسكرى الذى تولى الحكم في عام ١٩٦٧ . بينما ظهرت على الجماعة التى تولت السلطة في نهاية عام ١٩٧٣ « أعراض العجز عن التعامل مع المشكلات الملحة التى واجهت البلاد ... فاستمر التضخم مطلق العنان وتأثرت البلاد بصورة خاصة بأزمة النفط التى أعقبت حرب أكتوبر ١٩٧٣ »^(١٣) . وفي بيرو أخفقت الجهود التى بذلها النظام العسكرى لدفع النمو الاقتصادى إخفاقا ذريعا . وتدهورت الإنتاجية في مجالى الصناعة والزراعة

- Arthur Zich, "The Marcos Era", Wilson Quarterly 10 (Summer 1986), (١٠) p. 126.
Edward Schumacher, "Argentina and Democracy", Foreign Affairs 62 (١١) (Summer 1984), p. 1077.
Thomas Bruneau, "Discovering Democracy", Wilson Quarterly 9 (١٢) (New Year's 1985), pp. 68-69.
Richard Clogg, A short History of Modern Greece, 2nd ed. (١٣) (Cambridge 1986), p. 198.

وامهات الأجيال وارتفعت معدلات البطالة وحقق التضخم قفزات كبيرة وارتفعت ديون بيرو العامة إلى أرقام فلكية . وحتى البرازيل عانت مشكلات الأداء الاقتصادى . فازدادت المشكلات الاقتصادية حدة مع بدء النظام فى التحول تدريجيا نحو الديمقراطية ، و « كان هناك تدهور ملحوظ في قدرة الحكومة على تحقيق النمو الاقتصادى وعلى بذل الوعود بمستقبل أفضل للمواطنين » . وبحلول عام ١٩٨٢ كانت نسبة كبيرة من سكان البرازيل يرجعون هذه الأزمات الساحقة إلى فشل السياسات الحكومية^(١٤) .

كانت الأنظمة الشيوعية معزولة نسبيا عن طفرات أسعار النفط وما أعقبها من تطورات في الاقتصاد العالمى ، ولو أن كلا من بولنده والمجر عانت من ديون ضخمة . وكان الأداء الاقتصادى بهذه الأنظمة ناجما في ضعفه عن سياسة الهيمنة التى فرضها الاتحاد السوفيتى عليها بعد الحرب العالمية الثانية . وكانت هذه الدول قد شهدت معدلات نمو اقتصادى سريعة في الخمسينيات ، وأعقبتها حالة تباطؤ في الستينيات ، وركود في السبعينيات والثمانينيات . إلا أن هذا الركود في حد ذاته لم يكن كافيا لإفراز حركة باتجاه الديمقراطية إلا حين سمح الاتحاد السوفيتى بذلك . فكانت السياسة في أوروبا الشرقية خاضعة لمسيطرة محكمة وكان الدعم السوفيتى يزيد من تعود هذه الأنظمة على سوء الأداء الاقتصادى .

وأسهم الفشل العسكرى في سقوط أو إضعاف ما لا يقل عن خمسة أنظمة مسئولية بين ١٩٧٤ و ١٩٨٩ . وزاد سخط الجيش في اثنين من الأنظمة الدكتاتورية الفردية لأنه كان يحارب حركات تمرد لا أمل في هزيمتها . فكان العجز الواضح الذى منيت به الحكومة والجيش البرتغالى في الانتصار في الحروب الاستعمارية سببا أساسيا في قيام حركة القوات البحرية وإنقلاب أبريل على الفيليين قامت حركة مماثلة في صفوف الجيش ضد الفساد والفشل الذى

استشرى في الفيليين في ظل ماركوس . وكانت النفقات الهائلة للحرب الأفغانية وعجز الجيش السوفيتي عن الخروج بنتيجة قد أسهمت بدور كبير في عملية التحول الليبرالي التي أتى بها جورباتشوف . وفي كل من اليونان والأرجنتين أدت الصراعات التي خلقتها الأنظمة العسكرية إلى هزيمة تلك الأنظمة وسقوطها .

كما انهارت أسس شرعية النظم الشمولية حين كانت تنكص عن وعودها . فكان الغرض منها ينتفى بمجرد انتهائه . وكان ذلك مدعاة لانخفاض تأييد الجماهير لها خاصة حين نضيف إلى ذلك ما تتحمله الجماهير من تكاليف إضافية (كافتقار الحرية) . وزادت حدة الصراعات والشكوك داخل الأنظمة حول الأهداف الجديدة التي ينبغي عليها أن تتبناها . ففي الأرجنتين في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ على سبيل المثال كان الاقتصاد في حالة تدهور حاد . وفي الوقت نفسه كان النظام قد قضى على عصابات مونتونيرو وأعاد النظام (دون القانون) في البلاد . وكان هذا سببا في إزالة سبب رئيسي لتأييد الجماهير للنظام، حيث كان قد جاء إلى الحكم لهذا الغرض وحده . وفي البرازيل في عام ١٩٧٤ اضطرت النظام إما إلى البدء في عملية ترسيخ طويلة المدى لدعائم سلطته أو البدء في عملية تحول ليبرالي ^(١٥) . وكان في أوروغواي موقف مماثل بعد أن قضت الحكومة العسكرية على جماعة (توباراموس) . وهكذا نرى أن الأنظمة الشمولية تفقد شرعيتها سواء أحسنت الأداء أو أساءت لأن شرعيتها تقوم على معايير الأداء والغرض .

Jane S. Jaquette and Abraham Lowenthal, "The Peruvian Experiment in (١٤) Retrospect", *World Politics* 39 (January 1987), p. 284.

Virgilio Beltran, "Political Transition in Argentina", *Armed Forces and Society* 13 (Winter 1987), pp. 214-216.

ولمواجهة تآكل شرعيتها نجد أن الأنظمة الشمولية تتصرف بوحدة من طرق همس . أولا : يمكن أن ترفض الاعتراف بضعفها المتزايد على أمل استعادة قوتها في السلطة . ثانيا : قد يحاول النظام أن يبقى في السلطة بزيادة القمع وكتب الحريات ، وهو ما يتطلب في الغالب تحولا في مسار النظام وقيادته كما حدث باليونان في عام ١٩٧٣ ، وفي الأرجنتين عام ١٩٨١ ، وفي الصين عام ١٩٨٩ . فإذا ما اتفق القادة على مثل هذا التوجه فقد يستطيعون إرجاء النتائج المترتبة على تدهور شرعيتهم .

والخيار الثالث : يتمثل في إثارة نزاع خارجي والسعى لاستعادة الشرعية بالدق على النزعة الوطنية . ففي ربيع عام ١٩٧٤ قام نظام يونانيدس بتنظيم انقلاب أطاح بمكاريوس في قبرص ، وأقام حكومة تساند الوحدة مع اليونان . فقام الأتراك بغزو قبرص ، وحاول يونانيدس أن يستدرج الجيش والشعب اليوناني للحرب ضد تركيا ، إلا أن اليونان كانت غير قادرة عسكريا على مواجهة تركيا ورفض قادتها العسكريون ذلك . وبالتالي تعرض النظام العسكري للإهانة نتيجة لإضراب القادة العسكريين . وفي الأرجنتين بلغت شرعية النظام العسكري درجة متدنية في عام ١٩٨٢ نتيجة لما منى به من فشل اقتصادي ، وحاول الجنرال ليوبولدو غاليتيري أن يسترد التأييد لحكومته بغزوه لجزر فوكلاند . ولو كان قد أحرز النصر لتحول إلى بطل قومي في تاريخ الأرجنتين . وكان فشله واسترداد بريطانيا للجزيرة سببا في التعجيل بإقامة النظام الديمقراطي في العام التالي .

تواجه جهود القادة الشموليين لدعم شرعيتهم المفقودة عن طريق الدخول في حرب خارجية عقبه كؤود . فالقوات المسلحة لأي نظام عسكري تتدخل في السياسة وقد تفتقر إلى بنية قيادية فعالة (كما كان الحال بالأرجنتين) وتزداد اضطباغا بالصبغة السياسية مع طول بقاء النظام في السلطة (وهو السبب الذي يدعو الزعماء العسكريين إلى الرغبة في إنهاء النظام العسكري) . وفي

الدكتاتورية الفردية كنظام الشاه في إيران أو ماركوس في الفيلين قد لا يكون للجيش دخل بالسياسة إلا أن السياسة هي التي تتغلغل في الجيش لأن الخوف الأكبر الذي يساور الدكتاتور هو وقوع انقلاب عسكري . وبالتالي يحظى غير الأكفاء والمقربون بالحظوة في التعيين في المناصب العليا . وهكذا فإن كلا من النظم العسكرية والدكتاتوريات الفردية يحتمل أن يكون لديها جيوش ذات كفاءة متواضعة من ناحية الأداء العسكري . وكما تشير التجربتان اليونانية والأرجنتينية فإن إثارة حرب وخوض غمارها يعد استراتيجية عالية الخطورة .

والخيار الرابع: يتمثل في محاولة إقامة صورة باهتة من الشرعية الديمقراطية للنظام الشمولى . فنجد أن معظم النظم الشمولية القائمة في أوائل السبعينيات - باستثناء النظم القائمة أيديولوجيا على نظام الحزب الواحد - كانت تزعم أنها ستقيم الديمقراطية في الوقت المناسب . ومع تدهور شرعيتهم في الأداء تزداد الضغوط عليهم للوفاء بوعودهم فتنشأ لديهم دوافع السعى إلى استرداد شرعية نظمهم من خلال الانتخابات . وكان الزعماء في بعض الحالات يؤمنون على ما يبدو بقدرتهم على الفوز في الانتخابات . إلا أن هذا لم يكن ليحدث أبدا خاصة إذا ما استطاعت المعارضة تحقيق أدنى قدر من الوحدة . وهكذا أفسحت ورطة الأداء المجال لمأزق الانتخابات . فهل ينبغي لهم أن يجروا انتخابات ؟ وإذا فعلوا فهل عليهم أن يتلاعبوا بها ؟ وإن فعلوا فهل يفوزون بالشرعية ؟ وإذا لم يتلاعبوا بالانتخابات فهل يخسرونها ؟

خامسا : يمكن للزعماء الشموليين أن يبادروا بوضع حد للحكم الشمولى و يقيمون نظاما ديمقراطيا . وغالبا ما حدث ذلك ، إلا أنه كان دائما يتطلب تغييرا في القيادة داخل النظام الشمولى . وعادة ما يؤدي تدهور الشرعية إلى إثارة الشكوك في أذهان القادة الشموليين وأجنحة القيادة حول اختيار رد الفعل المناسب . فيؤدى التردد والشقاق والتذبذب في السلوك إلى تفاقم تدهور شرعية الأنظمة وتشجيع الجماعات السياسية على التفكير في خلفاء لهم . ولا يحتاج

النظام التالى لهم إلى العمل بالديمقراطية . ففي عامى ٧٨ و ١٩٧٩ تحولت كل من إيران ونيكاراجوا من دكتاتورية فردية تؤمن بالتحديث إلى الأصولية الإسلامية واللينينية الماركسية على التوالى . وبدخول الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى مرحلة العمل فى أواسط السبعينيات حدثت تحولات عديدة كذلك إلى أنظمة ماركسية بأفريقيا والعالم الثالث . وتحولت البرتغال إلى الديمقراطية بعد صراع مرير ؛ وتحولت مستعمراتها بعد الجلاء إلى الماركسية . وبين أواسط الستينيات وأوائل الثمانينيات زاد إجمالى نظم العالم الثالث الماركسية عددا من ستة إلى سبعة عشر نظاما . وكانت هذه الأنظمة تقوم على قواعد ضيقة ، ولم تحقق أى نجاح اقتصادى أو استقرار سياسى حقيقى . وفى أوائل الستينيات كان كل من ساسة أميركا اللاتينية وقادة الولايات المتحدة يرون ضرورة الاختيار بين الإصلاح أو الثورة - جون كيندى أو فيدل كاسترو . وباستثناءات طفيفة لم يتحقق فى أميركا اللاتينية لا الإصلاح ولا الثورة ، بل ازداد القهر على شكل أنظمة عسكرية شمولى بيروقراطية .

وغالبا ما تثير الدكتاتوريات اليمينية نمو الحركات الثورية اليسارية كما حدث فى كل من الفيلين والسلفادور . إلا أن نجاح عمليات القمع التى قام بها القادة فى النظم العسكرية فى أميركا الجنوبية أدى إلى القضاء على العديد من المتطرفين الثوريين ، وإلى تنشيط اهتمام الجماعات الماركسية والاشتراكية بفضائل الديمقراطية . وفى الثمانينيات أصبح اليسار فى أميركا الجنوبية يرى فى « الديمقراطية الإجرائية » معيارا قويا فى حد ذاتها وترتبط سياسيا يقدم الحماية فى مواجهة إرهاب الدولة وأملا فى إحراز تقدم انتخابى باتجاه الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية ^(١٦) . وكان انهيار النظم الشيوعية فى أوروبا الشرقية

(١٦) Juan Linz and Alfred Stepan, "Political Crafting of Democratic Consolidation or Destruction", in *Democracy in the Americas*, ed. Robert Pastor (New York, 1989), p. 47.

دولة ، ولكن ليس هناك دولة من دول العالم الثالث استطاعت الإفلات منها جميعا ؛ وقدمت الحافز الاقتصادى للتحويل إلى الديمقراطية في السبعينيات والثمانينيات .

النمو الاقتصادى : كان منظرو القرن الثامن عشر السياسيون يرون أن الدول الغنية يحتمل أن تتحول إلى ملكيات ، بينما تتحول الدول الفقيرة إلى جمهوريات أو ديمقراطيات . وكان هذا الافتراض معقولا بالنسبة للمجتمعات الزراعية . إلا أن التصنيع قلب العلاقة بين مستوى الثراء وشكل الحكومة ، وظهرت الصلة بين الثراء والديمقراطية في القرن التاسع عشر ، وظلت هذه الصلة وثيقة منذ ذلك الحين . فمعظم الدول الغنية ديمقراطية ومعظم الدول الديمقراطية - باستثناء الهند - غنية . ولقيت هذه العلاقة اهتماما من جانب سيمور مارتن ليبست في عام ١٩٥٩ وركزت عليها عدة دراسات لاحقة^(١٧). وفي عام ١٩٨٥ على سبيل المثال اكتشف البعض أن « مستوى النمو الاقتصادى له تأثير واضح على الديمقراطية السياسية حتى إذا ما أخذت العوامل غير الاقتصادية في الاعتبار ... فإجمالى الناتج القومى هو المتغير السائد في هذه العلاقة »^(١٨). وفي عام ١٩٨٩ قام البنك الدولى بتصنيف أربع وعشرين دولة ضمن « الدول ذات الدخل المرتفعة » حيث يتراوح دخل الفرد فيها بين ٦٠١٠ دولارات (أسبانيا) و ٢١٣٣٠ دولارا (سويسرا) ، وثلاثة من هذه الفئة دول بترولية (الكويت والسعودية والإمارات) وغير ديمقراطية . وبقيت الدول الواحدة والعشرين الأخرى ذات الدخل المرتفعة - عدا سنغافورة -

Seymour Martin Lipset, Political Man (New York, 1960), pp. 45-76. (١٧)

Kenneth Bollen and Robert Jackman, "Economic and noneconomic Determinants of Political Democracy in the 1960s", Research in Political Sociology (1985), p.p 38 -39. (١٨)

سببا في ضعف إمكانية إحلال الماركسية كبديل عن الأنظمة الشمولية الأخرى. وهكذا فإذا كانت للأنظمة الشمولية صور عدة - حكومات عسكرية، نظم ذات حزب واحد ، طغيان فردى ، ملكية مطلقة ، حكومات أقلية عنصرية، دكتاتورية دينية - في الثمانينيات إلا أنها لم تمثل بدائل لأحدها عن الآخر . وأصبحت الديمقراطية خارج أفريقيا وعدة دول أخرى ينظر إليها باعتبارها البديل الأوحى للنظام الشمولى مهما كانت صورته .

النمو الاقتصادى والأزمة الاقتصادية

إن العلاقة بين النمو الاقتصادى من ناحية والديمقراطية والتحول من ناحية أخرى هي علاقة معقدة ، وقد متفاوتت من فترة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر . وللعوامل الاقتصادية دور هام وتأثير كبير في عملية التحويل إلى الديمقراطية إلا أنها ليست هي العوامل الحاسمة . وثمة صلة بين مستوى النمو الاقتصادى وبين الديمقراطية ، ولكن ليس ثمة مستوى أو نمط من النمو الاقتصادى يعد ضروريا أو كافيا لتحقيق التحويل إلى الديمقراطية .

أثرت العوامل الاقتصادية على الموجة الثالثة من التحويل الديمقراطى بثلاث طرق . أولا : أدت الطفرة التى شهدتها أسعار النفط - كما سبقت الإشارة - في بعض الدول والقيود الماركسية في دول أخرى إلى انتكاسات اقتصادية أضعفت الأنظمة الشمولية . ثانيا : حققت دول عديدة مستويات عالية من النمو الاقتصادى في أوائل السبعينيات مما مهد الطريق لقيام الديمقراطية ويسر الانتقال إليها . ثالثا : أدى النمو الاقتصادى الشديد السرعة إلى زعزعة الأنظمة الشمولية في عدد من الدول ، فأجبرها إلى القيام إما بالتحويل الليبرالى أو تكثيف حدة القمع . موجز القول إن النمو الاقتصادى مهد السبيل لقيام الديمقراطية ؛ وأدت الأزمات الناجمة إما عن النمو السريع أو عن الركود الاقتصادى إلى إضعاف النزعة الشمولية . ولم تظهر العوامل الثلاثة جميعا في كل

كانت ديمقراطية . وعلى الجانب المناقض ، قام البنك الدولي بتصنيف ٤٢ دولة ضمن « الدول الفقيرة » ذات الدخل الفردي الذى يتراوح بين ١٣٠ دولارا (أثيوبيا) و ٤٥٠ دولارا (ليبريا) ، منها دولتان فقط (الهند وسريلانكا) لهما تجارب ديمقراطية مطولة . ومن بين الدول الثلاث والخمسين ذات « الدخل المتوسط » والتي تتراوح بين السنغال (إجمالى الناتج القومى للفرد الواحد ٢٥٠ دولارا) وبين عمان (إجمالى الناتج القومى للفرد الواحد ٥٨١٠ دولارا) ، كانت هناك ٢٣ دولة ديمقراطية ، و ٢٥ دولة غير ديمقراطية ، وخمس دول يمكن تصنيفها فى عام ١٩٨٩ فى طور التحول من اللاديمقراطية إلى الديمقراطية .

إن الربط بين الثراء والديمقراطية يوحي بأن التحول إلى الديمقراطية يحدث فى المقام الأول بدول عند المستويات الوسطى من النمو الاقتصادى . والتحول إلى الديمقراطية غير وارد فى الدول الفقيرة ؛ أما فى الدول الغنية فقد حدث بالفعل . وفيما بينها ثمة منطقة انتقالية سياسية ؛ والدول التى تدخل فى عداد هذه الطبقة الاقتصادية يحتمل أن تتحول إلى الديمقراطية ، ومعظم الدول التى تنتقل إلى الديمقراطية تنتمى إلى هذه الطبقة . وينمو الدول اقتصاديا فإنها تتحول إلى هذه الطبقة - أو تدخل هذه المنطقة - ومآلها إلى التحول الديمقراطى . ففى الموجة الأولى من التحول الديمقراطى فى القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ظهرت الديمقراطية بصورة عامة فى دول شمال أوروبا حين كان إجمالى ناتجها القومى بالنسبة للفرد يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ دولار بأسعار عام ١٩٦٠ . وفى العشرينيات والثلاثينيات أدت مجموعة من العوامل منها : الأزمات الاقتصادية إلى إطلاق أول موجة مضادة للنزعة الشمولية . إلا أن النمو الاقتصادى استمر بصورة عامة ، وبالتالي تحرك مستوى الدخل فى المنطقة الانتقالية إلى أعلى (١٩) .

(١٩) Jonathan Sunshine, "Economic Causes And Consequences of Democracy" (Ph.D. diss., Columbia University, 1972), pp. 109-110, 134-40.

كانت سنوات الخمسينيات والستينيات تتسم بنمو اقتصادى عالمى ملحوظ ، خاصة فيما بين الدول الأقل تقدما . ففيما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٥ ارتفع إجمالى الناتج القومى بالنسبة للفرد فى الدول النامية بمعدل متوسط ٤,٣٪ فى السنة ، وهو معدل « تجاوز كلا من الهدف الرسمى والتوقعات الخاصة » (٢٠) . وكان هذا المعدل غير مسبوق فى التاريخ سواء بالنسبة للدول النامية أو المتقدمة . وفى الستينيات كان المتوسط السنوى لنمو إجمالى الناتج القومى يتجاوز ٥٪ أى حوالى ضعف المعدلات فى الدول الأوربية فى أعلى مراحل نموها الاقتصادى . وبالطبع كانت هذه المعدلات تتفاوت من دولة إلى أخرى ؛ فكانت عالية فى جنوب أوروبا وشرق آسيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية ؛ بينما كانت متدنية فى جنوب آسيا وفى أفريقيا . إلا أن طفرة ما بعد الحرب العالمية الثانية فى النمو الاقتصادى والتي دامت حتى جاءت صدمة النفط لعامى ٧٣ - ١٩٧٤ ، وحركت العديد من الدول إلى المنطقة الانتقالية وخلقت بينها الظروف الاقتصادية المواتية لنمو الديمقراطية . وكانت موجة التحول إلى الديمقراطية والتي بدأت عام ١٩٧٤ من نواتج النمو الاقتصادى فى العقدين السابقين .

وفى السبعينيات كانت بؤرة المنطقة الانتقالية الاقتصادية قد تحركت إلى أعلى عما كانت عليه عند مستوى ما قبل الحرب ، أى من مستوى ٣٠٠ - ٥٠٠ دولار إلى مستوى ٥٠٠ - ١٠٠٠ دولار (بأسعار ١٩٦٠) . وحدثت التحولات الديمقراطية فى نصف الدول التى انتقلت إلى الديمقراطية فى الموجة الثالثة - وإجمالى عددها ٢١ دولة - فى حدود هذه المنطقة ؛ وحدثت فى أربع دول منها فى نطاق مستوى ٣٠٠ - ٥٠٠ دولار ؛ وفى دولتين (هما اليونان وأسبانيا) بإجمالى

(٢٠) David Morawetz, Twenty-five Years of Economic Development : 1950 to 1975 (Washington: World Bank, 1977), p. 12.

نتائج قومية فردى يتجاوز الألف دولار بقليل (بأسعار عام ١٩٦٠)؛ وفي ست دول (هى الهند وباكستان والسلفادور وهندوراس وبوليفيا والفيلبين) ذات نتائج قومية فردى يقل عن ٣٠٠ دولار بأسعار عام ١٩٦٠. فكان التفاوت بين مستوى النمو الاقتصادى فى الهند (٨٧ دولارا) واليونان (١٢٩١ دولارا) كبيرا، إلا أن حوالى ثلثى التحولات كانت تحدث فى دول تقع بين مستوى ٣٠٠ دولار و ١٣٠٠ دولار فى إجمالى نتائجها القومية بالنسبة للفرد وقت انتقالها. وكانت احتمالات التحول تزيد فى الدول التى كانت عند المستويات المتوسطة، والمتوسطة العليا من النمو الاقتصادى. وتركزت كما هو متوقع فى نطاق منطقة الدخل التى تعلق نظريتها التى كانت تتركز فيها قبل الحرب العالمية الثانية.

وتتضح المنطقة الانتقالية للموجة الثالثة فى البيانات الواردة فى جدول (٢). وتم تصنيف الدول طبقا لإجمالى نتائجها القومية بالنسبة للفرد فى عام ١٩٧٦ كما ورد فى تقارير البنك الدولى، وما إذا كانت تضم أنظمة سياسية ديمقراطية فى عام ١٩٧٤ أم لا، وما إذا كانت قد تحولت إلى الديمقراطية أو الليبرالية بين ١٩٧٤ و ١٩٨٩، وما إذا كانت فى خلال هذه السنوات تضم أنظمة غير ديمقراطية^(٢١). وتشير هذه الأرقام إلى أن دول الموجة الثالثة كانت تتفاوت إلى درجة كبيرة فى مستوى نموها الاقتصادى، حيث كان إجمالى الناتج القومى للفرد فى الهند يقل عن ٢٥٠ دولارا وفى كل من تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية ما يزيد عن ٣٠٠٠ دولار. إلا أن ٢٧ دولة من مجموع ٣١ دولة تحولت إلى الديمقراطية

(٢١) كان ينبغى ترتيب الدول اقتصاديا بناء على إجمالى الناتج القومى للفرد فى كل منها فى عام ١٩٧٤ حين بدأت الموجة الثالثة. إلا أن البيانات المتوفرة عن ذلك العام محدودة للغاية.

جدول (٢)
النمو الاقتصادى والتحول الديمقراطى فى الموجة الثالثة

(١) إجمالى الناتج القومى للفرد (بالدولار)	(٢) ديمقراطية ١٩٧٤	(٣) تحولت إلى الديمقراطية أو الليبرالية بين ١٩٧٤-١٩٨٩	(٤) غير ديمقراطية	(٥) إجمالى	(٦) النسبة القومية للدول التى تحولت إلى الديمقراطية (*) أو الليبرالية (*)
أقل من ٢٥٠	١	٢ (**)	٣١	٣٤	٦
٢٥٠-١٠٠٠	٣	١١	٢٧ (***)	٤١	٢٩
١٠٠٠-٣٠٠٠	٥	١٦	٥	٢٦	٧٦
أكثر من ٣٠٠٠	١٨	٢	٢	٢٣	٤٠
إجمالى	٢٧	٣١	٦٦	١٢٤	٣٢

(*) فى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٩ مع استبعاد الدول التى كانت ديمقراطية بالفعل فى عام ١٩٧٤.
(**) وتشمل الهند التى حدثت عن الديمقراطية فى عام ١٩٧٥، ثم تحولت إلى الديمقراطية فى عام ١٩٧٧.
(***) وتشمل نيجيريا التى تحولت إلى الديمقراطية عام ١٩٨٠، ثم عادت إلى الحكم المسمى فى ١٩٨٤، والسودان التى اتبعت نهجا مماثلا فى ١٩٨٩ و ١٩٨٦.

أو الليبرالية كانت في نطاق الدخل المتوسط - فلا هي فقيرة ولا غنية ، وكان نصف دول الموجة الثالثة لها ناتج قومي للفرد في عام ١٩٧٦ يتراوح بين ١٠٠٠ دولار و ٣٠٠٠ دولار . وكان ثلاثة أرباع الدولة التي كانت عند هذا المستوى من النمو الاقتصادي في عام ١٩٧٦ ، والتي كانت بها حكومات غير ديمقراطية في عام ١٩٧٤ قد تحولت إلى الديمقراطية أو الليبرالية لدرجة هامة في عام ١٩٨٩ .

ليس معنى هذا أن التحول إلى الديمقراطية يحدده النمو الاقتصادي بهذه البساطة . فمن الواضح أنه لا يحدده . ففي عام ١٩٧٦ كانت تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية على مستوى عال من الثراء الاقتصادي « يؤهلها » لأن تكونا قد تحولتا إلى الديمقراطية بالفعل ؛ وكان كل من الاتحاد السوفيتي وبلغاريا وبولنده والمجر على درجة عليا من المنطقة الانتقالية بإجمالي ناتج قومي للفرد يتجاوز الألفي دولار . إلا أن السياسة والقوى الخارجية كبحت جراح تحرك كل منها نحو الديمقراطية حتى نهاية الثمانينات . وكانت الدول الأوربية الرئيسية التي كانت تقل في مستوى ديمقراطيتها عما « ينبغي » أن تكون عليه هي : أسبانيا والبرتغال وبولنده وتشيكوسلوفاكيا ^(٢٢) . وفي البيئة الأيبيرية الأقل تقيدا أمكن للنمو السياسي أن يلحق بالنمو الاقتصادي في أواسط السبعينيات ؛ ولم يحدث ذلك في دول شرق أوروبا إلى أن خفَّت القيود السوفيتية بعد ذلك بخمس عشرة سنة .

و هناك خمس دول ذات ناتج قومي للفرد بين ١٠٠٠ و ٣٠٠٠ دولار لم تتحول إلى الديمقراطية بحلول عام ١٩٩٠ . كانت كل من العراق وإيران منتجة للنفط وذات كثافة سكانية عالية . وكان بلبنان شكل محدود من

(٢٢) Philips Cutright, "National Political Development", *American Sociological Review*-28 (April 1963), pp. 253-64.

الديمقراطية الطائفية ، إلا أنها تفككت بنشوب الحرب الأهلية بعد منتصف السبعينيات . ويوغوسلافيا التي كانت أكثر ليبرالية من سائر الدول الشيوعية بأوروبا الشرقية تأثرت بطفرة التحولات الديمقراطية في الدول المجاورة لها عام ١٩٨٩ ، ولو أن ولايتها الغنيتين سلوفينيا وكرواتيا كانتا قد بدأتا في التحرك باتجاه الديمقراطية . ودولة سنغافورة الصغيرة التي تعد أغنى دول العالم الثالث غير المنتجة للنفط ظلت طوال الثمانينيات في ظل حكم ملكها الفيلسوف الصارم . فسيطرت فيها السياسة على الاقتصاد كما هو الحال في المعسكر السوفيتي .

ويمكن أن نجد منطقة انتقالية موازية في تحليل اقتصادي قام به ميتشل سيلغسون الذي يرى أن البدايات التي جعلت الديمقراطية ممكنة في أميركا اللاتينية كانت إجمالي الناتج القومي للفرد والذي كان عند مستوى ٢٥٠ دولار (بأسعار ١٩٥٧) ومحو الأمية . فكانت هناك ثلاث دول فقط هي الأرجنتين وشيلي وكوستاريكا هي التي كانت تتجاوز هذه البدايات في ١٩٥٧ . وبحلول الثمانينيات كانت هناك سبع دول أخرى هي البرازيل وبيرو وإكوادور والسلفادور ونيكاراجوا وجواتيمالا وهندوراس بلغت أو تجاوزت هذه البدايات . ولم يبق عند مستوى أدنى من هذه البدايات سوى دولة بوليفيا من بين الدول الإحدى عشرة التي تشملها هذه الدراسة - وهكذا كانت القاعدة الاقتصادية اللازمة لقيام الديمقراطية في طور الظهور في أميركا اللاتينية . إلا أن هذا لم يكن يضمن قيام الديمقراطية ، إلا أن التحول إلى الديمقراطية بحلول عام ١٩٩٠ كان قد حدث أو كاد في كل هذه الدول . ويشير البعض إلى أن الدكتاتوريات الفردية من الطراز العتيق في أميركا اللاتينية (باراجواي)

كانت تميل إلى البقاء لمدة أطول من الأنظمة الشمولية البيروقراطية من الطراز الجديد (البرازيل) (٢٣). فيبدو أن قابلية النظام الشمولى للبقاء كانت وظيفة ترجع إلى طبيعة المجتمع منه إلى طبيعة النظام .

ونتسائل الآن عن السبب فى التحول إلى الديمقراطية مع النمو الاقتصادى ، وحركة الدول نحو مستويات الدخل المتوسطة العليا . تشير الدلائل إلى أن الثراء وحده قد لا يمثل عاملا حاسما . فكانت كل من العراق وإيران داخل المنطقة الانتقالية إلا أنها لم تتحول إلى الديمقراطية . وهناك ثلاث دول منتجة للنفط وذات كثافة سكانية صغيرة (السعودية وليبيا والكويت) وغير ديمقراطية رغم أن إجمالى الناتج القومى للفرد فى كل منها لعام ١٩٧٦ كان يتجاوز ٤٠٠٠ دولار ، أى على درجة متقدمة بين الدول الغنية ، مما يوحى بأن النمو الاقتصادى ذا القاعدة العريضة ، والذى يشمل درجة عالية من التصنيع قد يسهم فى التحول إلى الديمقراطية ؛ أما الثراء الناتج عن مبيعات النفط (أو غيره من الموارد الطبيعية) لا يؤدي إلى ذلك التحول . فالعائدات النفطية تتراكم لدى الدولة ، وبالتالي فهي تزيد من قوة بيروقراطية الدولة ، وبما أنها تحد من الحاجة إلى فرض الضرائب أو تستبعدا تماما فهي تحد كذلك من احتياج الحكومة إلى استجداء الضرائب من رعاياها . وكلما انخفض مستوى الضرائب كلما قلت الأسباب لدى الجماهير للمطالبة

Mitchell Seligson, "Democratization in Latin America", and (٢٣) "Development, Democratization and Decay", in *Authoritarians and Democrats*, ed. Malloy and Seligson, pp. 6-11, 173-77.

بالحياة النيابية (٢٤). فكانت عبارة « لاضرائب بلا حياة نيابية » بمثابة مطلب سياسى ؛ أما عبارة « لا حياة نيابية بدون ضرائب » فكانت واقعا سياسيا .

وعلى نقيض أنماط الدول النفطية أدت عمليات التنمية الاقتصادية القائمة على التصنيع إلى قيام اقتصاد جديد يتسم بالتنوع والتعقيد والتداخل ، ويصعب على الأنظمة الشمولية أن تسيطر عليه . وأدى النمو الاقتصادى إلى إيجاد موارد جديدة للثروة والسلطة خارج نطاق الدولة ، وظهرت الحاجة إلى تحويل عملية اتخاذ القرار . ويبدو أن النمو الاقتصادى قد أوجد تغيرات فى البنية والقيم الاجتماعية مما أدى بدوره إلى تشجيع التحول إلى الديمقراطية . أولا : يقال إن المستوى الاقتصادى داخل المجتمع نفسه يشكل « القيم والتوجهات لدى مواطنيه » ، فيشجع على نمو أحاسيس الثقة المتبادلة وإشباع احتياجات المعيشة والتنافس مما يتصل بدوره بوجود المؤسسات الديمقراطية (٢٥). ثانيا : إن النمو الاقتصادى يرفع مستويات التعليم فى المجتمع . ففيما بين ١٩٦٠ و ١٩٨١ زادت أعداد طلاب المدارس الثانوية

(٢٤) للاطلاع على تحليل مفصل لمختلف تأثيرات العوائد النفطية وتحويلات العاملين على التنمية الاقتصادية والسياسية بالسعودية واليمن الشالية انظر :

Kiren Aziz Chaudhry, "The Price of Wealth : Business and State in Labor Remittance and Oil Economics", (Ph.D. diss., Harvard Universty, 1990).

Alex Lnkeles Larry Diamond, "Personal Development and National (٢٥) Development: A Cross National Perspective", in *The Quality of Life : Comparative Studies*. ed. Alexander Szalai (London, 1980), p. 83.

زيادة ملحوظة في الدول النامية^(٢٦). ويميل الأفراد الذين حصلوا على درجات تعليمية عالية إلى سمات الثقة والرضا والتنافس وهى السمات التى تلازم الديمقراطية. ثالثا: يتيح النمو الاقتصادى موارد أكبر كثيرا يمكن توزيعها بين فئات المجتمع، وبالتالي ييسر عملية التكيف والتعايش. رابعا: كان النمو الاقتصادى فى الستينيات والسبعينيات يتطلب فتح المجتمعات للتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية والتقنية والسياحة والاتصالات. فأدى اندماج أية دولة فى الاقتصاد العالمى إلى إيجاد موارد غير حكومية للثروة والنفوذ، وإلى فتح المجتمع للتأثر بالفكر الديمقراطى السائد فى العالم الصناعى. أما الدول التى شاءت أن تفتح اقتصادياتها على العالم بهدف دفع نموها الاقتصادى قدما ولكن مع الحفاظ على انغلاق النظام السياسى - كالصين - فقد واجهت صراعا لا حل له. فالحاكم المطلق والتنمية كانا مزيجا مستحيلا، أما الانفتاح على المؤثرات الخارجية والتنمية فمزيج حتمى.

وأخيرا فالتنمية الاقتصادية تؤدى إلى دفع عملية اتساع الطبقة المتوسطة قدما، فهناك نسبة كبيرة من قطاعات المجتمع تتكون من رجال الأعمال والمهنيين وأصحاب المحلات والمدرسين والموظفين الحكومية والمديرين والفنيين وصغار الموظفين. وتعتمد الديمقراطية فى جزء منها على حكم الأغلبية، ويصعب قيام الديمقراطية فى بيئة تتسع فيها الهوة بين الطبقات حيث تواجه أغلبية فقيرة أقلية ثرية تحتل مقاعد الحكم. وقد يمكن للديمقراطية أن تنهض فى مجتمع زراعى فقير نسبيا كالولايات المتحدة فى بدايات القرن التاسع عشر، أو كوستاريكا فى القرن العشرين، حيث تتميز ملكية الأراضى الزراعية بقدر من المساواة. أما الطبقة المتوسطة الحقيقية فتعُدُّ نتاجا للتصنيع والنمو

Lipset, Seong and Torres, "Social Requisites of Democracy", pp. 25-26; (٢٦) World Bank, World Development Report 1984. (New York, 1984), pp. 266-67.

الاقتصادى. ولا تعد الطبقة المتوسطة فى مراحلها المبكرة قوة دافعة للديمقراطية بالضرورة. فهناك أوقات خضعت فيها فئات الطبقة المتوسطة فى أمريكا اللاتينية وغيرها للانقلابات العسكرية التى كانت تقوم للإطاحة بالحكومات الراديكالية، والحد من النفوذ السياسى للتنظيمات العمالية والزراعية، بل كانت الطبقة المتوسطة فى بعض الأحيان تؤيد هذه الانقلابات. ومع استمرار عملية التحديث قلَّ تأثير الحركات الراديكالية الريفية على العملية السياسية، وزادت الطبقة المتوسطة الحضرية من حيث الحجم مقارنة بالطبقة العمالية الصناعية، وبالتالي قلَّت المخاطر المحتملة التى كانت الديمقراطية تمثلها بالنسبة لفئات الطبقة المتوسطة، وزادت ثقة هذه الفئات فى قدرتها على إحراز تقدم فى مصالحها من خلال العملية الانتخابية.

إن حركات التحول إلى الديمقراطية فى الموجة الثالثة لم تكن بقيادة أصحاب الأراضى أو الفلاحين أو (فيما عدا فى بولنده) عمال الصناعة. فأنشط أنصار التحول إلى الديمقراطية فى أى بلد كانوا دائما من بين جماعات الطبقة المتوسطة الحضرية. ففى الأرجنتين على سبيل المثال كان الاختيار فى الستينيات والسبعينيات بين حكومة بيرونيستا المنتخبّة التى تعتمد على نصرة الطبقة العمالية، وبين نظام عسكري قائم على انقلاب عسكري يؤيده الطبقة المتوسطة. ولكن بحلول الثمانينيات كانت الطبقة المتوسطة قد زادت لدرجة تكفى لكى تمثل العنصر الجوهري فى انتصار الحزب الراديكالى بزعامة راؤول الفونسين ولكى تحت مرشحى بيرونيستا على أخذ مصالحها فى الاعتبار. وفى البرازيل أيدت الطبقة المتوسطة انقلاب ١٩٦٤ تأييدا ساحقا. ولكن فى أواسط السبعينيات « كانت القطاعات التى حققت أكبر استفادة من سنوات « المعجزة

الاقتصادية» هي التي نادى بأعلى صوت بإعادة الحكم الديمقراطي : أى سكان المدن الكبرى والطبقة المتوسطة (٢٧).

وفي الفيليبين ، كان المهنيون ورجال الأعمال من الطبقة المتوسطة يمثلون الأغلبية في المظاهرات التي تناهض حكم ماركوس عام ١٩٨٤ . وفي العام التالي كانت غالبية الفئات التي شاركت في حملة أكينو « من الأطباء والمحامين غير السياسيين من الطبقة المتوسطة ممن تطوعوا لخدمة مرشحي المعارضة وجماعات الحركة الوطنية المؤيدة للانتخابات الحرة » (٢٨) . وفي أسبانيا كان النمو الاقتصادي « قد أدى إلى قيام أمة من الطبقات المتوسطة الحديثة » مما مهد الساحة لإعادة النظام السياسى إلى مشاركة المجتمع (٢٩) . وفي تايوان كانت « العناصر النشطة في الدعوة إلى التغيير السياسى من مثقفى الطبقة المتوسطة الحديثة الظهور ممن ترعرعوا في ظل النمو الاقتصادي السريع » (٣٠) . وفي كوريا لم تتحول الحركة المناهضة بالديمقراطية في الثمانينيات إلى تهديد خطير للنظام الشمولى إلا بعد ظهور « طبقة متوسطة حضرية مزدهرة » في الثمانينيات ، وانضم مهنيو الطبقة المتوسطة إلى الطلبة في المطالبة بإنهاء الحكم الشمولى والتحول إلى

Scott Mainwaring, "The Transition to Democracy in Brazil", *Journal of International Studies and World Affairs* 28 (September 1986), p. 152.

New York Times, October 8, 1984, p. A3.

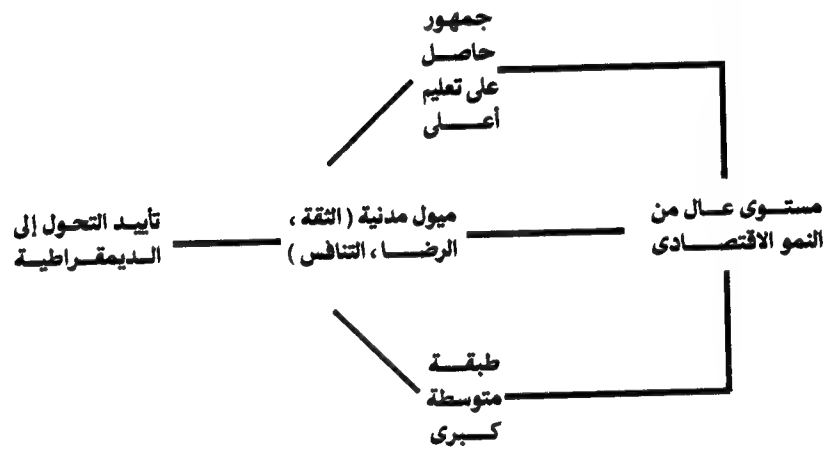
Nancy Bermeo, "Redemocratization and Transition Elections : A Comparison of Spain and Portugal", *Comparative Politics* 19 (January 1987), p. 222.

(٣٠) بحث تم اعداده لمؤتمر عن التحول الديمقراطى فى الصين فى ٩-١٠ يناير ١٩٨٩ ، ص ٢٠ .

Tun Jen Cheng, "Democratizing the Kmt Regime in Taiwan.

الديمقراطية فى عام ١٩٨٧ (٣١) . وفى العديد من الدول ومنها أسبانيا والبرازيل وبيرو وإكوادور والفيليبين لعبت فئة رجال الأعمال والتي سبق أن أيدت قيام الأنظمة الشمولية أدوارا حيوية فى دفع عمليات التحول إلى الديمقراطية (٣٢) . وعلى النقيض من ذلك ، فحيثما كانت الطبقة المتوسطة الحضرية أصغر حجما أو أكثر ضعفا - كما هو الحال فى الصين والسودان وبلغاريا ورومانيا وبورما - فإما كان التحول إلى الديمقراطية فاشلا أو افتقرت الديمقراطية إلى الاستقرار .

وهكذا نجد أن عمليات التنمية الاقتصادية التى أفرزت الحكم الشمولى فى الستينيات هى التى قدّمت الحافز للتحول إلى الديمقراطية فى الثمانينيات . ونجد الصلات الممكنة والسببية التى أدت إلى هذه النتيجة فى الشكل (٢) .



الشكل (٢) النمو الاقتصادي باعتباره أحد عوامل التحول إلى الديمقراطية

(٣١) *The Economist*, June 20, 1987, p. 39; April 15, 1989, p. 24.
(٣٢) Bermeo, *Comparative Politics* 19, 219f .

التنمية السريعة :

وهكذا فإن انتقال الدول إلى معدلات الدخل المتوسط لمنطقة التحول الاقتصادى أدى إلى إحداث تغييرات فى التركيبات الاجتماعية والمعتقدات وثقافة المجتمع مما أدى إلى قيام الديمقراطية . كما أفرزت المعدلات العالية جدا للنمو الاقتصادى فى بعض الدول حالة سخط على الحكومة الشمولية القائمة . وفى العقدين اللذين سبقا التحولات التى شهدتها كل من أسبانيا والبرتغال واليونان فى منتصف السبعينيات مرت هذه الدول الثلاث نمو اقتصاديا هائلا . وفيما بين ١٩١٣ و ١٩٥٠ كان معدل النمو السنوى للفرد فى المتوسط سالباً فى أسبانيا ويقل عن ١٪ فى اليونان والبرتغال . وفيما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٣ كانت المعدلات ٢, ٥٪ فى أسبانيا و ٣, ٥٪ فى البرتغال و ٢, ٦٪ فى اليونان . وكانت معدلات النمو فى هذه الدول الثلاث فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٣ بين ٦, ٨ مقارنة نسبة ٤ - ٥ ٪ فى دول أوربية غربية أخرى ؛ وازداد إجمالى الناتج القومى للفرد بصورة أسرع فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ منه بالنسبة إلى كل الدول الأخرى المشاركة فى « منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية » (OECD) فيما عدا اليابان (٣٣) .

إن النمو الاقتصادى السريع يؤدى إلى الإسراع بقيام قاعدة اقتصادية تقوم عليها الديمقراطية . كما أنه يزيد التوقعات والتفاوت الطبقي ويخلق إحباطات وجوانب سلبية فى النسيج الاجتماعى مما يثير عملية التعبئة السياسية والمطالبة بالمشاركة السياسية . ففى اليونان مثلاً أفرز النمو الاقتصادى المتفاوت فى الخمسينيات والستينيات « وعياً متزايداً بالعملية السياسية وإحباطاً وسخطاً »

Alan Williams, *Southern Europe Transformed* (London, 1984), (٣٣) pp. 2-9.

مما أدى إلى « قلاقل اجتماعية وتعبئة سياسية » (٣٤) . وكانت هذه الضغوط سبباً هاماً فى قيام انقلاب ١٩٦٧ الذى كان من بين أهدافه كبح هذه الضغوط . إلا أن النمو الاقتصادى استمر فى ظل النظام العسكرى حتى عام ١٩٧٣ . واتباع النظام سياستين متضادتين فى الوقت نفسه . « فحاول إيقاف عملية التحول الديمقراطى وتحويل اتجاهها ؛ لكنه فى ذات الوقت التزم بالنمو الاقتصادى السريع وبعملية التحديث » (٣٥) . فزاد الإحباط الاجتماعى والسخط السياسى . وفى نهاية عام ١٩٧٣ أضافت طفرة أسعار النفط مصدراً آخر للسخط ، وكان على النظام الحاكم إما أن يتحول إلى الليبرالية أو يضاعف من عمليات القمع . وتحول بابا دوبولوس إلى الليبرالية ؛ فتظاهر طلبة الجامعة التقنية الأهلية وطالبوا بالمزيد . فأطلقت عليهم النيران وقام المتشددون فى ظل حكومة إيوانيدس بطرد بابا دوبولوس ليسقطوا أنفسهم بعد أقل من عام عندما شجعوا على قيام مواجهة عسكرية فى قبرص .

وظهرت مثل هذه التناقضات فى أسبانيا على أثر فترة التنمية الاقتصادية غير المسبوقة فى الستينيات . وتمنى قادة نظام فرانكو أن يؤدى هذا النمو إلى سعادة الشعب ورضاه دون الاهتمام بالسياسة . إلا أن النمو الاقتصادى السريع أدى فى الواقع إلى زيادة الصراعات الكبرى فى المجتمع الأسبانى ، وإلى احتدام التغيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية التى زادت من الشك فى قدرة النظام

P. Nikiforos Diamandouros, "Regime Change and the Prospects for Democracy in Greece: 1974-1983", in *Transition from Authoritarian Rule: Southern Europe*, ed. Guillermo O'Donnell, Philippe Schmitter (Baltimore, 1986), p. 149.

Psoniades, "Greece", in *From Dictatorship to Democracy*, ed. Herz, (٣٥) p. 252.

على البقاء^(٣٦) . وكانت المطالب السياسية التى نتجت عن النمو السريع قد فرضت على اقتصاد أعد القاعدة الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لقيام الديمقراطية . وفى الستينيات تنبأ رودو وزير التخطيط فى نظام فرانكو بتحول أسبانيا إلى الديمقراطية حين يصل إجمالى ناتجها القومى للفرد إلى مستوى ألفى دولار . وقد كان . وزادت سرعة التحول بموت فرانكو عام ١٩٧٥ . ولولا وفاته وتعهّد خوان كارلوس بإقامة ديمقراطية برلمانية لكان الاستقطاب قد أدى إلى احتدام العنف الاجتماعى ولكان قد أضفى على مستقبل الديمقراطية فى البلاد غلالة من الغموض . وهكذا توفرت فى أسبانيا المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لقيام الديمقراطية فى عام ١٩٧٥ ، فتمكنت القيادة الماهرة الملتزمة من التحول إلى الديمقراطية بصورة سلسة .

وفى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات مرت البرازيل بما يسمى « معجزتها الاقتصادية » فمن ١٩٦٨ وحتى ١٩٧٣ تزايد إجمالى الناتج القومى بمعدل متوسط يقترب من ١٠ ٪ فى السنة ، مما ضاعف من حدة التفاوت الشديد فى توزيع الدخل ، وأدى بالبعض إلى تصوير البرازيل على أنها نموذج مصغر للتنمية الرأسمالية التى تستفيد فيها الشركات متعددة الجنسيات وشركاؤها المحليون بينما يعانى فى ظلها العمال والفلاحون المحليون . كما أدت بأرنستو جيزيل الذى تولى الرئاسة عام ١٩٧٤ إلى القول بأن « البرازيل قد أحسنت إلا أن البرازيليين أساءوا » . وظهرت ضغوط النمو الاقتصادى السريع الذى أدى إلى الإطاحة بالنظام العسكرى فى اليونان وإلى التحول عن الدكتاتورية فى أسبانيا وفى البرازيل أيضا . إلا أن القادة العسكريين بالبرازيل

Kenneth Medhurst, "Spain's Evolutionary Pathway from Dictatorship to Democracy", in *New Mediterranean Democracies*, ed. Pridham, pp. 30-31.

كانوا على وعى بهذه الضغوط وصمموا على تطويرها . وفى آخر سنوات نظامه بدأ الرئيس ميديتشى فى التفكير فى سبل لإزالة هذه الضغوط . وتولى الرئيس جيزيل وكبير مستشاريه الجنرال سيلفا هذه العملية وواصلها حتى عام ١٩٧٨ . واستمر الرئيس فيجويريدو فيها ووسع مداها فى سياسة انفتاحية أشمل . وتمكن الرئيسان من تفادى زيادة حدة الصراع الاجتماعى ومهدت سياساتهما الطريق لإقامة الديمقراطية .

كانت معدلات النمو التى حققتها كل من كوريا الجنوبية وتايوان من الستينيات وحتى الثمانينيات هى الأعلى فى العالم أو تكاد . فقد تحول المجتمعان فيها اقتصاديا واجتماعيا على السواء . وقد زادت ضغوط المطالبة بالتحول إلى الديمقراطية فى هاتين الدولتين بصورة أبطأ مما كانت عليه فى المجتمعات الأوربية والأميركية اللاتينية لسبيين ، أولهما أن تقاليد الثقافة الكنفوشوسية تؤكد على البناء الهرمى للسلطة والمجتمع وأدى الولاء إلى تأخير التعبير عن المطالب السياسية الملحة . والثانى : أن النمو الاقتصادى السريع فى كل من كوريا الجنوبية وتايوان - على عكس سائر المجتمعات - حدث فى سياق أنماط متساوية لتوزيع الدخل . وقد نجم ذلك عن عدة أسباب تشمل خطط الإصلاح الزراعى فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات وتحقيق مستويات عالية من محو الأمية والتعليم . وكان التفاوت الطبقي الذى ارتبط بالنمو السريع فى البرازيل غائبا فى هاتين الدولتين الآسيويتين . وفى الثمانينيات بلغت معدلات النمو الاقتصادى درجة اضطرت الحكومات فى كلا من البلدين عندها إلى البدء فى عمليات التحول إلى الديمقراطية تحت ضغوط زيادة المشاركة السياسية .

وقد أدى النمو الاقتصادى الفائق إلى ظهور تحديات للقادة الشموليين . فلم يؤد بهم بالضرورة إلى تبنى الديمقراطية . فقد حقق إجمالى الناتج القومى

التغيرات الدينية

ثمة تطوران دينيان عَجَلًا بعملية التحول إلى الديمقراطية في السبعينيات والثمانينيات . وثمة صلة وثيقة بين المسيحية والديمقراطية . فقد تطورت الديمقراطية الحديثة أولاً وبشدة في دول مسيحية . واعتباراً من ١٩٨٨ كانت الكاثوليكية والبروتستانتية هما المذهبان السائدان في ٣٩ دولة من مجموع ٤٦ دولة ديمقراطية . وتمثل هذه الدول التسع والثلاثون نسبة ٥٧٪ من مجموع ٦٨ دولة كانت في أغلبها مسيحية غربية . في حين كانت سبع دول أو ١٢٪ من مجموع ٥٨ دولة ذات ديانات سائدة أخرى تُعدُّ ديمقراطية . وتُعدُّ الديمقراطية أمراً نادراً بين الدول التي تدين بالإسلام أو البوذية أو الكونفوشيوسية (٣٨) .

لكن هذه الصلة لا تبرر السببية ، ولو أن المسيحية الغربية تؤكد على حرية الفرد والفصل بين الكنيسة والدولة . ويلعب زعماء الكنيسة البروتستانتية والكاثوليكية دوراً محورياً في الصراع ضد الدول القمعية . ويبدو من المعقول أن نفترض أن انتشار المسيحية ساعد على تطور الديمقراطية .

انتشرت المسيحية في عدد قليل من الدول في الستينيات والسبعينيات . وأبرز مثال هو كوريا الجنوبية . كان بكوريا في بادئ الأمر نظام مدنى شبه ديمقراطى بقيادة سنجمان رى فى الخمسينيات ، ونظام عسكرى شبه ديمقراطى بزعامه بارك شونج هى فى الستينيات ، تَلَّته دكتاتوريات عسكرية بقيادة بارك والجنرال شون دو هوان فى السبعينيات والثمانينيات ، وحدث التحول إلى

(٣٨) تم تصنيف الدول دينياً حسب المعلومات التي وردت في :

The Stateman's Yearbook 1988-1989, ed. John Paxton (New York, 1988)

بينما تم حذف الدويلات والدول التي ليس لها دين رسمى من الإحصاءات .

البرازيلي بين ١٩٦٠ و ١٩٧٥ نموا بمعدل سنوى متوسط يبلغ ٨٪ . وفى هذه السنوات نفسها زاد إجمالى الناتج القومى الإيرانى بمعدل ١٠٪ فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧ ، وفى الصين كذلك . وأدت هذه المعدلات فى النمو إلى ظهور ضغوط وقلاقل فى هذه الدول الشمولية الثلاث وزادت حدة التفاوت الطبقي والإحباط وإلى بدء تعبير طوائف من المجتمع عن مطالبها . وكانت ردود أفعال الدول الثلاث متفاوتة فيما بينها . فأعلن جيزيل سياسة الانفتاح ؛ وزاد نظام دنج من حدة القمع ؛ بينما أصيب الشاه بالتردد . فكانت نتائج هذه الخيارات هى الديمقراطية والقمع والثورة على التوالي فى هذه الدول .

موجز القول إن النمو الاقتصادى يؤدى على المدى البعيد إلى تهيئة القاعدة لقيام النظم الديمقراطية وعلى المدى القصير قد يؤدى النمو الاقتصادى السريع جداً والأزمات الاقتصادية على السواء إلى تقويض دعائم الحكم الشمولى . فإذا حدث النمو الاقتصادى دون وقوع أزمة اقتصادية تتطور الديمقراطية ببطء كما حدث فى أوروبا فى القرن التاسع عشر . وإذا حدثت أزمة اقتصادية دون الانتقال إلى ثراء المنطقة الوسطى الانتقالية قد تسقط الأنظمة الشمولية ، إلا أن استبدال الأنظمة الديمقراطية القصيرة العهد بها له مشكلات جمة . وفى الموجة الثالثة ، كان مزج مستويات النمو الاقتصادى والأزمة الاقتصادية القصيرة العهد أو الفشل التام بمثابة المعادلة الاقتصادية الأرجح للانتقال من الحكم الشمولى إلى الديمقراطى (٣٧) .

* * *

(٣٧) للاطلاع على تحليل مماثل انظر :

Lipset, Seomour and Torres, "Social Requisites of Democracy", pp. 18-19.

الديمقراطية في ١٩٨٧. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية كانت كوريا دولة بوذية أساسا مع وجود طبقة كونفوشيوسية. وربما كانت نسبة ١٪ من السكان من المسيحيين. وبحلول منتصف الثمانينيات كان ما يقرب من ٢٥٪ من السكان من المسيحيين - أربعة أخماسهم من البروتستانت والخمس من الكاثوليك. وكانت غالبية من تحولوا إلى المسيحية من الشباب ومن الطبقة المتوسطة الحضرية. ونبع اعتناقهم للمسيحية من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي حدثت في البلاد^(٣٩). وقدمت المسيحية قاعدة عقائدية ثابتة لمعارضة القمع السياسي^(٤٠). فحلت الروح المسيحية المتقدمة محل شمولية الكونفوشيوسية وسلبية البوذية. وفي عام ١٩٧٤ قام خمسة من المطارنة بقيادة خمسة آلاف من الكاثوليك في أول مظاهرة ضد نظام الأحكام العرفية للرئيس بارك. وكان عدد من قادة حركات المعارضة من المسيحيين ومن كهنة البروتستانت والكاثوليك. وفي أوائل الثمانينيات كانت الكنائس قد تحولت إلى «متديات رئيسية لمعارضة النظام». وفي صراعها مع الحكومة كانت الكنائس والكاتدرائيات تمثل القاعدة لأنشطة حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. «فأضفيت الصبغة السياسية على القساوسة الكاثوليك والجمعية الكاثوليكية لشباب العمال الكاثوليك والبعثة الصناعية الحضرية وقساوسة البروتستانتية ممن بدأوا في أداء دور هام في الحركة المعادية للحكومة. وكانت كاتدرائية ميونخ دونج في سول بؤرة رمزية للمتشقين السياسيين»^(٤١). وهكذا قلبت كوريا نظرية ويبر التي تربط النمو الاقتصادي بانتشار المسيحية، وكانت الكنائس

Henry Scott Stokes, "Korea's Church Militant", New York Times (٣٩) Magazine, November 28, 1972, p. 68.

Quoted in James Fallows, "Korea Is Not Japan", Atlantic Monthly 262(٤٠) (October 1988), p. 30.

Henry Scott Stokes, "Korsea's Church Militant", p. 105; Washington (٤١) Post, March 30, 1986, p. A 19.

المسيحية وزعماؤها بمثابة قوة رئيسية دفعت بالتحول إلى الديمقراطية قدما في ١٩٨٧ و ١٩٨٨.

وكان التطور الثاني والأهم والذي قام به الدين لدفع التحول إلى الديمقراطية يتمثل في تلك التغيرات البعيدة المدى والتي طرأت على العقيدة والزعامة والمشاركة الشعبية وتدخل الكنيسة الكاثوليكية على مستوى العالم وفي العديد من دوله. وقد ارتبطت البروتستانتية والديمقراطية تاريخيا ببعضها البعض بصورة وثيقة. فقد بنى أول نبض ديمقراطي في العالم الغربي مع الثورة البيوريتانية في القرن السابع عشر. وكانت البروتستانتية هي مذهب الغالبية الساحقة من الدول التي تحولت إلى الديمقراطية في أول موجات التحول الديمقراطي في القرن التاسع عشر. أما دول الموجة الثانية بعد الحرب العالمية الثانية فكانوا يدينون بعقائد شتى. ولكن في الستينيات وجدت علاقة هامة بين هذين المتغيرين. فتبين إحدى الدراسات أنه في ٩٩ دولة «كلما زادت نسبة البروتستانتية ارتفع مستوى الديمقراطية». أما الكاثوليكية فقد ارتبطت بغياب الديمقراطية أو ضعفها. ويرى البعض أن الكاثوليكية تتناقض مع الديمقراطية في أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية وفي أميركا اللاتينية^(٤٢).

عرضت ثلاثة أسباب لتفسير هذه الصلة. فمن الناحية العقائدية تركز البروتستانتية على ضمير الفرد وعلاقته المباشرة بالله. وتركز الكاثوليكية على دور الكهانة كوسيط. ثانيا كانت الكنائس البروتستانتية نفسها منظمة بصورة ديمقراطية وتؤكد على سيادة رعايا الكنيسة. أما الكنيسة الكاثوليكية فكانت بمثابة تنظيم شمولي له تدرج هرمي ثابت. والدول الكاثوليكية «تعدُّ دولا

Kenneth Bollen, "Political Democracy and the Timing of Development", (٤٢) American Sociological Review, vol. 44, no.4 (August 1979), p. 583; Lipset, Seong and Torres, "Social Requisites of Democracy", p. 29.

شمولية من الناحية الروحانية ؛ ولما كان الخط الفاصل بين ماهو روحاني وماهو دنيوي دقيقا للغاية أو ملتبسا فإن هذه الدول قلما تميل إلى البحث عن حلول للأمور الدنيوية «^(٤٣)». ويرى البعض أيضا أن البروتستانتية تشجع المشروعات الاقتصادية ونمو البرجوازية والرأسمالية والثراء الاقتصادي مما ييسر ظهور المؤسسات الديمقراطية.

كانت هذه الآراء التي تربط بين الدين والديمقراطية أمرا مُسلماً به حتى الستينيات . ولكن لم يُعدَّ الأمر كذلك . فقد كانت السيادة في الموجة الثالثة في السبعينيات والثمانينيات للدول الكاثوليكية . بدأت الموجة بالبرتغال وأسبانيا ثم اكتسحت ست دول في أمريكا الجنوبية والوسطى . ثم انتقلت إلى الفيلين التي كانت أول دول شرق آسيوية تتحول إلى الديمقراطية ، ثم عادت إلى شيلي وتركت آثارها على المكسيك ، ثم ظهرت في كل من بولندا والمجر الكاثوليكيتين اللتين كانتا أول دولتين شرق أوروبيتين تتحولان إلى الديمقراطية . وهكذا فإن حوالى ثلاثة أرباع الدول التي تحولت إلى الديمقراطية بين ١٩٧٤ و ١٩٨٩ دولا كاثوليكية . فكيف نفسر ذلك ؟ أول إجابة بالطبع هي أن أكبر الدول البروتستانتية كانت قد تحولت إلى الديمقراطية بالفعل بحلول أوائل السبعينيات باستثناء ألمانيا الشرقية وجنوب أفريقيا وكوريا . ويبقى السؤال : لماذا الكاثوليكية بالذات ؟ من الناحية التاريخية تطورت الدول البروتستانتية اقتصاديا بصورة أسرع من الدول الكاثوليكية ، وحققت الرخاء الاقتصادي بمستويات مرتفعة . أما الدول الكاثوليكية فهي دول فقيرة . إلا أنها بدأت من

(٤٣) Pierre Elliot Trudeau, *Federalism and the French Canadians*, (New York, 1968), p. 108, quoted in Lipset, Seong and Torres, "Social Requisites of Democracy", p. 29.

الخمسينيات في رفع معدلات نموها الاقتصادي بصورة تفوق ما تحقق في الدول البروتستانتية . وكان ذلك بالطبع يرجع في معظمه إلى أن هذه الدول كانت على مستوى متدن من النمو الاقتصادي أصلا . ومع ذلك فإن النمو الاقتصادي قد يسر التحول إلى الديمقراطية في العديد من الدول الكاثوليكية^(٤٤).

ومن بين الأسباب التي ساعدت على طفرة الديمقراطية في الدول الكاثوليكية أيضا التغيرات التي طرأت على الكنيسة الكاثوليكية . فكانت الكنيسة من الناحية التاريخية ترتبط في جزيرة أيريا وفي أميركا اللاتينية وغيرهما بالنظم المحلية من حكم الأقلية الإقطاعية والحكومة الشمولية . وفي الستينيات تغيرت الكنيسة وبالتالي طرأت تغيرات اجتماعية قوية على المعارضة المعادية للنظم الدكتاتورية وخلعت عنها ما كانت تحظى به من شرعية قائمة على الدين وقدمت الحماية والدعم والموارد والقيادة لحركة المعارضة المطالبة بالديمقراطية . وقبل بدء أواسط الستينيات أصبحت الكنيسة تعارض الأنظمة الشمولية صراحة ؛ وفي بعض الدول كالبرازيل وشيلي والفيلين وبولندا ودول أميركا الوسطى لعبت دورا محوريا في الجهود الرامية إلى تغيير مثل هذه الأنظمة الحاكمة . فكان تحول الكنيسة الكاثوليكية عن الرضا بالأمر الواقع وعن الشمولية إلى أن أصبحت قوة تسعى إلى التغيير والديمقراطية ظاهرة سياسية كبرى . وكان علماء الاجتماع في الخمسينيات على حق في رؤيتهم التي كانت ترى في الكاثوليكية عقبة في طريق الديمقراطية . وبعد عام ١٩٧٠ تحولت إلى قوة ساعية إلى الديمقراطية بسبب ما طرأ على الكنيسة الكاثوليكية من تحولات .

(٤٤) Inglehart, *American Political Science Review* 82, pp. 1226-28.

كانت هذه التحولات على مستويين ؛ فعلى المستوى العالمى حدث التحول على يد البابا جون الثالث والعشرين . وكانت التحولات نابعة من أسلوبه والتزامه ومن المبادئ التى كانت يعتنقها . والأهم من ذلك أن التحولات خرجت من مجلس الفاتيكان الثانى الذى كان هو الذى دعى إلى انعقاده بين ١٩٦٢ و ١٩٦٩ . أكد المجلس على الشرعية والحاجة للتغيير الاجتماعى ومساعدة الفقراء وحقوق الأفراد . وأكد على مسئولية قادة الكنيسة عن « إصدار أحكام أخلاقية حتى فيما يتعلق بالنظام السياسى كلما دعت الحاجة إلى مثل هذه الفتاوى »^(٤٥) . وتأكدت هذه الأفكار وأحسن صيغتها فى مؤتمرات مطارنة أميركا اللاتينية بمدينة ميدلين عام ١٩٦٨ وبويلا عام ١٩٧٩ وفى اللقاءات التى تمت بين المطارنة فى كل مكان .

وحدثت تحولات هامة أيضا وفى نفس الوقت فى المشاركة الشعبية ونشاط الكهنة إنطلاقا من الكنيسة . ففى أسبانيا فى الستينيات مثلا كما يقول خوان لينتز :

« كان ظهور أجيال جديدة من القساوسة وزيادة الوعى بالظلم الاجتماعى وزيادة الاتصال بينهم وبين الطبقة العمالية التى كانت تقل فى تمسكها بالمسيحية ، وتعاطف رجال الدين مع الأقليات الثقافية واللغوية فى إقليم الباسك وقطلانية وتأثير مجلس الفاتيكان الثانى سببا

Quoted in Brian H. Smith, *The Church and Politics in Spain*, (٤٥) (Princeton, 1982), p. 284.

فى افراز حركة نقد وقلاقل بين صفوف شباب المثقفين الكاثوليك والعلمانيين ورجال الدين والتزاع مع السلطة »^(٤٦) .

كما شهدت البرازيل فى الستينيات والسبعينيات انتشارا سريعا « لجماعات القاعدة الكنيسية الشعبية فى أرجاء البلاد والتى بلغ تعدادها عام ١٩٧٤ أربعين ألفا وأسبغوا على الكنيسة البرازيلية شخصية جديدة . وفى الفيلين وفى نفس الوقت ظهر « يسار مسيحى يضم القساوسة والدعاة وبعضهم من الماركسيين وبعض آخر أيدوا قيام ديمقراطية اجتماعية تعادى الإمبريالية والشيوعية على السواء . وفى أواخر السبعينيات تحولت الكنيسة فى الأرجنتين عن سمتها المحافظة ، حيث قام القساوسة بحشد حركة شبابية مكثفة أدت إلى « نهضة دينية غير عادية » . وفى كل من شيلي وبولندا « اتخذت الكنيسة صبغة سياسية »^(٤٧) . وكانت هذه التيارات الجديدة بالإضافة إلى التيار القادم من الفاتيكان مدعاة لقيام كنيسة جديدة تعارض الحكم الشمولى .

وفى الدول غير الشيوعية اتجهت العلاقة بين الكنيسة والحكومات الشمولية إلى المرور بثلاث مراحل : القبول والتضارب والمعارضة . بداية كانت العناصر المحافظة فى النظام الكهنوتى هى السائدة فى العادة ، وكانت تجسد موقف الكنيسة التاريخى كشريك ومدافع عن السلام الاجتماعى . وكان قادة الكنيسة عادة يرحبون بقيام النظم الشمولية . ففى أسبانيا ساعدت

Juan Linz, "Religion and Politics in Spain", *Social Compass* 27, no. 2/3, (٤٦) (1980). p. 258.

Jackson Diehl, *Washington Post National Weekly Edition*, Jan. 5, (٤٧) 1987, p. 29.

الكنيسة نظام فرانسكو وفوزه وطالما ساندت حكومته . واتخذ مطارنة البرازيل موقفا مؤيدا ومتحمسا للحكومة العسكرية في أعقاب انقلاب ١٩٦٤ مباشرة . وفي الأرجنتين وشيلي وغيرهما أسبغت الكنيسة شرعية مماثلة على الانقلابات العسكرية (٤٨) .

وعندما ثبتت النظم الشمولية أقدامها في السلطة وزادت من سياستها القمعية تحولت إتهامات الكنيسة . ففى كل من البرازيل والفيليين وشيلي ودول أميركا الوسطى وغيرها ظهر موقفان للمعارضة داخل الكنيسة موقف اشتراكي أو « شيوعي » يبشر بالعدالة الاجتماعية وبشور الرأسمالية والحاجة الملحة لإعانة الفقراء ويضم في طياته ملامح ماركسية . ولم يؤد هذا الاتجاه بالكنيسة إلى الديمقراطية ، إلا أنه في دول أخرى عدا نيكاراغوا ساعد على حشد الكاثوليك لمعارضة الدكتاتورية القائمة . وفي معظم الدول أيضا نمت اتجاه معتدل للمعارضة يضم قطاعا رئيسيا من الأساقفة ويؤكد على حقوق الإنسان والديمقراطية . ونتيجة هذين التطورين كان الموقف العام للكنيسة يتحول عادة من التكيف إلى المناقضة .

وأحيانا في معظم الدول ظهرت نقطة انشقاق في العلاقة بين الدولة والكنيسة حين كان مؤتمر البطارقة القومي أو أحد زعماء الكنيسة يضع الكنيسة في موقف مضاد للنظام الحاكم . فقد أدى الانتهاك الوحشي لحقوق الإنسان على يد النظام العسكري في شيلي بعد استيلائه على السلطة بفترة وجيزة إلى انكسار هذه العلاقة وإلى نشأة حركة « تضامن » في يناير ١٩٧٦ . وفي البرازيل حدثت هذه القطيعة في بدايات الحكومة العسكرية حين أصدر المؤتمر القومي لبطارقة البرازيل بيانا يشجب فيه سياسة الأمن القومي التي أعلنتها الحكومة بوصفها « بالفاشية » مما مهد الطريق لقيام معارضة كنيسة نشطة ذكرت أهالى البرازيل

Skidmore, *Politics of Military Rule*, pp. 78, 334. (٤٨)

بألمانيا النازية وأعلنت التناقض بين هذه السياسة وبين مبادئ المسيحية . وسرعان ما أكد كريدنال ساو باولو على هذه القطيعة حين رفض المشاركة في الاحتفال بعيد ميلاد رئيس البرازيل العسكري (٤٩) . وفي أسبانيا جاءت هذه القطيعة في وقت متأخر من حياة النظام حين انعقد مؤتمر للجمعية الوحيدة للأساقفة والبطارقة في مدريد في سبتمبر ١٩٧١ . و « قدم هذا المؤتمر درسا في الديمقراطية للشعب الأسباني » باتخاذ قرارات تؤكد الحق في حرية التعبير وتشكيل التنظيمات والاجتماعات وكل ما افتقده الشعب في ظل حكم فرانكو . ونتيجة لهذا المؤتمر « فصلت الكنيسة نفسها صراحة عن الدولة » (٥٠) . وأعلنت الفاتيكان تأييدها التام لهذه التحولات . وفي الفيليين وقعت القطيعة في عام ١٩٧٩ عندما طالب الكريدنال جايم سين بوضع حد للأحكام العرفية وبإجراء انتخابات جديدة لا يشارك فيها ماركوس . وفي الأرجنتين وقعت القطيعة في عام ١٩٨١ بإصدار الكنيسة لوثيقة في هذا الصدد . وفي جواتيمالا توقفت الكنيسة عن الدفاع عن النظام القائم وبدأت في الدفاع عن العدالة الاجتماعية والإصلاح والديمقراطية حين أصدر الأساقفة سلسلة من الخطابات الكنيسة وبيانات الشجب الشعبية بين ١٩٨٣ و ١٩٨٦ للدعوة إلى احترام حقوق الإنسان وإجراء الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والزراعي (٥١) . وفي السلفادور حدثت الواقعة بين الكنيسة والدولة بعد عام ١٩٧٧ .

(٤٩) Ibid., p. 137.

(٥٠) Alfred Fierro Bardaji, "Political Positions and Opposition in the Spanish Catholic Church", *Government and Opposition* 11 (Spring 1976), pp. 200-01.

(٥١) Gordon L. Bowen, "Prospects for Liberalization by Way of Democratization in Guatemala", in *Liberalization and Redemocratization in Latin America* ed. George A. Lopez and Michael Stohi (New York, 1987), p. 38.

وفي كل هذه الحالات التي قام فيها زعماء الكنيسة بالتنديد بالنظام الحاكم ردت هذه الأنظمة بشن هجوم حاد على رجال الكنيسة الكاثوليكية ودعاتها وبياناتها وتنظيماتها وممتلكاتها . وتعرض القساوسة وعمال الكنيسة للاعتقال والتعذيب والقتل أحيانا . وبهذا ارتفعت صور الشهداء . وتمثلت النتيجة غالبا في نشوب حرب سياسية واقتصادية وعقائدية بين الكنيسة والدولة ، حيث أصبحت الكنيسة العدو الأول للدولة الدكتاتورية^(٥٢) . وتحولت الكنيسة في الفيليين وغيرها إلى المؤسسة الأولى في شجب عمليات القمع وفي مناصرة حقوق الإنسان والدعوة إلى الديمقراطية . والاستثناء الغريب في هذه الحركة الجماعية كان في الكنيسة الكاثوليكية البولندية ، حيث احتكرت حركة تضامن بدءا من عام ١٩٨٠ دور المعارضة الرئيسية ولعبت الكنيسة دور الوسيط بين الحكومة والمعارضة ولعدة سنوات .

استخدمت الكنيسة عدة موارد في حربها ضد النزعة الشمولية . فكانت تنظيمات الكنيسة ومنشآتها ملاذا وعونا لمعارضى النظام . وركزت المحطات الإذاعية والصحف والنشرات الخاصة بالكنيسة على قضية المعارضة . وكانت الكنيسة باعتبارها مؤسسة قومية وعامة تضم أعضاء في كل أنحاء البلاد يمكن حشدهم^(٥٣) . فكانت بمثابة آلة سياسية تضم الآلاف وتقيم التنظيمات وتقدم القيادات وتعدد المؤتمرات وتدعو إلى إجراء الانتخابات^(٥٤) . كما كانت الكنيسة تنظيما ذا صبغة لا تقتصر على دولة معينة . فقامت الكنيسة البرازيلية مثلا بحشد التأييد لها في الخارج من خلال تعاطف الفاتيكان ورجال الدين في أوروبا والولايات المتحدة وغيرهم من دعاة حقوق الإنسان والعلمانيين خارج

Skidmore, Politics of Military Rule, p. 137.

Ibid.

Burton, Impossible Dream, p. 217.

(٥٢)

(٥٣)

(٥٤)

البرازيل ، مما أدى إلى ظهور حركات الاحتجاج في الصحافة والإعلام الأوربي والأميركي . وكان النقد الموجّه من هذه الأجهزة سببا في قلق النظام العسكري^(٥٥) .

وبتولى جون بول الثانى للبابوية ، تحرك البابا والفاتيكان إلى مرحلة مركزية في صراع الكنيسة ضد النزعة الشمولية . وفي مارس ١٩٧٩ أعلن البابا إدانته لمخالفات حقوق الإنسان وأعلن صراحة تحول الكنيسة إلى موقف المدافع عن الحرية التي « تعد الشرط والأساس الأول لكرامة الإنسان » . وجاءت زيارات البابا لتلعب دورا حاسما . فزار بولندا في يونيو ١٩٧٩ وفي يونيو ١٩٨٣ وفي يونيو ١٩٨٧ ؛ وزار البرازيل في يونيو ١٩٨٠ ؛ والفيليين في فبراير ١٩٨١ ؛ والأرجنتين في يونيو ١٩٨٢ ؛ وجواتيمالا ونيكاراجوا والسلفادور وهاييتى في مارس ١٩٨٣ ؛ وكوريا في مايو ١٩٨٤ ؛ وشيلي في أبريل ١٩٨٧ ؛ وباراجواي في مايو ١٩٨٨ .

كان الغرض من هذه الزيارات العديدة دينيا كما قيل ، إلا أن نتائجها كانت سياسية بالدرجة الأولى . وفي حالات قليلة - كوريا والفيليين - أعرب الأنصار المحليون الذين كانوا يشايعون التحول إلى الديمقراطية عن أسفهم على تجاهل البابا لقضيتهم . إلا أنه كان صريحا في نصرته للكنائس المحلية في نضالها ضد الحكومات الدكتاتورية ؛ وفي بعض هذه الدول أعلن تأييده للمعارضة ضد النظم الحاكمة^(٥٦) . وكما أكبر تأثير له في بولندا بالطبع ، حيث أدت زيارته في عام ١٩٧٩ إلى تغيير « عقلية الخوف » « والخوف من بطش رجال الشرطة والدبابات ومن ضياع لقمة العيش وفرص الترقيات والفصل من الدراسة

Skidmore, Politics of Military Rule, p. 137.

(٥٥)

(٥٦) انظر تقارير New York Times عن هذه الزيارات البابوية .

والفشل في استخراج جواز السفر . و « تعلم الناس أنهم إن توقفوا عن الخوف من النظام أصبح النظام عاجزا أمامهم » . فكانت هذه الزيارة هي بداية النهاية بالنسبة للشيوعية في أوروبا الشرقية^(٥٧) . وفي مقابلته لبينوشيه في شيلي عام ١٩٨٧ أعرب البابا عن العلاقة بين الديمقراطية وبين زيارته^(٥٨) .

أخيرا ، كان قادة الكنيسة وزعماء تنظيماتها يتدخلون سياسيا في اللحظات الحرجة في عملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي . ففي عام ١٩٧٨ أدانت الكنيسة في جمهورية الدومينيكان المساعي الرامية إلى تعطيل فرز الأصوات الانتخابية ومد فترة رئاسة بيلاجير . وفي عام ١٩٨٩ أدان زعماء الكنيسة في بنما ما قام به نوريجيا من تزيف في الانتخابات ودعوا إلى عصيان القوات البنمية للأوامر الصادرة لهم بسحق مظاهرات المعارضة . وفي كوريا أعرب الكردينال كيم في حملة الديمقراطية في عام ١٩٨٦ عن تأييده الصريح للحاجة إلى « إعادة النظر في الدستور » وقال « علينا أن نسرع بتحقيق الديمقراطية في كوريا »^(٥٩) . وكان أشد دور سياسى يلعبه زعيم كنسى في الفيلبين دون شك . فقد تفاوض الكردينال سين حول الترتيبات التي جرت بين أكيينو وسلفادور لوريل للدخول في اتحاد للمعارضة معا . وقبل إجراء الانتخابات بشهر واحد أرسل الكردينال رسالة إلى كل كنائس الفيلبين يدعو فيها كل الكاثوليك إلى التصويت لصالح « من يجدون مبادئ الإنجيل للإنسانية والحق والشرف واحترام حقوق الإنسان وحياته » . وكان ذلك كفيلا بإزالة أى لبس في أذهان الناس عمن كان الكردينال يقصده ؛ لكنه أتبع رسالة على أية حال برسالة أخرى صريحة يعلن

Times, December 4, 1989, p. 74.

(٥٧)

Felician Foy, ed., 1988 Catholic Almanac (Huntington, Ind., 1987), p. 34 .

(٥٨)

New York Times, March 10, 1986, p. A3 .

لها تأييده لأكيينو . وبعد أن حاول ماركوس أن يزيف الانتخابات وحدثت حركة تمرد الجيش في كامب كريم استخدم التنظيم الكنسى ومحنة الإذاعة الكنيسة لحشد الجماهير لصالح حركة الجيش . وبعد رحيل ماركوس إلى هاواي تزعم الكردينال الجماهير في حشد لأداة صلاة شكر في لونتيا^(٦٠) . وقد يكون الكردينال سين قد لعب دورا حيويا في القضاء على نظام حاكم وفي تغيير في القيادة السياسية أكثر من أى رجل دين كاثوليكي آخر منذ القرن السابع عشر .

يمكن القول بصورة عامة أنه لولا التحولات التي شهدتها الكنيسة الكاثوليكية والإجراءات التي تربت على المواجهة بين الكنيسة والنظام الشمولى لما كان التحول الديمقراطى في الموجة الثالثة قد حدث إلا في حالات نادرة وكان هذا التحول قد تأخر زمنا في هذه الحالات نفسها . فقد أصبح الاختيار بين الديمقراطية والدكتاتورية مجسدا في الصراع بين الكردينال والدكتاتور في دول بعد دولة . وكانت الكاثوليكية تأتي في المرتبة الثانية مباشرة بعد النمو الاقتصادى كقوة دافعة للتحول الديمقراطى في السبعينيات والثمانينيات . ويمكن أن نزع أن شعار الموجة الثالثة صليب مرسوم على علامة الدولار .

Rosalinda Pineda Ofrenco, "The Catholic Church in Philippine Politics" (٦٠) Journal of Contemporary Asia 17 no. 3 (1987), p. 329; Times, February 3, 1986, p. 34.

السياسات الجديدة للعناصر الخارجية

قد تتأثر الديمقراطية في دولة ما بسلوكيات الحكومات والمؤسسات الخارجية والأجنبية. ففي ١٥ دولة من مجموع ٢٩ دولة ديمقراطية في عام ١٩٧٠ كانت النظم الديمقراطية قد تأسست إما في فترة الحكم الأجنبي أو باستقلال البلاد عن الحكم الأجنبي^(٦١). وقد تقوم عناصر أجنبية بالإطاحة بالنظم الديمقراطية أو تمنع الدول من التحول إلى الديمقراطية. ويمكن أن تعتبر العناصر الأجنبية سببا في تعطيل تأثير النمو الاقتصادي والاجتماعي على التحول الديمقراطي وقد تعتبر سببا في الإسراع به. وحين تبلغ دولة ما مستوى اجتماعيا واقتصاديا معيناً فإنها تدخل منطقة انتقالية حيث يزداد احتمال تحركها نحو الديمقراطية. وقد يؤدي التأثير الأجنبي إلى بذل محاولات للتحول الديمقراطي قبل بلوغ الدولة لتلك المنطقة، وقد تعطل أو تمنع تحول الدول التي وصلت إلى مستوى النمو المذكور إلى الديمقراطية. وكانت العناصر الخارجية في أوروبا قبل عام ١٨٣٠ معادية للديمقراطية بصورة عامة، وبالتالي فقد علق التحول إليها. وفيما بين ١٨٣٠ و ١٩٣٠ كانت البيئة الخارجية محايدة فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي؛ وبالتالي فقد تسارعت خطى التحول الديمقراطي في عدة دول حسب درجة نموها الاقتصادي والاجتماعي^(٦٢). وأقام انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى مؤسسات ديمقراطية في وسط وشرق أوروبا في

(٦١) وقد أضفت أيرلنده إلى الحالات الأربع عشرة التي وردت في: Dahi, Polyarchy,

p. 197. تحليل « دال ».

(٦٢) Sunshine, "Economic Causes and Consequences of Democracy", pp. 134-40.

دول لم تكن مستعدة اقتصاديا واجتماعيا (عدا تشيكوسلوفاكيا) لها، وبالتالي فلم تعمّر طويلا. وبعد الحرب العالمية الثانية حال التدخل السوفيتي دون إقامة مؤسسات ديمقراطية في كل من ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبولنده التي كانت مهياة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية للتحول الديمقراطي. وأدى جلاء الاستعمار إلى نشأة دول جديدة عديدة تضم مؤسسات ديمقراطية على غرار المؤسسات القائمة في الدولة الاستعمارية، ولكن في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية شديدة العداء (كما هو الحال في أفريقيا) أو في مواجهة عقبات رئيسية في طريق نمو الديمقراطية.

كانت العناصر الخارجية تساعد عمليات التحول الديمقراطي في الموجة الثالثة لدرجة هامة. وفي أواخر الثمانينيات كانت المصادر الرئيسية للقوة والنفوذ في العالم - وهي الفاتيكان والمجموعة الأوربية والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تساعد على دفع التحولات الليبرالية والديمقراطية. وفي كل من هذه الحالات كانت تصرفات هذه الكيانات الخارجية تعكس تغيرات هامة في سياساتها. وفي غياب هذه التغيرات السياسية وتأثير هذه العوامل الخارجية كانت الموجة الثالثة ستصبح أكثر تحديدا مما هي عليه.

الكيانات الأوربية:

ترجع المجموعة الأوربية في أصولها إلى معاهدة ١٩٥١ بين فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا والدول الثلاث الواطنة التي نشأت « مجموعة دول الفحم والصلب الأوربية ». وفي عام ١٩٥٧ أدت معاهدات روما إلى قيام « مجموعة الطاقة الذرية الأوربية » (يوراتوم) و « المجموعة الاقتصادية الأوربية بنفس هذه الدول الست الأعضاء. وفي ١٩٦٩ تكتلت هذه الهيئات الثلاث معا وشكلت « المجموعة الأوربية ». ونتيجة للفيديو الذي أعلنه ديغول على انضمام بريطانيا عام ١٩٦٣ بقيت عضوية المجموعات المتحدة قاصرة على الأعضاء

الستة الموقعين على معاهدة باريس . ولكن في عام ١٩٧٠ حدث تحول في مسار المجموعة وبدأت المباحثات مع النرويج والدنمارك وأيرلنده وبريطانيا . وفي عام ١٩٧٣ أصبحت هذه الدول الثلاث أعضاء في المجموعة . وفي أواسط السبعينيات أصبح توسيع نطاق المجموعة بضم دول جنوب أوروبا قضية محورية.

تزامن هذا التحول الذي طرأ على المجموعة مع عمليات التحول الديمقراطي في أوروبا المطلة على المتوسط وكان عاملا مساعدا عليها . ففي اليونان والبرتغال وأسبانيا سار التحول الديمقراطي والانضمام لعضوية المجموعة جنبا إلى جنب . وكان الانضمام إليها ذا أهمية اقتصادية كبرى لهذه الدول ، وبالتالي كانت الديمقراطية خطوة جوهرية للنمو الاقتصادي والرخاء . وفي الوقت نفسه كان الإاضام إلى المجموعة يدعم الالتزام بالديمقراطية ويمثل كابحا ضد العودة إلى الدكتاتورية . وحين تقدمت الحكومات الديمقراطية الجديدة بطلبات الانضمام لم يكن بوسع الأعضاء السابقين سوى الموافقة . وكان هناك إجماع عام على ضرورة توسع نطاق المجموعة (٦٣) .

ارتبطت اليونان بالمجموعة منذ عام ١٩٦٢ . وبانتهاء عهد الدكتاتورية العسكرية عام ١٩٧٤ سرعان ما تحركت القيادة اليونانية الجديدة إلى تطوير هذه العلاقة ، وفي يونيو ١٩٧٥ تقدمت بطلب الانضمام لعضوية كاملة . وكانت حكومة كرامنليس ومن أيدوا هذه الخطوة يريدون دفع عملية التنمية الاقتصادية وضمان الوصول إلى سوق أوروبا الغربية لتسويق منتجات البلاد

Frans A.M. Alting Von Geusau, "Shaping the Enlarged Community : (٦٣) A Survey", in *From Nine to Twelve: Europe's Destiny ?* ed. J.S. Schneider (Alphen aan den Rijn : Sijthoff and Noordhoff, 1980), p. 218.

-وخاصة الزراعية - ولتقليص الاعتماد على الولايات المتحدة ولدعم الصلات مع دول أوروبا الغربية لتحقيق التوازن أمام تركيا والدول السلافية (٦٤) .

وفي كل من أسبانيا والبرتغال كانت ثمة رغبة في منتصف السبعينيات في الانتماء لأوروبا . وكانت السياحة والتجارة والاستثمارات قد جعلت الاقتصاد الأسباني جزءا من أوروبا . وكان أكثر من نصف تجارة البرتغال الخارجية تتم مع المجموعة . وكان خوان كارلوس يؤكد على النداء الوطني لدمج أسبانيا « مع أوروبا وفي أوروبا » ؛ وكان الجنرال سبينولا يبرز أن مستقبل البرتغال يكمن في أوروبا (٦٥) . وكانت هذه المشاعر تزداد قوة بين أفراد الطبقات المتوسطة في كلا البلدين ، ومثلت قاعدة للتحرك نحو الديمقراطية . وتقدمت البرتغال للانضمام للمجموعة في مارس ١٩٧٧ وتلتها أسبانيا في يونيو ١٩٧٧ . وكان قيام الديمقراطية في كلا البلدين - كما هو الحال مع اليونان - على درجة من الأهمية في ضمان الفوائد الاقتصادية التي تدرها عضوية المجموعة ، وكانت العضوية تعد ضمانا لاستقرار الديمقراطية . وفي يناير ١٩٨١ أصبحت اليونان عضوا كاملا بالمجموعة ، وبعد خمس سنوات أصبحت البرتغال وأسبانيا عضوين جديدين .

كان تأثير المجموعة على التحول الديمقراطي بالبرتغال لا يقتصر على تقديم الحافز الاقتصادي والكابح السياسي . فقد أخذت حكومة ألمانيا الغربية والحزب الديمقراطي الاجتماعي المبادرة في التدخل النشط في الصراع مع

Susannah Verney, "Greece and the European Community", in *Political Change in Greece*, ed. Kevin Featherstone and Dimitrios Kasoudas (London, 1987), p. 259 .

Howard Wiarda, "The Significance for Latin America of the Spanish Democratic Transition", in *Spain in the 1980s*, ed. Robert B. Clark (Cambridge, 1987), p. 159.

الشيوعيين وقدموا موارد كبيرة للحكومة البرتغالية والاشتراكيين البرتغاليين (٦٦). وبذلك قدما نموذجا تحتذيده الولايات المتحدة للتدخل، وإمداد القوى الديمقراطية بالمال. وإذا عرفنا كم الأموال التي كان السوفيت يمدون بها الشيوعيين (مايين ٤٥ و ١٠٠ مليون دولار) في عام ١٩٧٥ لأدركنا أهمية التدخل الغربي بقيادة ألمانيا بالنسبة لتحول البرتغال إلى الديمقراطية.

تزامنت بدايات الموجة الثالثة مع انعقاد مؤتمر «الأمن والتعاون» في أوروبا وقانون هلسنكي الختامي وبدء ما عرف بعملية هلسنكي. وثمة ثلاثة عناصر في هذه العملية أثرت على تطور حقوق الإنسان والديمقراطية في أوروبا الشرقية، أولها: تبنت المؤتمرات الأولية وما تلاها العديد من المواثيق التي تضيفى شرعية دولية على حقوق الإنسان والحريات، وللرقابة الدولية على هذه الحقوق في مختلف الدول. وكان «البيان الختامي» الذي وقع عليه رؤساء ٣٥ دول أوروبية وأميركية شمالية في أغسطس ١٩٧٥ بمثابة واحد من عشرة مبادئ «احترام حقوق الإنسان وحرية الأساسية بما فيها حرية الفكر والضمير والدين». وركز البند الثالث من الاتفاقية على مسئولية الحكومات عن دفع التدفق الحر للمعلومات وعن حقوق الأقليات وحرية التنقل ولم شمل العائلات. وفي يناير ١٩٨٩ تضمنت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوربي بنودا أكثر تفصيلا فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحرية الأساسية. كما نصت على إنشاء مؤتمر عن البعد الإنساني عقد بباريس في مايو - يونيو ١٩٨٩، وفي كوبنهاجن في يونيو ١٩٩٠. وقام الاجتماع الأخير بالتصديق على وثيقة تدعم دور القانون والديمقراطية والتعددية السياسية، والحق في تشكيل الأحزاب السياسية وإجراء الانتخابات الحرة والنزيهة. وعلى مدى خمسة عشر عاما انتقلت دول مؤتمر الأمن

(٦٦) بحث تم إعداده للإلقاء في المؤتمر السنوي: Thomas Bruneau, "Portugal in 1970s", للجمعية الأميركية للعلوم السياسية، واشنطن العاصمة، ٢٨-٣١ أغسطس ١٩٨٠، ص ١٥-١٦.

والتعاون الأوربي من مرحلة الالتزام بعدد محدود من حقوق الإنسان إلى دعم كل أبعاد الحريات والكيانات الديمقراطية.

ثانيا: تعرض بيان هلسنكي الختامي لهجوم من قبل العديد من الهيئات في الولايات المتحدة باعتباره يضيفى الشرعية على الحدود التي رسمها السوفيت في أوروبا الشرقية في مقابل وعود تافهة من السوفيت بمراعاة بعض حقوق الإنسان. إلا أن المؤتمرات التالية للأمن والتعاون الأوربي والتي عقدت في بلجراد (٧٧ - ١٩٧٨)، ومدريد (٨٠ - ١٩٨٣) وفيينا (٨٦ - ١٩٨٩) منحت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فرصة الضغط على الاتحاد السوفيتي، وأوروبا الشرقية للالتزام بمواثيق هلسنكي، وجذب الانتباه لأية مخالفة لهذه المواثيق والمطالبة بتصحيحها.

كما تضمنت عملية هلسنكي إنشاء لجان أو مجموعات مراقبة داخل الدول لمراقبة تنفيذ بنود الاتفاقية وكان يورى أو رلوف وغيره من المنشقين السوفيت قد شكلوا أول مجموعة من هذا النوع في مايو ١٩٧٦ وتلاه في ذلك جماعة ميثاق ٧٧ التشيكوسلوفاكية وعدد آخر من اللجان في سائر الدول. ورغم تعرض هذه الجماعات للاضطهاد والقمع من قبل حكوماتهم إلا أنها كانت تمثل جماعات ضغط محلية من أجل التحول إلى الليبرالية.

كان تأثير عملية هلسنكي في أبعاده الثلاثة محدودا على التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية إلا أنه كان حقيقيا. فقد تبنت الحكومات الشيوعية مبادئ الغرب فيما يتصل بمستويات حقوق الإنسان، وبالتالي فقد إنفتحت للنقد الدولي والمحلى حين خالفت هذه الحقوق. فكانت عملية هلسنكي باعثاً للإصلاحيين وسلاحاً لهم في محاولات فتح أبواب مجتمعاتهم. وفي حالتين على الأقل كان التأثير مباشراً تماماً. ففي سبتمبر ١٩٨٩ استخدمت الحكومة الإصلاحية في المجر التزامها بمبدأ حق الفرد في الهجرة (والذي نص

عليه البيان الختامي لمؤتمر فيينا) لتبرير مخالفتها للاتفاقية التي عقدتها مع حكومة ألمانيا الشرقية حين تركت الألمان الشرقيين يخرجون إلى ألمانيا الغربية عبر أراضيها . وقد حركت هذه العملية سلسلة من الأحداث أدت إلى انهيار الشيوعية في ألمانيا الشرقية . وفي أكتوبر ١٩٨٩ أثار مؤتمر للأمن الأوربي عقد في بلغاريا عن البيئة مظاهرات في صوفيا وتم إخمادها بوحشية بالغة من قبل الحكومة وبدأت الأحداث التي انتهت بطرد الكتاتور تودور جيفكوف في الشهر التالي .

كانت المجموعة الأوربية تدفع بالتحول الديمقراطي قدما ، وكانت عضويتها دافعا للدول لكي تتحول إلى الديمقراطية . وكان مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي عملية ألزمت الحكومات الشيوعية بالتحول إلى الليبرالية وأضفت الشرعية على مساعي المنشقين في الداخل والحكومات الأجنبية إلى هذا التحول . فهي لم تنشئ نظما ديمقراطية وإنما ساعدت على بدء الانفتاح السياسي في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي .

الولايات المتحدة : بدأت السياسة الأميركية الرامية إلى دفع حقوق الإنسان والديمقراطية قدما في الدول الأخرى في التحول في بداية السبعينيات ، وتطورت إلى أربع مراحل بين ١٩٧٣ و ١٩٨٩ . ففي أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات احتلت هذه الأهداف مكانة ثانوية في السياسة الخارجية الأميركية . فقد كانت الحكومة والبلاد مشغولة بحرب فيتنام ؛ وكان نيكسون وكيسنجر يتخذون من السياسة الواقعية منهجا لهما في السياسة الخارجية . وفي ١٩٧٣ ، بدأ المد يتجه وجهة أخرى . وجاءت مبادرة التحول من الكونجرس وبدأ بجلسات الاستماع الخمس عشرة التي أدارها النائب دونالد فاستر ولجته الفرعية « للتنظييات والحركات الدولية » في النصف الأخير من عام ١٩٧٣ . وحث تقرير اللجنة الفرعية في أوائل ١٩٧٤ على اتخاذ الولايات المتحدة للتدابير

التي من شأنها دفع حقوق الإنسان في سياستها الخارجية ، وأوصى بعدد من الإجراءات في سبيل هذا الهدف . وفي عام ١٩٧٤ أضاف الكونجرس التعديلات الخاصة بحقوق الإنسان إلى قانون المعونة الخارجية ، وقانون تبادل المساعدات ، وقانون الإصلاح التجاري . وبعد ثلاث سنوات قام بتعديل قانون المؤسسات المالية الدولية . ونصت هذه التعديلات على اشتراط عدم تقديم المساعدات للدول المتهمه بمخالفة حقوق الإنسان مالم ير الرئيس أسبابا تدعو إلى ذلك . وفي الأعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ظهر اهتمام الكونجرس جليا بحقوق الإنسان ورغبته في تطبيق العقوبات الاقتصادية على الدول المخالفة لحقوق الإنسان .

وجاءت المرحلة الثانية من السياسة الأميركية مع إدارة كارتر عام ١٩٧٧ . فاتخذ كارتر من قضية حقوق الإنسان موضوعا رئيسيا في حملته الانتخابية وأصبحت جانبا هاما من جوانب سياسته الخارجية في عامه الأول في الرئاسة . فكانت الإجراءات الرئاسية والخطب والبيانات والتصريحات التي أدلى بها الرئيس ووزير خارجيته وسائر أعضاء الإدارة جميعها تؤكد على الدور الحيوي لحقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأميركية .

وجاءت إدارة الرئيس ريجان إلى البلاد عازمة على اتخاذ سياسة حقوق الإنسان تتميز عن سياسة سابقتها . ومن عناصر هذا التميز انتقاد اتجاه كارتر نحو حقوق الإنسان لأنها كانت تركز على حالات معينة من انتهاك حقوق الإنسان ، وليس على النظام السياسي الذي ينكر حقوق الإنسان . وهكذا بدأت إدارة ريجان بالخط من شأن مشكلات حقوق الإنسان في النظم الشمولية بأمريكا اللاتينية وآسيا وأكدت على الحاجة إلى مناهضة النظم الشيوعية . وفي نهاية ١٩٨١ وتحت ضغط من الكونجرس والتحولات الديمقراطية في أمريكا الجنوبية بدأت الإدارة في تغيير اتجاهها ، وهو مظهر واضح في خطاب ريجان

إلى البرلمان في يونيو ١٩٨٢ . وفي ٨٣ و ١٩٨٤ دخلت السياسة الأميركية مرحلتها الرابعة بتحريك الإدارة بصورة نشطة نحو دفع التحول الديمقراطي قدما في كل من الدكتاتوريات الشيوعية وغير الشيوعية ورمزت لالتزامها هذا بإنشاء الصندوق القومي للديمقراطية . وفي النهاية اتبعت إدارتنا كل من كارتر وريجان نهجين « أخلاقيين » متشابهين في دعم حقوق الإنسان والديمقراطية في الخارج (٦٧) .

واستخدمت الولايات المتحدة في الموجة الثالثة عددا من الوسائل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية لتعزيز التحول إلى الديمقراطية . وشملت ما يلي :

١ - تصريحات للرؤساء ووزراء الخارجية وسائر المسئولين لدعم التحول الديمقراطي بصورة عامة وفي بعض الدول بصورة خاصة ؛ والتقديرات السنوية التي أعدتها وزارة الخارجية عن حقوق الإنسان في الدول الأخرى ؛ ودفاع وكالة المخابرات الأميركية عن الديمقراطية ، ودفاع صوت أميركا وإذاعة أوروبا الحرة وإذاعة الحرية كذلك .

٢ - الضغوط والمقاطعات الاقتصادية بما في ذلك القيود التي فرضها الكونغرس على المعونة الأميركية أو حظرها وعلى التجارة والاستثمارات في خمس عشرة دولة ؛ وتجميد المعونات إداريا في حالات أخرى ؛ والتصويت لغير صالح القروض التي تقدمها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف .

٣ - العمل الدبلوماسي ويشمل دعم التحول الديمقراطي بجيل جديد من الدعاة من السفراء الأميركيين .

Tamar Jacoby, "The Reagan Turnaround on Human Rights", Foreign Affairs 64 (Summer 1986), pp. 1066-86.

٤ - تقديم العون المادي للقوى الديمقراطية ومنها عشرات الملايين من الدولارات قدمتها وكالة المخابرات الأميركية للحزب الاشتراكي في البرتغال عام ١٩٧٥ ، ومعونات مالية ضخمة لتضامن في هولندا وعدة ملايين من وكالة التنمية الدولية والصندوق القومي للديمقراطية في سبيل ضمان إجراء اقتراع نزيه على الجنرال بينوشيه في شيلي عام ١٩٨٨ ، وتقديم المال لدعم التحول الديمقراطي في نيجيريا عام ١٩٩٠ .

٥ - الإجراءات العسكرية وتشمل تجريد إدارة كارتر للسفن الحربية الأميركية ونشرها على سواحل جمهورية الدومينيكان لضمان فرز نزيه لانتخابات ١٩٧٨ ، وغزو إدارة ريجان لجرينادة في عام ١٩٨٣ والطلعات الجوية التي أمرت بها إدارة بوش دعما لأكينو في الفلبين ، وغزو بنما في عام ١٩٨٩ ، وتقديم المعونات العسكرية للحكومات المنتخبة ديمقراطيا في الفلبين والسلفادور في حربيها ضد المنشقين الماركسيين ؛ والدعم المالي للشوار ضد الحكومات غير الديمقراطية في أفغانستان وأنجولا وكمبوديا ونيكاراجوا .

٦ - الدبلوماسية المتعددة الأطراف وتشمل الضغط على الاتحاد السوفيتي من جانب المسئول المعين من قبل كل من كارتر وريجان - ماكس كامبلان - في الجولة الثالثة من اتفاقيات هلسنكي في محادثات مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في بلجراد ومدريد والمساعي الرامية لحشد المعارضة في هيئات الأمم المتحدة ضد مخالفات حقوق الإنسان .

ولكن إلى أي مدى ساعدت هذه الإجراءات على التحول إلى الديمقراطية ؟ مما لا شك فيه أن أهم أثر تمثل في جعل حقوق الإنسان والديمقراطية ضمن القضايا الرئيسية في العلاقات الدولية . ففي عام ١٩٧٧ لاحظت الرابطة الدولية لحقوق الإنسان أن « حقوق الإنسان قد أصبحت لأول مرة موضوعا من موضوعات السياسة القومية في عدة دول » و « محورا تدور حوله

المناقشات في التنظيمات الدولية وحظيت باهتمام أكبر في وسائل الإعلام العالمية» فقد غيرت حملة كارتر المناخ الدولي، ووضعت حقوق الإنسان ضمن جدول أعمال العالم وفي ضحية^(٦٨). كما ساعد دعم الرئيس ريغان « لمشروع الديمقراطية » في السنة الأولى من إدارته، وكذلك خطابه للبرلمان في عام ١٩٨٢ وإنشاء الصندوق القومي للديمقراطية عام ١٩٨٤، ورسالته إلى الكونجرس في مارس ١٩٨٦، بالإضافة إلى أنشطة الدبلوماسيين الأميركيين في عدد من الدول على الحفاظ على التحول الديمقراطي كمحور للشئون الدولية في الثمانينيات ودعم المناخ الفكري العالمي المؤيد للديمقراطية.

وكان الدور الأمريكي في بعض الدول مباشرا وحاسما. فقام السفراء الأميركيون أحيانا بعقد اتفاقية بين فئات المعارضة ولعبوا دور الوسيط بين هذه الجماعات وبين النظم الشمولية. وفي الأعوام ٨٠ و ٨٣ و ١٩٨٤ تدخلت الولايات المتحدة للحيلولة دون قيام انقلابات عسكرية في كل من هندوراس والسلفادور وبوليفيا. وفي عام ١٩٨٧ قام الرئيس ريغان ووزير خارجيته جورج شولتز ببحث الرئيس الكوري على بدء حوار مع المعارضة وأصدرت وزارة الخارجية « تحذيرات مشددة » للجيش الكوري لعدم القيام بمحاولة انقلابية. وفي بيرو أوشك انقلاب عسكري على الوقوع في يناير ١٩٨٩؛ وأعلنت السفارة الأميركية معارضة الولايات المتحدة لمثل هذا الانقلاب، ولم يقع الانقلاب بالفعل^(٦٩). وفي العديد من المناسبات تدخلت الولايات المتحدة لضمان ديمقراطية الفيلبين ضد الانقلابات العسكرية. وقد تكون الإجراءات الأميركية حاسمة أو قد لا تكون في هذه الحالات وفي غيرها، إلا أنها كانت

(٦٨) Quoted in Muravchik, *Uncertain Crusade*, p. 214.

(٦٩) Whitehead, "Bolivia's Failed Democratization", in *Transitions from Authoritarian Rule*, ed. O'Donnell; Schmitter and Whitehead, pp. 66, 223.

خاتمة في دعم التحول نحو الديمقراطية. والحقيقة أن الولايات المتحدة في إدارة كل من كارتر وريغان وبوش قد تبنت صورة ديمقراطية من مبادئ بريجنيف، فلم تكن تسمح بالإطاحة بالحكومات الديمقراطية في مجال نفوذها.

كانت آثار جهود كارتر وريغان تتفاوت بدرجة هائلة من دولة إلى دولة ويحتاج الأمر إلى جهد غير عادي لتقويم هذا الأثر في دولة واحدة. وثمة معياران في هذا الشأن؛ أولهما أحكام من كانت هذه السياسات قد صممت لصالحهم. ففي عام ١٩٨٦ مثلاً قال الرئيس أوزفالدو أورتادو رئيس الإكوادور (٨١ - ١٩٨٤): « التزمت الولايات المتحدة بالمؤسسات الديمقراطية لدرجة غير مسبوقة؛ وبدون السياسات المناصرة للديمقراطية والتي أعلنها الرئيس كارتر وريغان لما كانت بعض العمليات الديمقراطية في أميركا اللاتينية قد بدأت أصلاً أو لقيت ما لقيته من نجاح » وفي ديسمبر ١٩٨٤ وبعد أسبوع واحد من انتخابه ديمقراطياً رئيساً لأورجواي في ١٩٧١ أعرب الرئيس خوليو سانجويتى عن مشاعر مماثلة في قوله: « كانت سياسات إدارة كارتر أهم مؤثر خارجي على العملية الديمقراطية في أورجواي ». وفي الفيلبين قال الكردينال سين في تعليقه على النضال الناجح ضد ماركوس: « لا فوز لأحد هاهنا دون عون من أميركا ». وحتى الاتحاد السوفيتي شعر بالتأثيرات؛ يقول رئيس فرع موسكو لمنظمة العفو الدولية في عام ١٩٨٠: « لا أدري إن كان الرئيس كارتر سيدخل التاريخ الأميركي أم لا؛ لكنه دخل بالفعل التاريخ الروسي بهذه السياسة »^(٧٠).

(٧٠) يمكن العثور على هذه الاستشهادات في المراجع التالية على التوالي:

Osvaldo Hurtado, "Changing Latin American Attitudes", in *Democracy in the Americas*, ed. Pastor, p. 101; Boston Globe, December 3, 1984, p. 2; Burton, *Impossible Dream*, p. 343; New York Times, August 1, 1980, p. A23.

وجاء المعيار الثانى لقياس التأثير الأمريكى على التحول الديمقراطى ممن أرادوا الحفاظ على النظام الدكتاتورى . ففى أثناء إدارة كل من كارتر وريجان كان كبار الزعماء فى البرازيل والأرجنتين وشيل وأورجواى والفيليبين والصين والاتحاد السوفيتى وبولنده - أى كل النظم الشمولية - يشكون مر الشكوى ، وفى بعض الحالات كانت شكواهم من « التدخل » الأمريكى فى سياساتهم الداخلية . وهكذا يتضح أن شكواهم كان لها ما يبررها .

ووجدت هذه الأحكام ما يعززها فى عدة دول من خلال أحكام بعض المراقبين الخبراء . ففى بيرو فى عام ١٩٧٧ حسب قول لويس أبو جاتاس :

« تعززت عملية إعادة إقرار الديمقراطية بسياسات حقوق الإنسان التى أتبعته إدارة كارتر وبالحاجة إلى تطوير شرعية خارجية من ناحية التفاوض حول الديون الخارجية . فقد تجمدت المفاوضات مع صندوق النقد الدولى منذ منتصف ١٩٧٦ وعجزت الحكومة العسكرية عن استئنافها بسبب تعنتها ورفضها اتخاذ « سياسة الصدمات » التى كان الصندوق يوصى بها . »

وفى الإكوادور كانت الضغوط الأمريكية أحد عوامل ثلاثة حالت دون حدوث انتكاسة شمولية فى عام ١٩٧٨ ، وعندما أراد الرئيس فرييس كورديرو أن يقوم بتعليق انتخابات نصف المدة لعام ١٩٨٥ فإنه لم يعد جدولتها إلا تحت ضغط من الولايات المتحدة وسفارتها . « وفى عام ١٩٨٤ حين تم اختطاف رئيس بوليفيا من قبل قوات الأمن تم إطلاق سراحه بسبب المعارضة الشديدة من العمال والقطاعات العسكرية الموالية والسفارة الأمريكية » . وفى شيل كان

للاستمرار الضغط الأمريكى عاملا ساعد على إجراء استفتاء حر ونزيه حول النظام بينوشيه فى عام ١٩٨٨ . وكال لإدارة ريجان تأثيرها الخاص فى تشجيع التحول الديمقراطى فى دول مثل شيل والسلفادور وجواتيمالا وهندوراس لأن المؤسسات العسكرية فيها كانت ترى فى هذه الإدارة صديقا أصلا^(٧١) .

كان أضخم جهد أمريكى معلن لدفع التحول الديمقراطى فى دولة أخرى يتمثل فى تمرير الكونجرس للفيتو الذى قدمه الرئيس ريجان على القانون المعادى للفرقة العنصرية لعام ١٩٨٦ ، والذى يتم بمقتضاه فرض عقوبات على جنوب أفريقيا . ففى المناظرات التى دارت حول هذا الإجراء رأى مؤيدوه أن العقوبات سيكون لها تأثير هام على اقتصاد جنوب أفريقيا ، ويجبر النظام الحاكم بها على التحرك بسرعة لإنهاء الفرقة العنصرية . فى حين رأى معارضوه أن العقوبات من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد وتقضى على فرص العمل بالنسبة للسود وتزيد من تدهور مستوى حياتهم . وكان للعقوبات الأمريكية والعقوبات الأقل صرامة التى فرضتها المجموعة الأوروبية بعض الأثر الاقتصادى على جنوب أفريقيا فى الثمانينيات . ولا نعلم ما إذا كانت قد أثرت على سياسة الفرقة العنصرية إيجابيا أم لا . وكانت حركة إنهاء الفرقة العنصرية قد بدأت فى عام ١٩٧٩ كنتيجة مباشرة للتنمية الاقتصادية فى جنوب أفريقيا والحاجة إلى فتح مجالات عمل للعمالة الماهرة بين السود ، وإنشاء اتحادات تجارية قانونية لهم ، وتحسين الخدمات التعليمية المقدمة لهم والساح بحرية حركة العماله وتوسيع نطاق القوة الشرائية لديهم . وكانت الفرقة العنصرية تتفق واقتصاد زراعى فقير نسبيا ؛ لكنه لم يكن يتناسب واقتصاد تجارى وصناعى حضرى معقد وغنى . وكما حدث فى دول أخرى أفرز النمو الاقتصادى تحولا

(٧١) Luis Abugattas, "Populism and After", in *Authoritarians and Democrats*, ed. Malloy and Seligson, p. 132 .

ليبراليا سياسيا . ولا شك أن العقوبات الأميركية والأوربية في أواسط الثمانينيات قد أثرت على شعور البيض في جنوب أفريقيا بالعزلة وأضافت دوافع أخرى للتحرك نحو إنهاء التفرقة العنصرية . ولعلها أثرت على سرعة تلك الحركة وطبيعتها ، إلا أن تأثيرها كان ثانويا بالنسبة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تحدث داخل جنوب أفريقيا .

ليس ثمة تقويم محدد يمكن ذكره هاهنا للدور الأمريكي في التحولات الديمقراطية في الموجة الثالثة . ولكن يبدو على أى الأحوال أن الدعم الأمريكى كان ذا أهمية خطيرة في عمليات التحول الديمقراطى في جمهورية الدومينيكان وجرينادا والسلفادور وجواتيمالا وهندوراس وأورجواى وبيرو والإكوادور وبنما والفيلين ، وأنه كان عاملا مساعدا في التحول الديمقراطى في البرتغال وشيلي وبولنده وكوريا وبوليفيا وتايوان . وكما هو الحال بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية كان غياب الولايات المتحدة عن هذه العملية معناه انخفاض وتأخر الانتقال إلى الديمقراطية .

الاتحاد السوفيتى :

كان التحول الديمقراطى في أواخر الثمانينيات في أوروبا الشرقية ناتجا عن التحولات التي شهدتها الاتحاد السوفيتى من الناحية السياسية بدرجة تفوق تأثير التحولات التي أحدثها الكونجرس والرئيس كارتر في السياسة الأميركية في السبعينيات . فقد ألغى الرئيس ميخائيل جوربا تشوف مبادئ بريجنيف ونقل إلى حكومات أوروبا الشرقية وجماعات المعارضة رسالة واضحة فحواها أن الحكومة السوفيتية لم تكن لتتمسك بالنظم الدكتاتورية الشيوعية القائمة ، وإنها كانت تؤيد التحول الليبرالى وإجراء الإصلاحات السياسية . ولكن ليس من

المؤكد إلى أى مدى كان يصل تأييد جوربا تشوف للإصلاح السياسى . لا شك أنه كان يفضل إزالة زعماء الحرس القديم من أمثال اريك هونيكير فى ألمانيا الشرقية ، وتودور جيفكوف فى بلغاريا وميلوس جيكرس فى تشيكوسلوفاكيا وإحلال شيوعيين إصلاحيين يتحالفون معه بدلا منهم . كما ليس من الواضح ما إذا كان يساند التحول الكامل إلى الديمقراطية فى دول أوروبا الشرقية والانهيار التام للنفوذ السوفيتى فى تلك الدول . لكن هذا هو ما أدت إليه سياساته .

فتح التوجه السوفيتى الجديد الطريق لخلع الزعماء الشيوعيين القائمين وإشراك الجماعات غير الشيوعية فى السلطة ، واختيار المسؤولين الحكوميين من خلال انتخابات تنافسية وفتح الحدود مع أوروبا الغربية ، وتكثيف جهود التحرك نحو اقتصاديات السوق المفتوحة . كان التحول البولندى فى عامى ٨٨ و ١٩٨٩ ناتجا فى المقام الأول عن تطورات داخلية . وفى أغسطس ١٩٨٩ تدخل جوربا تشوف لحث زعماء الحزب الشيوعى على الانضمام إلى حكومة بقيادة «تضامن» . وفى شهر سبتمبر لم يبد السوفيت اعتراضا على فتح المجر لحدودها مع المغرب . وفى أوائل أكتوبر أدت زيارة جوربا تشوف لبرلين الشرقية إلى الإسراع بخلع هونيكير . وأعلن الكرملين فى وضوح أن القوات السوفيتية لن تستخدم لإخماد الاحتجاجات والمظاهرات التي اجتاحت لا ييزج ومدنا أخرى . وفى نوفمبر تعاون السوفيت فى خلع جيفكوف عن زعامة الحزب فى بلغاريا وإقامة حكومة إصلاحية برئاسة بيتار ملادينوف . أما تشيكوسلوفاكيا فقد حث جوربا تشوف كلا من جيكرس ولاديسلاف أداميك على إجراء التغيير فى صيف ١٩٨٩ . وفى نوفمبر أشار السوفيت إلى أنهم بصدد إدانة غزو ١٩٦٨ وبالتالى

نزع الشرعية عن قيادة الحزب الشيكى وحذروا التشيك من اللجوء إلى القوة لمنع التغيير^(٧٢).

وفي أمريكا اللاتينية وشرق آسيا ساعدت ممارسة النفوذ الأمريكى على التحول الديمقراطى ؛ وكان لانسحاب النفوذ السوفيتى من أوروبا الشرقية تأثير مماثل . فقد أدى التحول السوفيتى إلى قيام مظاهرات قومية متحمسة تهتف بحياة « جوربى » وتؤيد الديمقراطية بشوارع لايزج وبودابست وبراج .

تأثير العرض العملى أو ظاهرة كرات الثلج

هناك عامل خامس ساعد على قيام الموجة الثالثة ويمكن أن نسميه إما « تأثير العرض العملى » أو « العدوى » أو « الانتشار » أو « المحاكاة » أو « كرات الثلج » بل و « ظاهرة الدومينو » . فالتحول الديمقراطى الناجح في دولة يشجع على التحول الديمقراطى في دول أخرى ، إما لأنها جميعا تواجه مشكلات متماثلة أو اعتبار التحول الديمقراطى دواء لكل مشكلاتها ، أو لأن الدولة التى تحولت إلى الديمقراطية على درجة من القوة أو تعدد مثالا سياسيا وثقافيا يحتذى . ويرى البعض أن تأثير المظاهرات له أهمية نسبية بين الأسباب البيئية الخمسة التى شاعت في تحليلها . وقد أوضحت الدراسات الإحصائية للانقلابات وسائر الظواهر السياسية وجود نمط العدوى ولو في بعض الظروف على الأقل^(٧٣) . ورغم صعوبة تحليل ظاهرة تأثير العرض العملى في هذا الكتاب

Timothy Garton Ash, "Eastern Europe: The Year of Truth", New York (٧٢) Review of Books, February 15, 1990, p. 17 .

Almond and Mundt, "Tentative Conclusions", in Crisis and Change, (٧٣) ed. Almond, Flangan and Mundt, pp. 626-29 .

فإننا سنقدم بعض الاقتراضات عن الدور العام الذى لعبته تأثيرات العرض العملى في الموجة الثالثة .

ما الذى تبينه ظاهرة تأثير العرض العملى ؟ أولا : بينت للزعماء والجماعات في مجتمع ما قدرة الزعماء والجماعات في مجتمع آخر على وضع حد للنظام الشمولى وإقامة بديل ديمقراطى . وبالتالي فقد شجعت الزعماء والجماعات في المجتمع الثانى على محاولة محاكاة الزعماء والجماعات في المجتمع الأول . ثانيا : أوضحت ظاهرة « تأثير العرض العملى » أن ذلك يمكن حدوثه . فتعلم الشعب في المجتمع الثانى من المجتمع الأول أساليب وتقنيات التحول الديمقراطى وحكاها . فقامت الجماعات الكورية بمحاكاة واعية لمبدأ « سلطة الشعب » الذى وضع حدا لكتاتورية ماركوس في الفيلين . وفي بعض الأحيان كان التعلم ناتجا عن تشاور مباشر بين الساعين إلى إحداث تحول ديمقراطى وعن عملية تعليمية واعية ، كما هو الحال بين أنصار الديمقراطية في كل من المجر وأسبانيا . ثالثا : تعلم أنصار التحول الديمقراطى الأخطار التى يجب تجنبها والمصاعب التى ينبغى التغلب عليها . فقد كانت الاضطرابات والصراع الاجتماعى الذى شهدته البرتغال في عامى ٧٤ و ١٩٧٥ مثلا عاملا مشجعا لزعماء التحول الديمقراطى في كل من أسبانيا والبرازيل للقيام بمحاولة « إجراء تغيير سياسى محسوب لتفادى عمليات الانقطاع التى عانتها البرتغال . كما كان الزعماء الديمقراطيون الأسبان ينظرون إلى الانقلاب العسكرى التركى في سبتمبر ١٩٨٠ باعتباره « نموذجا خطيرا » لما ينبغى تجنبه في أسبانيا^(٧٤) .

Kenneth Maxwell, "Regime Overthrow and the Prospects for Democrat- (٧٤) ic Transition in Portugal", in Transitions from Authoritarian Rule: Southern Europe, ed. O'Donnell, Schmitter, and Whitehead, p. 132 .

إذن يمكن إيجاز دور ظاهرة « تأثير العرض العملي » في الموجة الثالثة في ثلاث نقاط ، أولها : أن هذه الظاهرة كانت لها أهمية في الموجة الثالثة تفوق ما كان لها من أهمية في الموجتين الأولى والثانية بدرجة كبيرة . والسبب هو التوسع الهائل في الاتصالات العالمية والنقل في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وخاصة تغطية العالم بشبكة من الأقمار الصناعية في السبعينيات . كانت الحكومات لا تزال تستطيع السيطرة على وسائل الإعلام المحلية وأحيانا استبعاد قدرة مواطنيها على استقبال رسائل ما كانت تشاء لهم أن يستقبلوها ، إلا أن المصاعب والتكاليف التي يتطلبها ذلك قد ازدادت بدرجة ملحوظة ، وقد تؤدي إلى انتشار شبكة إعلامية سرية كما حدث في بولنده وغيرها . وجاءت أجهزة الإذاعة ذات الموجة القصيرة والتلفزيون الذي يتلقى مادته من الأقمار الصناعية والكمبيوترات والفاكس وزادت من صعوبة حجب الحكومات الشمولية للمعلومات عن شعوبها فيما يتعلق بنضال الشعوب الأخرى ، وإطاحتها بالنظم الشمولية . ويعود الفضل إلى تأثير الاتصالات العالمية في تحول صورة « الثورة الديمقراطية العالمية » في منتصف الثمانينيات إلى واقع في أذهان القادة السياسيين والمثقفين في معظم دول العالم . فكان لكفاح « تضامن » في بولنده وسقوط ماركوس في الفيليبين صدى في شيلي وما كان ليصبح بهذا الدوى لو أنه حدث في عقود مبكرة (٧٥) .

ثانيا : إذا كانت المواصلات والاتصالات المكثفة قد قربت المسافات فإن ظاهرة تأثير العرض العملي كانت لا تزال هي العامل الأقوى بين الدول المتقاربة جغرافيا والمتشابهة ثقافيا . فكان لسقوط الشمولية في البرتغال تأثير مباشر في جنوب أوربا والبرازيل . فقال أحد أهالي أثينا في يونيو ١٩٧٤ أى بعد شهرين من قيام الانقلاب في البرتغال وقبل شهر واحد من انهيار النظام

New York Times, May 14, 1989, p. E6 .

(٧٥)

العسكري اليوناني : « أن ما نحتاجه هو رجل مثل الجنرال سينوزا في اليونان » يطرد تلك العصبية ويعيد الحكومة الدستورية . كما جاءت نهاية خمسة وأربعين عاما من الدكتاتورية البرتغالية في صورة صدمة عميقة للنظام الأسباني وفي صورة نموذج معنوي عظيم بالنسبة للمعارضة . فزادت المطالبة بالتغيير في أسبانيا (٧٦) . وكان للتحول الديمقراطي اليوناني أثر قليل على غيرها . أما التحول الديمقراطي في أسبانيا فكان له أثر هائل في أميركا اللاتينية . فكانت التحولات التي شهدتها كل من أسبانيا والبرتغال دليلا على أن ثقافتى جزيرة أيبيريا لم تكونا معاديتين للديمقراطية في أعماقهما . واستخدم الفونسو النموذج الأسباني في محاولته لإضفاء الشرعية على أنشطته في الأرجنتين (٧٧) . وكان تحول الأرجنتين إلى الديمقراطية بدوره - حسب قول رئيس بوليفيا - قد أتى بالديمقراطية إلى أميركا اللاتينية وكان له تأثيرة المتميز على جيرانها . فكان تأثيره في أورجواى إيجابيا وسلبيًا في آن معا . فالتحول إلى الديمقراطية في جارتها الكبرى قد جعل الديمقراطية أمرا حتميا في أورجواى ؛ إلا أن الإجراءات المبكرة التي كان قد اتخذها الفونسو ونظامه في إعدام الحكام العسكريين السابقين قد دفعت ببعض العسكريين في أورجواى إلى التراجع عما تعهدوا به من قبل من التنازل عن السلطة . وكان التحول الديمقراطي في الأرجنتين عاملا مشجعا لأنصار التحول الديمقراطي في شيلي والبرازيل ، وثبطت من عزم الانقلابات العسكرية ضد النظم الديمقراطية الجديدة في بيرو وبوليفيا . فالتقى ألفونسو

Washington Post, June 19, 1974, p. A 10.

(٧٦)

Falcoff, "The Democratic Prospect", in The New Democracies, ed. Roberts, p. 67 .

(٧٧)

بنفسه بزعماء جماعات المعارضة الديمقراطيين في دول أميركية جنوبية أخرى وأعرب لهم عن تأييده لهم^(٧٨).

أثار سقوط ماركوس في فبراير ١٩٨٦ الخوف والرجاء في قلوب النظم الشمولية وقادتها وبين صفوف الديمقراطيين في المعارضة في دول آسيا. فبعد شهر من أداء الكردينال سين لدوره الرئيسي في قلب نظام الفيليين قام الكردينال كيم ولأول مرة بالدعوة إلى التغيير الدستوري والديمقراطية في كوريا^(٧٩). ومن المحتمل رغم قلة الدلائل أن أحداث كل من الفيليين وكوريا ساعدت على إثارة المظاهرات المنادية بالديمقراطية في بورما في صيف ١٩٨٨ والمظاهرات المماثلة في الصين في خريف ١٩٨٦ وربيع ١٩٨٩ وكان لها بعض الأثر في التحولات الليبرالية التي شهدتها تايوان.

وحدث أكبر تأثير لظاهرة كرات الثلج في أوروبا الشرقية. فما تفككت قبضة الاتحاد السوفيتي وسمحت بتولى غير الشيوعيين للسلطة في بولنده في أغسطس ١٩٨٩ حتى اجتاحت مد التحول الديمقراطي أوروبا الشرقية بأكملها، فنجح في المجر في سبتمبر، وفي ألمانيا الشرقية في أكتوبر، وفي تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا في نوفمبر، وفي رومانيا في ديسمبر^(٨٠). وكان التحول الديمقراطي في بعض الدول عاملا أثار إحساس الفخار لدى جيرانها. فهل كان لأسبانيا المتحضرة الصناعية ذات الطبقة المتوسطة الغالبة أن تتخلف عن البرتغال؟ وهل كان لأورجواي

(٧٨) New York Times, December 13, 1983, p. 3, January 22, 1984.

(٧٩) New York Times, March 15, 1986, p. A7; Boston Globe, April 5, 1986, p. 1.

(٨٠) Timothy Garton Ash, "The Revolution of the Magic Lantern", New York Review of Books, January 18, 1990, p. 51.

وشيل بها لهما من تجارب طويلة مع الديمقراطية أن يتخلفا عن الأرجنتين والبرازيل؟ وهل كان يمكن لدولة ذات تاريخ عريق مع الديمقراطية كتشيكوسلوفاكيا أن تتخلف عن الآخرين؟

إن عمليات التحول الديمقراطي في شرق أوروبا وشرق آسيا تبين عاملا ثالثا هاما لظاهرة العرض العملي، وهو تغير الأهمية النسبية لأسباب أية موجة من موجات التحول الديمقراطي. فمن الواضح أن ظاهرة العرض العملي لا يمكن أن تؤثر على أول تحول ديمقراطي يحدث. فكانت التحولات الديمقراطية الأولى في الموجة الثالثة نتيجة لأحداث مفاجئة وليس لظاهرة كرات الثلج. فقد أدت الحرب الاستعمارية غير المحسومة والهزيمة العسكرية في قبرص وموت فرانكو إلى انفجار حركات التحول الديمقراطي في كل من البرتغال واليونان وأسبانيا. وكان لهزيمة فوكلاند واغتيال بنينو أكيو وزيارة البابا تأثيرات مماثلة في الأرجنتين والفيليين وبولنده. وكانت هذه العمليات محلية، ولكن ما إن وقعت كانت التحولات التي شهدتها هذه الدول رائدة - أسبانيا والبرتغال والأرجنتين والفيليين وبولنده - عوامل أثارت المطالبة بتحويلات مماثلة في دول مجاورة ومتأثرة ثقافيا. ولم يتوقف تأثير ظاهرة العرض العملي بصورة كبيرة على توافر الظروف الاقتصادية والاجتماعية المثلى للديمقراطية في الدول المتأثرة. وانعكس ذلك على سرعتها. ففي بولنده استغرق التحول إلى الديمقراطية عشر سنوات، وفي المجر عشرة أشهر، وفي ألمانيا الشرقية عشرة أسابيع، وفي تشيكوسلوفاكيا عشرة أيام، وفي رومانيا عشر ساعات^(٨١).

(٨١) ربما كانت هذه الملاحظة ترجع أصلا إلى تيموثي جارتون آش. انظر:

New York Review of Books, January 18, 1990, p. 42

وفي نهاية ١٩٨٩ علق أحد المصريين على المستقبل السياسى للعالم العربى قائلا : « لا مفر من الديمقراطية الآن » (٨٢) . وكانت رؤيته تقوم على فرضية كرات الثلج كسبب ؛ فلا بد للديمقراطية أن تحدث ها هنا ما دامت قد حدثت هناك . فكرات الثلج المتدحرجة من أعلى لأسفل لا تزيد في سرعتها وحجمها وحسب ، بل ذابت كذلك في بيئات لا تتعاطف معها . وقرب نهاية الثمانينيات أدت ظاهرة العرض العملى إلى بدأ جهود رامية إلى التحول الديمقراطى في دول كانت ظروف التحول الديمقراطى فيها واهنة وغير مهيأة . ففى أعقاب الحركات الساعية إلى تحقيق الديمقراطية بالفيلبين وبولنده والمجر تساءل الناس في كوريا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا عن السبب في عدم تحولهم هم أيضا . وبعد أن تحولت هذه الشعوب نحو الديمقراطية ثارت نفس التطلعات لدى الصينيين والرومان كذلك . لكن كانت هناك عقبات في طريق تحقيق هذه التطلعات . فكان الناتج الإجمالى القومى للفرد في الصين يعادل نصف نظيره في الفيلبين وعشر نظيره في كوريا ؛ فكانت الصين من الناحية الاقتصادية بعيدة عن منطقة بعيدة عن منطقة الانتقال السياسى . وكانت تفتقر إلى البرجوازية القوية . كما أنها لم تخضع أبدا للاحتلال الأمريكى (*) . وكانت المسيحية والكنيسة الكاثوليكية ضعيفة الأثر أو لاوجود لها على الإطلاق ؛ ولم تتوفر لها تجربة سابقة مع الديمقراطية ، وثقافتها العريقة تضم العديد من عناصر الشمولية . وكانت رومانيا الثانية بعد ألبانيا كأفقر دولة في شرق أوروبا ؛ ولم تكن لها تجربة ديمقراطية . وكانت المسيحية الغربية غائبة تقريبا ؛ وكانت رومانيا في عزلة عن التأثيرات الخارجية للمجتمع الأوروبى والفاتيكان والولايات المتحدة أوحى الاتحاد

New York Times, December 28, 1989, p. A 13 .

(٨٢)

(*) وهل هذا من حسن حظ الصين أم سوء حظها ؟! (المترجم) .

السوفيتى . إلا أن تأثير ظاهرة العرض العملى كان قوة دافعة للجهود الرامية إلى التحول الديمقراطى في كل من رومانيا والصين . فقد أدى إلى تحريك الموجة الثالثة من لشبونة إلى بكين وبوخارست .

الأسباب والمسببات

إن العوامل التى أسهمت في انهيار النظم الشمولية أضعفها في السبعينيات والثمانينيات كانت تشمل : غلبة الديمقراطية ومعاييرها على المستوى العالمى وفي عدة دول منفردة ؛ وما ترتب على ذلك من غياب الشرعية القائمة على قاعدة أيديولوجية سوى النظام ذى الحزب الواحد ؛ والهزائم العسكرية والمشكلات الاقتصادية ، والفشل الناجم عن صدمات منظمة أوبك وارتفاع أسعار النفط والأيدىولوجيا الماركسية والسياسات الاقتصادية غير الفعالة ، والنجاح في تحقيق بعض الأهداف التى أدت إلى الاستغناء عن النظام الحاكم أو إلى تشديد حدة الضغوط الاجتماعية والمطالبة بالمشاركة السياسية ؛ ونمو الشقاق داخل صفوف التحالفات الحاكمة في النظم الشمولية ، وخاصة في النظم العسكرية ، حول تسييس الجيش ؛ وتأثيرات كرات الثلج في سقوط بعض النظم الشمولية على الثقة في نفوس الحكام والمعارضة في دول أخرى شمولية .

وكانت العوامل التى ساعدت على ظهور النظم الديمقراطية في السبعينيات والثمانينيات بدول شمولية سابقة تشمل : ارتفاع مستوى الرخاء الاقتصادى مما أدى إلى زيادة محور الأمية وارتفاع معدلات التعليم والحياة في الحضر ؛ وتوافر طبقة متوسطة كبيرة ، ونمو القيم والتوجهات المؤيدة للديمقراطية ، والتغير في مستويات الزعامة الشعبية في الكنيسة الكاثوليكية مما حدى بالكنيسة إلى معارضة النظم الشمولية وتأييد الديمقراطية ؛ وتغير

السياسات المؤيدة لتنامي الديمقراطية في المجتمعات الأوروبية والولايات المتحدة ثم في الاتحاد السوفيتي في منتصف الثمانينيات ؛ وتأثير ظاهرة كرات الثلج التي كانت لظهور النظم الديمقراطية في دول رائدة كأسبانيا والأرجنتين والفيلبين وبولنده على دعم التحرك نحو الديمقراطية في دول أخرى .

كانت هذه هي الأسباب العامة للموجة الثالثة من التحول الديمقراطي . وهي تختلف لدرجة هامة عن الأسباب الرئيسية للموجة الثانية وإلى درجة أقل عن أسباب الموجة الأولى . وكانت الأهمية النسبية لهذه الأسباب العامة تتفاوت من منطقة إلى أخرى ومن نوع من الأنظمة الشمولية إلى نوع آخر ومن دولة إلى أخرى . كما كانت أهميتها النسبية تتفاوت بمرور الوقت في أثناء الموجة الثالثة نفسها . فالهزائم العسكرية والنمو الاقتصادي والأزمات الاقتصادية الناتجة عن صدمات النفط كانت ضمن الأسباب التي أدت إلى قيام حركات التحول الديمقراطي الأولى . وكانت العوامل الخارجية وأهمها ظاهرة كرات الثلج على درجة أكبر من الأهمية في التحولات اللاحقة . وكان التحول الديمقراطي في أية دولة بعينها ناتج عن مزيج من الأسباب العامة وبعض من العوامل الأخرى الخاصة بكل دولة على حدة .

والعوامل العامة تخلق الظروف الملائمة للتحول إلى الديمقراطية . فالنظام الديمقراطي لا تقيمه اتجاهات ، بل يقيمه الشعب . ولا تقوم الديمقراطيات بالأسباب بل بمن يتسببون فيها . فعلى القادة السياسيين والجماهير أن تعمل جاهدة . فلماذا قاد زعماء الديمقراطية حول العالم بلادهم نحو الديمقراطية ؟ إن دوافع القادة الديمقراطيين تتفاوت وتباين وتمتزج في خليط غامض حتى بالنسبة لهم هم أنفسهم . فقد يعمل الزعماء على تحقيق الديمقراطية لإيمانهم بها كغاية في حد ذاتها ، أو لأنهم يرون فيها وسيلة لتحقيق أهداف أخرى ، أو لأن الديمقراطية هي ناتج ما اتبعوه من أهداف أخرى . وقد لا تكون الديمقراطية في

حالات عديدة هي المحصلة التي يصبو إليها القادة ، لكنها قد تكون هي المحصلة المقبولة .

إن توافر الظروف الاجتماعية والاقتصادية والخارجية الملائمة لقيام الديمقراطية لا تعد كافية لقيام الديمقراطية . ومهما كانت دوافع الزعماء السياسيين فإنه ينبغي لبعضهم أن يتطلع إلى قيامها أو يتخذ من الخطوات ما يؤدي إلى قيامها . ولا قبل لهم بتحقيق الديمقراطية من خلال الرغبة والمهارة إذا لم تتوافر شروط قيامها . ففي نهاية الثمانينيات كانت العقبات في طريق الديمقراطية في هايتي تتجاوز قدرات أى زعيم سياسى مهما بلغت مهارته . فشروط تحقيق الديمقراطية يجب أن تتوافر في الموجة الثالثة . إلا أن الزعماء السياسيين وحدهم هم الذين يستطيعون بإرادتهم أن يحققوا أهدافها (٨٣) .



(٨٣) لمزيد من الاطلاع على الزعماء وخياراتهم انظر :

Samuel Huntington and Joan M. Nelson, No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries (Cambridge, 1976), pp. 159-71 .

الباب الثالث

الكيفية

إجراءات التحول الديمقراطي

كيف حدثت التحولات الديمقراطية في الموجة الثالثة

إن السبب والكيفية في التحول الديمقراطي أمران متداخلان ؛ إلا أن تركيزنا في هذا الموضع من الدراسة يتحول من السبب إلى الكيفية ، أى الطريقة التى اتبعها الزعماء السياسيون والجماهير في إنهاء النظم الشمولية في السبعينيات والثمانينيات وأقاموا مكانها نظما ديمقراطية . وكانت جذور التحول متنوعة ، كما كان الشعب مسئولاً في المقام الأول عن إحداث التحول . إضافة إلى ذلك فإن نقطتى بداية العمليات ونهايتها غير متماثلتين . فهناك اختلافات واضحة فيما بين الأنظمة ؛ فبعضها رئاسى ، وبعضها الآخر برلمانى ، بينما يجسد بعض ثالث منها مزيجاً ديجولياً منهما معا ؛ وبعضها أيضاً ذو حزبين ، وبعض آخر متعدد الأحزاب وهناك اختلافات كبرى في طبيعة الأحزاب وقوتها . ولهذه الفوارق أهميتها بالنسبة لاستقرار النظم الديمقراطية التى تنشأ ، لكن أهميتها ضئيلة بالنسبة للإجراءات المؤدية إلى نشأة هذه النظم ^(١) . والنقطة الأهم هى أن

G. Bingham Powell, Jr., *Contemporary Democracies : Participation, (١) Stability and Violence* (Cambridge, 1982), chaps. 5-9.

كبار مسئولى الحكومة فى كل من النظم الديمقراطية يتم اختيارهم من خلال انتخابات تنافسية يمكن لغالبية السكان المشاركة فيها . وهكذا فالنظم الديمقراطية تتميز بجوهر مؤسساتى مشترك تقوم عليه هويتها . أما النظم الشمولية فتعرف بغياب هذا الجوهر المؤسساتى المحدد ، ولا شئ يربط بينها سوى غياب الديمقراطية . لذا فمن الضرورى أن نبدأ مناقشة التحول فى النظم الشمولية بتعريف الفوارق بين هذه النظم وأهمية هذه الفوارق بالنسبة لعمليات التحول الديمقراطى . إذن فالتحليل يتحول إلى طبيعة هذه الإجراءات والاستراتيجيات المتبعة من قبل أنصار التحول الديمقراطى وخصومهم على السواء .

النظم الشمولية

اتخذت النظم اللاديمقراطية أنماطا عديدة تاريخيا . فكانت النظم التى تحولت إلى الديمقراطية فى الموجة الأولى كانت ملكيات استبدادية وأرستقراطيات إقطاعية متداعية ، ودول تخلفت عن إمبراطوريات قارية . والنظم التى تحولت فى الموجة الثانية كانت دولا فاشية ومستعمرات ودكتاتوريات فردية عسكرية ، وغالبا ما كانت لها تجارب ديمقراطية سابقة . أما النظم التى تحركت نحو الديمقراطية فى الموجة الثالثة فكانت فى ثلاث فئات فى مجملها : أنظمة ذات حزب واحد ، وأنظمة عسكرية ودكتاتوريات فردية .

قامت الأنظمة ذات الحزب الواحد على ثورة أو حيلة سوفيتية وكانت تشمل الدول الشيوعية بالإضافة إلى تايوان والمكسيك (وكانت تركيا تندرج تحت هذا النمط قبل تحولها فى الموجة الثانية إلى الديمقراطية فى الأربعينيات . وفى هذه النظم يحتكر الحزب السلطة عمليا وكان الوصول إلى السلطة لا يتم

إلا من خلال تنظيم الحزب . وكان الحزب يستمد شرعيته من الايديولوجيا . وغالبا ما حققت هذه النظم مستوى عاليا من الهيكلية السياسية .

وقامت النظم العسكرية على انقلابات عسكرية على أنقاض حكومات ديمقراطية أو مدنية . وفى هذه النظم نجد أن الجيش يمارس السلطة على أساس مؤسساتى ، والقادة العسكريين يحكمون كعصابة من الزملاء أو يتبادلون المناصب الحكومية العليا فيما بين كبار الجنرالات . وقامت الأنظمة العسكرية فى صورة غزيرة فى أمريكا اللاتينية وفى اليونان وتركيا وباكستان ونيجيريا وكوريا الجنوبية .

وكانت الدكتاتوريات الفردية فئة ثالثة أكثر تنوعا قوامها الدول ذات الأنظمة اللاديمقراطية . والسمة المميزة لأية دكتاتورية فردية هى أن الزعيم الفرد هو مصدر السلطات وأن السلطة تتوقف على القرب من الزعيم والاعتماد عليه والحصول على تأييده . وتشمل هذه النوعية البرتغال تحت حكم سالازار وكايتانو ، وأسبانيا فرانكو ، والفيليبين ماركوس ، والهند انديرا غاندى ، ورومانيا شاوشيسكو . وكانت الدكتاتوريات الفردية تنتمى إلى أصول متباينة . ففى كل من الفيليبين والهند كانا نتيجة لانقلابات تنفيذية . وفى البرتغال وأسبانيا بدأت بانقلابات عسكرية (أدت فى الآونة الأخيرة إلى حرب أهلية) وأقام الدكتاتور فيها قواعد قوته فى استقلال عن الجيش . وفى رومانيا تطورت الدكتاتوريات الفردية عن نظام دى حزب واحد . وظهرت شيلي فى ظل حكم بينوشيه كنظام عسكرى ، إلا أنها من الناحية العملية تحولت إلى دكتاتورية فردية بسبب طول بقائه فى منصبه وبسبب خلافاته مع قادة الجيش وهيمته عليهم . وكانت بعض الدكتاتوريات الفردية - فى ظل

حكم رؤساء من قبيل سوموزا ودوفالييه وموبوتو وشاه إيران - تجسد نمط النظم السلطانية التي تتميز بالمحسوبية ومحاباة الأقارب والفساد والنفاق .

وتتميز النظم ذات الحزب الواحد والنظم العسكرية والدكتاتوريات الفردية جميعا بقمع التنافسية والمشاركة السياسية على السواء . ويختلف النظام القائم في جنوب أفريقيا عن كل هذه النظم في كونه قائما على حكم أقلية عنصرية تستبعد أكثر من ٧٠٪ من السكان عن السياسة ولكن أيضا بوجود تنافس سياسى حاد في داخل الأقلية البيضاء الحاكمة . وتدلنا التجربة التاريخية على أن إجراءات التحول الديمقراطية تزداد يسرا إذا وجد التنافس قبل المشاركة^(٢) . وإذا كان الحال كذلك فإن فرص التحول الديمقراطى الناجح هي في جنوب أفريقيا أكبر منها في الدول ذات الأنماط الأخرى من النظم الشمولية ، وهي تشبه في بعض جوانبها عمليات التحول الديمقراطى في أوروبا في القرن التاسع عشر حيث كانت السمة المحورية لها انتشار التصويت وقيام نظام حكم أكثر شمولية . ومع ذلك كان الاستبعاد قائما على أسباب اقتصادية لا عنصرية . وكانت النظم الوراثية الطائفية تقاوم التحول السلمى^(٣) . وهكذا فإن التنافسية داخل الأقلية الحاكمة في جنوب أفريقيا تبشر بنجاح التحول الديمقراطى ؛ وقد خلق التحديد العنصرى لهذه الأقلية الحاكمة مشكلات في هذا التحول الديمقراطى .

Robert A. Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition (New Haven, (٢)

1971), pp. 33-40 .

Donald Horowitz, "Three Dimensions of Ethnic Politics", World Politics (٣)

23 (January 1971), pp. 232-36 .

وهناك بعض الأنظمة لا تُندرج تماما تحت هذه الأنماط . ففي بداية الثمانينيات مثلا كانت بولندة تضم عناصر من نظام ذى حزب واحد ، ونظام الأحكام العرفية القائم على الجيش بقيادة ضابط كان يتولى أيضا سكرتارية الحزب الشيوعى . وقد بدأ النظام الشيوعى في رومانيا (وكذلك في كوريا الجنوبية) كنظام ذى حزب واحد ، لكنه تطور في الثمانينيات إلى دكتاتورية فردية سلطانية . وكان النظام في شيل بين ٧٣ و ١٩٨٩ نظاما عسكريا في جزء منه ، إلا أنه على نقيض النظم العسكرية الأخرى بأمريكا اللاتينية كان له زعيم واحد سيطر على سائر مصادر السلطة . لذا فهو يتميز بالعديد من سمات الدكتاتورية الفردية . ومن ناحية أخرى نجد أن دكتاتورية نوريجيا في بنما كانت فردية إلى درجة عالية ، لكنها كانت تعتمد تماما على قوة الجيش . وهكذا فإن التصنيف الذى نراه في الجدول (٣) يعد تقريبا ؛ ففي النظم التي تمتزج فيها عناصر متباينة من تصنيفات مختلفة ندرجه تحت التصنيف الغالب عليه حين بدأ في المرحلة الانتقالية .

جدول (٣)
النظم الشمولية وعمليات التحول الليبرالي / الديمقراطي
(١٩٧٤-١٩٩٠)

العمليات	الأنظمة			
	ذو حزب واحد	فردي	عسكري	أقلية عنصرية
تحول	(تاوان)* (المجر) (المكسيك) (الاتحاد السوفيتي) بلغاريا	أسبانيا الهند شيلي	تركيا البرازيل بيرو إكوادور جواتيمالا نيجيريا** باكستان السودان**	١٦
تغيير	بولنده تشيكوسلوفاكيا نيكاراجوا منغوليا	(نيبال)	أورجواي بوليفيا هندوراس السلفادور كوريا	(جنوب أفريقيا) ١١
إحلال	ألمانيا الشرقية	البرتغال الفيلين رومانيا	اليونان الأرجنتين	٦
تدخل	جرينادة		(بنما)	٢
مجموع	١١	٧	١٦	٣٥

(*) دول تحولت إلى الليبرالية ولكن لم تتحول إلى الديمقراطية بحلول عام ١٩٩٠.
(**) دول انتكست إلى الشمولية.

حدث التحول الديمقراطي في الموجة الثانية من خلال حيل خارجية وجلاء الاستعمار. وفي الموجة الثالثة وكما رأينا كانت هاتان العمليتان أقل أهمية واقتصرتا قبل عام ١٩٩٠ على جرينادة وبنما وبعض المستعمرات البريطانية الصغيرة معظمها في البحر الكاريبي. وإذا كانت المؤثرات الخارجية تمثل أسبابا هامة في التحول الديمقراطي في الموجة الثالثة فقد كانت الإجراءات نفسها محلية في معظمها. ومن المفيد في دراستنا هذه أن نقسم الحالات إلى أنماط عامة من الإجراءات. فقد حدث «التحول» حين بادرت النخب المسيطرة على السلطة بتبني الديمقراطية. أما «الإحلال» فقد تم عندما أمسكت المعارضة بزمام تحقيق الديمقراطية وحين انهار النظام الشمولي أو أطيح به. أما ما يعرف «بالإحلال التحولي» فقد حدث حين إشتكرت الحكومة وجماعات المعارضة في عملية التحول الديمقراطي. وفي كل الحالات لعبت الجماعات داخل السلطة أو خارجها على السواء دورا ما. وهذه التصنيفات تفرق ببساطة بين أهمية الحكومة والمعارضة.

وكما هو الحال بالنسبة لأنماط الحكم فإن الحالات التاريخية لتغير الأنظمة لا تندرج بالضرورة تحت أنواع نظرية من التصنيفات. فكل عمليات التحول تقريبا شملت مفاوضات من نوع ما، سواء خفية أو معلنة، بين الحكومة والمعارضة. وأحيانا تبدأ العمليات الانتقالية بصورة ما ثم تتحول إلى صورة أخرى. ففي أوائل الثمانينيات على سبيل المثال كان يبدو أن بوتان كان يبدأ عملية ما من التحول في النظام السياسي بجنوب أفريقيا، إلا أنه لم يصل إلى درجة تحويله إلى الديمقراطية. وفي مواجهة مناخ مغاير تحول خليفته ديكليرك إلى عملية «إحلال تحولي» بالتفاوض مع الجماعة المعارضة الرئيسية. ويتفق الدارسون على أن حكومة البرازيل كانت قد بدأت عملية التحول وسيطرت عليها لعدة سنوات. ويرى البعض أنها فقدت السيطرة على تلك العملية نتيجة لاحتشاد شعبي وإضرابات في عامي ٧٩ و ١٩٨٠؛ في حين يشير آخرون إلى

نجاح الحكومة في مقاومة المطالب الملحة للمعارضة بإجراء انتخابات مباشرة للرئاسة في منتصف الثمانينيات . وكل حالة حدثت عبر التاريخ كانت تضم في داخلها عناصر من عمليتين انتقاليتين أو أكثر ، لكنها رغم ذلك كانت تندرج تحت عملية منها أكثر من غيرها .

وما هي العلاقة بين طبيعة النظام الشمولي وطبيعة العملية الانتقالية ؟ وكما نرى في جدول (٣) فالعلاقة ليست منتظمة . إلا أن الأولى كانت لها نتائج على الأخيرة . وكانت كل العمليات الانتقالية باستثناء ثلاث حالات تشمل « التحول » أو « الإحلال التحولي » من النظم العسكرية . وفي الاستثناءات الثلاثة - الأرجنتين واليونان وبنما - عانت الأنظمة العسكرية هزائم عسكرية وانهارت على إثرها . وأخذ القادة العسكريون في أماكن زمام المبادرة - أحيانا استجابة للمعارضة والضغط الشعبي - وحققوا قدرا من التغيير في النظم الحاكمة . وكان الحكام العسكريون في وضع أفضل يسمح لهم بإنهاء نظمهم من قادة نظم أخرى . فالحكام العسكريون في الحقيقة لا يعتبرون أنفسهم حكاما دائمين لبلادهم . بل يؤمنون بأنه ما أن يتم إصلاح السليبات التي أدت بهم إلى الاستيلاء على السلطة عليهم أن يخرجوا ويعودوا إلى مهامهم العسكرية العادية . وللجيش دور مؤسستاتي ثابت غير السياسة والحكم . وبالتالي فقد قرر القادة العسكريون (في غير الأرجنتين واليونان وبنما) بأن قد آن أوان البدء في إعادة إقرار الحكم الديمقراطي المدني أو التفاوض حول انسحابهم من مقاعد السلطة مع جماعات المعارضة . وغالبا ما يحدث ذلك عندما يحدث ولو تغيير واحد في القيادة العليا للنظام العسكري^(٤) . ويضع القادة العسكريون شرطين أو ضمانتين لإنسحابهم من السلطة ؛ أولهما : ألا يكون ثم اضطهاد أو عقاب أو أي انتقام آخر ضد ضباط الجيش على أية تصرفات ارتكبوها حين اعتلوا السلطة .

(٤) Martin C. Needler, "The Military Withdrawal from Power in South America", *Armed Forces and Society* 6 (Summer 1980), pp. 621-23.

ثانيا : احترام الدور الأساسي واستقلالية القوات المسلحة بما في ذلك مسئوليتهم العامة عن الأمن القومي وعن قيادتهم من بين وزراء الحكومة المعنيين بالأمن وسيطرتهم على صناعات الأسلحة وسائر المنشآت الاقتصادية التي تخضع عادة لسيطرة الجيوش . وتتوقف قدرة الجيش في الانسحاب على تأمين موافقة القادة السياسيين المدنيين على الشرطين المذكورين على مدى ما يتمتعون به من قوة نسبية . ففي البرازيل وبيرو وغيرها من أمثلة التحول كان العسكريون يسيطرون على العملية ولم يكن أمام القادة السياسيين المدنيين من خيارات إلا الخضوع المطالب الجيش . وحين تتساوى موازين القوى - كما كان الحال في أوروغواي - تؤدي المفاوضات إلى إجراء بعض التعديلات على مطالب الجيش . فطالب القادة العسكريون باليونان والأرجنتين بنفس الضمانات التي طالب بها غيرهم من القادة . إلا أن مطالبهم قوبلت بالرفض من جانب القادة المدنيين وكانوا يضطرون إلى الموافقة على التنازل عن السلطة دون شروط^(٥) .

هكذا كان من اليسير على الحكام العسكريين أن ينسحبوا من السلطة لاستئناف مهامهم العسكرية . إلا أن الوجه الآخر للعملة أنه كان من اليسير عليهم أيضا العودة إلى السلطة حين يظهر في الأفق ما يخالف مصالحهم . وقيام انقلاب عسكري ناجح في دولة ما يجعل قيام انقلاب آخر أمرا محتملا . وقد بدأت الديمقراطيات التي قامت في أعقاب نظم عسكرية في الموجة الثالثة حياتها تحت هذا الاحتمال .

كان التحول والإحلال التحولي يميزان عملية الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى الديمقراطية حتى عام ١٩٨٩ فيما عدا في ألمانيا الشرقية وجربنادة

(٥) لمناقشة الظروف التي رتب في ظلها الحكام العسكريون مخرجاً لهم من السلطة انظر :

Robert Dix, "The Breakdown of Authoritarian Regimes", *Western Political Quarterly* 35 (Dec., 1982), pp. 567-68.

وكان لأنظمة الحزب الواحد إطار مؤسساتي وشرعية أيديولوجية تميزها عن كل من الأنظمة الديمقراطية والعسكرية . كما كانت تفترض الدوام والثبات وهو ما يميزها عن الأنظمة العسكرية . وكانت السمة المميزة لنظم الحزب الواحد هي التداخل التام بين الدولة والحزب ، مما أدى إلى بروز مشكلتين إحداهما هيكلية والأخرى أيديولوجية في الانتقال إلى الديمقراطية . كانت المشكلات الهيكلية في أقصى حالاتها في نظم الأحزاب الماركسية . ففي تايوان والدول الشيوعية كان « فصل الحزب عن الدولة أكبر تحد لأى حزب ماركسى » في عملية التحول إلى الديمقراطية ^(٦) . ففي المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولنده وألمانيا الشرقية كان لابد من إلغاء البنود الدستورية التى تنص على « الدور القيادى » للحزب الشيوعى . وتعرضت « البنود المؤقتة » في تايوان والتي أضيفت إلى الدستور عام ١٩٥٠ لتحديات مماثلة . وظهرت في أنظمة الحزب الماركسى قضايا رئيسية تتعلق بملكية الأرصدة العينية والمالية - فهل كانت تخص الحزب أم الدولة ؟ فكان وضع هذه الأرصدة والممتلكات مشكلة ملحة أيضا - إذ هل كان ينبغى أن يحتفظ بها الحزب أم تؤمها الحكومة أم يقوم الحزب ببيعها لأعلى سعر أم يتم توزيعها بالتساوى بين الفئات الاجتماعية والسياسية ؟ في نيكاراغوا على سبيل المثال وبعد الهزيمة في انتخابات فبراير ١٩٩٠ تحركت حكومة ساندنستا على وجه السرعة إلى تحويل مبالغ مالية ضخمة من الملكية الحكومية إلى أيدي الساندنستا ^(٧) . وثار مزاعم مماثلة حين أوشكت حركة تضامن على اعتلاء السلطة في بولنده .

(٦) Tun Jen Cheng, "Democratizing the Quasi-Leninist Regime in Taiwan", *World Politics* 41 (July 1989), p. 496 .
(٧) *New York Times*, March 9, 1990, p. A1, A11, March 11, 1990, p. E3 .

وفي بعض الدول كان لابد من حل الميليشيات الحزبية أو فرض السيطرة الحكومية عليها ، وفي كل أنظمة الحزب الواحد تقريبا كان تسييس الجيش النظامى أمرا حتميا . ففي بولنده ومعظم الدول الشيوعية كان لابد من انضمام كل ضباط القوات المسلحة إلى عضوية الحزب الشيوعى ؛ ولكن في عام ١٩٨٩ تكتل ضباط الجيش البولندى برلمانيا لحظر انضمام ضباط الجيش إلى أى حزب سياسى ^(٨) . وفي نيكاراغوا كان جيش ساندنستا الشعبى هو جيش الحركة ، وأصبح أيضا هو جيش الدولة ، ثم كان عليه أن يتحول إلى جيش الدولة فقط . وحيثما بقى الحزب الواحد في السلطة كانت مشكلة العلاقة بين قاداته في الحكومة وبين قمة الكيانات الحزبية من قبيل المكتب السياسى واللجنة المركزية قائمة . وفي الدولة الماركسية كانت هذه الكيانات تمل سياساتها على هؤلاء القادة . إلا أن العلاقة كانت لاتكاد تتفق مع سيادة الكيانات البرلمانية المنتخبة والحكومات المسئولة في دول ديمقراطية .

أما بالنسبة للمشكلة الأيديولوجية فكانت أيديولوجيا الحزب في النظم ذات الحزب الواحد هى التى تحدد هوية الدولة . لذا فقد وصلت معارضة الحزب إلى درجة خيانة الدولة . وفي سبيل إضفاء الشرعية على معارضة الحزب كان لابد من إقامة كيان آخر للدولة . وظهرت المشكلة في ثلاثة مجالات ، أولا: في بولنده والمجر وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا كانت الأيديولوجيا الشيوعية والحكم الشيوعى مفروضين من قبل الاتحاد السوفيتى . ولم تكن الأيديولوجيا أمرا جوهريا في تحديد هوية الدول . فكانت النزعة القومية في ثلاث دول من هذه الدول المذكورة على الأقل تفوق العقيدة الشيوعية وتعارضها . وحين تنازلت الأحزاب الشيوعية في هذه الدول عن مزاعمها في الحكم بلا منازع على أساس

Bronislaw Geremek, "Postcommunism and Democracy in Poland", (٨) *Washington Quarterly* 13 (Summer 1990), p. 129 .

من هذه الأيديولوجيا أعادت هذه الدول تعريف نفسها وتحولت من « جمهوريات شعبية » إلى « جمهوريات » وأعادت القومية بدلا من الشيوعية كأساس للدولة . وبالتالي فقد حدثت هذه التحولات بسهولة نسبيا .

ثانيا : قامت عدة أنظمة ذات حزب واحد تحول الانتقال إلى الديمقراطية إلى قضية فيها على أساس ثورات قومية . وفي هذه الحالات - الصين والمكسيك ونيكاراجوا وتركيا - كانت طبيعة الدولة وغرضها تحدهما أيديولوجيا الحزب . ففي الصين كان النظام يدين بالولاء للأيديولوجيا ورفع المعارضة الديمقراطية للشيوعية إلى مستوى خيانة الدولة . وفي تركيا اتبعت الحكومة سياسة مترددة ومتضاربة تجاه الجماعات الإسلامية التي كانت تتحدى الأساس اللاديني للدولة الكمالية . وفي المكسيك اعتنق « الحزب الثوري » عقائد مشابهة فيما يتعلق بالتحديات الليبرالية من جانب المعارضة (حزب العمل القومي) للسمة الاشتراكية الثورية لدولة الحزب الثوري . وفي نيكاراغوا كانت أيديولوجيا السانديستا هي الأساس لا مجرد برنامج حزبي بل لشرعية الدولة التي أقامتها ثورة نيكاراغوا .

ثالثا : كانت أيديولوجيا الحزب الواحد في بعض الحالات تحدها كل من طبيعة الدولة ومداهما الجغرافي . فكانت الأيديولوجيا الشيوعية في كل من يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتي تقدم الشرعية الأيديولوجية للدول المتعددة القوميات . وإذا ما رفضت الأيديولوجيا يختفى أساس الدولة ويحق لكل قومية أن تدعى دولة شرعية خاصة بها . وكانت الشيوعية في ألمانيا الشرقية تقدم الأساس الأيديولوجي لقيام دولة مستقلة ؛ وحين تم التخلي عن الأيديولوجيا اختفى منطق وجود دولة ألمانيا الشرقية . وكانت أيديولوجيا كوميونيتانج في تايوان تحدد الحكومة بحكومة الصين ، وكان النظام يرى في دعم عناصر المعارضة لاستقلال تايوان عملا تخريبيا . وكانت المشكلة هنا أقل خطورة منها

ل سائر الحالات الثلاث لأن الأيديولوجيا كانت تضيف الشرعية على طموح لا حل واقع قائم . فكانت حكومة كومونيتانج في الحقيقة تمارس مهامها كحكومة ناجحة ، رغم أن شرعيتها في نظرها كانت تقوم على أسطورة فحدها أنها هي الحكومة الحقيقية للصين كلها .

وعندما يتنازل الجيش عن سيطرته على الحكم فإنه لا يتنازل عن سيطرته على أدوات العنف التي يمكن له بها أن يعود إلى فرض سيطرته على الحكم من جديد . ومع ذلك فالتحول الديمقراطي لنظام ذي حزب واحد معناه أن الحزب المحتكر للسلطة يضع سيطرته على الحكم في معرض الخطر ، ويتحول إلى مجبر حزب يتنافس في نظام من التعددية الحزبية . وبذلك فإن فصله عن السلطة يصبح أقل اكتمالا عنه بالنسبة للجيش حين ينسحب من السلطة . ويظل الحزب عنصرا سياسيا . فبعد هزيمة السانديستا في انتخابات ١٩٩٠ احتفظوا بالأمل « في العودة إلى الساحة مرة أخرى ذات يوم » والعودة إلى السلطة من خلال الانتخابات (٩) . وفي كل من بلغاريا ورومانيا فازت الأحزاب الشيوعية السابقة في الانتخابات ؛ وفي دول أوروبا الشرقية الأخرى كان الأمل في مشاركتهم في حكومات ائتلافية مستقبلية أقل إشراقا .

وبعد التحول إلى الديمقراطية لا يكون الحزب الاحتكاري السابق في وضع أفضل من أية جماعة سياسية أخرى في إقامة نظام شمولي . فيتنازل الحزب عن احتكاره للسلطة لكنه لا يتنازل عن فرصة المنافسة على السلطة بسبل ديمقراطية . وحين يعودون إلى ثكناتهم يتنازل العسكر عنهما معا ، لكنهم يحتفظون بالقدر على استعادة السلطة بسبل لا ديمقراطية . وبالتالي فالانتقال من نظام الحزب

٤٧٧ York Times, March 11, 1990, p. E3 .

الواحد إلى الديمقراطية قد يكون أصعب من الانتقال من نظام عسكري إلى الديمقراطية ، ولكنه قد يكون أكثر دواما أيضا^(١٠) . وقد تنعكس صعوبات تغيير النظم ذات الحزب الواحد في قيام زعماء مثل هذه النظم منذ عام ١٩٩٠ - من قبيل زعماء تايوان والمكسيك والاتحاد السوفيتي - بالأخذ بزمام المبادرة في التحول الليبرالي لأنظمتهم ، إلا أنهم كانوا يتحركون ببطء ملحوظ تجاه التحول الديمقراطي .

وكان زعماء الدكتاتوريات الفردية أقل إقبالا من قادة النظم العسكرية والنظم ذات الحزب الواحد على التنازل عن السلطة عن طوعية . فعادة ما يسعى قادة الدكتاتوريات الفردية في الدول التي تحولت إلى الديمقراطية والتي لم تتحول إلى البقاء في السلطة قدر المستطاع ولأطول فترة ممكنة ، مما كان يؤدي إلى قيام توترات بين النظام السياسي الضعيف واقتصاد ومجتمع حديثين ويزدادا تعقيدا^(١١) . كما كان يؤدي إلى الإطاحة بالدكتاتور عن طريق العنف أحيانا ، كما حدث في كوبولونيكاراجوا وهايتي وإيران ، أو إلى استبدال نظام شمولي آخر بالدكتاتورية . وفي الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي قامت الانتفاضات بالإطاحة بالدكتاتوريات الفردية في البرتغال والفيليبين ورومانيا . وفي أسبانيا توفي الدكتاتور وقاد خلفاؤه حالة كلاسيكية من التحول الديمقراطي من أعلى . وفي الهند وشيلي تنازل القادة وخاضوا الانتخابات في الظاهر إلا أنهم أخطأوا الاعتقاد بأن الناهجين سيقون عليهم في مناصبهم . وحين لم يحدث ذلك قبلوا

(١٠) William Zartman, "Transition to Democracy from Single-Party Regimes"

(بحث مقدم للمؤتمر السنوي للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية بآتلانتا ، جورجيا ، ٣١ أغسطس - ٣ سبتمبر ١٩٨٩) ص ٢ - ٤ .

(١١) Richard Betts & Samuel Huntington, "Dead Dictators and Rioting Mobs", *International Security* 10 (Winter 1985-86), pp. 112-46 .

حكم الناهجين عدا ماركوس ونورييجا . وفي حالة النظم السلطانية كانت التحولات إلى الديمقراطية معقدة بسبب ضعف الأحزاب السياسية وما إلى ذلك من كيانات . وهكذا حدث الانتقال من الدكتاتوريات الفردية إلى الديمقراطية حين يتوفى الدكتاتور المؤسس ويقرر خلفاؤه البدء في التحول إلى الديمقراطية ، وعندما كان يتم الإطاحة بالدكتاتور ، وحين كان الدكتاتور يخطيء في حساب التأييد الذي يمكن أن يناله في حلبة الانتخابات .

عمليات الانتقال

كانت عمليات الانتقال في الموجة الثالثة عمليات سياسية معقدة تضم عددا من الجماعات المتصارعة على السلطة مع الديمقراطية وضدها ولأهداف أخرى غيرها . ومن ناحية مواقفهم من التحول الديمقراطي كان أخطر المشاركين في هذه العمليات من المحافظين المقاومين لكل تغيير والإصلاحيين الليبراليين والإصلاحيين الديمقراطيين في الائتلاف الحاكم والمعتدلين الديمقراطيين والمتطرفين الثوريين في المعارضة . وكان المحافظون داخل الحكومة في النظم الشمولية غير الشيوعية يعتبرون في العادة من اليمينيين والفاشيين والقوميين . وكان خصوم التحول الديمقراطي في المعارضة عادة من اليساريين والثوريين والماركسيين . وكان أنصار الديمقراطية في كل من الحكومة والمعارضة ممن يشغلون مناصب متوسطة في الوسط بين اليمين واليسار . وكان اليمين واليسار غير واضحين في النظم الشيوعية . وكان المحافظون ينظر إليهم باعتبارهم ستالينيين أو من أتباع نهج بريجنيف . ولم يكن خصوم الديمقراطية المغالين داخل المعارضة من اليساريين الثوريين ، بل غالبا من الفئات القومية اليمينية .

وفي داخل الائتلاف الحاكم غالبا ما كان هناك من الجماعات من يؤيد التحول الديمقراطي ، بينما كان غيرهم يناوئونه ، وكان بعض ثالث يجذب إجراء

إصلاحات محدودة أو تحولا ليبراليا . وعادة ما كانت مواقف المعارضة تجاه الديمقراطية تنقسم بالانقسام . فكان مؤيدو الدكتاتورية القائمة دائما ما يعارضون الديمقراطية ؛ بينما كان خصوم الدكتاتورية القائمة غالبا ما يعارضون الديمقراطية . إلا أنهم جميعا على السواء يستعينون بمنطق الديمقراطية في جهودهم لإحلال نظام من عندهم محل النظام الشمولي القائم . وهكذا كانت للجماعات المشاركة في سياسة التحول الديمقراطي أهداف متضاربة ومشتركة على السواء . فكان الإصلاحيون والمحافظون منقسمين حول التحول الليبرالي والديمقراطي ، إلا أنهم كانوا يشتركون في الرغبة في كبح جماح جماعات المعارضة . وكان المعتدلون والراديكاليون يشتركون في هدف واحد ومصلحة مشتركة هي الإطاحة بالنظام القائم والوصول إلى السلطة إلا أنهم كانوا مختلفين حول نوعية النظام الجديد المزمع إحلاله . وكانت تربط الإصلاحيين والمعتدلين مصلحة مشتركة في إقامة الديمقراطية ، لكنهم كانوا غالبا منقسمين حول كيفية تحمل تكاليف إقامتها وحول طريقة اقتسام السلطة في حال إقامتها . وكان المحافظون والراديكاليون في حالة تعارض تام حول مسألة من يحكم ، إلا أنهم كانوا يشتركون في مصلحة واحدة في إنهاك الفئات الديمقراطية بينهما وفي استقطاب السياسة في المجتمع .

وأحيانا كانت مواقف بعض الفئات والأفراد تتبدل في عملية التحول الديمقراطي . فإذا لم تؤد عملية التحول الديمقراطي إلى مخاطر يخشونها فإن من كانوا ضمن الإصلاحيين الليبراليين أو حتى المحافظين قد يتقبلون الديمقراطية . وقد تنحو المشاركة في عمليات التحول الديمقراطي ببعض من جماعات المعارضة من المغالين نحو تخفيف حدة اتجاهاتهم الثورية ، ويتقبلوا القيود والمميزات التي تقدمها الديمقراطية .

وكانت القوة النسبية للجماعات تشكل وتحدد طبيعة عملية التحول الديمقراطي وغالبا ما تتغير في أثناء هذه العملية . وحين يهيمن المحافظون على الحكم ويسيطر المغالون على المعارضة تصبح عملية التحول الديمقراطي ضربا من ضروب المستحيل ، ومثال ذلك أن يقف دكتاتور يميني مصر على التثبيت بالسلطة في مواجهة معارضة يمين عليها الماركسيون . وكان الانتقال إلى الديمقراطية بطبيعة الحال أكثر سهولة إذا ما كانت الغلبة في الحكومة والمعارضة لأنصار الديمقراطية . إلا أن إختلاف القوة بين الإصلاحيين والمعتدلين هو الفيصل في تحديد طبيعة حدوث التحول . ففي عام ١٩٧٦ مثلا كانت المعارضة الأسبانية تطالب بفسحة ديمقراطية على أساس من تراث فرانكو ، وبإقامة حكومة مؤقتة ومجلس انتخابي لصياغة مسودة دستور جديد . وكان أدولفو سواريز قويا بما فيه الكفاية لصد كل ذلك ولإقامة عملية تحول ديمقراطي تعمل من خلال آلية فرانكو الدستورية^(١٢) . وإذا كانت الفئات الديمقراطية تحظى بالقوة في المعارضة ولكنها لا تحظى بنفس القدر من القوة داخل الحكومة فإن التحول الديمقراطي يتوقف على الأحداث التي تطيح بالحكومة وتأتي بالمعارضة إلى السلطة . وحين تكون السيادة في الائتلاف الحاكم للفئات الديمقراطية ولكن لا تكون السيادة لها بين صفوف المعارضة فإن جهود التحول الديمقراطي قد تتعرض لمخاطر اندلاع العنف وزيادة في قوة الفئات المحافظة مما قد يؤدي إلى وقوع انقلاب عسكري .

Raymond Carr, "Introduction: The Spanish Transition to Democracy in (١٢) Historical Perspective", in *Spain in the 1980s*, ed. Robert Clark (Cambridge, 1987), pp. 3-4 .

التحولات

في عمليات التحول نجد أن أهل السلطة في النظام الشمولى يمسون بزمام المبادرة ، ويلعبون دورا حاسما في إنهاء ذلك النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطى . والخط الفاصل بين التحول والإحلال التحولى غير واضح وهناك من الحالات ما قد يمكن تصنيفها ضمن أى منهما . على أية حال فقد بلغ عدد التحولات إلى حوالى ست عشرة حالة من مجموع خمس وثلاثين عملية انتقال تمت في الموجة الثالثة أو في طريقها إلى الحدوث مع نهاية الثمانينيات . وهذه الحالات الست عشرة للتحول الليبرالى أو الديمقراطى كانت تشمل تحول خمس حالات من نظم الحزب الواحد ، وثلاث دكتاتوريات فردية وثمانية نظم عسكرية . ويتطلب التحول من الحكومة أن تكون أقوى من المعارضة . وبالتالى فقد حدث في نظم عسكرية مستقرة تسيطر الحكومة فيها على وسائل القهر في مواجهة المعارضة ، أو في مقابل النظم الشمولية التى حققت نجاحا اقتصاديا كاسبانيا والبرازيل وتايوان والمكسيك ، ومقارنة بسائر الدول الشيوعية كالمجر . وكان قادة هذه الدول لديهم القوة لزعزعة بلادهم نحو الديمقراطية إذا ما توفرت لديهم الرغبة في ذلك . وكانت المعارضة في كل من هذه الحالات أضعف من الحكومة بدرجة واضحة في بداية العملية على الأقل . ففي البرازيل على سبيل المثال حين « بدأ التحول الليبرالى لم تكن هناك معارضة سياسية تذكر ، ولم تكن هناك أزمة اقتصادية ولا انهيار لجهاز القمع بسبب الهزيمة في الحرب »^(١٣) . وفي البرازيل وغيرها نجد أن الأشخاص الذين يكونون في أفضل وضع لإنهاء النظام الشمولى هم القادة في النظام نفسه - وقد كان .

Alfred Stepan, "Introduction", in *Democratizing Brazil*, ed. Stepan (١٣) (New York, 1989), p. ix.

وكانت التفاعلات الحاسمة الثلاثة في عمليات التحول الديمقراطى هى تلك التى كانت بين الحكومة والمعارضة ، وبين الإصلاحيين والمحافظين في الائتلاف الحاكم ، وبين المعتدلين والمغالين في المعارضة . ولعبت هذه التفاعلات الثلاثة دورا ما في كل عمليات الانتقال . إلا أن أهمية هذه التفاعلات وسمتها التنافسية أو التعاونية كانت تتفاوت تبعا للطبيعة الغالبة لعملية التحول . وفي عمليات التحول كانت للتفاعل بين الإصلاحيين والمحافظين داخل الائتلاف الحاكم أهمية محورية كبرى ، وكان التحول لا يحدث إلا إذا كان الإصلاحيون أقوى من المحافظين ، وإلا إذا كانت الحكومة أقوى من المعارضة ، وإلا إذا كان المعتدلون أقوى من المغالين . وبمضى التحول قدما كان المعتدلون في المعارضة غالبا ما يندمجون في الائتلاف الحاكم ، بينما كانت الجماعات المحافظة المناوئة للتحول الديمقراطى تنشق عليه . وفي عمليات الإحلال كانت للتفاعلات بين الحكومة والمعارضة وبين المعتدلين والمغالين أهمية خاصة ؛ فكان من المقدر للمعارضة أن تكون أقوى من الحكومة وللمعتدلين أن يكونوا أقوى من المغالين . وغالبا ما كان انشقاق الجماعات يؤدى إلى سقوط النظام وقيام بديل ديمقراطى . أما في عملية الإحلال التحولى فكان التفاعل المحورى بين الإصلاحيين والمعتدلين دون طغيان قوة أحدهما على الآخر بدرجة ملموسة ، مع قدرة كل منهما على احتواء الفئات المناوئة للديمقراطية في صفها على الخط الفاصل بين الحكومة والمعارضة . وفي بعض حالات الإحلال التحولى كانت الحكومة وفئات المعارضة السابقة تتفق على اقتسام السلطة ولو بصورة مؤقتة على الأقل .

وجدت الحالات الريادية الأولى للتحول في أسبانيا والبرازيل وبين النظم الشيوعية في المجر ، وأهم حالة هي حالة الاتحاد السوفيتي . وكان التحول البرازيلي « تحرير من أعلى » أو « تحول ليبرالي بادر به النظام الحاكم » . وفي أسبانيا « كانت المسألة تتعلق بعناصر إصلاحية مرتبطة بالديكتاتورية الجائئة بادرت ببدء عمليات تغيير سياسي من داخل النظام القائم ^(١٤) . فكانت الحالتان مختلفتين في مدى ثباتهما . ففي أسبانيا بعد أقل من ثلاث سنوات ونصف من وفاة فرانكو حل رئيس وزراء ديمقراطي محل آخر ليبرالي ، وكان مجلس فرانكو التشريعي قد صوت لإنهاء النظام وتعزز الإصلاح السياسي في استفتاء ، وتم التصريح بإقامة الأحزاب السياسية (بما في ذلك الحزب الشيوعي) وتم انتخاب مجلس برلماني جديد ودونت مسودة لدستور ديمقراطي وتم التصديق عليه في استفتاء . وتوصلت العناصر السياسية النشطة إلى اتفاق حول السياسة الاقتصادية ، وأجريت انتخابات برلمانية في ظل الدستور الجديد . ويقال إن سواريز أنبأ وزارته بأن « استراتيجيته تقوم على السرعة » . ورغم تكثيف الإصلاحات في فترة زمنية قصيرة ، إلا أنها نفذت بصورة تنابعة منظمة . لذا يقال أيضا : إن سواريز بتأنيه في إجراء الإصلاحات تفادى خصومة عدد كبير من قطاعات النظام . وقد أثارت آخر مجموعة من الإصلاحات عدااء مفتوحا من جانب الجيش والعناصر المتشددة ، إلا أن الرئيس (سواريز) كان قد اكتسب زخما هائلا وتأيدا واسع النطاق . إذن فقد اتبع سواريز نسخة مكثفة من نمط الإصلاحات الكمالية التي اعتمدت على « استراتيجية التآني وتفادي الخصومات وتكتيكات الحرب الخاطفة » ^(١٥) .

(١٤)

Ibid .

Paul Preston, *The Triumph of Democracy in Spain* (London, 1986), (١٥) p. 93.

وحدث نقیض ذلك في البرازيل ، حيث قرر الرئيس جيزيل أن التغيير السياسي « ينبغي أن يتم بالتدريج والبطء والثقة » . وبدأت العملية في نهاية إدارة ميديتشي عام ١٩٧٣ ، واستمرت طوال إدارتي جيزيل وفيجو يريديو ، وحقت طفرة إلى الأمام بإقامة نظام رئاسة مدنية عام ١٩٨٥ ، وبلغت ذروتها بتدوين دستور جديد عام ١٩٨٨ وانتخاب رئيس شعبي عام ١٩٨٩ . وتخللت الحركات التي قادها النظام نحو التحول الديمقراطي إجراءات اتخذت لإدخال الطمأنينة على قلب المتشددین في الجيش وفي غيره . والحقيقة أن كلا من الرئيسين جيزيل وفيجو يريديو قد اتبع سياسة « خطوتان إلى الأمام وخطوة إلى الخلف » . وكانت نتيجة ذلك تحولا ديمقراطيا شديدا البطء لم تلق سيطرة الحكومة فيه على العملية أية تحديات . وفي عام ١٩٧٣ كانت بالبرازيل ديكتاتورية عسكرية قمعية ؛ وفي عام ١٩٨٩ أصبحت ديمقراطية كاملة الأركان . وعادة ما يؤرخ قيام الديمقراطية فيها بيناير ١٩٨٥ حين وقع اختيار المجلس الانتخابي رئيسا مدنيا . والحقيقة أننا لا نجد فاصلا زمنيا واضحا ؛ وتكمن عبقرية التحول البرازيلي في غموض هذا الفاصل بين الديكتاتورية والديمقراطية .

كانت أسبانيا والبرازيل حالتين رياديتين للتغيير من أعلى ، وقد أصبح النموذج الأسباني بصورة خاصة مثالا يحتذى في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية . ففي عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ مثلا تشاور القادة المجريون بصورة مكثفة مع القادة الأسبان حول كيفية إقامة الديمقراطية ، وفي أبريل ١٩٨٩ وصل إلى بودابست وفد أسباني لتقديم المشورة . وبعد ستة أشهر بدأ التحول الديمقراطي في المجر ^(١٦) .

Jacques Rupnik, "Hungary's Quiet Revolution", *New Republic*, (١٦) November 20, 1989, p. 20; New York Times, April 16, 1989, p. E3.

كانت تحولات الموجة الثالثة تتطور في العادة في خمس مراحل رئيسية ،
أربع منها كانت تحدث في داخل النظام الشمولى .

ظهور الإصلاحيين :

كانت الخطوة الأولى تتمثل في ظهور فئة من الزعماء أو القادة المحتمل تبوءهم مقاليد الأمور داخل النظام الشمولى ممن كانوا يؤمنون بأن التحرك باتجاه الديمقراطية يعد أمرا مرغوبا أو ضروريا . كانت أسباب تحول الناس إلى الإيمان بالديمقراطية والإصلاح تتفاوت بدرجة واضحة من بلد إلى آخر . لكنها على أية حال يمكن تصنيفها في خمس فئات ، أولها : أن الإصلاحيين غالبا ما كانوا يدركون أن تكاليف البقاء في السلطة تجعل الخروج منها بكرامة أمرا مرغوبا . وتتمثل هذه التكاليف في تسييس الجيش وإشاعة الانقسام في صفوف التحالف المؤيد لهم والصراع مع مشكلات لا حل لها (أغلبها اقتصادى) . وكان قادة النظم العسكرية على درجة خاصة من الحساسية تجاه الآثار المزعجة للتورط السياسى على وحدة صفوف الجيش واحترافه وتماسكه وبنيته القيادية (١٧) .

ثانيا : كان الإصلاحيون في بعض الحالات يرغبون في الحد من المخاطر التى يواجهونها إذا ما تشبشوا بالسلطة ثم يفقدونها . وإذا كانت المعارضة تكتسب قوة متزايدة فإن الترتيب لإجراء تحول ديمقراطى كان أحد السبل لتحقيق ذلك . فمن الأفضل المخاطرة بفقدان المنصب عن المخاطرة بفقدان الحياة .

ثالثا : كان القادة الشموليون في بعض الحالات ومنها الهند وشيلي وتركيا يؤمنون أنهم لن يفقدوا السلطة لا هم ولا من ارتبطوا بهم . ولكن بعد أن يكونوا قد تعهدوا بإعادة البنية الديمقراطية ثم يواجهون حالة من تدهور شرعيتهم

Abugattas, in *Authoritarians and Democrats*, ed. Malloy & Seligson, (١٧)
p. 129.

وانخفاض التأييد لهم نجد هؤلاء القادة يحاولون استعادة شرعيتهم عن طريق إجراء انتخابات على أمل أن يبقوهم الناخبون في السلطة . لكن هذا الأمل كان واهما في العادة .

رابعا : كان الإصلاحيون في الغالب يؤمنون بأن التحول الديمقراطى يفيد البلاد ، فتزيد شرعيتها الدولية وتنخفض العقوبات الأميريكية ضد النظام وتفتح الباب للمعونات الاقتصادية والعسكرية وقروض صندوق النقد الدولى والدعوات لزيارة واشنطن ، والاندماج في التكتلات الدولية التى يهيمن عليه التحالف الغربى .

وأخيرا ففى عدة حالات منها أسبانيا والبرازيل والمجر وتركيا وبعض من النظم العسكرية الأخرى كان الإصلاحيون يؤمنون بأن الديمقراطية هى الشكل « الصحيح » للحكم وأن بلادهم قد تطورت إلى مرحلة ينبغى أن تقوم فيها حكومة ديمقراطية كسائر الدول الديمقراطية والمحترمة .

وكان الإصلاحيون الليبراليون يميلون إلى الاستعانة بالتحول الليبرالى كوسيلة لتهدئة المعارضة لنظامهم دون تحوله إلى الديمقراطية الكاملة . فقد يخففون من قمعهم ، وقد يعيدون بعض الحريات المدنية ويخفضون الرقابة ويسمحون بقدر من حرية مناقشة القضايا العامة ، وقد يسمحون للمجتمع المدنى - التنظيمات والكنائس والاتحادات والكيانات التجارية - بقدر أكبر من الحرية في إدارة شئونهم ، لكن أنصار الليبرالية لا يودون إدخال نظام انتخابى تنافسى يسمح بمشاركة كاملة قد تؤدى بالقادة الموجودين في السلطة إلى فقدان السلطة . بل يريدون شمولية أخف حدة وأكثر أمنا واستقرارا دون تغيير طبيعة نظامهم بصورة جذرية . وكان بعض الإصلاحيين لا يعرفون هم أنفسهم المدى الذى يودون الوصول إليه في إنفتاح سياسات بلادهم . فكانوا أحيانا يشعرون بالحاجة إلى حجب نواياهم ؛ ويميل أنصار التحول الديمقراطى إلى طمأنة

المحافظين بإعطاء الانطباع بأنهم لا يفعلون شيئا سوى بعض التحول الليبرالى ؛ ويسعى أنصار الليبرالية إلى كسب مزيد من التأييد الشعبى عن طريق خلق انطباع بأنهم لا يفعلون شيئا سوى بعض التحول الديمقراطي . وبالتالي فقد حimit المناظرات حول المدى الذى كان كل من جيزيل وبوتا وجورباتشوف وغيرهم يودون الوصول إليه « حقيقة » .

إن ظهور أنصار كل من الليبرالية والديمقراطية في نظام شمولي يخلق قوة من الدرجة الأولى تسعى إلى التغيير السياسى . إلا أنه يمكن أن يكون له تأثير من الدرجة الثانية أيضا . ففي الأنظمة العسكرية بصورة خاصة يؤدي ظهور هاتين الفتنتين إلى انقسام الفئة الحاكمة ويزيد من تسييس الجيش ، وبالتالي إلى إيمان مزيد من الضباط بأن « الجيش كحكومة » يجب إنهاؤه في سبيل الحفاظ على « الجيش كمؤسسة » . فيتحول النقاش حول الانسحاب أو عدم الانسحاب من الحكم في حد ذاته إلى نقاش حول الانسحاب من الحكم .

الوصول إلى السلطة :

لم يكن على الإصلاحيين الديمقراطيين أن يتواجدوا في إطار النظام الشمولى وحسب ، بل كان عليهم أيضا أن تكون لهم سلطة في ذلك النظام . كيف كان ذلك ؟ في ثلاث حالات كان الزعماء الذين أقاموا النظام الشمولى هم الذين قادوا تحوله إلى الديمقراطية . ففي الهند وتركيا عرف النظام الشمولى منذ البداية كفترة تعترض النمط الرسمى للديمقراطية وكان النظام في كل منهما لا يعمر طويلا ويتهى بانتخابات ينظمها القادة الشموليون على أمل زائف بأن يفوزوا هم أو المرشحون الذين يؤيدونهم بهذه الانتخابات . وفي شيلي أسس بينوشيه النظام ، وظل في السلطة مدة سبعة عشر عاما ، ووضع جدولا مطولا للانتقال إلى الديمقراطية ونفذ خطوات هذا الجدول على أمل أن يصوت الناخبون لصالح مد فترة وجوده في السلطة لثمانى سنوات أخرى فخرج من

السلطة وفي قلبه غل حين جاءت النتائج في غير صالحه . وفيما عدا ذلك فإن من أقاموا النظم الشمولية أو قادوها لفترات طويلة لم يبادروا بإنهاء مثل هذه الأنظمة . وفي كل هذه الحالات حدث التحول بسبب حلول الإصلاحيين محل المحافظين في السلطة .

وأتى الإصلاحيون إلى مقاعد السلطة في النظم الشمولية بثلاث طرق ، أولا : في كل من أسبانيا وتايوان توفي مؤسسا النظام الشمولى بعد بقاء طويل في الحكم (وهما فرانكو وشيان كاي شيك) . وجاء خليفتهما (خوان كارلوس وشيانج شينج كو) واستجابا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى كانت قد طرأت على بلادهم وبدءا عملية التحول إلى الديمقراطية . وفي الاتحاد السوفيتى سمح موت كل من بريجنيف وأندريوف وشيرينيكو في خلال ثلاث سنوات لجورباتشوف باعتلاء السلطة . بعبارة أخرى يمكن القول إن فرانكو وشيانج وبريجنيف قد ماتوا في الوقت المناسب ؛ أما دينج سياو بينج فلم يمت في الوقت المناسب .

وقام النظام الشمولى نفسه في كل من البرازيل والمكسيك بإجراء تغييرات روتينية في القيادة ، مما جعل وصول الإصلاحيين إلى السلطة ممكنا ولكن ليس بالضرورة . فظهرت في البرازيل كما سبقت الإشارة فتنان في داخل الجيش . وبلغ القمع ذروته بين ١٩٦٩ و ١٩٧٢ في فترة رئاسة الجنرال ميديتشى وهو من المتشددين . وفي صراع داخل مؤسسة الجيش في الفترة الأخيرة من حكمه تمكنت جماعة السوربون غير المتشددة من ضمان ترشيح الجنرال أرنستو جيزيل للرئاسة ، مما يعود في جزء منه إلى كون أخيه وزيرا للحرية . وبدأ جيزيل عملية التحول الديمقراطي بإرشاد من مساعده الرئيسى الجنرال جولبيرى دو كوتو ايسيلفا واتخذ تدابير حاسمة لضمان أن يأتى من بعده عضو آخر من جماعة السوربون وهو الجنرال باتيستا فيجو يريديو في عام ١٩٧٨ . وفي المكسيك اتبع الرئيس خوزيه لوبيز بورتللو في عام ١٩٨١ نمطا معياريا مألوف في اختيار وزيره

للتخطيط والموازنات وهو ميغل ديلا مدريد خليفة له . وكان ديلا مدريد ليبراليا اقتصاديا وسياسيا ، ونظراً لرفضه للمرشحين التقليديين والحرس القديم فقد اختار تكنو قراطيا إصلاحيا شابا هو كارلوس سالنياس ليواصل عملية الانفتاح .

وحيثما لم تواف المنية القادة الشموليين أو لم يطرأ عليهم تغيير عادي كان على الإصلاحيين الديمقراطيين أن يطردهوا الحاكم وقيموا قيادة تؤيد الديمقراطية . وفي الحكومات العسكرية غير البرازيل كان ذلك معناه قيام انقلاب عسكري يحل قائدا عسكريا محل آخر . فحل بيرموديز محل فيلاسكو في بيرو ؛ وحل بوفيدا محل رود ريجوز في إكوادور ؛ وحل ميخيا محل ريوس مونت في جواتيمالا ؛ وحل مورتالا محمد محل جوون في نيجيريا^(١٨) . وفي النظام ذي الحزب الواحد في المجر حشد الإصلاحيون قوتهم وخلعوا يونس كادار بعد فترة حكم طويلة في مؤتمر حربى خاص في مايو ١٩٨٨ ، وأعلنوا تنصيب كارولى جروز محله كسكرتير عام . ولم يكن جروز سوى شبه إصلاحى ، وبعد عام واحد أعلنت اللجنة المركزية تنصيب مجلس رئاسى من أربعة أشخاص من الإصلاحيين . وفي أكتوبر ١٩٨٩ تولى أحدهم وهو ريزو نيرز رئاسة الحزب . وفي بلغاريا في خريف ١ٹ٨٩ قام زعماء الحزب الشيوعى من ذوى التوجهات الإصلاحية بخلع تودور جيفكوف عن المنصب السيادى الذى شغله لمدة خمسة وثلاثين عاما . وتتضح التغيرات التى شهدتها الزعامة وإرتبطت ببعض الإصلاحات الليبرالية والديمقراطية في جدول (٤) .

(١٨)

Needler, "The Military Withdrawal", pp. 621-23.

وبتناول انقلابات « الموجة الثانية » وملاحظة أن « الحكومة العسكرية التى تعيد السلطة للمدنيين ليست نفس الحكومة التى تستولى على السلطة من حكومة دستورية فى المقام الأول » .

الجدول (٤) : تغيرات القيادة وإصلاحاتها : ١٩٧٣ - ١٩٩٠

الدولة	الرئيس المحافظ	التغيير	القائد الإصلاحى الأول	التغيير	قائد الإصلاح الثانى	أول انتخابات ديمقراطية
نيجيريا	جوهون روجرز	انقلاب يوليو ١٩٧٥	مورتالا محمد	وفاة فبراير ١٩٧٦	أوباسانجو	أغسطس ١٩٧٩
إكوادور	روجر جيزولا	انقلاب يناير ١٩٧٦	بوفيدا	—	—	أبريل ١٩٧٩
بيرو	فيلاسكو	انقلاب أغسطس ١٩٧٥	مورتاليس بيرموديس	—	—	مايو ١٩٨٠
البرازيل	ميديشي	١٩٧٤	جيزيل	رئاسة مارس	فيجويريدو	يناير ١٩٨٥
جواتيمالا	ريوس مونت	انقلاب أغسطس ١٩٨٣	ميخيا	—	—	ديسمبر ١٩٨٥
أسبانيا	فزانكو	وفاة نوفمبر ١٩٧٥	خوان كارلوس	—	خوان كارلوس	مارس ١٩٧٩
تايلاند	كاريرو بلانكو	وفاة ديسمبر ١٩٧٣	أرياس	خلع يوليو ١٩٧٦	سواريز	—
المجر	شيانج كاشيك	وفاة أبريل ١٩٧٥	شيانج شينج كود	وفاة يناير ١٩٨٨	لي تشنغ هوى	—
الأكسبيك	كادار	خلع مايو ١٩٧٨	جروز	خلع مايو-أكتوبر ١٩٨٩	نيرز بوسجاي	مارس ١٩٩٠
جنوب أفريقيا	بورتلو	رئاسة ديسمبر ١٩٨٢	ديلا ملرلد	رئاسة ديسمبر ١٩٨٨	سالنياس	—
الاتحاد السوفيتى	فروست	خلع سبتمبر ١٩٧٨	بوتا	خلع سبتمبر ١٩٨٩	ديكنيك	—
بلغاريا	شيرينيكو	وفاة مارس ١٩٨٥	جوزيا تشوف	—	—	يونيو ١٩٩٠
	جيفكوف	خلع نوفمبر ١٩٨٩	ملادينوف	—	—	—

فشل التحول الليبرالي :

من القضايا ذات الخطورة في الموجة الثالثة ما يتصل بدور الإصلاحيين الليبراليين واستقرار النظام الشمولي الليبرالي . وعادة ما كان الإصلاحيون الليبراليون الذين جاءوا بعد قادة محافظين يتحولون إلى شخصيات انتقالية تبقى لفترة وجيزة في الحكم . ففي تايبوان والمجر والمكسيك سرعان ما جاء بعد الليبراليين إصلاحيون ذوو توجهات أكثر ديمقراطية . وفي البرازيل يبدو أن كلا من جيزيل وجولبري كان ملتزما بالتحول الديمقراطي منذ البداية (١٩) . وحتى إذا كانوا قد عزموا على إضفاء قدر من الليبرالية على النظام الشمولي بدلا من تغييره فقد تمادى فيجويريدو في عملية التحول الديمقراطي . فقد قال في عام ١٩٧٨ وقبل توليه الرئاسة : « على أن أجعل هذه الدولة ديمقراطية » (٢٠) وقد فعل .

في أسبانيا ، تم اغتيال رئيس الوزراء المتشدد أدميرال لويس كاريرو بلانكو في ديسمبر ١٩٧٣ ، وقام فرانكو بتعيين كارلوس أرياس نا فارو بتعيينه بدلا منه . وكان أرياس إصلاحيا ليبراليا من الطراز الكلاسيكي . فتطلع إلى إدخال تعديلات على نظام فرانكو بغرض الإبقاء عليه . وفي خطاب شهير ألقاه في ١٢ فبراير ١٩٧٤ اقترح سياسة إنفتاحية (apertura) وأوصى بعدد من الإصلاحات الطفيفة منها على سبيل المثال السماح للتنظيمات السياسية - وليس الأحزاب السياسية - بالعمل . فكان « أكثر تحفظا ومشايعة لفكر فرانكو وجدانيا من أن يقوم بتنفيذ تحول ديمقراطي حقيقي للنظام » . ونسف المتشددون ومنهم فرانكو المقترحات الإصلاحية التي قدمها ؛ وفي ذات الوقت

(١٩) Stepan, Rethinking Military Politics, pp. 32-40.

(٢٠) Francisco Weffort, " Why Democracy?" in Democratizing Brazil, ed. Stepan, p. 332.

أثارت المقترحات المعارضة للمطالبة بمزيد من الانفتاح (٢١) . وفي نهاية الأمر تولى فرانكو في نوفمبر ١٩٧٥ وخلفه خوان كارلوس كراس للدولة . وتعهد خوان كارلوس بتحويل أسبانيا إلى ديمقراطية برلمانية حقيقية على الطراز الأوربي ، بينما قاوم أرياس هذا التغيير ، وفي يوليو ١٩٧٦ قام خوان كارلوس بعزله وتعيين أدolfo سواريز بدلا منه . وقام الأخير بالتحرك السريع لإدخال الديمقراطية .

وقد يتحرك الانتقال من الشمولية الليبرالية إلى الخلف بقدر ما قد يتحرك إلى الأمام . فقد يثير الانفتاح المحدود توقعات بقرب حدوث تغيرات أكبر مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار والقلق بل العنف ؛ مما قد يؤدي بدوره إلى ردة على الديمقراطية وحلول زعماء محافظين محل القيادة المؤيدة للتحول الليبرالي . ففي اليونان حاول بابا ريبولوس أن يتحول من موقف التحفظ إلى موقف ليبرالي مما أدى إلى قيام مظاهرات طلاب المدرسة الفنية العليا وما شهدته من قمع دموي ؛ وجاءت الردة بعزل بابا ريبولوس الليبرالي وتعيين أيوانيدس المتشدد بدلا منه . وفي الأرجنتين خلف الجنرال روبرتو فيولا الجنرال المتشدد جورج فيديلا في منصب الرئاسة وبدأ في التحول الليبرالي ، مما أدى إلى ردة في صفوف الجيش وإلى طرد فيولا وتنصيب الجنرال ليوبولد جاليتيري المتشدد بدلا منه . وفي الصين تركزت مقاليد السلطة العليا في يد دنج سياونج ، إلا أن زاو زيانج تولى منصب السكرتير العام للحزب الشيوعي في عام ١٩٨٧ وبدأ في عملية انفتاح للنظام السياسي ، مما أدى إلى اندلاع مظاهرات طلابية عارمة بميدان السلام السماوي في ربيع ١٩٨٩ ، وأدى ذلك بدوره إلى إثارة رد فعل متشدد وإلى إخماد الحركة الطلابية وطرد زاو وتنصيب لي بنج بدلا منه . وفي بورما اعتزل

Raymond Carr & Juan Pablo Fusi Aizpurua, Spain : Dictatorship to Democracy, 2nd ed. (London, 1981), pp. 198-206. (٢١)

الجنرال نى وين من منصبه فى عام ١٩٨٨ بعد حكم دام ستة وعشرين عاما وحل محله الجنرال سين لوين الذى كان لا يقل عنه تشددا . واضطر سين لوين تحت الاحتجاجات المتصاعدة إلى النزول عن منصبه بعد ثلاثة أسابيع . وخلفه مدنى معتدل هو ماونج ماونج الذى اقترح إجراء انتخابات ، وسعى إلى التفاوض مع جماعات المعارضة . فاستمرت الاحتجاجات . وفى سبتمبر قام الجيش بعزل ماونج ماونج وسيطر على الحكم وبطش بالمظاهرات بطشا دمويا ووضع حدا للتحرك نحو الليبرالية .

وانعكست ورطة أنصار الليبرالية على تجارب بوتنا وجورباتشوف . فقد بنى كل منهما سياسات إصلاحية ليبرالية كبرى فى مجتمعه . فأتى إلى منصبه رافعا شعار « إما التكيف أو الموت » وصرح بالاتحادات التجارية للزواج وألغى قوانين الزواج وأنشأ مناطق تجارية مختلطة ، ومنح المواطنة لزوج الحضر وسمح للسود بحرية التملك ، وحد من التمييز العنصرى بدرجة ملحوظة وزاد استثمارات تعليم السود وأبطل قوانين المرور بين المدن وسمح بإجراء انتخابات للمجالس البلدية بين السود وأنشأ مجالس برلمانية للملونين والآسيويين ولكن دون السود . وفتح جورباتشوف باب المناقشة العامة وخفض الرقابة وتحدى سلطات الحزب الشيوعى وأدخل مبدأ مساءلة الحكومة أمام مجلس تشريعى منتخب . وقدم كل من الزعيمين دستورا لشعبه يتضمن العديد من الإصلاحات . ويبدو أن كلا منهما رغم ذلك لم يرغب فى إجراء تحول جذرى فى النظام السياسى القائم . فكانت إصلاحاتها تهدف إلى التطوير والاعتدال ، وفى الوقت نفسه لدعم النظام القائم وجعله مقبولا لدى شعبه . وقد ذكر كل منهما ذلك صراحة مرارا وتكرارا . فلم يكن بوتنا يعزم على إنهاء سلطة البيض ؛ كما لم يشأ جورباتشوف أن ينهى سلطة الشيوعية . وكانوا باعتبارهم إصلاحيين

ليبراليين يريدون التغيير ، ولكن كانوا يريدون أيضا أن يبقوا على النظام الذى كانوا يقودونه والذى قضوا أعماهم فى بيروقراطياته .

أثارت إصلاحات بوتنا الليبرالية (والتي لم تصل إلى درجة إصلاحات ديمقراطية) مطالبة السود بجنوب أفريقيا بالاندماج التام فى النظام السياسى . وفى سبتمبر ١٩٨٤ اجتاحت مناطق السود مظاهرات احتجاج أدت إلى سلسلة من العنف والقمع ونشر القوات المسلحة فى المدن . وبذلك انتهت جهود الإصلاح وتحول بوتنا من الإصلاح إلى القمع . ولم تستأنف عملية الإصلاح إلا فى عام ١٩٨٩ حين حل ديكليرك محل بوتنا ؛ وأدت إصلاحاته الأوسع نطاقا إلى انتقادات من بوتنا وإلى عزله من الحزب الوطنى . وفى عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ كانت إصلاحات جورباتشوف الليبرالية (والتي لم تصل إلى درجة إصلاحات ديمقراطية) تبدو وكأنها قد أثارت موجة من الاحتجاج والعنف والاضطراب فى الاتحاد السوفيتى . وكما حدث بجنوب أفريقيا وقع القتال بين الطوائف وبينها وبين السلطات المركزية . وكانت أزمة جورباتشوف واضحة . فكان معنى التحرك قدما باتجاه التحول الديمقراطى الكامل إنهاء السلطة الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى بل ربما نهاية الاتحاد السوفيتى برمه . وكان اتباع رد فعل متشدد تجاه الاضطرابات سيعنى وضع حد لجهوده الرامية إلى الإصلاح الاقتصادى ولعلاقاته الوثيقة بالغرب ولصورته العالمية باعتباره زعيما خلاقا . وكان أندريه ساخاروف قد وضع الخيارات أمام جورباتشوف فى عام ١٩٨٩ : « أن إتخاذ المواقف الوسيطة فى هذه الأمور مستحيل . وأنت والبلاد معا فى مفرق طرق ؛ فإما أن ترفع عملية التغيير إلى حدها الأقصى أو تحاول أن تستعيد السيطرة على القيادة الإدارية بكل سماتها » (٢٢) .

David Remnick, "The Struggle for Light", New York Review of Books, (٢٢) August 16, 1990, p. 6.

وحيثما جرت تجارب التحول الليبرالي نجد أنه أثار الرغبة في التحول الديمقراطي بين بعض الفئات والرغبة في اتباع سياسة القمع بين جماعات أخرى . وتوضح تجارب الموجة الثالثة أن الشمولية الليبرالية ليست توازنا مستقرا ، فالبيت لا يظل قائما إذا بنى في منتصف الطريق .

الشرعية العكسية - تطويع المتشددين :

إن الوصول إلى السلطة يمكن الإصلاحيين من البدء في التحول إلى الديمقراطية ، لكنه لا يعوق قدرة المتشددين على تحدى الإصلاحيين . فالعناصر المتشددة فيما كان يعرف بالائتلاف الحاكم - جماعة فرانكو في أسبانيا والمتشددون العسكريين في البرازيل وسائر دول أميركا اللاتينية ، والتالينيين بالمجر والجناح المتشدد في الحزب الوطني بجنوب أفريقيا ومديرو الحزب والبيروقراطية في حزب الشعب في المكسيك - لا تستسلم بسهولة . فقد بذل المتشددون في الحكومة والجيش وبيروقراطية الأحزاب جهدهم لإيقاف عملية التغيير أو إبطائها . وفي الأنظمة غير ذات الحزب الواحد - البرازيل وبيرو وإكوادور وجواتيمالا ونيجيريا وأسبانيا - سعى المتشددون في الجيش إلى القيام بانقلابات عسكرية ، وبذلوا جهودا أخرى في سبيل إقصاء العناصر الإصلاحية عن السلطة . وفي جنوب أفريقيا والمجر انشق المتشددون على الأحزاب المسيطرة واتهموها بخيانة المبادئ الأساسية التي قامت عليها هذه الأحزاب .

وبذلت الحكومات الإصلاحية جهودها لتحديد المعارضة المتشددة عن طريق إضعافها أو إدخال الطمأنينة في قلوب أنصارها أو إقناعهم بفكرة الإصلاح . وغالبا ما كانت مقاومة المتشددين تتطلب تركيز السلطات في يد منفذ الإصلاحات الأول . فكان جيزيل يطلق على نفسه اسم « دكتاتور

الانفتاح » في سبيل إقصاء الجيش البرازيلي عن السياسة^(٢٣) . وكان خوان كارلوس يمارس سلطاته كاملة في سبيل تحريك أسبانيا نحو الديمقراطية ومن ذلك اختياره المفاجيء لسواريز كرئيس للوزراء . وأوجد كل من بوتو وجورباتشوف كما رأينا منصبا رئاسيا قويا جديدا لنفسه . وأكد ساليانس على سلطاته في سنوات حكمه الأولى كرئيس للمكسيك .

وكان المطلب الأول من قادة الإصلاح يتمثل في تطهير البيروقراطيات الحكومية والعسكرية والحزبية إن صح الأمر وتغيير المتشددين في المناصب العليا بآخرين من أنصار الإصلاح . وكان ذلك يتم بأسلوب إنتقائي بحيث لا يؤدي إلى رد فعل عنيف . وبالإضافة إلى إنهاك قوى المتشددين حاول قادة الإصلاح طمأنتهم وإقناعهم بالتحول . وكان الإصلاحيون في الأنظمة العسكرية يرون أن الأوان قد آن للعودة إلى المبادئ الديمقراطية التي كانت أساسا للنظام السياسي في بلادهم . وكانوا ينادون « بالعودة إلى الشرعية » . وفي النظم الشمولية غير العسكرية كان الإصلاحيون يتوسلون « بالشرعية العكسية » ويؤكدون على عناصر الاستمرارية مع الماضي^(٢٤) . ففي أسبانيا مثلاً أعيدت الملكية وأذعن سواريز لمواد دستور فرانكو في إلغاء ذلك الدستور فلم يتمكن أى من أنصار نهج فرانكو أن يزعم أن هناك انحرافات إجرائية . وفي كل من المكسيك وجنوب أفريقيا اندمج الإصلاحيون في تقاليد حزبهم . وفي تاوان استعان الإصلاحيون بمبادئ سن يات سين الثلاثة في نهجهم الإصلاحى .

(٢٣) Stepan, Rethinking Military Politics, pp. 42-43.

(٢٤) يلقي جوزيبى دى بالما الضوء على أهمية الشرعية العكسية في مقالته بعنوان :
"Founding Coalitions in Southern Europe : legitimacy and Hegemony",
Government and Opposition 15 (Spring 1980), p. 170.

كان للشرعية العكسية نهجان وأثران . وقد أضفت الشرعية على النظام الجديد لأنه كان ناجما عن النظام القديم ، ولأنه كان يعترف بشرعية النظام القديم لأنه أدى إلى إفراز الجديد . وقد نالت إجماع الكل فيما عدا المتطرفين في صفوف المعارضة ممن لم يكن لهم لا في النظام الشمولى ولا الديمقراطية الجديد . كما لجأ الإصلاحيون إلى المتشددين على أساس أنهم يمثلون المعارضة الراديكالية وبالتالي يخفضون من حدة عدم الاستقرار والعنف . فطلب سواريز مثلا من الجيش الأسباني أن يؤيده لهذه الأسباب وتقبلت العناصر المسيطرة في الجيش عملية الانتقال لأنه « لم يكن هنال فرق للشرعية أو فوضى في الشوارع ولا تهديد جدى بالانهيار أو الخراب » . وأدرك الإصلاحيون في نهاية الأمر - حسب قول جيزيل - أنهم « لا يستطيعون تحقيق تقدم دون بعض الانتكاسات » وأنهم بالتالى كان لا بد لهم من تقديم بعض التنازلات للمتشددين من قبيل ما حدث في البرازيل ١٩٧٧ (٢٥) .

ترويض المعارضة :

ما أن يصل الإصلاحيون إلى السلطة فإنهم عادة يتحركون على وجه السرعة للبدء في عملية التحول الديمقراطي . وعادة ما يشمل ذلك إجراء مشاورات مع قادة المعارضة والأحزاب السياسية والفئات الاجتماعية الرئيسية والكيانات ذات الوزن . وفي بعض الأمثلة جرت مفاوضات رسمية وتم التوصل فيها إلى اتفاقيات معلنة ؛ وفي حالات أخرى كانت المشاورات والمفاوضات أقل رسمية . ففي إكوادور ونيجيريا قامت الحكومة بتعيين لجان لوضع الخطط والسياسات للنظام الجديد . وفي كل من أسبانيا وبيرو ونيجيريا والبرازيل قامت المجالس

Stanley G. Payne, "The Role of the Armed Forces in the Spanish Transition", in Spain in the 1980s, ed. Clark and Haltzel, p. 86; Stepan, Rethinking Military Politiary Politics, p. 36.

المنتخبة بإعداد مسودة لدستور جديد . وأجريت استفتاءات في العديد من الحالات للتصديق على الإجراءات الدستورية الجديدة .

بإقصاء الإصلاحيين للمتشددين داخل الائتلاف الحكومى كان عليهم أن يعزوا مواقفهم عن طريق كسب التأيد في صفوف المعارضة وتوسيع الساحة السياسية والتودد إلى الفئات الجديدة التى كانت تزداد نشاطا على المسرح السياسى نتيجة للانفتاح . واستعان الإصلاحيون المهرة بالضغوط المتزايدة من جانب هذه الفئات من أجل التحول الديمقراطي في إضعاف شوكة المتشددين واستخدموا التهديد بانقلاب متشدد والوعد بنصيب من السلطة في تعزيز مكانة الفئات المعتدلة في المعارضة.

ولهذه الأهداف تفاوض الإصلاحيون في الحكم مع الفئات الرئيسية في المعارضة وتوصلوا إلى اتفاق معهم . ففي أسبانيا على سبيل المثال أدرك الحزب الشيوعى أنه أضعف شأنا من أن يتبع « سياسة راديكالية متشددة » ؛ فاتجه إلى التمشى مع « سياسة الانفتاح » ولو أن الاتفاق كان « ضمنيا » غير معلن صراحة . وفي أكتوبر ١٩٧٧ فاز سواريز بموافقة الحزبين الشيوعى والاشتراكى على اتفاق يتضمن إجراءات تقشف اقتصادى صارم وبعض الإصلاحات الاجتماعية . ولعبت المفاوضات السرية مع سانتياجو كاريللو الزعيم الشيوعى الأول « على شغف زعيم الحزب الشيوعى الأسباني للتقرب إلى مستويات السلطة وضمنت تأييده لتدابير التقشف » (٢٦) .

(٢٦) قدمتها اللجنة المركزية ، المؤتمر التاسع ، الحزب الشيوعى الأسباني ، ٥-٩ أبريل ١٩٧٨ ، ووردت في :

Juan Linz, "Some Comparative Thoughts on the Transition to Democracy in Portugal and Spain", in Jorge Braga de Macedo & Simon Serfaty, eds. Portugal Since the Revolution, Boulder, Colo., 1981, p. 44.

وفي المجر جرت مفاوضات معلنة في خريف ١٩٨٩ بين الحزب الشيوعي والمائدة المستديرة للمعارضة ممثلة في الأحزاب وجماعات المعارضة الأخرى . وفي البرازيل حدث تفاهم غير رسمي بين الحكومة وأحزاب المعارضة . وفي تايوان توصلت الحكومة والمعارضة في عام ١٩٨٦ إلى اتفاق تفاهم حول المدى الذي ينبغي أن يبلغه التغيير السياسي وفي مؤتمر استمر أسبوعا في يوليو ١٩٨٨ تم الاتفاق على جدول تام للتحويل الديمقراطي .

كان الاعتدال والتعاون من جانب المعارضة الديمقراطية - بمشاركتها في العمل كشركاء صغار - من الأمور الهامة التي ساعدت على نجاح التحويل . ففي كل الدول تقريبا كانت أحزاب المعارضة الرئيسية تحت قيادة زعماء معتدلين ويتجهجون سياسات معتدلة وأحيانا في مواجهة استفزازات الفئات المتشددة داخل الحكومة .

إن ما حدث في البرازيل يقدم صورة للعلاقة المحورية في عملية التحويل ؛ وفيما يلي ملخص لما حدث :

« كان التحويل الليبرالي ناتجا في نهاية الأمر عن علاقة جدلية بين الحكومة والمعارضة . فالجيش الذي يميل إلى سياسة فتح الأبواب عليه أن يتقدم بحذر حتى لا يثير المتشددين . وكانت مقترحاتهم للمعارضة قد صممت لجذب العناصر (المسئولة) لكي يبينوا أن هناك عناصر معتدلة مستعدة للتعاون مع الحكومة . وفي الوقت نفسه كانت المعارضة دائمة الضغط على الحكومة لكي تضع حدا لتجاوزاتها التعسفية وتذكر الجيش بأن دورة

كان يفتقر إلى الشرعية . وفي الوقت نفسه كان على المعتدلين في صفوف المعارضة أن يذكروا الراديكاليين بأنهم سيكونون لعبة في يد المتشددين إذا زادوا في ضغوطهم . وكانت هذه العلاقة السياسية المتشابكة قد كانت تسير بنجاح نظرا لوجود إجماع بين العسكريين والمدنيين على السواء على العودة إلى نظام سياسي منفتح (٢٧) .

من تجارب التحويل الديمقراطي

١ - إصلاح الأنظمة الشمولية

تتضمن الدروس الرئيسية المستفادة من التجارب الأسبانية والبرازيلية وغيرها مع التحويل الديمقراطي للحكومات الشمولية ما يلي :

١ - تأمين القاعدة السياسية : يجب وضع أنصار التحويل الديمقراطي في المناصب الرئيسية بالحكومة في أسرع وقت ممكن .

٢ - الحفاظ على الشرعية العكسية : أي يجب القيام بتغييرات من خلال الإجراءات القائمة في النظام غير الديمقراطي وطمأنة الجماعات المتشددة عن طريق تقديم بعض التنازلات الرمزية بإتباع سياسة خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الخلف .

Skidmore, "Brazil's Slow Road", in *Democratizing Brazil*, ed. Stepan, (٢٧) p. 34.

٣ - يجب تغيير دائرة المؤيدين تدريجياً حتى يقل الاعتماد على الفئات الحكومية المعارضة للتغيير ويتسع نطاق المؤيدين باتجاه الجماعات المعارضة التي تؤيد الديمقراطية .

٤ - يجب الاستعداد لاتخاذ المتشددين بعض الإجراءات المغالية في سبيل وقف التغيير (كالقيام بمحاولة انقلاب مثلاً) - بل يمكن استفزازهم للقيام بذلك ثم يجب عزلهم وتحيد خصوم التغيير من المغالين .

٥ - الاحتفاظ بالمبادرة والسيطرة في عملية التحول الديمقراطي . ويجب عليكم ألا تقودوا الأمور إلا من موقع قوة ولا تتخذوا إجراءات تهدف إلى التحول الديمقراطي كرد فعل لضغوط تمارسها جماعات معارضة راديكالية مغالية .

٦ - الاحتفاظ بالحد الأدنى من التوقعات فيما يتعلق بالمدى الذي يمكن أن يبلغه التغيير ؛ فيجب التعامل دائماً مع مسألة الحفاظ على استمرارية العمل وليس مع تحقيق يوتوبيا ديمقراطية كاملة الأركان .

٧ - تشجيع نمو حزب معارض معتدل ومسئول يحظى بقبول الفئات الرئيسية في المجتمع (بما في ذلك الجيش) لحكومة بديلة لا تمثل تهديداً لهم .

٨ - يجب إشاعة إحساس بحتمية التحول إلى الديمقراطية بحيث يخطئ التحول بقبول عام كنهج حتمي وطبيعي للنمو ولو أنه سيظل بمثابة نهج مرفوض لدى بعض الناس .

الإحلال

يشمل الإحلال عملية مختلفة تماماً عن التحول . فالعناصر الإصلاحية داخل النظام ضعيفة أو لا وجود لها أصلاً . والعناصر السائدة في الحكومة من المتشددين المعارضين بشدة لتغيير النظام . وبالتالي فإن التحول الديمقراطي ينتج عن ازدياد قوة المعارضة وتناقص قوة الحكومة إلى أن تنهار الحكومة أو تتم الإطاحة بها ، فتأتى فئات المعارضة إلى السلطة ، وهنا يدخل الصراع مرحلة جديدة حيث تسعى الحكومة الجديدة جاهدة إلى تحديد طبيعة النظام الذي يريدون إقامته . وتشمل عملية الإحلال بإيجاز ثلاث مراحل متميزة : الكفاح لإسقاط الحكومة ؛ سقوط الحكومة ؛ الكفاح بعد سقوط الحكومة .

كانت معظم حالات التحول الديمقراطي في الموجة الثالثة تتطلب بعض التعاون من السلطة . ولم تحدث سوى ست حالات إحلال حتى عام ١٩٩٠ . فكانت عمليات الإحلال نادرة في الانتقال من نظام الحزب الواحد (حالة واحدة بين إحدى عشر حالة) والأنظمة العسكرية (حالتان من بين ست عشرة حالة) وتزداد انتشاراً بين حالات الانتقال من الدكتاتورية الفردية (ثلاث حالات من بين سبع حالات) . وكما سبقت الإشارة فإن القادة الذين أقاموا الأنظمة الشمولية باستثناءات قليلة (غاندى ، أفرن ، بينوشيه) لم ينهوا هذه الأنظمة . وكان تغيير القيادة داخل الأنظمة الشمولية أكثر احتمالاً في الأنظمة العسكرية من خلال انقلابات من نوع « المرحلة الثانية » أو في أنظمة الحزب الواحد من خلال انتقال عادي للسلطة أو من خلال عمل كيانات الحزب . أما الدكتاتوريات الفردية فنادر ما تعزل السلطة عن طوعية ، وكانت طبيعة سلطاتهم - فردية أكثر منها عسكرية أو تنظيمية - تجعل من الصعب على خصومهم داخل النظام أن يخلعوه بل وكان من الصعب على الخصوم أن يتوافروا بأعداد هامة أو أن تتوفر لهم قوة لها وزنها . وبالتالي كان على الدكتاتور

الفردى أن يظل في منصبه إلى أن توافيه المنية أو أن ينتهى النظام نفسه بنفسه .
فتتحول حياة النظام إلى مسألة مرتبطة بحياة الدكتاتور . فكان موت الدكتاتور
والنظام سياسيا وأحيانا معنويا (فرانكو وشاوشيسكو مثلا) متزامنين .

ومما يلاحظ أن العناصر الإصلاحية الديمقراطية تتسم بالضعف أو
لا يكون لها وجود أصلا في الأنظمة الشمولية التى اختفت بتأثير عمليات
الإحلال . ففى كل من الأرجنتين واليونان اضطر الزعيم الليبرالى - فيولا وبابا
دوبولوس - إلى النزول عن السلطة ليخلفه أحد المتشددين العسكريين . وفى
البرتغال بادر كايثافو باتخاذ بعض الإصلاحات الليبرالية ثم تراجع عنها . وفى
الفيليبين ورومانيا وألمانيا الشرقية كانت حاشية كل من ماركوس شاوشيسكو
وهونيكر تشتمل على عدد قليل أو لا تشتمل أصلا على عناصر من
الديمقراطيين أو حتى الليبراليين . وفى الحالات الست جميعا احتكر المتشددون
السلطة ولم يكن ثمة مجال للبدء فى الإصلاح من داخل النظام .

أن النظام الشمولى يقوم لأن الحكومة أقوى سياسيا من المعارضة . ويتم
إحلالها حين تضعف الحكومة عن المعارضة . إذن فالإحلال يتطلب من
المعارضة أن تنهك قوى الحكومة وتحول توازن القوة لصالحها . وعندما بدأت
النظم الشمولية كانت فى الموجة الثالثة تشمل عناصر رئيسية للتأييد والشعبية .
فكانت عادة ما تحظى بتأييد تحالف عريض من الجماعات والفئات . ولكنها
بمرور الوقت كانت تفقد قوتها وزخمها . فعانى النظامان العسكريان اليونانى
والأرجنتينى مهانة الهزيمة العسكرية . وعجز النظامان البرتغالى والفيليبينى عن
كسب حروب ضد حركات العصيان ، وخلق النظام الفيليبينى شهيدا وزيف
الانتخابات . واتبع النظام الرومانى سياسات معادية لشعبه وعزل نفسه عنه ؛
وبالتالى فقد كان عرضة لتأثير كرات الثلج من جانب الحركة المضادة للنزعة
الشمولية عبر أرجاء أوروبا الشرقية . وكانت الحالة الألمانية الشرقية أشد غموضا .

فرغم نجاح النظام نسبيا فى بعض المجالات إلا أن المقارنة بألمانيا الغربية كانت
نقطة ضعفه ، وجاء فتح عمر العبور عبر أراضي المجر ليقوض دعائم النظام .
فاستقالت قيادة الحزب فى أوائل ديسمبر ١٩٨٩ وتولت الحكم حكومة صورية .
وتبخرت سلطة النظام ومعها أسباب وجود الدولة نفسها .

كان تآكل تأييد النظام يحدث بصورة صريحة معلنة أحيانا ، ولكن نظرا
للشخصية القمعية للنظام الشمولى فكانت تحدث غالبا بصورة غير صريحة .
وغالبا ما كان القادة الشموليون غير واعين بمدى كره الشعب لهم . وكان
السخط المستتر يفصح عن نفسه حين كان حدث مستفز ما يكشف ضعف
النظام . وتمثل هذا الحدث فى كل من اليونان والأرجنتين فى صورة هزيمة
عسكرية ، وفى البرتغال وألمانيا فى التحول الصريح ضد النظام ومصدر قوته -
ألا وهو الجيش فى كل من البرتغال وألمانيا الشرقية والاتحاد السوفيتى . وفى كل
هذه الحالات احتشدت قلة من الجماعات الضعيفة لتأييد النظام . وكان كثير
من الناس ساخطين على النظام ، ولكن لما كان نظاما شموليا كان الأمر يتطلب
حدثا كبيرا لبلورة هذا السخط .

يعد الطلبة هم المعارضة العالمية؛ فهم يعارضون أى نظام قائم فى المجتمع .
إلا أنهم لا قبل لهم بأن يسقطوا نظاما بأنفسهم . ولما كانوا يفتقرون إلى تأييد
سائر جماعات الشعب فقد أصبحوا هدفا لرصاصات الجيش وقمع البوليس فى
اليونان فى شهر نوفمبر ١٩٧٣ ، وفى بورما فى سبتمبر ١٩٨٨ ، وفى الصين فى
يونيو ١٩٨٩ . ويعد الجيش هو مصدر التأييد الأكبر للنظام . فإن انسحب
تأييده له أو قام بانقلاب ضده أو رفض اللجوء إلى القوة ضد من يهددون
بالإطاحة بالنظام فإن النظام يسقط . وفيما بين المعارضة الطلابية المستمرة وتأييد
الجيش الضرورى هناك جماعات أخرى يتوقف تأييدها للنظام أو معارضتها له
على الظروف . ففى الدول غير الشيوعية كالفيليبين كانت هذه الجماعات تميل إلى

السخط دوما. وكان سخط الطلبة يليه سخط المثقفين بصورة عامة ثم سخط قادة الأحزاب السياسية التي كانت قائمة من قدموا تأييدهم أو أذعنوا حين تولى النظام الشمولى زمام الحكم. أما الطبقة المتوسطة العريضة - من الموظفين والمهنيين وصغار التجار ورجال الأعمال - فقد استبعدت وأحست بالاغتراب. وفي أية دولة كاثوليكية كان زعماء الكنسية بمثابة خصوم لهم فعالياتهم ضد النظام. ولو كانت هناك اتحادات عمالية لا تخضع لسيطرة حكومية كاملة فكانت تنضم إلى المعارضة في مرحلة ما؛ وينطبق نفس الشيء على كبار رجال الأعمال والبرجوازية. وفي بعض الأحيان كانت الولايات المتحدة أو مصادر خارجية أخرى للتأييد يتتابها السخط. وفي النهاية كان الجيش يقرر ألا يؤيد الحكومة أو أن يتخذ جانب المعارضة بصورة فعالة ضد الحكومة.

في خمس حالات من مجموع ست حالات احلال - أى باستثناء الأرجنتين - كان السخط في صفوف الجيش ضروريا لإسقاط النظام. وفي الدكتاتوريات الفردية في كل من البرتغال والفيلبين ورومانيا زاد سخط الجيش على أثر السياسات التي اتخذها الدكتاتور بغرض إضعاف شوكة الجيش وتسييس الضباط وإنشاء قوات أمن وقوات خاصة منافسة له. وكان لابد للمعارضة (باستثناء البرتغال) أن تنتشر قبل أن يتخلى الجيش عن الحكومة. وحين لم يكن السخط منتشرا فقد كان ذلك يرجع إما إلى صغر حجم مصادر المعارضة - الطبقة المتوسطة والبرجوازية والفئات الدينية - أو إلى تأييد هذه الفئات للنظام مما يرجع عادة إلى نجاح سياسات التنمية الاقتصادية. وقام الجيش في كل من بورما والصين بالبطش بالمعارضين الذين كانوا تحت قيادة طلابية. وفي المجتمعات التي تميزت بدرجة أعلى من النمو الاقتصادي حظيت المعارضة بنطاق أوسع من التأييد. وحين خرجت هذه المعارضة إلى الشوارع في الفيلبين وألمانيا الشرقية ورومانيا لم تطلق الوحدات العسكرية النار على الجماعات التي كانت تمثل أهل بلادهم.

ومن الصور الشعبية لحركات الانتقال الديمقراطية إسقاط الحكومات القمعية عن طريق «سلطة الشعب» والتعبئة المكثفة للجماهير الغاضبة المطالبة بتغيير النظام وتحقيق ذلك المطلب في النهاية. وقد حدث نوع أو آخر من العمل الجماهيري في كل حالة تغيير حدثت في الموجة الثالثة. فلعبت المظاهرات المكثفة والاحتجاجات والإضرابات دورا محوريا في ما لا يزيد عن ست حالات كانت قد تمت أو في طريقها للوقوع في نهاية الثمانينيات. وشملت هذه الحالات حالات الإحلال بالفيلبين وألمانيا الشرقية ورومانيا وحالات الإحلال التحولى في كل من كوريا وبولنده وتشيكوسلوفاكيا. وفي شيلي حاولت التعبئة الجماهيرية دون جدوى أن تغير خطة بينوشيه للتحويل. وفي ألمانيا الشرقية لعبت «عملية الخروج» و«الصوت الشعبى» دورا رئيسيا، حيث اتخذ الاحتجاج في بادئ الأمر صورة هجرة جماعية للمواطنين من البلاد ثم اجتاحت المظاهرات العارمة شوارع لايبزج وبرلين. وعندما انهار النظام في كل من الفيلبين والبرتغال ورومانيا واليونان انهارت بصورة سريعة. فكانت الحكومة الشمولية في السلطة يوما وخرجت منها في اليوم التالى. وفي كل من الأرجنتين وألمانيا الشرقية انتزعت الشرعية عن الأنظمة الشمولية بصورة سريعة، لكنها تشبثت بالسلطة بينما كانت تحاول التفاوض حول تغيير في النظام. وفي الأرجنتين حققت الحكومة التالية العسكرية بقيادة الجنرال رينالدو بينيون والتي تولت مقاليد الحكم في يوليو ١٩٨٢ على أثر هزيمة فوكلاند مباشرة «نجاحا نسبيا» في تحقيق بعض السيطرة على عملية الانتقال لمدة ستة أشهر. وفي ديسمبر ١٩٨٢ أدى تصعيد المعارضة الشعبية ونمو تنظيمات المعارضة إلى احتجاجات مكثفة وإضراب عام، فقام بينيون بتأجيل الانتخابات ورفضت الأحزاب المعارضة للمقترحات التي قدمها الجيش لنقل السلطة. وواصلت سلطة النظام العسكرى الكسيح تدهورها إلى أن خلفتها حكومة ألفونسين التي

تم انتخابها في أكتوبر ١٩٨٣^(٢٨). وفي ألمانيا الشرقية كان ثمة موقف مماثل في بداية عام ١٩٩٠ تحت حكم حكومة شيوعية ضعيفة فاقدة للأهلية لا تزال متشبثة بالسلطة وكان رئيس وزرائها - هانز مودرو - يلعب دور بينون.

كان التركيز على الاستمرارية الإجرائية والشرعية العكسية في عمليات التحول مفتقدا في عمليات الإحلال. وفي المقابل كانت المؤسسات والإجراءات والأفكار والأفراد المرتبطين بالنظام السابق تعتبر فاسدة، وكان التركيز على الانفصال الحاد والتام عن الماضي. وأقام من تولوا السلطة بعد الحكم الشموليين حكمهم على « الشرعية العكسية » وعلى ما قد يفعلونه في المستقبل وعلى مدى ارتباطهم أو بعدهم عن النظام السابق. وكان قادة النظم الشمولية في عمليات التحول والإحلال التحول عادة ما يتركون السياسة، ويعودون إلى ثكناتهم أو حياتهم الخاصة تماما وبشيء من الكرامة والاحترام. أما القادة الشموليون الذين فقدوا السلطة من خلال عمليات إحلال فقد عانوا مصيرا نعسا؛ فتم نفي ماركوس وكايتانو وتمت محاكمة شاوشيسكو محاكمة صورية؛ وحوكم الضباط العسكريون الذين حكموا كلا من اليونان والأرجنتين وزج بهم في السجون. وفي ألمانيا الشرقية وجهت تهديدات بالعقاب لهونيكر وغيره من القادة السابقين، مما يعد على عكس ما حدث في بولنده والمجر وتشيكوسلوفاكيا. وتعرض الزعماء الذين تم خلعهم عن طريق التدخل الأجنبي في جرينادة وبنما للمحاكمة والعقاب.

وعادة ما كان السقوط السلمي للنظام يؤدي إلى خلق إحساس عام بالنشاط والحيوية مما يعد مفتقدا في حالات التحول. كما خلق السقوط فراغا في

Virgilio Beltran, "Political Transition in Argentina : 1982 to 1985", (٢٨) Armed Forces and Society 13 (Winter 1987), p. 217.

السلطة افتقدته حالات التحول أيضا. وسرعان ما تم ملء هذا الفراغ في كل من اليونان والفيلبين بصعود كل من كارامنليس وأكينو إلى السلطة، وهما زعيما لها شعبية وقادا بلادهما إلى الديمقراطية. وفي إيران ملأ آيات الله الفراغ في السلطة وقادوا بلادهم في طريق آخر. وفي كل من الأرجنتين وألمانيا الشرقية ملأت حكومتا بينون ومودرو الفراغ بين سقوط نظامين شموليين وانتخاب حكومتين ديمقراطيتين.

وقبل السقوط تتوحد جماعات المعارضة حول الرغبة في تحقيق هذا السقوط. وبعد السقوط يظهر الشقاق بينها ويبدأ الصراع حول اقتسام السلطة وطبيعة النظام الجديد المزمع إقامته. وتقرر مصير الديمقراطية حسب القوة التي يتمتع بها المعتدلون الديمقراطيون والرايكياليون المعادون للديمقراطية. ففي كل من الأرجنتين واليونان لم تلبث النظم الشمولية طويلا في السلطة حتى عادت الأحزاب السياسية إلى الظهور، وظهر إجماع ساحق بين الزعماء السياسيين والجماعات حول الحاجة إلى الإسراع بإعادة تكوين المؤسسات الديمقراطية. وفي الفيلبين كانت المعارضة الصريحة للديمقراطية طفيفة.

وأدى الانهيار المفاجيء للدكتاتوريات في كل من نيكاراغوا وإيران والبرتغال ورومانيا إلى نشوب الصراعات بين جماعات المعارضة والأحزاب السابقة حول السلطة ونوعية النظام المزمع إقامته. وكان الخسران من نصيب الزعماء الديمقراطيون في كل من نيكاراغوا وإيران. أما في البرتغال فقد ظهرت حالة من الهياج الثوري بين أبريل ١٩٧٤ ونوفمبر ١٩٧٥، وكان رسوخ السلطة في أيدي التحالف الماركسي المعادي للديمقراطية للحزب الشيوعي والضباط العسكريين اليساريين أمرا ممكنا تماما. وفي النهاية وبعد صراع مكثف بين الفئات العسكرية جاءت المظاهرات والتعبئة الجماهيرية

والإضرابات والأعمال العسكرية التي قام بها إيانيس لتضع البرتغال على طريق الديمقراطية^(٢٩).

كان الخيار في البرتغال بين الديمقراطية البرجوازية والدكتاتورية الماركسية؛ أما في رومانيا في عام ١٩٩٠ فكان الخيار أكثر غموضاً، إلا أن الديمقراطية لم تكن أمراً محتوماً بها. فالانتقال إلى أحزاب المعارضة الفعالة والمنظمة، وغياب التجارب مع الديمقراطية والعنف في الإطاحة بنظام شاوشيسكو والرغبة العميقة في الانتقام ممن كانوا يرتبطون بالدكتاتورية والعديد من قادة الحكومة الجديدة ممن كانوا جزءاً من النظام - كلها كانت لا تبشر بظهور الديمقراطية. وفي نهاية ١٩٨٩ قام بعض الرومانيين بالمقارنة بين ما يحدث في بلادهم وما حدث قبل مائتي سنة في فرنسا. وقد يكونوا قد لاحظوا أن الثورة الفرنسية انتهت بقيام دكتاتورية عسكرية.

من تجارب التحول الديمقراطي

٢ - مواجهة الأنظمة الشمولية

نخرج من تاريخ عمليات الإحلال بالإرشادات التالية للعناصر المعتدلة في المعارضة ممن يسعون إلى الإطاحة بالنظام الشمولي:

١ - عليكم بتركيز الانتباه على افتقار النظام الشمولي للشرعية. وهو أشد النقاط ضعفاً فيه. ويجب مهاجمة النظام على أسس عامة ذات اهتمام عام كالفساد والقمع. وإذا كان الأداء الاقتصادي للنظام جيداً فإن هذه الهجمات لن تكون فاعلية. وما أن يضعف أداؤه (وهو أمر محتوم) يصبح التركيز على افتقاده للشرعية أهم أداة لطرده من السلطة.

(٢٩) Robert Harvey, Portugal : Birth of a Democracy, (London, 1978), p. 2.

٢ - إن الحكام الشموليين يقومون بتحييد الأنصار السابقين مثلهم في ذلك مثل الحكام الديمقراطيين. وينبغي تشجيع هذه الفئات الساخطة وجذبهم لتأييد الديمقراطية باعتبارها البديل الضروري للنظام القائم. ويجب أن يبدل الجهد لجذب تأييد قادة رجال الأعمال وجماعات الطبقة الوسطى والشخصيات الدينية وقادة الحزب السياسي ممن قد شاركوا في تأسيس النظام الشمولي. وكلما زادت المعارضة « احتراماً » و « تحملاً للمسئولية » كلما زادت سهولة استقطاب الأنصار والمؤيدين.

٣ - يجب استقطاب القادة العسكريين. وسواء سقط النظام أم لم يسقط فهذه مسألة تتوقف على ما إذا كانوا يؤيدون النظام أم يشاركون في معارضته أم يقفون على الحياد. وقد يكون تأييد الجيش مفيداً وقت وقوع الأزمة. ولكن كل ما يحتاجه الديمقراطيون هو عدم رضا الجيش عن النظام وعدم الاستعداد للدفاع عنه.

٤ - يجب أن تركز دعوة أنصار الديمقراطية على تجنب العنف، فهذا يجعل من السهل الفوز بنصرة قوات الأمن، فالجنود لا يميلون إلى التعاطف مع من يستخدمون العنف ضدهم.

٥ - يجب اغتنام كل فرصة للتعبير عن معارضة النظام، بما في ذلك المشاركة في الانتخابات التي ينظمها.

٦ - يجب إقامة جسور صلة مع وسائل الإعلام الخارجية ومنظمات حقوق الإنسان في الخارج والمنظمات غير القومية. كما يجب حشد مؤيدين في داخل الولايات المتحدة، ورجال الكونجرس الأميركي دائماً ما يبحثون عن قضايا أخلاقية من أجل تحقيق الدعاية لأنفسهم واستخدامها ضد الإدارة الأميركية.

الإحلال التحولى

إن التحول الديمقراطي فى الإحلال التحولى يتج عن تصرفات كل من الحكومة والمعارضة . ويكون التوازن بين المتشددى والإصلاحيين داخل الحكومة قائما بحيث توافق الحكومة على التفاوض على تغيير النظام - مما يعد مختلفا عن الموقف الذى يسيطر فيه المتشددون ويؤدى إلى الإحلال - لكنها لا توافق على البدء فى تغيير النظام . فيجب اجتذابها أو دفعها لإجراء مفاوضات رسمية أو غير رسمية مع المعارضة . ويتمتع المعتدلون الديمقراطيون داخل صفوف المعارضة بما يكفى من القوة للتفوق على العناصر الراديكالية المعادية للديمقراطية ، إلا أنهم لا يملكون من القوة ما يكفى للإطاحة بالحكومة . إذا فهم يدركون مزايا التفاوض .

كان ما يقرب من إحدى عشرة حالة من مجموع خمس وثلاثين حالة من حالات التحول الليبرالى والديمقراطى التى بدأت أو تمت فى السبعينيات والثمانينيات تقترب من نموذج الإحلال التحولى ، وأشد هذه الحالات تميزا كانت فى بولنده وتشيكوسلوفاكيا وأورجواى وكوريا ؛ كما اشتملت عمليات تغيير النظام فى كل من بوليفيا وهندوراس والسلفادور ونيكاراجوا على عناصر هامة من الإحلال التحولى . ففى كل من السلفادور وهندوراس كانت المفاوضات تدور فى جزء منها مع الحكومة الأمريكية التى كانت تقوم بدور الوكيل عن المعتدلين الديمقراطيين . وفى عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ بدأت جنوب أفريقيا عملية إحلال تحولى ، وكان يبدو أن كلا من نيبال ومنغوليا كانت تتحرك فى هذا الاتجاه أيضا . وظهرت بعض سمات الإحلال التحولى فى شىلى أيضا ، إلا أن نظام بينوشيه كان قويا بما يكفى لمقاومة ضغوط المعارضة من أجل التفاوض حول إجراء تحول ديمقراطى واتباع الجدول المحدد لتغيير النظام فى عناد ظاهر ، وهو الجدول الذى كان النظام قد وضعه فى عام ١٩٨٠ .

٧ - ينبغى دفع عملية الوحدة مع جماعات المعارضة الأخرى . كما يجب السعى إلى إيجاد مظلة عريضة من التنظيمات التى تسهل التعاون بين مثل هذه الجماعات . ولن يكون الأمر سهلا ؛ فكما يتبين من أمثلة الفيليبين وشىلى وكوريا وجنوب أفريقيا فإن الحكام الشموليين غالبا ما يكونون خبراء فى إيجاد الفرقة فى صفوف المعارضة . فمن مؤهلات التحول إلى قيادة البلاد ديمقراطيا القدرة على التغلب على مثل هذه العقبات ، وتحقيق قدر من الوحدة بين صفوف المعارضة . فمن الأقوال الصادقة ما يرى أن « القادة العظام من يكونون عظماء فى بناء التحالفات » (٣٠) .

٨ - عندما يسقط النظام الشمولى يجب أن تستعد عناصر الديمقراطية لكى تسد فراغ السلطة الناجم عن ذلك . ويمكن تحقيق ذلك بدفع زعيم شعبى ذى شخصية كارزمية ذى ميول ديمقراطية إلى الأمام ، وبالإسراع بتنظيم انتخابات لإضفاء الشرعية الشعبية على الحكومة الجديدة ، وبناء شرعية دولية عن طريق جذب تأييد العناصر الخارجية الهامة . ويجب إدراك أن بعضا من شركاء المعارضة الديمقراطية فى التحالف القديم سيرغبون فى إقامة دكتاتورية جديدة لأنفسهم ويحاولون استقطاب أنصار الديمقراطية لمواجهة هذه الجهود إن وجدت .

* * *

Gabriel Almond, "Approaches to Developmental Causation", in *Crisis, (٣٠) Chaice, and Change*, ed. Gabriel Almond (Boston, 1973), p. 32.

كانت الجماعات السائدة في عمليات الإحلال التحولى في كل من الحكومة والمعارضة تدرك عجزها عن تحديد طبيعة النظام السياسى المستقبلى في بلادها . وكان زعماء الحكومة والمعارضة غالبا ما يقومون بتعزيز هذه الآراء بعد اختبار قوة كل منهم ويستقرون على جدلية سياسية . وفى بادئ الأمر كانت المعارضة تعتقد فى الغالب أنها قادرة على تحقيق إسقاط الحكومة فى مرحلة ما فى المستقبل القريب . وكان هذا الاعتقاد غير واقعى ، ولكن طالما تمسكت به المعارضة كانت المفاوضات مع الحكومة مستحيلة . وعلى النقيض من ذلك عادة ما كانت الحكومة تعتقد أنها تستطيع احتواء المعارضة وإخمادها دون تحمل تكاليف باهظة . فكانت عملية الإحلال التحولى تحدث عندما تتغير اعتقادات الطرفين . وكانت المعارضة تدرك أنها لا تملك من القوة ما يكفى للإطاحة بالحكومة ، بينما أدركت الحكومة أنها فى مواجهة معارضة تملك من القوة ما يمكنها من تعميق آثار اللاتفاوض من حيث زيادة تصعيد القمع مما يؤدى إلى زيادة الإحساس بالاغتراب بين الجماعات الأخرى عن الحكومة وتكثيف الانقسام داخل التحالف الحاكم وزيادة احتمالات استيلاء حكومة متشددة على زمام الحكم وفقدان الشرعية الدولية .

وغالبا ما كانت جدلية الإحلال التحولى تتضمن تابعا متميزا للخطوات . أولا : بدأت الحكومات تدخل فى عملية تحول ليبرالى وتفقد السلطة والقوة . ثانيا : كانت المعارضة تستغل هذا التهاون والضعف من جانب الحكومة لتوسع دائرة أنصارها وتكثف أنشطتها على أمل كسب القدرة على إسقاط الحكومة . ثالثا : كانت الحكومة تعمل فى ردود أفعالها جاهدة على احتواء عملية احتشاد القوى السياسية وإخمادها . رابعا : كان قادة الحكومة والمعارضة يبدأون فى إستكشاف امكانات التفاوض حول عملية انتقال . لكن هذه الخطوة الرابعة لم تكن حتمية ، إذ قد تتمكن الحكومة بعد إجراء تغيير فى القيادة من استخدام

جيشها وشرطتها فى استعادة السلطة ولو بصورة مؤقتة ؛ وقد تستطيع المعارضة أن تواصل تعزيز قوتها وزيادة تآكل قوة الحكومة وإسقاطها فى نهاية الأمر . وهكذا كانت عملية الإحلال التحولى تتطلب قدرا من التساوى فى القوة بين الحكومة والمعارضة وشيئا من الشك لدى كل طرف فيمن قد ترجح كفته فى أى اختبار للقوة . وفى ظل هذه الظروف كانت مخاطر التفاوض والتسوية تبدو أقل حجما من مخاطر المواجهة والكارثة .

إذن فالعملية السياسية التى تؤدى إلى الإحلال التحولى غالبا ما كانت تتميز بالتأرجح بين الإضرابات والاحتجاجات والمظاهرات من ناحية وبين البطش والاعتقالات وعنف البوليس وفرض الأحكام العرفية والحصار من ناحية أخرى . وكانت دوائر الاحتجاج والقمع فى كل من بولنده وتشيكوسلوفاكيا وأورجواى وكوريا وشيلي تؤدى فى النهاية إلى التفاوض حول اتفاقيات بين الحكومة والمعارضة فى كل الحالات فيما عدا شيلي .

وفى أورجواى مثلا أثارت الاحتجاجات والمظاهرات فى خريف ١٩٨٣ الحافز لإجراء مفاوضات تؤدى إلى انسحاب الجيش من السلطة . وفى بوليفيا فى عام ١٩٧٨ كانت هناك « سلسلة من الصراعات وحركات الاحتجاج » سبقت موافقة الجيش على تحديد جدول للانتخابات^(٣١) . وفى كوريا - كما هو الحال فى أورجواى - كان النظام العسكرى قد بطش بالاحتجاجات بعنف فيما سبق . وفى ربيع ١٩٨٧ زادت المظاهرات حدة واتساعا وشملت الطبقة المتوسطة . وفى البداية كان رد فعل الحكومة يتسق مع أسلوبها المعتاد ، لكنها تحولت فيما بعد عن موقفها وبدأت فى الموافقة على التفاوض وقبلت المطالب المحورية للمعارضة . وفى بولنده كان لإضرابات ١٩٨٨ أثر مماثل . « فادت الإضرابات

لا إلى عقد المائدة المستديرة وحسب بل جعلت منها أمرا ضروريا لكلا الطرفين . فكانت الاضرابات على درجة من القوة بحيث اضطرت الشيوعيين إلى الموافقة على التفاوض ، إلا أنها كانت أضعف من أن تسمح لزعماء تضامن برفض التفاوض . ولهذا كانت مفاوضات المائدة المستديرة « (٣٢) » .

وكشفت المواجهة الندية في عملية الإحلال التحولى بين المتظاهرين المحتشدين في أكبر ميادين العاصمة وبين فرق الشرطة عن مدى قوة كل من الطرفين ونقطة ضعفه . فكانت المعارضة تستطيع حشد تأييد مكثف وكانت الحكومة تتمكن من احتواء ضغوط المعارضة وتحملها . وكانت السياسة في جنوب أفريقيا في الثمانينيات تتطور على نمط الخطوات الأربع . ففى نهاية السبعينيات بدأ بوتا عملية الإصلاح الليبرالى مما أدى إلى زيادة التوقعات بين السود ثم أحبط آمالهم حين أنكر دستور ١٩٨٣ على السود القيام بأى دور سياسى قومى . فأدى ذلك بدوره إلى قيام انتفاضات في مقاطعات السود في عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ مما أثار الآمال لدى السود في قرب انهيار النظام العنصرى . فاضطرت المعارضة إلى إعادة النظر في آمالها في أعقاب بطش الحكومة بالتمردى السود والبيض على السواء . وفي الوقت نفسه جذبت الانتفاضات انتباه العالم وأثارت نبرة الإدانة لكل من النظام العنصرى وتكتيكات الحكومة ، وحدث بالحكومات الأميريكى والأوربية إلى زيادة العقوبات الاقتصادية ضد جنوب أفريقيا . ويحباط آمال الثورة لدى المؤتمر القومى الأفريقى (ANC) والعناصر الراديكالية فيه زاد قلق حكومة الحزب الوطنى على الشرعية الدولية والمستقبل الاقتصادى . وفي منتصف السبعينيات - حسب قول جو سلفو زعيم الحزب الشيوعى بجنوب أفريقيا - كان المؤتمر القومى الأفريقى يستطيع الإطاحة بالحكومة والفوز بالسلطة عن

"Leoplitax", *Uncaptive Minds* 2 (May-June-July 1989), p. 5. (٣٢)

طريق حرب العصابات والثورة . وفي نهاية الثمانينيات ظل متمسكا باستخدام العنف ، لكنه رأى أن التفاوض هو الطريق الأمثل لتحقيق أهداف المؤتمر القومى الأفريقى . وبعد تولى ديكليرك للرئاسة في عام ١٩٨٩ ركز هو أيضا على أهمية التفاوض . فقال : إن الدرس المستفاد من روديسيا كان فحواه أنه « عندما سنحت الفرصة لإجراء مفاوضات حقيقية وبناءة لم يتم اقتناصها ... فسارت الأمور بصورة غير سليمة لأنهم انتظروا طويلا قبل الدخول في تفاوض جوهرى . فلا ينبغي لنا أن نقع في هذا الخطأ ؛ ونحن مصرّون على ألا نقع في هذا الخطأ » (٣٣) . كان كل من الزعيمين السياسيين يتعلم من تجاربه ومن تجارب الآخرين .

أما في الصين فقد كانت الحكومة مستعدة وقادرة على تجنب التفاوض . فاندلعت إضرابات واسعة النطاق في ربيع ١٩٨٣ ، وتم إخماد إضراب قومى عام على يد الحكومة . وبدءا من مايو ١٩٨٣ قامت المعارضة بحشد مظاهرات ضخمة شهرية في « يوم الاحتجاج القومى » . وكان يتم إخماد هذه المظاهرات بقوات الشرطة وبسقوط عدد من القتلى في العادة . واضطرت حكومة بينوشيه تحت وطأة المشكلات الاقتصادية وضغط المعارضة في شيل إلى فتح حوار مع المعارضة . وهنا بدأ الاقتصاد في التحسن وتنبهت الطبقة المتوسطة إلى انهيار القانون والنظام . وتم إخماد إضراب قومى في أكتوبر ١٩٨٤ بعنف شديد ؛ وبعده بفترة وجيزة أعادت الحكومة فرض حالة الحصار ولم يتم إلغاؤها إلا عام ١٩٧٩ . وهكذا فشلت جهود المعارضة في الإطاحة بالحكومة أو حتى في جذبها لفتح حوار معها . وكانت المعارضة قد « بالغت في تقدير قوتها واستهانت بقوة

Steven Mufson, "Uncle Joe", *New Republic*, September 28, 1987, (٣٣)
pp. 22-23.

الحكومة» (٣٤). كما كانت قد استهانت أيضا بمهارة بينوشيه وبراعته السياسية واستعداد قوات الأمن الشيلية لاطلاق النار على مظاهرات مدنية غير مسلحة.

كانت عملية الإحلال التحولى تتطلب قادة وزعماء على الجانبين مستعدين للمغامرة بفتح باب التفاوض. وعادة ما كان الانقسام داخل النخب الحاكمة يدور حول التفاوض. وفي بعض الأوقات كان لابد من تعرض كبار القادة لضغوط من جانب زملائهم ومن الظروف لبدء التفاوض مع المعارضة. ففي عام ١٩٨٩ مثلاً كانت بولنده - حسب قول آدم ميشنيك - تتبع الطريق الأسباني نحو الديمقراطية كالمجر». وهذا صحيح من حيث إن كلا من حالتى الانتقال فى كل من أسبانيا وبولنده كانت سلمية. وعلى مستوى آخر فإن المثال الأسباني لا ينطبق على بولنده لأن ياروزيلسكى لم يكن مثل خوان كارلوس أو سواريز (أما يمرى بوزجاي فى المجر فقد كان مثلها). كان ياروزيلسكى ديمقراطياً متردداً وكان لابد من دخوله التفاوض بسبب تدهور حالة بلاده ونظامه الحاكم مع تضامن (٣٥). وفى أوجواى كان الرئيس الجنرال جريجوربو ألفاريز يريد أن يطيل مدة بقائه فى السلطة ويؤجل عملية التحول الديمقراطى وكان لابد من إجباره من قبل سائر أعضاء العصابة العسكرية على التحرك قدماً فى طريق تغيير النظام. وفى شيلي تعرض الجنرال بينوشيه لضغوط محدودة من سائر أعضاء عصبته وخاصة قائد القوات الجوية الجنرال فرناندو ماتى للتعاون مع المعارضة، إلا أن بينوشيه قاوم هذه الضغوط بصورة ناجحة.

Edgardo Boeniger, "The Chilean Road to Democracy", *Foreign Affairs* (٣٤) 64 (Spring 1986), p. 821.

Anna Husarska, "A Talk with Adam Michnik", *New Leader*, April 3, (٣٥) 1989, p. 10.

وحدث التغيير فى الدول الأخرى فى القيادة العليا قبل أن تبدأ المفاوضات الجادة مع المعارضة. ففي كوريا اتبعت حكومة الجنرال تشون دو هوان سياسة متشددة تتجاهل مطالب المعارضة وتلجأ إلى قمع أنشطتها. وفى عام ١٩٨٧ قدم الحزب الحاكم روه تاي وو مرشحاً لخلافته. ولجأ روه إلى قلب سياسات تشون رأساً على عقب، فأعلن انفتاحاً سياسياً وفتح باب التفاوض مع زعيم المعارضة (٣٦). وفى تشيكوسلوفاكيا جاء رئيس إصلاحى هو ميلوس جيكس فى ديسمبر ١٩٨٧ خلفاً لجوستاف هوساك السكرتير العام للحزب الشيوعى وكان متشدداً وقضى فترة طويلة فى السلطة. وما إن احتشدت صفوف المعارضة فى خريف ١٩٨٩ خلف جيكس شخصية إصلاحية هى كاريل أوربانىك. وبدأ أوربانىك ورئيس وزرائه الإصلاحى لاديسلاف آداميك فى التفاوض حول ترتيبات الانتقال إلى الديمقراطية مع فاكلاف هافيل وسائر زعماء المعارضة. وفى جنوب أفريقيا ذهب ديكليرك إلى ما هو أبعد من عملية التحول المجهضة التى بدأها سلفه من أعلى، وبدأ فى التفاوض حول التحول من نوعية الإحلال التحولى مع زعماء المعارضة السود. وهكذا تميزت الدوائر الحاكمة فى حالات الإحلال التحولى بالشك والغموض والانقسام. ولم تكن هذه الأنظمة متشبثة بالسلطة ولا تتحرك نحو الديمقراطية بصورة حاسمة.

كانت الخلافات والشكوك قائمة لا على الجانب الحكومى وحسب بل لدى المعارضة أيضاً فى حالات الإحلال التحولى. والحقيقة أن الجماعة التى كانت احتمالات انقسامها على نفسها تزيد عنه لدى قادة الحكومات الشمولية الواهية هى جماعة المعارضة التى تصبو إلى الحلول محل الحكومة. وتقوم الحكوم

James Cotton, "From Authoritarianism to Democracy in South Korea", (٣٦) *Political Studies* 37 (June 1989), pp. 252-53.

في حالات الإحلال بقمع المعارضة وللمعارضة مصلحة مشتركة في إسقاط الحكومة . وكما يتبين من النموذجين الفيلبيني ونيكاراجوا قد يكون ضمان الوحدة بين زعماء المعارضة وأحزابها حتى في ظل هذه الظروف أمرا عسيرا ، وإن تحققت هذه الوحدة فعالبا ما تتسم بالوهن والهشاشة . أما في حالات الإحلال التحولى حيث لا يتعلق الأمر بالإطاحة بالنظام الحاكم ، بل بالتفاوض معه فإن تحقيق التلاحم بين المعارضة أمر أشد صعوبة . ولم تتحقق في كوريا ، ولذا فقد فاز المرشح الحكومي روه تاي وو كرئيس منتخب بأقلية من الأصوات بعد أن اقتسم مرشحا المعارضة الأغلبية الانتخابية المعارضة للحكومة حيث كان كل منهما يعارض الآخر . وفي أوروغواي فلما كان زعيم المعارضة مسجوناً فقد حزب معارض واحد - هو الحزب الوطنى - الاتفاق بين الحزبين الآخرين من ناحية وبين الجيش من ناحية أخرى . وفي جنوب أفريقيا كانت العقبة الرئيسية التى تواجه الإصلاح الديمقراطى هى الانقسام فى صفوف المعارضة بين الجماعات غير البرلمانية والجماعات البرلمانية ، بين الأفريقانى (Afrikaner) والإنجليزى ، وبين البيض والسود - وبين الفئات الأيديولوجية والقبلية السوداء . ولم يحدث قبل التسعينيات أن واجهت حكومة جنوب أفريقيا سوى تعددية فى جماعات المعارضة التى كانت الخلافات فيها بينها تفوق ما كان بينها مجتمعة وبين الحكومة .

وفى شيلى كانت المعارضة شديدة الانقسام على ذاتها وتفرقت فى عدة أحزاب وشيع وتحالفات وفرق . وفى عام ١٩٨٣ تمكنت أحزاب المعارضة المعتدلة والوسطية من لم شملها معا فى « تحالف ديمقراطى » . وفى أغسطس ١٩٨٥ انضم جمع كبير من حوالى عشرة أحزاب وكونوا « جبهة وطنية » تدعو للانتقال إلى الديمقراطية ؛ إلا أن الخلاف حول الزعامة والتكتيكات ظلت قائمة . وفى عام ١٩٨٦ احتشدت المعارضة فى شيلى ونظمت عمليات احتجاج

مكثفة على أمل أن تحقق فى سانتياجو ما سبق تحقيقه فى مانىلا . لكن المعارضة كانت منقسمة وكان حماسها وروحها المتقدة تخيف الجماعات المحافظة (٣٧) .

وفى بولنده ومن ناحية أخرى كانت الأمور تجري فى اتجاه مختلف ، فقد هيمت تضامن على المعارضة معظم الثمانينيات . وفى تشيكوسلوفاكيا حدثت عملية الإحلال التحولى بسرعة لم تترك وقتا لظهور الخلافات بين الجماعات السياسية المعارضة .

إن المعتدلين الديمقراطيين فى عملية الإحلال التحولى ينبغى أن يمتلكوا من القوة داخل صفوف المعارضة ما يكفى ليكونوا مفاوضين أكفاء مع الحكومة . ودائما ما يكون داخل المعارضة من يرفض التفاوض مع الحكومة ؛ ويقوم هذا الرفض على الخوف من أن يؤدى المفاوضات إلى بذل تنازلات غير مرغوب فيها وأملا فى أن ينتج عن استمرار ضغوط المعارضة إلى انهيار النظام الحاكم أو الإطاحة به . ففى بولنده فى عامى ٨٨ و ١٩٨٩ دعت جماعات المعارضة اليمينية إلى مقاطعة محادثات المائدة المستديرة . وفى شيلى شنت جماعات المعارضة اليسارية هجمات إرهابية قضت على جهود المعارضة المعتدلة للتفاوض مع الحكومة . ورفض الراديكاليون بكوريا أيضا الاتفاق على الانتخابات والذي توصلت إليه الحكومة وقيادات الجماعات المعارضة . وفى أوروغواي كانت المعارضة خاضعة لسيطرة قادة الأحزاب السياسية المعتدلة ولم يكن المتطرفون يمثلون مشكلة ملحة .

وإذا كان للتفاوض أن يتم كان على كل من الطرفين أن يضى على الطرف الآخر قدرا من الشرعية . فكان على المعارضة أن تعترف بالحكومة كشريك له قيمته فى عملية التغيير ، وأن تسلم ضمنا أو صراحة بحقها حاليا فى الحكم .

وكان على الحكومة في المقابل أن تتقبل جماعات المعارضة كممثلين شرعيين لقطاعات عريضة من المجتمع . وكانت الحكومة تستطيع القيام بذلك بسهولة حين لم تكن جماعات المعارضة تنورط في أعمال عنف . وكانت المعارضة إذا ما سبق لها أن قامت بدور الشريك الشرعى في العملية السياسية فيما مضى تجعل التفاوض أكثر يسرا ، كالأحزاب السياسية حين تكون في ظل نظام عسكرى . وكان الأمر أسهل بالنسبة للمعارضة في التفاوض إذ لم تكن الحكومة قد لجأت إلى إستخدام العنف لدرجة كبيرة ضدها إذا كانت هناك عناصر إصلاحية ديمقراطية بالحكومة ممن تتوفر مبررات الاعتقاد بأن أهدافهم مشتركة مع المعارضة .

وغالبا ما كان القادة الحكوميون في عمليات الإحلال التحولى يتفاوضون حول الشروط الأساسية لتغيير النظام مع قادة المعارضة الذين اعتقلوهم من قبل من أمثال لينج فاليا وفاكلاف هافيل وجورج باتلى ايبانيز وكيم داي جونج وكيم يونج سام ووالتر سيلولو ونيلسون مانديلا . وكانت ثمة أسباب تبرر ذلك ، فقادة المعارضة الذين كانوا معتقلين لم يكونوا يحاربون الحكم لا بالعنف ولا بغير العنف ؛ بل كانوا يتعايشون معها - كما أنهم مروا بواقع السلطة الحكومية . وعادة ما كان القادة الحكوميون الذين يطلقون سراح معتقليهم مهتمين بإجراء إصلاحات ، وعادة كان هؤلاء المطلق سراحهم بعد اعتقال يتميزون بقدر من الاعتدال يكفى للرضا بالتفاوض مع من اعتقلوهم . كما كان الاعتقال يدعم القوة المعنوية للمعتقلين السابقين ؛ فقد ساعدتهم ذلك على توحيد شمل جماعات المعارضة ولو بصورة مؤقتة وعلى طمأنة الحكومة لقدرةهم على تهدئة أنصارهم وإقناعهم بأى اتفاق يتم التوصل إليه . ففى فترة الانتقال في البرازيل يقال إن الجنرال جوليبرى قال لزعيم معارض ذات مرة « عليك أن تسيطر على الراديكاليين من أتباعك حتى نسيطر نحن على الراديكاليين من

أتباعنا » (٣٨) . والسيطرة على الراديكاليين غالبا ما يتطلب تعاون الطرفين . وفى مفاوضات الإحلال التحولى تكون لكل طرف مصلحة فى دعم الطرف الآخر حتى يتعامل بصورة فعالة مع المغالين فى صفوفه . ففى يونيو ١٩٩٠ على سبيل المثال علق نيلسون مانديلا على المشكلات التى كانت يعانيتها ديكليرك مع المتشددين البيض وقال إن المؤتمر الوطنى الأفريقى قد « ناشد البيض مساعدة ديكليرك » و « إننا نحاول أن نتعامل مع مشكلات المعارضة البيضاء ضده ؛ وقد بدأت المناقشات بالفعل مع العناصر المؤثرة فى الجناح اليمىنى » . وفى الوقت نفسه قال مانديلا إنه هو نفسه يرغب فى لقاء الزعيم منجو سوو بوثيليزى ، إلا أن المغالين والمتطرفين فى صفوف المؤتمر الوطنى الأفريقى اعترضوا على ذلك ، وإن كان مضطرا للموافقة على هذا القرار لأنه كان « عضوا مخلصا وصاحب مبادئ فى المؤتمر » (٣٩) . ومن الواضح أن ديكليرك كانت له مصلحة فى دعم موقف مانديلا ، وفى مساعدته على التعامل مع المعارضة اليسارية المتطرفة فى توجهاتها .

كانت المفاوضات حول تغيير النظام تسبقها أحيانا « مفاوضات تمهيدية » حول شروط بدء التفاوض . ففى جنوب أفريقيا كانت شروط الحكومة تتلخص فى نبذ العنف من جانب المؤتمر الوطنى الأفريقى . وكانت شروط المؤتمر تتلخص فى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين . وفى بعض الحالات كانت المفاوضات التمهيدية تتعلق بأى جماعات معارضة وأفرادها يشارك فى المفاوضات . وأحيانا كانت المفاوضات تطول وأحيانا تقصر ، لكنها كانت تقطع حين كان أحد

(٣٨) Weffort, "Why Democracy?", in *Democratizing Brazil*, ed. Stepan, p. 345.

(٣٩) Time, June 25, 1990, p. 21.

الطرفين يقاطعها . وحين استؤنفت المفاوضات زاد توقف نجاح المستقبل السياسى لكل من الطرفين على نجاحها . وإذا فشلت كان المتشددون داخل التحالف الحاكم والراديكاليون في جانب المعارضة يقفون بالمرصاد للعب على هذا الفشل وإسقاط الزعماء الذين شاركوا في المفاوضات . فوجدت مصلحة مشتركة بين الطرفين وظهر إحساس بوحدة المصير . يقول نيلسون مانديلا في أغسطس ١٩٩٠ : « هناك نوع من التحالف الآن بين المؤتمر الوطنى الأفريقى والحزب الوطنى ؛ فنحن في زورق واحد » وصدق بوتوا زعيم الحزب الوطنى على قول مانديلا بقوله : « والحيتان على اليمين والحيتان على اليسار لا تميز بيننا حين نسقط من الزورق »^(٤٠) . من ثم زادت رغبة الطرفين في التوصل إلى تسوية واتفاق .

وغالبا ما كان الاتفاق الذى يتوصلون إليه يؤدي إلى شن هجمات من جانب الأطراف الأخرى سواء في الحكومة أو المعارضة ممن كانوا يعتقدون أن التفاوض أدى إلى بذل تنازلات متعسفة . وكان الاتفاق يعكس بالطبع قضايا خاصة ببلادهم . ومن القضايا المحورية في كل المفاوضات تبادل الضمانات . ففي عمليات التحول نجد أن المسؤولين السابقين في الأنظمة الشمولية لا يتعرضون للعقاب أبدا ؛ وفي حالات الإحلال كانوا يلقون عقابهم دائما . أما في عمليات الإحلال التحولى فقد كانت هذه القضية موضع تفاوض ؛ فقد طالب القادة العسكريون في أورجواى وكوريا - مثلا - بضمانات ضد الاضطهاد والعقاب على جرائم حقوق الإنسان التى ارتكبت في عهدهم . وفي مواضع أخرى كانت الضمانات التى يتم التفاوض حولها تتضمن اتخاذ ترتيبات

(٤٠) Mandela ورد في :

Pauline Baker, "A Turbulent Transition", *Journal of Democracy* 1 (Fall 1990), p. 17.

للمشاركة في السلطة ، أو لتغيير السلطة من خلال الانتخابات . وفي بولنده ضمن كل طرف نصيبا واضحا من المقاعد في المجلس التشريعى ، وفي تشيكوسلوفاكيا تم اقتسام المناصب الوزارية بين الطرفين . وفي كل من هاتين الدولتين كانت الحكومات الائتلافية تطمئن الشيوعيين والمعارضة بالتأكيد على حرصها على حماية مصالحهم في أثناء الفترة الانتقالية . فوافق الحزب الحاكم في كوريا على إجراء انتخابات مباشرة ومفتوحة للرئاسة على افتراض أن هناك مالا يقل عن مرشحين رئيسيين من المعارضة سيشاركون في الانتخابات مما يزيد من احتمالات انتصار مرشح حزب الحكومة .

وهكذا فإن مخاطر المواجهة والخسارة تضطر الحكومة والمعارضة إلى التفاوض معا ؛ وكان الأساس الأول للاتفاق بينهما هو الضمانات التى تضمن ألا يخسر أى منهما كل شئ . فيحصل كلاهما على فرصة المشاركة في السلطة أو التنافس حولها . وكان قادة المعارضة يعرفون أنهم لن يعودوا إلى السجون والمعتقلات ، وكان القادة الحكوميون يعرفون أنهم لن يضطروا إلى الفرار إلى المنفى . وكان الخفض المتبادل للمخاطر يدفع الإصلاحيين والمعتدلين إلى التعاون لإقامة الديمقراطية .

من تجارب التحول الديمقراطى

٣ - التفاوض حول تغيير النظام

بالنسبة للاتجاه الإصلاحى الديمقراطى في الحكومة :

- ١ - باتباع تجارب تغيير الأنظمة الشمولية تبرز حتمية عزل وإضعاف المعارضة المتشددة وتعزيز هيمنة العنصر الإصلاحى على الحكم والآلية السياسية .

٢ - ينبغي أيضا الأخذ بزمام المبادرة ومفاجأة كل من المعارضة والعناصر المتشددة بمدى التنازلات التي يمكن تقديمها ؛ ولكن لا ينبغي التنازل تحت ضغط ظاهرة من المعارضة .

٣ - ينبغي ضمان دعم كبار القادة العسكريين أو غيرهم من مسئولى القمة فى الجهاز الأمنى لفكرة المفاوضات .

٤ - ينبغي بذل كل الجهود لتعزيز مصداقية الطرف الآخر الرئيسى فى المفاوضات .

٥ - يجب إيجاد قنوات للتفاوض حول القضايا الرئيسية مع قادة المعارضة .

٦ - فى حالة نجاح المفاوضات قد يتحول العنصر الإصلاحى إلى موقف المعارضة ؛ من ثم فإن الاهتمام الأول لهذا العنصر ينصب على الحصول على ضمانات لحقوق المعارضة والجماعات التى انضمت إليها . أما ماعدا ذلك فكل شىء قابل للتفاوض .

بالنسبة للعناصر المعتدلة فى صفوف المعارضة :

١ - يجب الاستعداد لحشد الأنصار والمؤيدين ضد العناصر المتشددة فى الحكومة .

٢ - الاعتدال ضرورة فى سلوكيات رجل الدولة .

٣ - يجب الاستعداد للتفاوض بل لتقديم تنازلات فى كل القضايا إلا فيما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة .

٤ - يجب إدراك احتمال الفوز فى هذه الانتخابات .

بالنسبة للعناصر الديمقراطية فى كل من الحكومة والمعارضة .

١ - إن الظروف السياسية الملائمة للتفاوض حول التغيير لا تدوم إلى الأبد . لذا يجب التحرك بسرعة لاغتنامها لحل القضايا الرئيسية .

٢ - إن السمة الرئيسية لهذه العناصر والسمة الرئيسية لشركائها تتوقف على النجاح فى التوصل إلى اتفاق على الانتقال إلى الديمقراطية .

٣ - يجب مقاومة مطالب القيادات والجماعات على هذا الجانب والتى تعوق عملية التفاوض أو تعرض المصالح الجوهرية للطرف الآخر فى المفاوضات للخطر .

٤ - إن الاتفاق الذى يتم التوصل إليه سيكون هو البديل الوحيد ؛ وقد يتعرض للاستنكار والشجب من جانب العناصر المتشددة ، إلا أن هذه العناصر لا تستطيع تقديم بديل يحظى بتأييد واسع النطاق .

٥ - أن التنازل والتسوية أفضل ما يمكن عمله حين يسود الشك .



الباب الرابع الكيفية

سمات التحول الديمقراطي

أعراض التحول الديمقراطي في الموجة الثالثة

رغم كل ما بينها من اختلافات نلاحظ أن الدول التي تحولت إلى الديمقراطية في الموجة الثالثة سواء بالتحول أو بالإحلال أو بالإحلال التحول بينها سمات مشتركة عديدة . من بين ما يربو على خمس وعشرين حالة من حالات التحول الديمقراطي التي تمت أو على وشك الإتمام حتى عام ١٩٩٠ لم تكن هناك سوى حالتين نتج التحول فيهما عن غزو أجنبي وفرض للتغيير ، وهما بنما وجرينادة . وكانت معظم حالات التحول الأخرى متشابهة فيما افتقرت إليه . فإذا استثنينا نيكاراغوا لم يتم إسقاط أى نظام شمولي عن طريق تمرد شعبي أو حرب أهلية مطولة . أما ما يطلق عليه اسم اضطرابات ثورية فقد حدث في حالتين هما البرتغال ورومانيا ، إلا أن الثورة البرتغالية لم تعرف سوى قدر طفيف من العنف ؛ وكانت الثورة الرومانية انتفاضة حضرية شاركت فيها القوات المسلحة وكانت قصيرة زمنيا . ولم تحدث مواجهة حقيقية بين الوحدات العسكرية إلا في رومانيا والفيلبين وبوليفيا ونيكاراغوا . وباستثناء الفيلبين ورومانيا وألمانيا الشرقية لم تعصف الجماهير الثائرة الغاضبة بقصور الرئاسة .

ولكن كيف أقيمت النظم الديمقراطية ؟ أقيمت باتباع النهج الديمقراطي ؛ ولا سبيل غيره . أقيمت من خلال المفاوضات والتسوية

والاتفاق؛ أقيمت عن طريق التظاهر والحملات والانتخابات، ومن خلال حل الخلافات بلا عنف. وأقامها القادة السياسيون بالحكومات وجبهات المعارضة التي كان لديها ما يكفي من الشجاعة لتحدى الأمر الواقع، وإلخضاع المصالح المباشرة لأنصارهم للاحتياجات الطويلة المدى للديمقراطية. أقيمت على يد زعماء كل من الحكومات والمعارضة ممن تحملوا استفزازات اللجوء إلى العنف من جانب الراديكاليين في المعارضة والمتشددين في الحكومة. وأقيمت على يد قادة في الحكومة والمعارضة كانت لديهم الحكمة لإدراك أن الحقيقة والفضيلة ليستا حكرًا على أحد في عالم السياسة. فكانت التسوية والانتخابات واللاعنف هي أعراض التحول الديمقراطي بالموجة الثالثة، وميزت معظم عمليات التحول والإحلال والإحلال التحولى في تلك الموجة بدرجات متفاوتة.

المصالحة ومبادلة المشاركة بالاعتدال

كان التفاوض والتوصل إلى اتفاق بين النخب السياسية هي لب عمليات التحول الديمقراطي. فكان قادة الجماعات والقوى السياسية والاجتماعية الرئيسية في المجتمع تتحاور فيما بينها صراحة أو ضمنا، وتتخذ تدابير مقبولة للانتقال إلى الديمقراطية. وكان التفاوض هو العنصر الرئيسى في عمليات الإحلال التحولى. وكانت العملية في التحول ضمنية في الغالب، حيث كان الإصلاحيون في الحكومة يفتحون الباب السياسى، وكانت المعارضة تعدل من مطالبها وتهدىء من حميتها من أجل المشاركة في تلك العملية. وأحيانا كان يتم التوصل إلى اتفاق معلن بين العناصر الإصلاحية مما يؤدى إلى قيام التعاون بين أنصار الانتقال والعناصر المعتدلة بالمعارضة. وفي كل من عمليات الإحلال وعمليات الإحلال التحولى كانت جماعات المعارضة الديمقراطية تتفاوض وتتوصل إلى اتفاقات فيما بينها. وما أن يتولى السلطة المعتدلون الذين كانوا في موقع المعارضة من خلال الإحلال كانوا في العادة يتحولون إلى اتخاذ طرق وسط

ويقدمون التنازلات التي يحتاج إليها الإصلاحيون والمتشددون والراديكاليون. وسواء جاءت المبادرة بالتحول الديمقراطي من جانب الحكومة أو من جانب المعارضة أو من جانبيهما معا، كانت العناصر الرئيسية المشاركة فيه تتوصل في مرحلة ما إلى اتفاق حول الجوانب الجوهرية من عملية التحول الديمقراطي والنظام السياسى المزمع إقامته.

وكان الاتفاق على إدخال الديمقراطية يتخذ عدة أشكال. فكانت عمليات الانتقال في كل من البرازيل وبيرو والإكوادور وبوليفيا تتميز « بالتفاهم بين المعارضة وبين تحالف رسمى صورى يسعى إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بالانتقال من النظام الشمولى ». وكان هذا التفاهم « عادة مالا يشمل سوى الاتفاق الضمنى حول بعض القواعد الإجرائية - الانتخابية في المقام الأول - الخاصة بالانتقال ». وفي حالات أخرى كانت التغيرات في النظام تشبه حالات الانتقال في الموجة الثانية بكل من كولومبيا وفنزويلا في عامى ١٩٥٧ و ١٩٥٨ حيث تم التفاوض على إتفاقيات صريحة للغاية بين الأطراف المعنية^(١). وفي أسبانيا سيطرت الحكومة بقيادة خوان كارلوس وسواريز على عملية الانتقال، إلا أن الحكومة والمعارضة دخلا في « سياسة التسوية » في التوصل إلى اتفاق في المجلس الانتخابى حول الإطار الدستورى الخاص بالديمقراطية الجديدة في أكتوبر ١٩٧٧ وهو ما يعرف باتفاق « مونكلوا ». وفي هذا الاتفاق وافقت كل الأطراف السياسية المعنية - بما فيها الاشتراكيون والشيوعيون - على برنامج اقتصادى شامل يتضمن إجراء تحديدات للأجور وخفض للعملات وسياسة نقدية وزيادة الاستثمارات العامة وفرض قيود على الضمان الاجتماعى وإصلاح الهياكل الضريبية وأنشطة الاتحادات التجارية

(١) Enrique Baloyra, "Conclusion: Toward a Framework for the Study of Democratic Consolidation", in Baloyra, ed., *Comparing New Democracies* (Colo., 1987), p. 299.

والسيطرة على الصناعات المؤممة وغيرها من الموضوعات ^(٢) . وفي بولنדה تفاوضت تضامناً مع الحزب الشيوعي حول اتفاق مائدة مستديرة في مارس وأبريل ١٩٨٩ . وفي المجر تفاوضت الحكومة وقادة المعارضة حول اتفاق « ثلاثي » في صيف ١٩٨٩ . وفي خريف نفس العام توصلت الحكومة وقادة المعارضة إلى ترتيبات الانتقال في تشيكوسلوفاكيا . وفي أوجواي توصل الجيش وقادة الحزب إلى اتفاق في أغسطس ١٩٨٤ . وفي كل الحالات تقريباً كانت الأطراف المشاركة هي قادة الحكومة والأحزاب السياسية المعارضة . وفي العديد من الحالات تم التوصل إلى إتفاقات معلنة أو غير معلنة مع قادة القوى الاجتماعية والمؤسسية الرئيسية في المجتمع ، بما في ذلك الجيش والأوساط التجارية والاتحادات العمالية وأحياناً الكنيسة .

وسواء كان يتم التوصل إلى إتفاقات أم لا ، كان الاتفاق معلناً كان أم غير معلناً أسهل في التوصل إليه حين لا يكون هناك تضارب شديد في مصادر السلطة بين الأطراف المشاركة ؛ وحين كان قادة الجماعات يستطيعون ممارسة سيطرة حقيقية على أنصارهم . وكان الاتفاق يسيراً كذلك حين كان التفاوض يتم سرا فيما بين عدد محدود من القادة . ففي أسبانيا كان يتم التفاوض حول أكبر الترتيبات حتى في المجلس الدستوري « في الكواليس » ^(٣) وفي بولنדה كانت مفاوضات الدائرة المستديرة تتميز بالعمومية إلى حد ما ، لكن أهم القضايا كانت تناقش في « محادثات موازية سرية ... تمارس بمعزل عن وسائل الإعلام العامة » بإحدى الفيلات في ماجدالنكا خارج وارسو . « وكان عدد

Jose Maravall, *The Transition to Democracy in Spain* (London, 1982), (٢) pp. 42-44 .
Raymond Carr, "Introduction: The Spanish Transition to Democracy", in (٣) *Spain in the 1980s*, ed. Robert Clark (Cambridge, 1987), pp. 4-5 .

المشاركين في المحادثات السرية يقل كثيراً عما شاركوا في المحادثات المفتوحة » وكان قادة المفاوضات - الجنرال شيزلاف كيزاك وليخ فاليسا يظهرون من حين إلى آخر في المحادثات المعلنة « ويغادروا المكان إلى ما جдалنكا بعد ذلك لاستئناف المحادثات السرية » . وفيما يتعلق بالمحادثات الخاصة لم تكن تصدر سوى بعض البيانات الغامضة والشديدة الدبلوماسية « وكأنها تصدر عن سفيرى دولتين خرجتا لتوهما من ساحة القتال » ^(٤) . وكانت هذه الاجتماعات هي التي تم التوصل فيها إلى الإتفاقيات الأساسية بين الحزب الشيوعي وتضامناً .

كانت التسوية التي يتم التوصل إليها في المفاوضات تسبب في بعض الأحيان مشكلات للزعماء السياسيين حين لا يكونوا على درجة من القبول لدى أنصارهم ، كما حدث في أسبانيا حيث كان من الضروري - على حد قول سواريز - نسيان الماضي الذي كان فيه بعض الأسبان يفرضون رأيهم على الجميع « وأن يتم تحقيق إجماع عريض » ^(٥) . وعلق صحفي شيوعي على « الصحوة من الأوهام خارج وداخل صفوفنا » لأن كل الأطراف كانت تقول نفس الشيء وليس ثمة هوية شيوعية متميزة في الحزب الشيوعي الأسباني . وفي بوليفيا كان الأفراد العاديون « يتتقنون الاتفاق الذي وقعه قادتهم مع الجيش والقادة السياسيين فيما يتعلق بانتخابات الانتقال ؛ وفي نيكاراغوا في هام ١٩٩٠ أحس أعضاء اتحاد العمال المعادي للساندنيسا بالخيانة من قبل مرشحة الرئاسة فيوليتا شامورو لقبولها بتعيين أومبرتو أورتيجا قائداً للقوات المسلحة ^(٦) .

Wojtek Lamentowicz, "Dilemmas of Transition Period", *Uncaptive* (٤) *Minds*, 2 (November-December 1989), p. 19 .

Carr, "Introduction", in *Spain in the 1980s* ed. Clark, pp. 4-5. (٥)

James Dunkerley and Rolando Morales, "The Crisis in Bolivia", *New* (٦) *Left Review*, no. 155 (January-February 1986), p. 3 .

وفي بولنده أحس أنصار كل من تضامن والحزب الشيوعي بالعزلة بسبب التسوية التي عقدها قائداهما . فتعرض الجنرال ياروزيلسكى لهجوم العناصر المحافظة بالحزب الشيوعي لتنازله عن سلطات واسعة للمعارضة « ولتخليه عن المبادئ الرئيسية للشيوعية » . كما لقي ليخ فاليسا ضربات من الحشود الاتحادية لبدء التفاوض مع الحكومة ، وتعرض للشجب من جانب العناصر الراديكالية للنزول بكفاحه إلى مستوى عقد تسوية مع السلطات الشيوعية . وكان أنصار تضامن يعترضون بصورة خاصة على تأييد قيادة الاتحاد لياروزيلسكى كرئيس لبولنده ^(٧) . وفي المجر تعرضت الاتفاقات الرئيسية التي تم التوصل إليها في سبتمبر ١٩٨٩ من جانب الحزب الشيوعي والمعارضة في المائدة المستديرة لتحديات من قبل الجماعات المعارضة المنشقة ، ولقيت هزيمة في استفتاء أجرى بعد ذلك بشهرين .

كان سقوط الأنظمة الشمولية دائما أمرا مبهجا ؛ وكان قيام الأنظمة الديمقراطية يصحبه إحساس بالتححرر من الأوهام . ولم يفلت من تهمة « بيع » مصالح الناخبين سوى عدد قليل من الزعماء السياسيين الذين بذلوا هذه التنازلات . وكان مدى هذا السخط يعد مقياسا لمدى نجاحهم . ففي الموجة الثالثة غالبا ما كانت الديمقراطيات تقوم على أكتاف قادة لديهم استعداد لخيانة مصالح أنصارهم في سبيل تحقيق هذا الهدف ^(٨) .

وكان من بين التنازلات المحورية في معظم حالات التحول الديمقراطي ما يمكن تسميته « الصفة الديمقراطية » أى التبادل بين المشاركة والاعتدال . كان نطاق المشاركة في عمليات التفاوض المؤدية إلى التحول الديمقراطي يزداد اتساعا سرا أو علانية وحصل الأفراد والجماعات على فرص للتنافس على

New York Times, March 2, 1989, p. 1 .

(٧)

Lamentowicz, Uncaptive Minds 2 (November-December 1989), p. 19 .

(٨)

السلطة وللغزب بها . وبهذا المفهوم كانت الموجة الثالثة نسخة من تجارب الموجة الأولى في أوروبا حيث امتد التصويت إلى الطبقة العاملة وتخلّى الاشتراكيون عن التزامهم بالعنف الثوري وخفضوا من غلوائهم . وفي إيطاليا في القرن التاسع عشر اتبع جيوفاني جيوليتي سياسة صريحة تهدف إلى « تهدئة النزعة الراديكالية من خلال الدمج » . وفي أسبانيا بأواخر القرن العشرين وفي البرتغال واليونان كان الاعتدال « هو ثمن السلطة » وحقت الأحزاب الاشتراكية بهذه الدول ما حققت من انتصارات بتخليها عن الاتجاه الراديكالي ^(٩) .

إن الأنظمة الشمولية تضع قيودا على المشاركة السياسية . وغالبا ما كانت الجماعات الحاكمة في النظم الشمولية تشعر بالبغض لقادة المعارضين لهم، وترى في الأحزاب المعارضة كيانات كريمة . وكان التحول الديمقراطي يتطلب هذه الجماعات باعتبارهم شركاء شرعيين في السياسة . فظلت المؤسسات العسكرية في بيرو والأرجنتين تستخدم القوة لمنع المعارضة من الوصول إلى السلطة أو ممارستها لمدة عقود . وفي عملية التحول الديمقراطي بهذه الدول في الثمانينيات لم يتقبل الجيش إشراك هؤلاء الخصوم القدماء في العملية السياسية وحسب بل تنازل في النهاية عن السلطة نفسها . وبعد تولي كارامنليس لمنصبه في الفترة الانتقالية في اليونان مباشرة صرح بإنشاء الحزب الشيوعي اليوناني . وقام سواريز بإضفاء الشرعية على الحزب الشيوعي الأسباني في أبريل ١٩٧٧ ؛ ولعب خوان كارلوس دورا رئيسيا في قبول القوات المسلحة لهذه الفكرة « البغيضة » . وفي أوروغواي أضفت اتفاقية الحكومة والمعارضة الشرعية على « الجبهة اليسارية العريضة » . وفي الفترة الانتقالية البرازيلية تم رفع الحظر المفروض على الزعماء

Salvador Giner, "Southern European Socialism in Transition", in The (٩)
New Mediterranean Democracies, ed. Ridham (London, 1984), pp.
140-155 .

السياسيين القدماء لفترة ما قبل ١٩٦٤ في عام ١٩٧٩ ، وفي عام ١٩٨٥ أضفى المجلس التشريعي الشرعية على الأحزاب الماركسية المحظورة ، وأعطى حق التصويت للأميين . وفي ١٩٨٩ وافق الناخبون في شيلي على تعديل الدستور لإضفاء الشرعية على الحزب الشيوعي^(١٠) . وفي عام ١٩٨٧ أبطل البرلمان التركي ثم الناخبون الأتراك الحظر الذي فرضه النظام العسكري على مئات من السياسيين لمنعهم من المشاركة في السياسة . وفي جنوب أفريقيا عام ١٩٩٠ رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الأفريقي ، وأطلق سراح الزعماء السياسيين المعتقلين وسمح للمنفين بالعودة إلى بلادهم .

وكان الجانب الآخر من الصفة الديمقراطية هو الاعتدال في التكتيكات والسياسة من جانب الزعماء والجماعات المعنية . وكان ذلك يشمل موافقتهم على نبذ العنف وأى التزام آخر بالثورة ، وتقبل الشكل القائم للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأساسية (من قبيل الملكية الخاصة ونظام السوق والحكم الذاتى للجيش) والعمل من خلال الانتخابات والإجراءات البرلمانية للوصول إلى السلطة وتنفيذ سياسات معينة^(١١) . ففي التحول الأسباني تقبل الجيش الاشتراكيين والشيوعيين كمشاركين في السياسة الأسبانية ، وتقبل الاشتراكيون الرأسمالية وأعلن الشيوعيون نبذهم للفكر الجمهوري وتقبلوا النظام الملكي وبعض الترتيبات الخاصة بالكنيسة الكاثوليكية . وحين تمكن فيليبى جونزاليز من إقناع أنصاره الاشتراكيين في عام ١٩٧٩ بنبذ إلتزامهم بالماركسية

(١٠) Kenneth Medhurst, "Spain Evolutionary Pathway from Dictatorship to Democracy", in *The New Mediterranean Democracies*, ed. Ridham, p. 38 .

(١١) لمزيد من المعلومات عن التنازلات المطلوبة ، انظر :

Guiseppe Di Palme, "Government Performance: An Issue and Three Cases", in *The New Mediterranean Democracies*, ed. Ridham, pp. 175-77 .

مهد الطريق لانتصارهم في الانتخابات بعد ثلاثة أعوام . وفي البرتغال قاد ماريو سواريز الاشتراكيين إلى الحد الوسط . وحين عاد إلى السلطة في عام ١٩٨٣ كرئيس لتحالف يضم الأحزاب المحافظة تقبل ضرورة « نبذ الميول الماركسية التى آمن بها قطاع عريض من حزبه » وفرض برنامج تقشف صارما بدلا من ذلك . وفي اليونان نأى بابا ندرىو بنفسه عن المواقف المتطرفة والجدلية التى اعتنقها في الماضى واتسمت تصرفاته حين تولى منصبه بالالتزام^(١٢) . وفي الأرجنتين تحركت المعارضة إلى اليمين ؛ وفي بولنده تحركت تضامن في البداية إلى الوسط ثم إلى اليمين . وفي البرازيل تعاون حزب المعارضة مع الحكومة في « اللعبة السياسية » وكانت المعارضة معتدلة بصورة غير عادية . وفي حملة الاستفتاء على بينوشيه في شيلي عام ١٩٨٨ اتبعت المعارضة سيلا معتدلا واعيا وصريحاً^(١٣) .

وهكذا ساعد تخفيف حدة الراديكالية لمشاركين جدد ويساريين سابقين هل التحول . كما ساعد عليه أيضا بُعد من تولوا السلطة في النظام الجديد سياسيا عن الحكام الشموليين السابقين . فكان كارامنليس محافظا معتدلا بالنسبة للجيش اليونانى المعادى للشيوعية ، وكان سواريز اشتراكيا معتدلا على الأقل بالنسبة لبعض عناصر الجيش البرتغالى من الراديكاليين . وكان أهلوين - الديمقراطي المسيحي - على درجة من المحافظة كافية لإرضاء الجيش الشيلي . ويمكن القول إن تسليم السلطة من جانب القادة المحافظين

Salvador Giner, "Southern European Socialism in Transition", in (١٢)

The New Mediterranean Democracies, ed. Ridham, p. 64 .

Thomas Skidmore, "Brazil's Slow Road to Democratization", in (١٣)

Democratizing Brazil, ed. Alfred Stepan (New York, 1989), pp. 33-34 .

والوسطيين سهل عملية الانتقال إلى الديمقراطية من الأنظمة الشمولية غير الشيوعية^(١٤) كما كان وصول الزعماء الاشتراكيين إلى السلطة غالبا ما يسهل إدخال الإصلاحات الاقتصادية وخطط التقشف .

وكان استعداد الزعماء وقدرتهم على التوصل إلى تسويات يتأثر بالاتجاهات السائدة نحو التسوية في المجتمع المعنى . فكانت بعض الثقافات أكثر ميلا إلى التسوية من ثقافات أخرى ، كما قد تختلف شرعية التسوية والقيمة المضافة إليها من وقت إلى آخر في المجتمع الواحد . فكان الأسبان والبولنديون والكوريون على سبيل المثال يعرفون تاريخيا بأنهم يولون للمبدأ والشرف مكانة تفوق ما يولونه للتسوية والتصالح . ويمكن على الأقل أن نفترض أن النتائج المساوية المترتبة على هذه الأولويات بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية الاجتماعية أدت إلى إحداث تغيرات في القيم القومية في السبعينيات والثمانينيات . وفي هذه الدول الثلاث جميعا أعرب القادة السياسيون عن تقديرهم للحاجة إلى التسوية والمصالحة لكي يتحركوا ببلاذهم نحو الديمقراطية .

فمثلا عندما توصلت الأحزاب الحاكمة والأحزاب المعارضة إلى اتفاق في كوريا على إيجاد دستور جديد يقال إن « لجنة المفاوضين من الطرفين قاموا بما يعترف الكوريون اليوم بأنه حالة شاذة في تاريخهم السياسي : ألا وهو المصالحة »^(١٥) . ويحدث التحول الديمقراطي في المجتمع حين يتحول هذا « الشذوذ » إلى واقع ، وتستقر الديمقراطية حين يصبح هذا الواقع عادة مألوفة .

Myron Weiner, "Empirical Democratic Theory and the Transition from (١٤) Authoritarianism to Democracy", PS 20 (Fall 1987), p. 865 .
New York Times, Sept 1, 1987, p. 1 . (١٥)

عادة ما تفشل المحاولات الأولى لإقرار الديمقراطية ؛ وغالبا ما تنجح المحاولات الثانية . ومن أسباب ذلك النمط التعلم ، وهذا ما حدث في العديد من الأمثلة . وكانت فنزويلا مثالا واضحا في الموجة الثانية . فقد حدثت أول محاولة جادة لإقرار الديمقراطية في تاريخ فنزويلا بين ٤٥ و ١٩٤٨ . ففي عام ١٩٤٥ أطاح انقلاب عسكري بالدكتاتورية وأدخل السياسات الديمقراطية التي سادت في السنوات الثلاث التالية بزعامة الحزب الإصلاحي وهو حزب « العمل الديمقراطي » .

اتبعت حكومة هذا الحزب سياسة راديكالية أقصت عدة جماعات عن السلطة وأدت إلى أقصى درجات الاستقطاب . وانتهت أولى محاولات الديمقراطية بانقلاب وقع في عام ١٩٤٨ ، وبعد عشر سنوات وعندما كانت الدكتاتورية العسكرية التي أقامها الجنرال ماركوس بيريز خيمينيز في سبيلها إلى التحلل عمل قادة حزب « العمل الديمقراطي صراحة على » تخفيف حدة التوتر والعنف فيما بين الأحزاب ، وإزالة قضايا البقاء والشرعية من المسرح السياسي . وكان قادة التحول الديمقراطي الناجح في عام ١٩٥٨ هم أنفسهم من قادوا محاولة التحول الديمقراطي الفاشلة في عام ١٩٤٥ . فاستفادوا من تهمتهم ؛ وعكست أعمالهم في عام ١٩٥٨ تعلمهم من سابق خبرتهم في التجربة السابقة^(١٦) .

وحدثت تجارب أخرى مماثلة لهذا التعلم في عمليات الموجة الثالثة . ففي إسبانيا مثالا يقال : إن خوان كارلوس كان مهتما « بأسباب انهيار الملكية عام ١٩٣٢ ، فهو يريد أن يتفادى نفس الأخطاء التي وقع فيها جده » . وكان زعماء الحزب الشيوعي مقتنعين بضرورة تجنب أخطاء الثلاثينيات^(١٧) .

Levine, "Venezuela Since 1958", in Breakdown of Democratic (١٦) Regimes, ed. Linz & Stepan, pp. 89-92 .

"All the Spains: A Survey", Economist, Nov. 3, 1979, p. 3. (١٧)

ومن التحول السلمى الذى شهدته الأرجنتين فى عام ١٩٨٣ « يبدو أن ثمة عملية تعلم تجرى فى البلاد مقارنة بالتحول الذى حدث بين ٧١ و ١٩٧٣ حين لجأت عدة أطراف على المسرح السياسى إلى العنف »^(١٨). وفى بيرو مر الجيش وحزب المعارضة بعملية تعلم مماثلة. وفى بولنده عام ١٩٨١ تحركت تضامناً فى اتجاه راديكالى يهدد بالإطاحة المباشرة بالنظام الماركسى؛ وتمثل رد فعل الحكومة فى اللجوء إلى البطش فى ظل الأحكام العرفية، وإلى حظر الاتحاد واعتقال زعمائه، وبعد سبع سنوات كان كلا الطرفين قد استفاد من التجربة، وتعلما أن الراديكالية تؤدى إلى القمع وأن القمع لا يجدى. فاتبعا سياسة تتسم بالاعتدال والمصالحة فى قيادة بولنده نحو الديمقراطية فى عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩.

تلقى أنصار التحول الديمقراطى اللاحقون زخماً أو دفعة من نمط « كرات الثلج » لتغيير النظام عن حاولوا القيام بذلك فى وقت سابق، بل واستفادوا من تجارب من سبقوهم. فاستفادت شعوب أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية دروساً فى الاعتدال من النموذج الأسبانى. أما فى عمليات الإحلال التحولى فكان على الجماعات المسيطرة فى الحكومة والمعارضة أن تلتزم بالمصالحة والاعتدال. فكانت عمليات الإحلال التحولى تميل إلى الحدوث بصورة أكثر تكراراً فى السنوات اللاحقة على الموجة الثالثة منها قبلها، مما يعنى أن الجماعات المعنية قد تكون استفادت وتعلمت كيف تستطيع أن تتصالح من تجارب من سبقوهم. ففى كوريا استفادت المعارضة من دروس قوة الشعب المسلم فى الفيلين، وتعلمت الحكومة مزايا المصالحة والتنازل من المصير الذى آل إليه ماركوس. وفى تشيكوسلوفاكيا يقول تيموثى جارتون:

Scott Mainwaring & Eduardo Viola, "Brazil and Argentina in the 1980s", (١٨) *Journal of International Affairs* 38 (Winter 1985), pp. 208-209.

« إن ما حدث هنا يعد ذروة عشر سنوات من التعلم من أوروبا الشرقية - حيث كانت بولنده هى الأسبق وهى التى دفعت أكبر ثمن »^(١٩).

الانتخابات المذهلة وغير المذهلة

إن الانتخابات هى الطريقة التى تعمل بها الديمقراطية، وكانت فى الموجة الثالثة هى أيضاً سبيل إنباك النظم الشمولية والطريق إلى إنهاؤها. كانت الانتخابات أداة للتحول الديمقراطى وهدفاً له. وتم التحول إلى الديمقراطية على يد الحكام الشموليين الذين غامروا السبب أو لآخر بإجراء انتخابات، وعلى يد جماعات المعارضة الذين عملوا على إجراء الانتخابات وشاركوا فيها. والدرس المستفاد من الموجة الثالثة هو أن الانتخابات ليست حياة الديمقراطية وحسب، بل هى أيضاً مرت الدكتاتورية.

وحين انهارت شرعية أداء الحكام الشموليين غالباً ما كانوا يتعرضون لضغوط متزايدة ويعملون على محاولة تجديد شرعيتهم عن طريق الانتخابات، وكان الحكام يوافقون على إجراء الانتخابات ظناً منهم بأن ذلك سيطيل أمد بقائهم فى السلطة أو بقاء من يحيطون بهم وينحون منحاهم، ولكنهم دائماً ما كانوا يحبطون. فمع استثناءات قليلة للغاية كانت الأحزاب أو المرشحون الذين ينتمون إلى النظم الشمولية يمتنعون بالهزيمة أو يفوزون بأصوات قليلة جداً. وكانت نتائج هذه الانتخابات غالباً ما تفاجئ كلا من قادة المعارضة والحكومة على السواء. وفى السنوات الخمس عشرة الأولى من الموجة الثالثة كان هذا النمط المذهل من الانتخابات نمطاً مدمراً. وكان يحدث فى أنواع عمليات الانتقال الثلاثة جميعاً، ولنتظر فيما يلى.

Timothy Garton Ash, "The Revolution of the Magic Lantern", *New York Review of Books*, January 19, 1990, p. 51.

١ - كجزء من سياسة إزالة الضغوط سمح الجنرال جيزيل بإجراء انتخابات برلمانية تنافسية في نوفمبر ١٩٧٤ في البرازيل . وكان الحزب الحاكم « التحالف القومي التجديدي » يتوقع فوزا سهلا ضد حزب المعارضة ، وفي أكتوبر جاءت النتائج لتصيب الكل بذهول^(٢٠) ؛ فقد تضاعف تمثيل حزب المعارضة في البرلمان وزادت نسبة تمثيله في مجلس الشيوخ إلى ثلاثة أمثالها وبالتالي زادت سيطرته على تشريعات الدولة بنسبة ١ إلى ٦ .

٢ - في يناير ١٩٧٧ دعت أنديرا غاندي في الهند إلى إجراء انتخابات برلمانية مفاجئة . وكانت أنديرا هي الشخصية القيادية في السياسة الهندية ، لكن تحالف جاناناتا للمعارضة حقق انتصارا ساحقا . فلأول مرة في التاريخ يفقد حزب البرلمان سيطرته على الحكومة القومية ولا يحقق سوى ٣٤٪ من الأصوات الشعبية ، وأول مرة أيضا يحصل فيها على نسبة تقل عن ٤٠٪ .

٣ - وفي الانتخابات الانتقالية في بيرو في مايو ١٩٨٠ كانت الحكومة العسكرية تساند حزب « التحالف الشعبي الثوري الأميركي » وقامت بتمرير قانون انتخابي تم تصحيحه لتعزيز موقفه . إلا أن نتائج الانتخابات أظهرت « نتائج مفاجئة ، فقد عانى الحزب انهيارا انتخابيا ولم يحصل سوى على ٢٧٪ من الأصوات . أما حزب « العمل الشعبي » المعارض الذي كان أبعد ما يكون عن الجيش فقد فاز فوزا مذهلا بحصوله على ٤٥,٥٪ من الأصوات وفاز بالرئاسة وبأغلبية في المجلس البرلماني وبتعددية في مجلس الشيوخ^(٢١) .

٤ - في نوفمبر ١٩٨٠ أجرت الحكومة العسكرية بأورجواي استفتاء على وضع دستور جديد يعطى للجيش حق الاعتراض الدائم على السياسات

Skidmore, "Brazil's Slow Road to Democratization", in *Democratizing Brazil*, ed. Stepan, pp. 9-10 .

Luis Abugattas, "Populism and After", in *Authoritarians and Democrats*, ed. James Malloy (Pittsburg, 1987), pp. 137-38 .

الحكومية ، ولكن الجماهير رفضت الفكرة بنسبة ٥٧٪ من الأصوات في مقابل ٤٣٪ موافقة . وأذهلت النتائج الجيش والمعارضة على السواء^(٢٢) . وبعد عامين سمحت الحكومة العسكرية بإجراء انتخابات للنواب في مؤتمرات الأحزاب الكبرى . فاكتمل خصوم الجيش الساحة بحصول أحد المقربين إلى الجيش وهو الرئيس السابق جورج باشيكو أريكو على ٢٧,٨٪ فقط من الأصوات في حزبه .

٥ - وأجرت الحكومة العسكرية الانتقالية في الأرجنتين انتخابات قومية في أكتوبر ١٩٨٣ . ففاز الحزب الراديكالي بزعامة راول الفونسين والذي طالما انتقد الجيش فوزا مذهلا بنسبة ٥٢٪ غير المسبوقة من الأصوات . أما مرشح الحزب الرئيسي الآخر فقد نال تأييدا صريحا من قطاعات عسكرية مختلفة وحصل على ٤٠٪ من الأصوات^(٢٣) . وكانت هذه أول مرة يخسر فيها حزب بيرونيستا في انتخابات حرة في تاريخ الأرجنتين .

٦ - في نوفمبر ١٩٨٣ أجرت الحكومة العسكرية في تركيا انتخابات للعودة إلى الحياة المدنية ؛ وقامت الحكومة بتنظيم ومساندة الحزب الديمقراطي القومي بزعامة جنرال متقاعد . ولكن فاز المرشح الآخر^(٢٤) . وجاء حزب الديمقراطيين في المستوى الثالث بحصوله على ٢٣٪ من الأصوات ؛ بينما حقق حزب الوطن الأم فوزا كبيرا بنسبة ٥٤٪ من الأصوات واعتلى السلطة .

Charles Guy Gillespie and Luis Eduardo Gonzalez, "Uruguay : The Survival of Old and Autonomous Institutions", in *Democracy in Developing Countries: Latin America*, ed. Diamond, Linz and Lipset, pp. 223-24 .

Aldo Vacs, "Authoritarian Breakdown and Redemocratization in Argentina", in *Authoritarians and Democrats*, ed. Malloy & Seligson, p. 16 .

Times, Nov. 21, 1983, p. 6 .

(٢٤)

٧ - في انتخابات فبراير ١٩٨٥ للمجلس البرلمانى القومى فى كوريا حقق حزب كوريا الجديدة الديمقراطية المعارض الحديث النشأة نتائج طيبة ، وفاز بعدد ١٠٢ من عدد ٢٧٦ مقعدا بالمجلس التشريعى (٢٥) . وجاء ذلك فى أعقاب حملة سيطرت عليها الحكومة سيطرة مشددة .

٨ - فى عام ١٩٨٥ أجرى الحاكم العسكرى فى باكستان - ضياء الحق - انتخابات برلمانية ، إلا أنه كان قبلها قد منع الأحزاب السياسية من تقديم مرشحين . فقاطعت الأحزاب الانتخابات رسميا . ورغم هذه الظروف منى عدد كبير من المرشحين ممن كانوا يشغلون مناصب عليا فى نظام قانون الطوارئ أو من عرفوا كأمناء لنضياء الحق (٢٦) .

٩ - فى شبلى فى أكتوبر ١٩٨٨ دخل الجنرال بينوشيه فى استفتاء بنعم أو لا على مد فترة حكمه . وقبل إجراء الاستفتاء بعام كان الرأى العام يعتقد أنه سيفوز فوزا ساحقا (٢٧) . وكان الجنرال نفسه واثقا فى الفوز فى ظل طفرة اقتصادية تعزز موقفه . وبتقدم الحملة حشدت المعارضة الرأى العام ضده ؛ ومنى الجنرال بالهزيمة فى مد فترة رئاسته مدة ثمانى سنوات أخرى بنسبة ٥٥ ٪ فى مقابل ٤٣ ٪ .

١٠ - فى مارس ١٩٨٩ ولأول مرة بعد ما يزيد على سبعين عاما سنحت الفرصة للناخبين السوفيت للدلاء بأصواتهم بحرية على ممثلهم فى المجلس

(٢٥) Washington Post, Feb. 13, 1985, pp. A1, A28 .
(٢٦) Leo Rose, "Pakistan: Experience With Democracy", in Democracy in Developing Countries: Asia, ed. Larry Diamond, Linz and Lipset (Colo., 1989), pp. 125-26 .
(٢٧) Jose Luis Cea, "Chile's Difficult Return to Constitutional Democracy", Ps20 (Summer 1987), p. 669 .

التشريعى القومى . وكانت النتائج مفاجئة ، فقد منى كبار المرشحين بالهزيمة ممثلين فى كبار أعضاء المكتب السياسى ، وزعماء الحزب الشيوعى فى موسكو وكيف ورؤساء الأحزاب الإقليمية فى عدة مناطق ومعهم كبار شخصيات المؤسسة الشيوعية ورموزها (٢٨) .

١١ - فى يونيو ١٩٨٩ فى بولنده حققت تضامن نصرا كاسحا بعدد ٩٩ مقعدا من مقاعد مجلس الشيوخ المئة وبعدد ١٦٠ من ١٦١ هى عدد مقاعد المجلس ، ولم يحصل ٣٣ من مجموع ٣٥ من كبار مرشحي الحكومة الذين رشحوا دون معارضين على نسبة ٥٠ ٪ اللازمة للانتخابات . ووصفت النتائج بأنها « مذهلة » (٢٩) .

١٢ - وكان انتصار فبراير ١٩٩٠ فى نيكارا جوا والذى تحقق لاتحاد المعارضة القومى بزعامة فيوليتا تشامورو يعد أغرب انتخابات حدثت حتى ذلك الوقت ؛ فقد أذهلت العديد من المحللين السياسيين ومعهم الساندينيستا (٣٠) . فرغم توقع إفادة الساندينيستا من سيطرتهم على الحكومة وعلى مواردها ، وما يترتب على ذلك من انتصار سهل حصلت تشامورو على ثمانى دوائر إدارية من مجموع تسع دوائر وحقت ٢ ، ٥٥ ٪ من الأصوات فى مقابل ٨ ، ٤٠ ٪ حصل عليها دانييل أورتيجا .

١٣ - فى مايو ١٩٩٠ أجرى « مجلس استعادة النظام والقانون فى الدولة العسكرية » فى ميانمار (بورما سابقا) أول انتخابات فى ظل تعددية الأحزاب منذ ثلاثين عاما . وكانت النتائج « مذهلة » و « مفاجئة » . ففازت الرابطة الوطنية للديمقراطية المعارضة بانتصار ساحق وحصلت على ٣٩٢ من مجموع

(٢٨) New York Times, March 28, 1989, p. 1 .
(٢٩) New York Times, June 6, 1989, p. A1.
(٣٠) New York Times, Feb. 27, 1990, p. A12 .

٤٨٥ مقعدا في المجلس القومي ؛ أما حزب الوحدة الوطنية الذي ساندته الجيش فقد فاز بعشرة مقاعد . وفي أثناء حملة « مجلس استعادة النظام » كان زعيم المجلس ومعه ٤٠٠ من عناصره تحت قيود رهينة من التخويف والإرهاب (٣١) .

١٤ - في يونيو ١٩٩٠ وفي أول انتخابات تعددية بالجزائر بعد ٢٨ عاما من الاستقلال حققت جبهة الخلاص الإسلامية المعارضة نجاحا مذهلا لقي من زعماء أفريقيا وأوروبا صمتا مطبقا (٣٢) . وسيطرت الجبهة الإسلامية على ٣٢ دائرة و ٨٥٣ مجلسا بلديا . أما الحزب الواحد الذي كانت له السيطرة المطلقة فيما سبق وهو حزب التحرير القومي فقد فاز في ١٤ دائرة و ٤٨٧ مجلسا بلديا .

كان الحكام الشموليون في كل هذه الحالات يراعون الانتخابات ويخسرونها أو تنخفض الأصوات التي يفوزون بها بصورة تتجاوز التوقعات . وهناك حالة غامضة واحدة حدثت على خلاف ذلك في سبتمبر ١٩٨٠ حيث أجرى استفتاء في شيلي وافق فيه الناخبون على دستور جديد اقترحه الجنرال بينوشيه ، ولكن كانت المعارضة فيه تحت قيود مشددة ؛ ولم تكن ثمة سجلات للناخبين ولا سبيل إلى مراقبة عمليات التزوير (٣٣) .

وفي كوريا في عام ١٩٨٧ تم انتخاب المرشح الذي ساندته الحكومة العسكرية وهو رو تاي وو رئيسا للبلاد بنسبة ٣٦ ٪ ضد ثلاثة مرشحين آخرين . وحصل مرشحا المعارضة اللذان ظلّا يشنان حملات ضد الحكم

(٣١) New York Times, May 29, 1990, p. A9.3 .

(٣٢) New York Times, June 14, 1989, p. 1 .

(٣٣) Manuel Antonio Garreton, "Political Processes in the Authoritarian Regime", in *Military Rule in Chile*, ed. Samuel Valenzuela and Arturo Valenzuela (Baltimore, 1986), pp. 173-74 .

العسكري على مجموع ٥٤ ٪ من الأصوات معا . ولو كانت المعارضة قد وحدث قواها ريبا كانت قد فازت بالانتخابات .

وحدثت استثناءات هامة أخرى لنمط الانتخابات المذهلة في انتخابات كل من رومانيا وبلغاريا ومنغوليا في مايو ويونيو ويوليو ١٩٩٠ . ففي رومانيا تولت جبهة الخلاص الوطني الحكم بعد سقوط شاوشيسكو وفازت بعد ذلك بخمسة أشهر بانتصار هام في انتخابات مايو ١٩٩٠ . وفي بلغاريا غير الحزب الشيوعي الذي ظل في الحكم عشرات السنين اسمه ليصبح «الحزب الاشتراكي» وحقق سيطرة على المجلس الوطني الأعلى . وفي منغوليا تم تغيير السكرتير العام للحزب الشيوعي وغيره من كبار قاداته وتكونت أحزاب معارضة وأجريت انتخابات تنافسية فاز فيها الشيوعيون بعدد يتراوح بين ٦٠ و ٧٠ مقعدا بالبرلمان . وفي كل هذه الحالات كانت الشخصيات الرائدة على الجانب المنتصر من المسؤولين في الأنظمة الشيوعية .

كيف نفسر هذا الشذوذ عن نمط الانتخابات المذهلة ؟ ثمة ثلاثة عوامل في هذا الصدد .

أولا : كان الزعماء الجدد يحتفظون بمسافة بينهم وبين الحكام الشموليين السابقين . فما كان يمكن لشاوشيسكو أو تودور جيفكوف أن يفوز بانتخابات نزيهة وحرّة في بلده في عام ١٩٩٠ . وكان ليون ليسكو زعيم جبهة الخلاص الوطني من مسئولى نظام شاوشيسكو ، إلا أنه طرد من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي . وقام بيتر ملادينوف ورفاقه في بلغاريا بطرد جيفكوف من منصبه بأنفسهم بعد أن ظل دكتاتورا على البلاد مدة طويلة ؛ فكانوا هم المصلحون الذين خلّعوا المتشدد من مناصبهم إبان عملية الانتقال في بلغاريا . وكان التغيير في القيادة في منغوليا يتسم بدرجة أخف في حدته .

ثانيا : قديكون للقهر والتزيف دور في إدارة الحملات والانتخابات .
فقد انقسم المراقبون الدوليون في رومانيا وبلغاريا حول مدى سعى الفئات الحاكمة إلى تزيف الانتخابات أو التأثير عليها ؛ وكانت هذه المحاولات في رومانيا أكثر منها في بلغاريا . وفي كلتا الحالتين أمكن للمراقبين الأجانب أن يجدوا عددا من عناصر القهر والممارسات الجائرة ، لكن وجهة نظرهم أن هذه العناصر لم تؤثر على محصلة الانتخابات .

وكان العامل الثالث وهو الأهم يتمثل في طبيعة المجتمعات . فكانت الطبقات المتوسطة الحضرية هي القوى الدافعة في عملية التحول الديمقراطي في دول الموجة الثالثة . ففي عام ١٩٨٠ كان ما لا يزيد عن ١٧ ٪ من سكان رومانيا يعيشون في مدن يزيد سكانها عن نصف مليون نسمة مقارنة على سبيل المثال بنسبة ٣٧ ٪ في المجر . وكانت كل من رومانيا وبلغاريا لا تزال تحيا على الزراعة وتحقق معدل نمو اقتصادي أدنى من نظيره في سائر دول جنوب وشرق أوروبا التي تحولت إلى الديمقراطية في الموجة الثالثة أو نظيره في دول الموجة الثالثة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية .

وكانت منغوليا لا تزال مجتمعا رعويا يعيش ثلاثة أرباع سكانه خارج المدينة الكبرى الوحيدة فيه وشبكة طرق مرصوفة لا تزيد عن ٦٠٠ ميل . وفي الدول الثلاث جميعا كانت أحزاب المعارضة قوية في المدن ؛ وفازت الأحزاب التي خلفت النظام الشيوعي في المناطق الريفية التي أمدتهم بأصوت تكفى لإعادتهم إلى مناصبهم . فكان ظهور نتائج مذهلة في انتخابات كفلتها النظم الشمولية يتوقف على مستوى النمو الاقتصادي الاجتماعي الذي يكفى لدعم ونصرة النظام الديمقراطي .

إن تكرار نمط الانتخابات المذهلة في عمليات التحول من الشمولية إلى الديمقراطية يثير ثلاثة تساؤلات .

أولا : لماذا كان الحكام الشموليون ومن كانوا يتمنون إليهم يخسرون الانتخابات بهذه الصورة ؟ ربما كانت الإجابة لنفس الأسباب التي يخسر الانتخابات لأجلها الزعماء والأحزاب الذين يظلون في السلطة لفترات طويلة من الزمن في الدول الديمقراطية . فالجماهير تبحث عن بديل وفي معظم حالات الانتخابات المذهلة كان الناخبون يدلون بأصواتهم المعارضة لحكامهم الشموليين القائمين ، بل للنظام الشمولي نفسه . ولعلمهم كانوا يدلون بها لصالح الديمقراطية أو غيرها ؛ إلا أنهم ما كانوا ليدلوا بأصواتهم ضد أصحاب المناصب دون النظام . والهزائم التي لحقت بأصحاب المناصب في عدد كبير من الدول الصناعية في السبعينيات وأوائل الثمانينيات لم تؤد إلى تدمير الديمقراطية ؛ بل إلى تجديدها . أما الهزيمة الانتخابية التي منى بها الحكام الشموليون فعادة ما كانت تعنى النهاية الفعلية للنظام الشمولي .

وتنعكس سمة الاحتجاج التي ميزت الأصوات في الانتخابات المذهلة في الطبيعة الهشة لوحدة صفوف المعارضة . فقد توحد الأفراد والجماعات التي مثلت مختلف الأيديولوجيات السياسية ولكل منهم آلامه الخاصة ضد النظام وأدلوا بأصواتهم ضده ، وكانت المعارضة في أغلب الأحيان تحالفا كبيرا يضم عددا كبيرا من الأحزاب لا يجمع بينها إلا أقل القليل ، وهو معارضة الحكام المتشبهين بمناصبهم . ففي كل من نيكاراغوا أو شيلي مثلا كانت تحالفات المعارضة تتكون من أربعة عشر حزبا تتراوح من حيث آرائها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار .

وفي بلغاريا حيث حقق حزب الحكومة انتصارا كانت المعارضة تضم ستة عشر حزبا وحركة . وكان الحزب المعارض الرئيسي في العديد من الانتخابات حزبا جديدا حديث النشأة يمثل ما يحمله الناخبون من سخط تجاه النظام مهما كانت توجهات ذلك الحزب . فليس من المحتمل مثلا أن تكون أغلبية الناخبين

من الجزائريين في عام ١٩٩٠ ملتزمة بالنزعة الأصولية الإسلامية . إلا أن التصويت لصالح جبهة الخلاص الإسلامية كان أشد سبل التعبير تأثيرا عن المعارضة للحزب الذي حكم الجزائر مدة ثلاثة عقود .

كما كانت هناك ظاهرة الأرامل والبنات . فقد تحلقت الجماعات المختلفة حول قريبات الأبطال القوميين من الشهداء : كورازون أكيو ، بي نظير بوتو ، فيوليتا تشامورو ، أونج سان سوكني . وأضفت هؤلاء الزعيمات سمة درامية على قضية الخير في مواجهة الشر متمثلا في النظام المنشب بمقاعد الحكم وقدم رمزا جاذبا وشخصية تلتف حولها مختلف الجماعات المنشقة . ونادرا ما كانت الجماهير تدع أية فرصة تمر دون التعبير عن احتجاجها ضد الحكام الشموليين .

ثانيا : في ضوء هذا النمط من الهزائم المذهلة ، لماذا وافق الحكام الشموليون على إجراء انتخابات كانت احتمالات خسرانهم فيها أكبر ؟ يبدو أن هناك عددا من العوامل كانت تدفعهم إلى ذلك ومنها إدراك الحاجة إلى تجديد شرعيتهم في بلادهم ، وانتشار المعايير الديمقراطية على المستوى العالمي وفي داخل بلادهم ، والرغبة في تحقيق شرعية دولية . وفي معظم الحالات كانت مخاطر إجراء الانتخابات تبدو ضئيلة . فالنظم الشمولية تقدم في العادة آليات قليلة للحوار والتحاور ، ويميل الدكتاتور عادة إلى الإيمان بوجود صلات بينه وبين شعبه لدرجة تكفي للفوز بتأييده . كما كان الزعماء الشموليون يسيطرون على الحكومة وعلى التنظيمات السياسية المسموح بقيامها مهما كانت توجهاتها وعلى موارد مالية ليست هينة ؛ لذا كان يمكن افتراض أنهم قد يحققون النصر على المعارضة التي كانت تبدو في حالة من الضعف والتفكك والارتكاز إلى قاعدة ضيقة . فكانت عمليات التحول الديمقراطي في الموجة الثالثة تتحرك قدما ويدفعها إلى الأمام إيمان الدكتاتور وثقته بنفسه .

وما كان يدعم ثقة الحاكم الشمولي في الفوز بالانتخابات إدراكه لمدى قدرته على توجيه الإجراءات الانتخابية والتلاعب بها . وقد استخدمت هذه

الحيل مرارا وتكرارا . فحاول بعض الزعماء التأثير على نتائج الانتخابات بالتأثير على توقيتها . فكانوا هم وخصومهم على السواء يعتقدون أن إجراء انتخابات مبكرة قد يكون في صالح الحكومة نظرا لتنظيمها وسيطرتها على انتباه الجماهير ، في حين أن تأخير الانتخابات يفيد المعارضة بإعطائها الوقت لتنظيم صفوفها وجذب انتباه الجماهير وحشد المؤيدين . فدعا ماركوس إلى إجراء انتخابات «خاطفة» أملا في تفكك المعارضة وعدم استعدادها . وفي البرازيل أيدت المعارضة تأجيل الانتخابات المحلية التي كان موعدها مايو ١٩٨٠ خشية ألا تكون مستعدة لها^(٣٤) .

وفي مفاوضات المائدة المستديرة في بولنده سعت الحكومة إلى التعجيل بإجراء الانتخابات ، وكانت تضامن تتهم بتقديم تنازلات حين وافقت على ذلك . وفي المجر أرادت الحكومة إجراء انتخابات عامة مبكرة للرئاسة لأنها كانت تفترض أن مرشحها امره بورجاي كانت لديه فرصة فوز كبيرة . وكانت المعارضة تخشى ذلك وسعت إلى إجراء استفتاء حول القضية ووافقت الجماهير على اختيار البرلمان لأول رئيس . وفي تشيكوسلوفاكيا عبر البعض عن هموم مشابهة عن ميزة الانتخابات المبكرة بالنسبة للشيوعيين ؛ وعبر قادة المعارضة في رومانيا في فبراير ١٩٩٠ عن رغبتهم في تأجيل الانتخابات التي تحدد موعدها في مايو بسبب نقص الموارد وضيق الوقت للاستعداد لها .

ويبدو المنطق وراء موقفى الحكومة والمعارضة تجاه توقيت الانتخابات واضحا : فالمعارضة تفيد من الوقت في الاستعداد لها . ولكن ثمة دليل تجريبي ضعيف على ذلك المنطق . ففي التحول الديمقراطي التركي في الموجة الثانية مثلا قامت الحكومة بتأجيل الانتخابات إلى يوليو ١٩٩٦ «لحاق بالحزب المعارض الجديد قبل أن يكمل تنظيم صفوفه»^(٣٥) . إلا أن ذلك الحزب حقق

Skidmore, "Brazil's Slow Road to Democratization", in Democratizing Brazil, ed. Stepan, p. 23 .

George Harris, Turkey: Coping With Crisis (Colo., 1985), p. 59 .

نتائج كبرى في هذه الانتخابات . وفي الانتخابات الكورية في فبراير ١٩٨٥ فاز « حزب كوريا الجديدة الديمقراطي الجديد » الذي تم تكوينه قبل الانتخابات بأسابيع معدودة بنسبة ٢٩ ٪ من الأصوات وبعدد ٦٧ من مجموع ١٨٤ مقعدا بالمجلس الوطني (٣٦) . وقد فرديناند ماركوس انتخباته الخاطفة ، وحقت تضامنا انتصارا كاسحا في الانتخابات المبكرة التي كانت قد وافقت عليها على مضض . والشواهد ليست مقنعة ، لكنها لا تؤيد الرأي القائل بأن الحكومات هي المستفيدة من الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة وأن المعارضة تعاني إن شاركت فيها .

ثالثا : إن الحكومات الشمولية غالبا ما تتلاعب بالانتخابات بإقامة نظم انتخابية تعمل لصالحها وبتخويف المعارضة وإرهابها ، وبالإستعانة بموارد الحكومة في إجراء الحملة . وكانت هذه الإجراءات تضمن انتصار الحكومة بالطبع ، لكنها كانت تضيف طابعا هزليا على الانتخابات . وقد بذلت الجماعات الموجودة في السلطة في معظم الانتخابات المذهلة التي تحدثنا عنها جهودا كبرى لتحويل الانتخابات لصالحها لكنها لم تنجح في ذلك . وعلى مدى عقد من السنين - من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤ - كانت الحكومة البرازيلية تعيد النظر في قوانين الانتخابات والأحزاب والحملة الانتخابية على أمل وقف نمو قوة المعارضة المتصاعد ؛ ولم تفلح في ذلك . إذن فالشواهد غير ثابتة ، إلا أن ما هو قائم يبدو كذلك . فالإجراءات الملتوية لا تضمن انتصار الحكومة .

وإذا لم يكن التلاعب بتوقيت الانتخابات وإجراءاتها كافيا . كان البديل المتبقى أمام الحكام الشموليين هو التزوير والسرقة . فقد يسرق الحكام الشموليون الانتخابات إن أرادوا . فكانوا فيما مضى قادرين على ذلك بطرق غير

Sung-Joo Han, "South Korea: Politics in Transition", in **Democracy in Developing Countries : Asia**, ed. Larry Diamond, Linz and Lipset (Colo., 1989), pp. 283-84 .

واضح بحيث لا يجد أحد سبيلا لإثبات سرقة الانتخابات إن سرت . ففي انتخابات ١٩٧٨ في بوليفيا على سبيل المثال تورط الجنرال بانزير في « عملية تزوير كبرى » بما اتخذ من ترتيبات لمرشحه الجنرال بيريدا أسبون لكي يحصل على نسبة الخمسين بالمئة المطلوبة من الأصوات (٣٧) . وتوغل الموجة الثالثة أصبح التحول الديمقراطي ظاهرة معترفا بها في السياسة العالمية ؛ فأولت وسائل الإعلام مزيدا من الاهتمام إليه وزاد خضوع الانتخابات للرقابة الدولية .

وفي أواخر الثمانينيات كان للمراقبين الأجانب حضور مألوف وضروري في كل الانتخابات الانتقالية ، وكانت هذه الوفود في بعض الأمثلة ترسلها الأمم المتحدة أو منظمة الدول الأمريكية أو غير ذلك من الهيئات الحكومية . وفي حالات أخرى كانت ثمة تنظيمات خاصة تقدم هذه الخدمة ، وكان المعهد الديمقراطي القومى للشئون الدولية قد نظم في عام ١٩٩٠ وفودا دولية من المراقبين لانتخابات الموجة الثالثة في حوالى ثلاث عشرة دولة ، كما كانت هناك وفود من الكونجرس الأمريكى وسائر الهيئات التشريعية ممثلة في بعض الحالات . ولعب الرئيس الأمريكى الأسبق دورا نشطا في مثل هذه الوفود .

كانت هذه الوفود المراقبة تجعل قيام الحكومات بسرقة الانتخابات أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا . إلا أن السرقة الصارخة للانتخابات في الفيليبين وبما كانت تحبط الغرض من إقامة الانتخابات ، ألا وهو تعزيز شرعية الحكم محليا ودوليا . ومن ناحية أخرى ، إذا رفضت الحكومة السماح بوجود مراقبين خارجيين لشهود الانتخابات كان ذلك دليلا الآن على رغبتها في التلاعب بالانتخابات . وكان ظهور ظاهرة المراقب الأجنبى وانتشارها يعد تطورا كبيرا

Laurence Whitehead, "Bolivia's Failed Democratization, 1077-1980", in (٣٧) **Transitions From Authoritarian Rule : Latin America**, ed. O'Donnell, Schmitter and Whitehead (Baltimore, 1986), pp. 58-60.

طراً في الثمانينيات وأدى إلى دعم مكانة الانتخابات في عملية التحول الديمقراطي.

لم يكن الحكام الشموليون الذين قرروا خوض الانتخابات بغرض دعم شرعيتهم المتهوية في وضع يسمح بالفوز. فإن شاركوا في اللعبة بنزاهة عانوا « هزيمة مذهلة » ؛ وإن تلاعبوا بالتوقيت والإجراءات ربما تعرضوا كذلك للهزيمة. وإذا سرقوا الانتخابات فقدوا الشرعية بدلا من أن يكسبوها. وكانت الأسباب التي حدثت بهم إلى خوض انتخابات كانت هي نفس الأسباب التي أدت إلى خسارتهم فيها - وهي تدنى شرعيتهم وضغوط المعارضة. « وإذا فاز مرشح الحكومة يقول كل شخص إنه فاز بالتزوير ؛ وإن خسر قيل إنها انتخابات نزيهة »^(٣٨). وفي عام ١٩٩٠ أحست جماعة الساندنيستا بحاجتها إلى خوض انتخابات نزيهة، فدعت أعدادا كبيرة من المراقبين الأجانب، وجاءت النتائج على غير ما رأت المقولة التي وردت منذ قليل. فالحكام الشموليون لا سبيل أمامهم لإصفاء الشرعية على نظمهم إلا من خلال الانتخابات وعن طريق إنهاء حكمهم بالانتخابات.

رابعا : كانت الانتخابات التي تكفلها الأنظمة الشمولية تسبب مشكلات لجماعات المعارضة أيضا. فهل ينبغي عليها أن تشارك في الانتخابات أم تقاطعها ؟ وفي ضوء نمط الهزائم المذهلة التي منى بها النظام الشمولي ماذا كان المنطق الذي تستند إليه المعارضة في عدم إنتهاز الفرصة التي لاحت لها في الانتخابات التي وافق النظام الشمولي على عقدها ؟ لم تكن مثل هذه المسائل تبرز حين كان التحول في النظام جاريا بصورة عادية ، أو إذا كان الإصلاحيون الديمقراطيون في السلطة ويتحركون بصورة حاسمة باتجاه التحول ، أو إذا صرح

Alfred Stepan, "The Last Days of Pinochet?", *New York Review of Books*, June 2, 1988, p. 33 .

العسكريون بأنهم عائدون إلى ثكناتهم أو إذا وافق زعماء الحكومة والمعارضة على إجراء عملية إحلال تحول. فكانت جماعات المعارضة السياسية في ظل هذه الظروف لا تجد سببا في الإحجام عن المشاركة ، وعلى النقيض من ذلك لم يكن أمام الديمقراطيين المعارضين إلا القليل يكسبونه بقبول مناصب بالتعيين في الحكومات الشمولية ، مما يضيف بعض الشرعية على هذه الحكومات. وهم إن فعلوا ذلك باعدوا بينهم وبين الناصحين وجعلوا أنفسهم عالية على الحكام الشموليين. فحاولت حكومة ياروزيلسكي في بولنده وحكومة بوتنا في جنوب أفريقيا مثلا إغراء زعماء المعارضة بمناصب في مجالس استشارية بالتعيين. لكن هؤلاء الزعماء كانوا يرفضون على أساس الرغبة في دفع عجلة الديمقراطية. كما لم يشارك الديمقراطيون المعارضون في انتخابات المجالس التشريعية التي افتقرت إلى أية سلطة ولم تكن سوى أدوات في أيدي الحكومة.

وفي عام ١٩٧٣ مثلا سعى بابا دوبولوس إلى دعم أسس نظامه المتهوى ببذل الوعود بإجراء انتخابات برلمانية. فرفض زعماء الأحزاب السياسية اليونانية أن يشاركوا فيها ؛ إذ كانت هذه الانتخابات « تهدف إلى إضفاء الشرعية على الدكتاتورية بإقامة برلمان تم ترويضه ولا سلطة له حتى على المناقشة فضلا عن اتخاذ القرار في أي من القرارات التي تحدد مصير الأمة »^(٣٩).

وفيما بين هذين النقيضين ، برزت مسألة المقاطعة عندما كانت الدعوة إلى الانتخابات تأتي من قبل النظام المتشدد ، أو من جانب نظام ليبرالي كانت نواياه الحقيقية فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي غير واضحة. فكان زعماء المعارضة الفيليبينية على سبيل المثال يديرون فيما بينهم حوارا ساخنا وخلافات حادة حول قضية المقاطعة لانتخابات ١٩٧٨ التي وافق عليها ماركوس وانتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٨٤ وانتخابات الرئاسة لعام ١٩٨٦.

Constantine Danopoulos, "From Military to Civilian Rule in Contemporary Greece", *Armed Forces and Society* 10 (Winter 1984) pp. 236-37.

وكان معظم الزعماء السياسيين في جنوب أفريقيا يحثون على مقاطعة انتخابات المحليات في ١٩٨٣ و ١٩٨٨ ؛ وكان الزعماء الملونون والأسويون منقسمين حول المشاركة في الانتخابات البرلمانية في ١٩٨٤ و ١٩٨٩ ؛ وكانت ثلاثة أحزاب من بين أربعة تحض على مقاطعة انتخابات الرئاسة في جمهورية الدومينيكان حين ظهر أن حكومة بيلا جوير لا تعتزم التنازل عن السلطة . وبإيعاز من الحكومة الأميركية قاطعت المعارضة في نيكاراغوا انتخابات ١٩٨٤ . ونادى زعماء الحزب الباكستاني بمقاطعة انتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٨٥ والتي كفلها نظام ضياء الحق في بدء تحوله إلى الليبرالية ، ودعى حزبا المعارضة الرئيسيان (حركة الديمقراطية في الجزائر وجبهة القوى الاشتراكية) دون جبهة التحرير الإسلامية إلى مقاطعة انتخابات المحليات والأقاليم في الجزائر .^(٤٠)

كانت الحكومات المتشددة والليبرالية توافق على عقد الانتخابات لتعزيز بقائها في السلطة . ولهذا كانت « مشاركة بعض جماعات المعارضة على الأقل هامة بالنسبة للحكومات . فقد رحب ماركوس مثلاً بقرار بينينو أكينو بدخول انتخابات المجلس عام ١٩٧٨ بينما كان في السجن . وهكذا كانت الحكومات تسعى إلى هزيمة جهود المقاطعة . وفي الانتخابات البرلمانية الباكستانية لعام ١٩٨٥ تم حظر الدعاية التي تحرض على المقاطعة وصدر الأمر للمصحف في فبراير ١٩٨٥ بعدم نشر أية عبارات تحض على مقاطعة صناديق الانتخابات . وفي انتخابات ١٩٨٨ للمحليات اتبعت حكومة جنوب أفريقيا سياسة صارمة تجاه الأحزاب المؤيدة للمقاطعة وحظرت على الأفراد الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات »^(٤١) .

Sandra Burton, *Impossible Dream* (New York, 1989), p. 102 . (٤٠)

غيرت الحملات الانتخابية القضية المركزية من التركيز على من يتم التصويت لصالحه إلى ما إذا كان ينبغي التصويت أصلاً . وكان نجاح هذه الجهود يتفاوت حسب درجة توحيد صفوف المعارضة في دعمها للمقاطعة ووعي الجماهير بنوايا الحكومة والتجارب السابقة للجماهير مع التصويت . فكان معظم زنوج جنوب أفريقيا لا يعرفون شيئاً عن التصويت قبل ذلك ؛ لذا فلا غرابة إن أدلى ٢٠٪ من الناخبين السود في الانتخابات المحلية عام ١٩٨٣ وحوالي ٣٠٪ في عام ١٩٨٨ ، وشاركت نسبة ٣٠٪ من الناخبين الملونين و ٢٠٪ من الناخبين الهنود في انتخابات ١٩٨٤ البرلمانية بجنوب أفريقيا ، وكان التصويت عام ١٩٨٩ منخفضاً نسبياً . وفي جمهورية الدومينيكان كان معدل الغياب في عام ١٩٧٤ حوالي ٧٠٪ .

وكانت بعض جهوده أقل نجاحاً . فحرضت جماعات المعارضة الرئيسية الناخبين على مقاطعة الاستفتاء على الإصلاح السياسي في ديسمبر ١٩٧٦ ، إلا أن ٧٧٪ من الناخبين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع ، لكن هذه الانتخابات كانت تدعمها حكومة تدعم الإصلاح الديمقراطي . وفي مايو ١٩٨٤ ، في انتخابات المجلس الوطني في الفيليبين ، صوت ٨٠٪ من الناخبين رغم نداءات جماعات المعارضة اليسارية بألا يشاركوا في الانتخابات ، وفي انتخابات المجلس الوطني الباكستاني لعام ١٩٨٥ قاطعت الأحزاب الرئيسية الانتخابات؛ ورغم ذلك تم انتخاب العديد من مرشحي المعارضة وبالتالي اعترفت الأحزاب بخطأها في التحريض على عدم المشاركة . وأحجمت نسبة ٤٠٪ من الناخبين عن المشاركة في انتخابات المحليات والأقاليم في الجزائر في عام ١٩٩٠^(٤١) .

Karl Jackson, "The Philippines: The Search for a Suitable Democratic Solution, 1946-1986", in *Democracy in Developing Countries: Asia*, ed. Larry Diamond, Linz and Lipset, pp. 253 . (٤١)

ماذا كانت إذن الحكمة من استراتيجية المقاطعة بالنسبة للمعارضة الديمقراطية؟ لم تؤد المقاطعة الناجحة إلى إسقاط نظام شمولي أو تنحية حكومة عن السلطة. صحيح أنها خفضت من شرعيتها مما دعى الحكومات إلى الرد بعنف على جهود المقاطعة. إلا أن فشل مساعي المقاطعة دليل على ضعف المعارضة. والأهم من ذلك أن المقاطعات غالبا ما كانت تعنى ضياع الفرص واختيار المخارج غير المجدية بدلا من التصويت المجدي. فكانت المشاركة في حملة انتخابية في حد ذاتها تمثل فرصة سانحة - مما يتوقف على مدى القيود الحكومية - تسمح بتوجيه النقد للحكومة وحشد وتنظيم أنصار المعارضة ومخاطبة الجماهير. وإذا تمت إدارة الانتخابات بأقل درجة من النزاهة كانت المعارضة تحقق فوزا ساحقا. وتحت أحسن الظروف كانت تفوز فوزا « مذهلا » وتطيح بالحكومة. وكان مرشحو المعارضة يقودون حملات فعالة في الانتخابات التي تديرها الأنظمة الشمولية في البرازيل وتايوان والمكسيك والفيليبين وباكستان والاتحاد السوفيتي.

وحتى حين كانت المعارضة تحقق نتائج انتخابية متواضعة كانت تفيد منها في إضعاف الحكومة. فيرى بينج كوجوانكو أن المعارضة الفيليبينية عليها أن تشارك في انتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٨٤ رغم أنها ما كانت لتحقيق أغلبية « لأنكم إن حصلتم على ثلاثين مقعدا هذه المرة ستحصلون على ضعفها في المرة القادمة ». وفي البرازيل حظرت الحكومة قيام أحزاب المعارضة بحملات انتخابية في السبعينيات ووضعت قواعد انتخابية من شأنها إعاقة المعارضة. ورغم ذلك دخل حزب المعارضة الانتخابات بأقصى جهد ممكن فأتسعت قوته وسيطرته على الهيئات التشريعية، واستثمر هذه الأوضاع في الضغط على الحكومة للتحرك قدما في طريق التحول الديمقراطي، وبالتالي أصبح في مكانة الحكومة البديلة المستولة^(٤٢). وفي الوقت نفسه أدت أنشطته

(٤٢)

Sandra Burton, Impossible Dream, pp. 200-201.

إلى تعزيز قوة الإصلاحيين الديمقراطيين في الحكومة في تعاملهم مع المقاومة المتشددة العنيفة داخل صفوف الجيش.

وفي جنوب أفريقيا، قام أنصار المقاطعة بخفض نسبة المشاركة في الانتخابات بدرجة كبيرة لاختيار المرشحين الملونين والسود للبرلمانات الخاصة بهم في عام ١٩٨٤. إلا أن من تم انتخابهم استثمروا هذه الأوضاع في الحملة ضد التفرقة العنصرية. وقامت جلسة البرلمان لعام ١٩٨٥ بإلغاء القوانين التي تحظر الزواج بين مختلف الأجناس، وتمنع تشكيل الأحزاب السياسية المتعددة الأجناس. كما خففت القيود على سكنى السود وعملهم في المناطق الحضرية. وساند الأعضاء السود والهناد بالبرلمان هذه التغييرات. وقد يكون حزب العمل قد ساعد على تليين عملية « تمرير القوانين » التي تحد من حركة غير البيض وشجع أحد المجتمعات السوداء على مقاومة مخططات الحكومة الرامية إلى تهجيرهم من أرض أجدادهم^(٤٣). ومن ثم فقد استغل هندريكس زعيم حزب العمل الخاص بالملونين سيطرته على برلمان الملونين في مطالبة الرئيس بوتيا بإلغاء « قانون مناطق التجمعات » في مقابل موافقة هندريكس على تعديل الدستور بحيث يتم تأجيل الانتخابات البرلمانية من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢. فرفض بوتيا هذه الصفقة وعقدت الانتخابات عام ١٩٨٩. وفي جنوب أفريقيا وفي غيرها وجد الممثلون المنتخبون سبلا تمكنهم من التأثير على الحكومة ومساومتها على إجراء إصلاحات ديمقراطية.

وكانت الفئة الأكثر عرضة لمقاطعة الانتخابات هي جماعات المعارضة الراديكالية التي تعارض الديمقراطية. فكانت جماعات المتمردين الماركسيين في كل من الفيليبين والسلفادور يزدرون الانتخابات. وفي الانتخابات الفيليبينية لعام ١٩٨٤ قادت الجبهة الديمقراطية القومية التي سيطر عليها الشيوعيون

(٤٣)

Economist, June 29, 1985, pp. 38f.

حملة لمقاطعة الانتخابات ضد كورازون أكيو وغيرها من المرشحين الديمقراطيين ممن شاركوا في الانتخابات ضد نظام ماركوس ، كما قاموا بتكثيف استخدامهم للعنف في هذه الحملة . فكانت المعارضة المشاركة في هذه الانتخابات في نظر الشيوعيين « ليسوا سوى انتهازيين » (٤٤) .

والدرس المستفاد من الموجة الثالثة يبدو واضحا : على الزعماء الشموليين الذين يرغبون البقاء في السلطة ألا يجروا انتخابات ؛ وجماعات المعارضة التي ترغب في الديمقراطية عليها ألا تقاطع الانتخابات التي يدعو إليها النظام الشمولي .

كانت الانتخابات على مدار التحولات إلى الديمقراطية تميل إلى دعم الاعتدال السياسي . فكانت تقدم الحافز على التحرك إلى الوسط لكل من أحزاب المعارضة التي تود اكتساب القوة وأحزاب الحكم التي تريد الاحتفاظ به . ففي أول انتخابات في البرتغال في أبريل ١٩٧٥ رفض الناخبون البدائل الماركسية الراديكالية وأعطوا أصواتهم لأحزاب الوسط المعتدلة . وبعد عامين حدث ما يشبه ذلك في أسبانيا في أول انتخابات أجريت هناك مما وصف بأنه « انتصار للاعتدال وللرغبة في التغيير » (٤٥) . وقدم الناخبون في كل من اليونان والسلفادور وبيرو والفيليبين وغيرها دعمهم الانتخابي للثوريين اليساريين ، وقد قام الناخبون في نيكاراغوا بطرد اليساريين من السلطة . وفيما عدا استثناءات طفيفة كانت الجماهير ترفض الأنظمة الشمولية القديمة ومن والاهما ، ورفضوا البدائل المتطرفة لهذه النظم . فكان شعار الناخبين في انتخابات التحول في الموجة الثالثة « لا للدكتاتورية ، ولا للثوريين » .

Burton, *Impossible Dream*, pp. 208-211.

(٤٤)

Raymond Carr, *Spain from Dictatorship to Democracy* (London, ١٩٥٨), p. 227 .

كانت الانتخابات سبيلا للخروج من الشمولية . وكانت الثورة سبيلا آخر . فكان الثوريون يرفضون الانتخابات . فهم - حسب قول زعيم الجناح العسكري من المؤتمر الوطني الأفريقي - « لن يسمحوا للتنظيمات العميلة بتقديم مرشحين » وأنهم « سيلجأون للعنف الثوري في سبيل منع السود من المشاركة » . وقد أدت « الدينامية الانتخابية » في الموجة الثالثة إلى التحول عن الشمولية إلى الديمقراطية ؛ بينما أدت « الدينامية الثورية » إلى التحول من شكل ما من الشمولية إلى شكل آخر منها .

مستويات العنف المنخفضة

إن التحولات السياسية الكبرى دائما ما يكتنفها العنف . ولم تكن الموجة الثالثة استثناء في ذلك . فكل تحول ديمقراطي حدث بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ اكتنفه العنف ، إلا أن المستوى الإجمالي لهذا العنف لم يكن مرتفعا . ويشمل العنف السياسي أفرادا يصيبون أفرادا آخرين وممتلكات بأضرار ملموسة بهدف التأثير على تكوين الحكومة أو تصرفاتها . وثم معيار للعنف السياسي يتسم بالنقص إلا أنه واسع الانتشار ، وهو عدد الوفيات التي تحدث لأسباب سياسية في وقت محدد أو فيما يتعلق بحدث ما . ويعد تقدير عدد الوفيات السياسية في الموجة الثالثة أمرا في غاية الصعوبة . كما أن هناك فارقا بين العنف الذي يعد جزءا من التحول الديمقراطي وبين العنف الذي يقع في أثناء التحول الديمقراطي من قبيل قتل الحكومة العادي لخصومها (مما يعد سمة مميزة للأنظمة الشمولية) ومن قبيل الصراعات العرقية التي يفرزها التحول الليبرالي والديمقراطي .

وصاحبت جهود التحول الديمقراطي ببعض الدول أحداث عنف كبرى ، وكانت أشد صور العنف تحدث حين يكون ثم صراع عسكري حاد بين الحكومات وحركات المعارضة المسلحة على مدى فترة طويلة . ففي جواتيمالا والسلفادور والفيليبين وبيرو شن الماركسيون حروبا لا هوادة فيها على الحكومات

الشمولية ؛ وكانت هذه الأنظمة قد تم إحلال حكومات منتخبة ديمقراطيا محلها ؛ ورغم ذلك استمرت حركات التمرد . وكانت الوفيات السياسية الناجمة عن حركات التمرد ضد النظم الشمولية كبيرة نسبيا في كل من جواتيمالا والسلفادور بصورة خاصة . فيقدر عدد القتلى بجواتيمالا بين ١٩٧٨ وانتخاب فينيسيو سيريزو في عام ١٩٨٥ بما يتراوح بين ٤٠ ألفا ومائة ألف . وفي السلفادور يقدر عدد القتلى السياسيين بين انقلاب ١٩٧٨ الإصلاحى واعتلاء دوارتى السلطة في عام ١٩٨٤ بما يتراوح بين ٣٠ ألفا و ٤٥ ألفا . وكان هذه الوفيات تتج عن اتباع قوات الأمن لسياسة العنف دون تفرقة وبصورة وحشية في دفاعها عن الحكومات الشمولية المحاربة ضد حركات المعارضة المسلحة التى تسعى إلى إحلال حكومات ماركسية محل الحكومات الشمولية . فكانت حربا بين جماعتين كلاهما معاد للديمقراطية .

ففى نيكاراغوا يقدر عدد من لقوا حتفهم في الحرب الأهلية بين ١٩٨١ و ١٩٩٠ بحوالى ٢٣ ألفا ، ويبقى الأمر غامضا ما إذا كان النصر العسكرى لو تحقق للكونترا كان سيؤدى إلى قيام حكومة ديمقراطية في نيكاراغوا أم لا . ومع ذلك كان تمرد الكونترا واحدا من عدة عوامل دعت نظام الساندينستا إلى إجراء انتخابات ، وبعد أن تولى الحكم نظام ديمقراطى توقفت الكونترا عن تمردا وانحلت صفوفها ، وهو ما لم يحدث للماركسيين في كل من جواتيمالا والسلفادور . من ثم فإن الخسائر التى نجمت عن الحرب الأهلية في نيكاراغوا قد تعد جزءا من الثمن الذى دفع في مقابل التحول الديمقراطى وهو مالا ينطبق على أى من السلفادور أو جواتيمالا أو الفيلين أو بيرو .

تعد نيكاراغوا حالة فريدة بين دول الموجة الثالثة من حيث عدد القتلى في سبيل التحول الديمقراطى ، وربما جاءت جنوب أفريقيا في المرتبة الثانية في

Chris Hani, in Economist, June 18, 1988, pp. 46 .

(٤٦)

الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٠ ، فقد لقي فيها ٥٧٥ شخصا مصرعهم في مذبحه سويتو عام ١٩٧٦ ؛ منهم ٢٠٧ قتلهم القوات الحكومية وحزب المؤتمر الأفريقى وغيرهما بين ١٩٧٧ و ١٩٨٤ ؛ ويقدر عدد القتلى ممن لقوا حتفهم في الإنتفاضات التى شهدتها أقاليم السود من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٩ بحوالى ٣٥٠٠ فرد ؛ وقتل عدد آخر يتراوح بين ٣٥٠٠ و ٥٠٠٠ في الصراعات التى دارت بين جماعات السود من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ . وربما بلغ عدد القتلى في غمار العنف السياسى بجنوب أفريقيا بين ١٩٧٦ و ١٩٩٠ إجمالا إلى ١٠ آلاف شخص .

كما أدت الحوادث الفردية إلى مقتل أعداد كبيرة أخرى في بعض الدول . فقد أدى الغزو الأمريكى لجرينادة إلى مصرع ما يقرب من ١٥٠ شخصا ، وفي بنما مالا يقل عن ٥٥٠ شخصا .

وقام الجيش الكورى بقتل ما لا يقل عن مائتى شخص وربما ١٠٠ في حادثة كوانغجو في مايو ١٩٨٠ . وربما بلغ عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم على يد الجيش البورمى ما يربو على ٣ آلاف شخص في عملية قمع الحركة الديمقراطية في أغسطس وسبتمبر ١٩٨٠ ، وقتل ما بين ٤٠٠ إلى ١٠٠٠ شخص في بكين في قمع الحكومة الصينية لانتفاضة يونيو ١٩٨٩ . ولقى مالا يقل عن ٧٤٦ شخصا مصرعهم في العنف السياسى في بوخارست في ديسمبر ١٩٨٩ وربما قتل عدة مئات آخرون في تيميشواره وغيرها . وربما لقي متنا ١٠٠٠ شخصا مصرعهم في انقلاب بوليفيا عام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ (٤٧) .

ولكن إذا نظرنا نظرة إجمالية إلى نسبة العنف في دول الموجة الثالثة نجد أنها منخفضة للغاية ، وكانت هذه هى الحال في حالات التحول الأولى بجنوب

(٤٧) إستقينا هذه الأرقام الواردة عن الضحايا السياسيين من التقارير الصحفية ويجب أن تؤخذ بقدر من الشك . فهذه التقديرات في بداية أى حادث يشوبها قدر كبير من المبالغة . (المؤلف) .

أوروبا . ففي الانقلاب الذى استهلته به الموجة الثالثة في البرتغال مثلا قتل خمسة أشخاص وأصيب خمسة عشر آخرون ، وفي العام التالى قتل مالا يزيد عن عشرة أشخاص في العنف السياسى . وقتل عدد آخر في الحركات المعادية للشيوعية في الريف البرتغالى في صيف ١٩٧٥ (٤٨) . وربما كان إجمالى القتلى السياسيين بالبرتغال في خلال عام ونصف مالا يزيد عن مائة شخص .

وكان التحول في أسبانيا يتسم بالبعد عن العنف أيضا . ففي مدة السنوات الأربع من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨ قتل حوالى ٢٠٥ أشخاص فقط : ١٣ قتلوا على يد الجماعات اليمينية المتطرفة ، و ٢٣ على يد الجماعات الماركسية ، و ٦٢ على يد الشرطة والحرس المدنى ، و ١٠٧ على يد الانفصاليين اليساريين الباسك (٤٩) .

وفيما عدا مصرع ٣٤ شخصا على يد الجيش في حادث المعهد التكنولوجى في اليونان كانت حركة التحول اليونانية خالية نسبيا من أحداث العنف .

وكانت التحولات من الأنظمة العسكرية في دول أميركا اللاتينية باستثناء شيلي تتسم بالهدوء في مجملها . فلم يرق دم إبان تغير الأنظمة في كل من بولنده وألمانيا الشرقية والمجر وتشيكوسلوفاكيا (٥٠) .

Douglas Wheeler, "The Military and the Portuguese Dictatorship, 1926- (٤٨) 74", in *Contemporary Portugal*, ed. Lawrence Graham (Austin, 1979), p. 215.

Rafael Lopez-Pintor, "Los condicionamientos Socioeconomicos de la (٤٩) accion Politica en la transicion democratica", *Revista Espanola de Investigaciones Sociologicas* 15 (1981), p. 21 .

Timothy Garton Ash, "Eastern Europe: The Year of Truth", *New York Review of Books*, Feb. 15, 1990, p. 18.

وفي تايلوان كان أعنف أحداث الصراع حول التحول الديمقراطى هو ما عرف بحادث « كاو هسيونج » الذى لم يقتل فيه أحد ولكن أصيب فيه ١٨٣ شرطيا غير مسلحين .

وفي الفيلبين قام كل من نظام ماركوس والمتمردين الماركسيين بقتل عدد من الأشخاص ، إلا أن العدد كان محدودا ولم تتبع جماعات المعارضة الرئيسية العنف في مسيرتها . وفي كوريا وفي أعقاب حادث كوانغجو كان العنف محدودا ولم يقع سوى قليل من حوادث القتل السياسى ، وكانت عودة الديمقراطية في الهند وتركيا وبعد تجربة قصيرة مع الحكم الشمولى لا تشتمل على أحداث عنف كبرى كتلك التى شهدتها التحول في نيجيريا .

وهكذا كان إجمالى حوادث القتل في أكثر من ثلاثين حركة تحول ديمقراطى - باستثناء نيكاراغوا - بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ لا يزيد عن ٢٠ ألفا وتركز معظمه في جنوب أفريقيا وعمق آسيا . صحيح أنه عدد لا يستهان به ، لكنه إن قورن بحوادث القتل التى شهدتها الصراعات الاجتماعية والحروب الأهلية والدولية وإذا قيسست بالتناجح الإيجابية التى تحققت من حيث التغير السياسى نجد أن تكاليف التحول الديمقراطى في الموجة الثالثة قليلة جدا . فما هو تفسير هذا الانخفاض في مستويات العنف في حركات تغير هذه الأنظمة ؟

أولا : كانت تجربة بعض الدول مع العنف المدنى قبل التحول الديمقراطى أو في مستهلها قد شجعت كلا من الحكومة والمعارضة على اتباع العنف . فعانت كل من اليونان وأسبانيا حروبا أهلية دامية وعنيفة قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها . وفي كل من البرازيل وأورجواى والأرجنتين دخلت الحكومات العسكرية حروبا دموية « قذرة » ضد الجماعات الإرهابية في الستينيات والسبعينيات .

ومن الآثار المترتبة على هذه الحروب الحد من المعارضة الراديكالية المتطرفة والمسلحة أو القضاء عليها^(٥١). ومن الآثار أيضا أن الأرجنتين على سبيل المثال وعندما قامت حركة احتجاج مصرح بها باقتحام متاريس الشرطة أمام القصر الرئاسي ردت الشرطة بإطلاق القنابل المسيلة للدموع وإطلاق الرصاص على شخص واحد، مما نجي بعملية التحول إلى اتجاه مضاد. وجاء رد فعل الرئيس بينيون وقادة حزب المعارضة على الفور بوقف العنف وأعلنت الكنيسة الاحتفال «يوم المصالحة». وبعد ذلك استمرت عملية التحول في اتجاهها السلمي^(٥٢).

وفي الاحتجاجات التي شهدتها كوريا في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ حرصت الشرطة على تفادي اللجوء إلى الرصاص حتى لا تكرر مذبحة كوانغجو. وفي تايوان تأثرت الحكومة والمعارضة على السواء في تكتيكاتها بحادث كاو هسيونج وما خلفه من ذكريات أليمة، وفي ديسمبر ١٩٨٦ مثلاً أعلن زعماء المعارضة في تايوان إدانتهم لحشد من الأشخاص أمطروا الشرطة وسياراتها بالحجارة في المطار وصرخوا بأن «الامن يأتي في المقام الأول وقبل الحرية» وقاموا بإلغاء عشرين مظاهرة.

وفي لايبزج في ألمانيا الشرقية اعترفت كل من السلطات الشيوعية وزعماء المعارضة بالحاجة إلى «تفادي تكرار ما شهدته بكين من قبل»^(٥٣).

(٥١) Francisco Weffort, "Why Democracy?", in *Democratizing Brazil*, ed. Stepan, pp. 341-345.

(٥٢) Mainwaring and Viola, "Brazil and Argentina", p. 208.

(٥٣) Roman Myers, "Political Theory and Recent Political Developments in the Republic of China", *Asian Survey* 27 (Sept. 1987), p. 1013.

ثانيا: ارتبطت درجات العنف بدرجات عمليات التحول. فكان ما يقرب من نصف حالات الانتقال في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٠ عبارة عن تحولات كان الإصلاحيون الديمقراطيون فيها على درجة من القوة كافية للمبادرة بعملية تغيير للنظام والسيطرة عليها، وبالتالي لم يكن لدى الحكومات ما يدفعها للجوء إلى العنف، ولم تكن أمام المعارضة فرصة كبيرة لذلك.

ومن الاستثناءات البارزة في ذلك شيلي حيث اتبعت الحكومة جدولا صارما لتحول النظام، ولجأت المعارضة إلى حشد تظاهرات مكثفة سعيا إلى التعجيل بالتغيير وإلجبار الحكومة على التفاوض. وفي عمليات الإحلال التحولي كانت ثمة مصلحة مشتركة بين الإصلاحيين الديمقراطيين في الحكومة والمعتدلين الديمقراطيين في المعارضة في الحد من اللجوء إلى العنف في كفاحهم للتوصل إلى اتفاق حول التحول. وكان التفاوت أكبر فيما بين عمليات الإحلال، وأدى التدخلان العسكريان إلى سفك هائل للدماء في دولتين، إلا أن انتشار التحولات وإلى حد ما عمليات الإحلال كان سببا في الحد من العنف في الموجة الثالثة.

ثالثا: كان إستعداد الحكومات المتشددة لإصدار أوامر باستخدام العنف ضد جماعات المعارضة يتفاوت إلى درجة كبيرة، وكذلك استعداد قوات الأمن لتنفيذ مثل هذه الأوامر. ففي كل من الصين وبورما وجنوب أفريقيا وشيلي كان القادة ذوو العقليات الصارمة يميلون للجوء إلى العنف واستخدمت قوات الشرطة والجيش العنف والبطش الشديدين لإخماد المظاهرات السلمية وغير السلمية والتي نظمها المعارضة. وفي بعض الحالات الأخرى لم يحزم قادة الحكومات أمرهم فيما يفعلون وترددوا في اللجوء إلى القوة ضد مواطنيهم.

فكما فعل شاه إيران، كان ماركوس مترددا في تعليماته لجيشه حين تصاعدت حدة الاحتجاجات المعارضة بعد انتخابات فبراير ١٩٨٦. وفي

بولنده وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا لم تتردد الحكومات الشيوعية طوال سنوات في استخدام القوة في قمع المعارضة . أما في اللحظات الحرجة في فترات الانتقال عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ فأحجموا عن ذلك . ففي لايبزيغ كان الموقف في التاسع من أكتوبر ١٩٨٩ بمثابة كرفر ، فتم التخطيط لمظاهرة مكثفة وتراصت قوات إخماد حركات التمرد وقوات الأمن و فرق الصاعقة على أهبة الاستعداد لفض التظاهرات بالهراوات ثم بالذخيرة الحية ^(٥٤) . إلا أن الأوامر باستخدام القوة ضد السبعين ألف متظاهر لم تصدر أبدا . وربما كان ذلك نتيجة لمساعي الزعماء المدنيين والحزبيين مع زعيم الحزب الشيوعي الوطني إيجون كرينز.

وفي شرق أوروبا بصورة عامة - باستثناء رومانيا - قلما تم اللجوء إلى العنف في مواجهة الثورات ^(٥٥) . وفي كل من الفيلين وشرق أوروبا ربما كان السبب الرئيسي لإحجام الزعماء الحكوميين عن اللجوء إلى العنف في لحظات الأزمات والمظاهرات العارمة هو معارضة حكومات القوى الكبرى صراحة لمثل هذه التصرفات . وعلى النقيض من ذلك كان تأثير هذه القوى غائبا في الصين وبورما ورومانيا وجنوب أفريقيا وكان واهنا في شيلي .

وعندما تسمح الحكومات باستخدام القوة فلا يصبح العنف حقيقة إلا حين يتم تنفيذ هذه الأوامر . فاللجوء إلى هذا الخيار الأخير ليس وجود البنادق بل استعداد من لديهم البنادق على استخدامها باسم النظام . وكان هذا الاستعداد أيضا يتفاوت من بلد إلى آخر . فالجيوش لا تميل إلى تجربة أسلحتها في المواطنين الذين يلتزمون بالدفاع عنهم .

Timothy Garton Ash, "The German Revolution", *New York Review of Books*, Dec. 12, 1989, p. 16.

Ash, *New York Review of Books*, Feb. 15, 1990, p. 19 . (٥٥)

وكانت قوات الشرطة والأمن عادة ما تكون أكثر استعدادا من وحدات الجيش النظامي لاستخدام القوة لإقرار النظام . وكانت أغلب نظم الحكم الشمولية تنشئ قوات أمنية خاصة لدعم بقاء هذه النظم .

وكانت قوات الشرطة تحجم عن اللجوء إلى تنفيذ الأوامر إذا ما شعرت بالانتماء إلى المواطنين الذين يؤمرون بإطلاق النار عليهم . من ثم فقد حاولت النظم الشمولية أن تضمن وجود خلافات اجتماعية وعرقية وعنصرية بين مستخدمي عنف النظام وأهدافه . فعادة ما كلفت حكومة جنوب أفريقيا رجال الشرطة من السود بالعمل في مناطق السود التي تختلف عن مناطقهم .

وكانت الحكومة السوفيتية تحاول اتباع سياسة مماثلة فيما يتعلق بالقوميات التي تسيطر عليها ؛ وتستخدم الحكومة الصينية قوات من الريفيين من أقاليم نائية في قمع مظاهرات كتلك التي قام بها الطلبة بميدان السلام السماوي . وكلما زادت درجة التوافق داخل المجتمع زادت صعوبة اللجوء إلى العنف في قمع المظاهرات . وربما يفسر ذلك ارتفاع معدل الإصابات التي نتجت عن الغزو الأميركي لكل من جرينادا وبنما . وكلما ضمت المظاهرة ممثلين عن عدد كبير من فئات المجتمع كلما زاد إحجام وحدات الشرطة والجيش عن اللجوء إلى العنف ضدها . ففي سبتمبر ١٩٨٤ استخدمت شرطة مانيلا البنادق والهراوات والقنابل المسيلة للدموع لفض مظاهرة ضد الحكومة قوامها ثلاثة آلاف شخص من الطلاب واليساريين ^(٥٦) . وفي الشهر التالي لم يتدخل البوليس في مظاهرة قوامها ثلاثون ألفا وقام بتنظيمها جماعات رجال الأعمال والكردينال سين .

وكانت قوات الأمن الكورية أكثر استعدادا أيضا لاستخدام القوة ضد المظاهرات الطلابية عنها ضد العمال والموظفين من الطبقات المتوسطة .

New York Times, Sept. 28, 1984, p. A3.

(٥٦)

وفي تشيكوسلوفاكيا أكد وزير الدفاع لزعماء المنتدى المدني بأن الجيش التشيكى لن يطلق الرصاص على مواطنين من التشيك . وفي رومانيا رفضت وحدات الجيش إطلاق النار على المظاهرات في تيميشواره ؛ ثم استدار الجيش على النظام ولعب دورا حاسما في قمع قوات الأمن الخاصة بالنظام والتي ظلت على ولائها لشاوشيسكو . وحتى في الصين رفضت بعض وحدات الجيش إطلاق النار على المدنيين ، ولذا فقد أجريت تحقيقات وأقيمت محاكمات للضباط الذين قادوا هذه الوحدات (٥٧) .

هكذا كان استخدام القوة ضد المعارضة يزداد فعالية إذا : (١) كان المجتمع متعدد الطوائف اجتماعيا وطائفا ، (٢) وإذا كان على درجة منخفضة نسبيا من النمو الاقتصادى ، وكانت الأنظمة الشمولية في المجتمعات التي حققت درجة معقولة من التنمية الاقتصادية وطبقة متوسطة تتعاطف مع التحول الديمقراطي أكثر إحجاما عن إصدار الأمر باستخدام العنف لقمع المنشقين ، وكانت قوات الأمن الخاصة بهذه الأنظمة أشد ترددا في تنفيذ هذا الأمر .

رابعا : كانت فئات المعارضة أيضا تتباين لدرجة ملحوظة من حيث مدى لجوئها إلى العنف أو تسامحها تجاهه أو رفضها له . وقد برزت هذه المسألة لدرجة قوية وأثارت نفس التساؤلات التي ثارت في الجدل الدائر حول ضرورة المشاركة في انتخابات النظام أو وجوب مقاطعتها . وقامت قوات الأمن في العديد من الحالات باعتقال المثات بل الآلاف وعذبوهم أو قتلوهم . وفي ظل هذه الظروف كانت قضية المعارضة تزداد شعبية . وكان رد فعل المعارضة تجاه هذا العنف يتباين من النقيض إلى النقيض من بلد إلى آخر . والعناصر الديمقراطية المعتدلة تنبذ العنف ؛ أما الفئات الراديكالية فتميل إلى استخدامه .

Economist, Feb 17, 1990, pp. 35.

(٥٧)

اتبعت جماعات المعارضة الرئيسية في معظم دول الموجة الثالثة طريق الديمقراطية من خلال سبل غير عنيفة ، وكانت الكنيسة الكاثوليكية كما رأينا قوة دافعة للتحول الديمقراطي في عدد من الدول ، وكان البابا والكهنة المحليون يحضون على نبذ العنف (٥٨) . وكان أعضاء الطبقة المتوسطة من تجار حضريين وموظفين ومهنيين غالبا ما ينبذون العنف .

وكان زعماء الأحزاب السياسية يتجهون سبلا عركوها من قبيل التفاوض والمصالحة وخوض الانتخابات وتجنب طرق الإرهاب والعصيان ، وكان مدى التزام المعارضة بنبذ العنف يتباين من بلد إلى بلد . ففي الثورة - حسب قول بينينو أكيو - ليس هناك متصر ؛ فالكل ضحايا ؛ فلا ينبغي علينا أن نهدم من أجل أن نبني (٥٩) . وفي السنوات التي أعقبت مقتله التزمت كورازون أكيو بمبادئه وانتهى الأمر بقيام مظاهرات حاشدة أسقطت نظام ماركوس في فبراير ١٩٨٦ .

وفي أوروبا الشرقية كانت تضامن تعارض منذ البداية النهج الثورى وترفض اللجوء إلى العنف . فيقول فاليسا : « نحن نعرف كثيرا من الثورات أقامت بعد استيلائها على السلطة أنظمة أسوأ كثيرا من تلك التي أطاحت بها » . فمن « يبدؤون بهدم المعتقلات يتتهون ببنائها من جديد » (٦٠) . فقدمت

J. Bryan Hehir, "Papal Foreign Policy", *Foreign Policy* 78 (Spring ٥٨) (1990), pp. 45-46.

(٥٩) بينينو أكيو : خطاب معد للإلقاء ، ٢١ أغسطس ١٩٨٣ ، مطار مانيللا ، New York Times بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٨٣ ، ص. ٨٨.

Zbigniew Bujak, in David Mason, "Solidarity as a Social Movement", (٦٠) *Political Science Quarterly* 104 (Spring 1989), p. 53.

تضامن المثال على نبذ العنف مما أدى في نهاية الأمر إلى تحول النظم في ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا .

وفي جنوب أفريقيا اتبعت منظمة المؤتمر الأفريقي القومى سياسة اللاعنـف قرابة نصف قرن إلى أن وقعت مذبحـة شار بـفيل عام ١٩٦٠ حيث بدأت المنظمة فى تغيير نهجها واتباع سبيل العنف؛ فأنشأت تنظيمـا عسكريا خاصا بها. إلا أن الزعماء السود الآخرين مثل القس ديزيموند توتو والزعيم منجو سوتو بتليزى فقد واصلوا طريق اللاعنـف^(٦١). وفى كوريبا أيضا ظلت جماعات المعارضة الرئيسية تنبذ العنف ولو أن مظاهراتهم فى أواسط الثمانينيات كانت غالبا تصحبها أعمال عنف يقوم بها الطلبة الراديكاليون .

وبالطبع كانت بعض جماعات المعارضة فى بعض الدول ملتزمة باستخدام العنف ضد الأنظمة غير الديمقراطية التى يواجهونها ، وكان من بين هذه الجماعات الماركسيون والماويون فى السلفادور والفيليبين وجواتيمالا حيث كانوا ثائرين على الأنظمة الشمولية ومن خلفهم من الديمقراطيين على السواء . وخاض الحزب الشيوعى ومن والاه من التنظيمات الثورية اليسارية فى شيلى غمار العنف ضد نظام بينوشيه . ولجأ المؤتمر الأفريقي القومى إلى العنف ضد نظام جنوب أفريقيا منذ ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٠ .

وكانت جماعات المعارضة تلجأ إلى العنف ضد ثلاثة أهداف :
(١) المسئولون الحكوميون (القادة السياسيون وضباط الشرطة وجنودها)
والمنشآت الحكومية (أقسام الشرطة وأعمدة الكهرباء والمرافق الحيوية) ؛
(٢) المتعاونون (أى الأفراد الذين كانوا يؤيدون المعارضة ظاهريا أو ينتمون إلى الجماعات الراديكالية فى الظاهر، بينما كانوا يتعاونون مع أعوان النظام الشمولى)؛
(٣) المرافق المدنية العشوائية كالمناجر والأسواق والمسارح وهى الأماكن التى تتم

Chief Mangosuthu G. Buthelezi, "Disvestment Is Anti-Black", Wall Street Journal, Feb. 20, 1985, p. 32.

مهاجمتها لمجرد استعراض قوة المعارضة وإظهار ضعف الحكومة وعجزها عن فرض الأمن . ودار جدل واسع داخل جماعات المعارضة حول أولويات هذه الأهداف وخاصة جدوى مهاجمة المدنيين ، كما دار الجدل بين جماعات المعارضة حول الجدوى من حرب العصابات سواء فى الريف أو فى الحضر .

وفى السبعينيات والثمانينيات أكد زعماء منظمة المؤتمر الأفريقي على دور العنف باعتباره أحد تكتيكات الكفاح ضد التفرقة العنصرية ؛ فيقول ثابو ميكي أحد زعماء المنظمة « إن العنف ليعد عنصرا هاما للغاية لتحقيق التغيير^(٦٢) . وكانت المنظمة تركز فى بداية الأمر على المنشآت الحكومية . وفيما بين أكتوبر ١٩٧٦ وديسمبر ١٩٨٤ قامت المنظمة بتنفيذ ٢٦٢ هجمة مسلحة على مثل هذه الأهداف . وفى السنوات الثلاث التى تلت بداية القلاقل فى مناطق السود فى سبتمبر ١٩٨٤ زاد عدد الهجمات إلى أربعة أضعافها ، وتضاعف اتخاذ السود ممن يتعاونون مع النظام هدفا لهذه الهجمات . وعلى أثر إطلاق الشرطة الرصاص على المتظاهرين فى شاربفيل فى سبتمبر ١٩٨٤ قام الغوغاء من السود بقتل ستة من المسئولين السود منهم نائب عمدة شاربفيل .

وفى السنوات التالية قتل السود مئات من السود المشتبه فى تعاونهم مع النظام . وفى يوليو ١٩٨٥ كان مجلسان محليان فقط لا يزالان يعملان من مجموع ٣٨ مجلسا . وفى نهاية ١٩٨٥ وفى ١٩٨٦ حدثت زيادة كبيرة فى النوع الثالث من الأهداف ، وكانت تصريحات قادة منظمة المؤتمر الإفريقي توحى بوجود ثقافات حادة فيما بينهم حول الحكمة من هذه التفجيرات^(٦٣) .

وفى شيلى ركزت جماعات المعارضة فى المقام الأول على المنشآت الحكومية والمسئولين الحكوميين . وفى الأشهر الثلاثة الأولى من ١٩٨٤ مثلا وقع ٨٠

New York Times, January 20, 1987, p. 3.

(٦٢)

Economist, July 27, 1985, p. 26.

(٦٣)

انفجارا للخطوط الحديدية والمرافق العامة والمحطات الإذاعية . وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٨٤ وقعت عشرة انفجارات في خمس مدن وأوقعت أضرارا بالإدارات الحكومية والبنوك ومراكز الاتصال الهاتفى . وبلغ عدد الهجمات إجمالا إلى أربعمائة في شيلي في ١٩٨٤ وحوالى ألف هجوم في فترة الاثنى عشر شهرا التالية في ٨٥ - ١٩٨٦ (٦٤).

وبلغ عنف المعارضة الشيلية ذروته في سبتمبر ١٩٨٦ حين حاولت جبهة مانويل رود رييجوز الوطنية اغتيال بينوشيه ، إلا أنه نجى بصعوبة وقتل خمسة من حراسه .

كان الحشد الجماهيرى المكثف أحد تكتيكات المعارضة في كل الدول تقريبا . فمثل هذه التظاهرات تعبئ السخط وتعرض مدى غضب الجماهير وتمكن المعارضة من سبر غور ما تلقاه من تأييد بين الناس وتعزيز الانقسام داخل صفوف النظام حول طبيعة رد الفعل ؛ فإن رد النظام بالعنف رفع القتل إلى مصاف الشهداء وبرزت أسباب جديدة لزيادة الغضب ، وكان يتم حشد الاحتجاجات المكثفة من جانب المعارضة في أربع مناسبات في العادة :

١ - في بعض الحالات كانت المعارضة تنظم التظاهرات على أساس متكرر . ففي شيلي في ٨٣ - ١٩٨٤ مثلا كانت المعارضة تنظم مظاهرات احتجاج شهرية ، وكانت تشمل القيام بأعمال عنف حقيقية من جانب الشرطة والمتظاهرين على السواء . وفي لايبزج في عام ١٩٨٩ كانت هناك مظاهرات سلمية أسبوعية تخرج مساء كل اثنين ضد النظام .

٢ - كانت جماعات المعارضة تنظم المظاهرات في ذكرى أحداث متميزة ، من قبيل مذابح شاربفيل وسويتو بجنوب أفريقيا ، ومذبحة كونغجو في كوريا والانقلاب على نظام الهندى في شيلي ومقتل بينينو أكينو في الفيلين .

Washington Post, March 28, 1984, p. A16.

(٦٤)

٣ - كان يتم تنظيم المظاهرات كجزء من حملة تهدف إلى دفع الحكومة إلى التسليم بمطالب المعارضة . ففي كل من البرازيل وكوريا على سبيل المثال حدثت سلسلة من المظاهرات العارمة لتأييد مطالب المعارضة لإجراء انتخابات رئاسية مباشرة .

٤ - كانت المعارضة تنظم المظاهرات كرد فعل تجاه التعسف الحكومى متمثلا في البطش بالمتظاهرين السلميين أو بالمعتقلين السياسيين أو وحشية الشرطة . وفي بعض الحالات وبخاصة بجنوب أفريقيا كان البطش يؤدي إلى قيام مظاهرة في شكل جنازة لأحد ضحايا البطش مما يؤدي إلى إثارة مزيد من البطش مما يؤدي إلى مزيد من المظاهرات الجنازية . وأدى هذا التسايع في الأحداث بحكومة جنوب أفريقيا إلى حظر الجنازات في أغسطس ١٩٨٥ .

مهما كانت المناسبات كانت المظاهرات المكثفة تقدم أسباب العنف . وحتى إن كان منظموها من أنصار نبذ العنف كان بعض المتظاهرين يميلون للجوء إلى العنف . وكان الراديكاليون ينتهزون الفرصة لإلقاء الحجارة أو قنابل الكيروسين على الشرطة والمركبات الحكومية . وغالبا ما تنشق الجماعات التى تميل إلى العنف عن المظاهرة وتبدأ في شن هجوم على الأهداف الحكومية . وعلى الجانب الآخر كانت المظاهرات حتى السلمى منها يقدم العذر للشرطة لاستخدام العنف .

كان استخدام العنف يمثل قضية رئيسية بين جماعات المعارضة الراديكالية والمعتدلة . فمن كانوا ملتزمين بالعنف كانوا عادة من صغار السن ومن الطلبة بصورة خاصة . وكانوا في العادة يوجهون النقد لأنصار نبذ العنف باعتبارهم « انتهازيين » و « عملاء » للنظام . ففي كوريا على سبيل المثال كان ثمة هوة تفصل بين كيم داي جونج وكيم يونج سام وسائر قادة الأحزاب المعارضة الرئيسية من ناحية وبين الطلاب الراديكاليين الصغار الذين ملأوا

المظاهرات وانتهزوا الفرصة لمهاجمة قوات الشرطة من ناحية أخرى . وفي بعض الحالات كان المتظاهرون يشجبون مواقف زعماء المعارضة المعتدلين قدر شجبهم للقادة الحكوميين .

وكان هذا الشجب « يثير دهشة القادة المعتدلين »^(٦٥) . إذ كان ذلك يضع هؤلاء القادة في موقف حرج يختارون فيه بين التبرؤ من السبل التي يتتبعها الطلاب من ناحية ، وبين الرغبة في كسب الطلاب في صفوفهم لملء المظاهرات السلمية من ناحية أخرى . وعندما وافقت الحكومة على إجراء انتخابات شعبية حرة عام ١٩٨٧ ظل الطلبة على حالة السخط وتعهّدوا بمواصلة اللجوء إلى العنف في سبيل تطبيق الإصلاحات الاشتراكية وإنهاء النفوذ الأميركي في كوريا .

وفي شيلي حاول قادة المعارضة أن يتأوا بأنفسهم عن الحزب الشيوعي وجبهة مانويل رودريغوز الوطنية وغيرهما من الجماعات التي تجبّد استخدام العنف ضد النظام . وفي الفيليبين رفضت قوى أكينو اللجوء إلى العنف والتعاون مع من يلجأون إلى العنف على السواء . أما في جنوب أفريقيا فلم يكن أمام قادة المعارضة ممن يندون العنف سوى التعاون مع منظمة المؤتمر الأفريقي .

وهكذا نجد أن إغراء اللجوء إلى العنف بين المعارضين الراديكاليين والجماهير الغاضبة أمرا حتميا ، وكان من الصعب على زعماء المعارضة كبح جماحهم . وقد مر آدم ميتشنيك وديزموند توتو بتجربة الاعتقال من جانب النظم غير الديمقراطية في بلديهما . كما مرّا بتجربة المخاطرة بحياتهما لمنع قتل عملاء الحكومة على يد جماهير المعارضة .

من ثم كانت هناك عدة عوامل حدثت من مستويات العنف في التحولات الديمقراطية في الموجة الثالثة ، وقد أسهمت هذه العوامل في نجاح جهود

New York Times, May 15, 1986, p. A21.

(٦٥)

التحول الديمقراطي . وأدى التدخل الخارجي العنيف إلى قيام الديمقراطية في عدة حالات في الموجة الثانية وفي جرينادة وبنما في الموجة الثالثة . ولم يؤد العنف في المجتمع الواحد إلى نتيجة واحدة . فيمكن لقادة النظام الشمولي أن يستخدموا العنف بنجاح للحفاظ على بقائهم في الحكم ، وقد يلجأ خصومهم إلى العنف بصورة ناجحة أيضا بهدف الإطاحة بهذه الأنظمة . والتصرف الأول يحول دون قيام الديمقراطية ؛ في حين أن التصرف الآخر يقتلها في مهدها .

ولم يحدث في التاريخ أن أدت الثورات المسلحة إلى قيام أنظمة ديمقراطية . ففي تسع حالات من مجموع إحدى عشرة حالة من المحاولات الفاشلة للتحول الديمقراطي بين ١٨٦٠ و ١٩٦٠ حدثت أعمال عنف حقيقية إبان السنوات العشرين التي سبقت محاولات التحول الديمقراطي ؛ وهناك حالتان فقط من ثماني حالات من المحاولات الناجحة للتحول الديمقراطي في نفس الفترة سبقتها أعمال عنف مدني حقيقي^(٦٦) . وفيما بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ أدت حركات التمرد العنيفة إلى إنهاء النظم الشمولية في كل من نيكاراغوا واليمن وأثيوبيا وإيران وهايتي ورومانيا وغيرها ، ولم تنجم عن أي منها ديمقراطية سوى في حالة رومانيا . فكان اللجوء إلى العنف يزيد من قوة المتخصصين في العنف في كل من الحكومة والمعارضة على السواء . والحكومات التي قامت على الاعتدال والتسامح تحكم بالاعتدال والتسامح ، والحكومات التي تقوم على العنف تحكم بالعنف .



William Flanigan, "Patterns of Democratic Development", in Macro-Quantitative Analysis, ed. John Gillespie (Beverly Hills, 1971), 487-488.

الباب الخامس إلى متى ؟ ترسيخ الدعائم ومشكلاته

حققت الإصلاحات الديمقراطية في الدولة (أ) القوة وبدأت عملية تحويل النظام السياسى فيها . الدكتاتور المتشدد في الدولة (ب) يخرج إلى منفاه على طائرة حربية أميركية وسط فرحة الجماهير الحاشدة ؛ وتواجه الديمقراطيين المعتدلين الآن تحديات الحكم بعد أن كانوا في صفوف المعارضة ، ويضحى الديمقراطيون في كل من الحكومة والمعارضة في الدولة (ج) بالمصالح الآتية لناخبيهم ، ويوافقون على مبادئ نظام ديمقراطى جديد . ولأول مرة في كل من الدول الثلاث تؤدى الانتخابات الحرة والنزيهة إلى اختيار حكومة منتخبة شعبيا .

ثم ماذا ؟ ما المشكلات التى تواجه النظم الديمقراطية الجديدة ؟ هل تبقى الديمقراطية ؟ وهل تثبت دعائم النظم الجديدة أم تنهار ؟^(١) فى كل من الموجتين العكسيتين الأولى والثانية عادت عشرون دولة ذات نظم ديمقراطية إلى أشكال الحكم الشمولى . فكم من الدول الثلاثين التى تحولت إلى الديمقراطية فى السبعينيات والثمانينيات يحتمل أن تتحول عائدة إلى بعض أشكال الشمولية ؟ حدثت انتكاستان فى أفريقيا فى الثمانينيات : نيجيريا عام ١٩٨٤ والسودان عام ١٩٨٩ . فهل هاتان الحالتان شذوذ عن القاعدة أم أنهما بوادر انهيار ممتد للحكومات الديمقراطية الوليدة ؟

(١) لمزيد من المناقشات عن مشكلات ترسيخ دعائم الديمقراطية انظر :

Juan Linz and Alfred Stepan, "Political Crafting of Democratic Consolidation or Destruction", in *Democracy in the Americas*, ed. Robert Pastor (New York, 1989), pp. 41-61.

إن التنبؤات بالمستقبل غامضة ومحرجة . فإذا كانت الأبواب السابقة قد تناولت ماهية التحولات الديمقراطية في الموجة الثالثة وأسبابها وكيفية حدوثها فإن الباب الحالي يحاول أن يواصل هذا التوجه التجريبي من خلال تحليل مايلى: (١) مشكلتان رئيسيتان للتحول تواجهان الديمقراطية الجديدة؛ (٢) الخطوات المتبعة في تطور المؤسسات السياسية الديمقراطية والثقافة السياسية الديمقراطية؛ (٣) العوامل التى قد تؤثر على عملية تثبيت دعائم الديمقراطية .

واجهت الدول ثلاثة أنواع من المشكلات في تنمية نظمها السياسية الديمقراطية الجديدة وترسيخ دعائمها . كانت « مشكلات الانتقال » تتبع مباشرة من ظاهرة تغيير النظام من الشمولية إلى الديمقراطية ، وكانت تشمل مشكلات إقامة نظم دستورية وانتخابية جديدة وتعديل القوانين التى لا تلائم الديمقراطية وتغيير الهيئات الشمولية تغييرا شاملا أو إلغائها كلية من قبيل البوليس السرى ، والفصل بين ما يخص الحزب وما يخص الحكومة من ممتلكات ومناصب وأطقم موظفين في حالة التحول من نظام الحزب الواحد . وهناك مشكلتان أساسيتان واجهتا العديد من الدول ، وهما كيفية التصرف مع المسئولين الشموليين الذين كانوا يخالفون حقوق الإنسان عن عمد ، وكيفية الحد من التدخل العسكرى في السياسة . وإقامة نمط ثابت للعلاقة بين الحياة المدنية والحياة العسكرية .

وهناك نوعية أخرى من المشكلات يمكن أن نطلق عليها اسم « مشكلات بيئية » . وتتبع هذه المشكلات من طبيعة المجتمع واقتصاده وثقافته وتاريخه وكل ما يميزه أيا كان شكل الحكم فيه . ولم يحل الحكام الشموليون هذه المشكلات وليس من المحتمل أن يحلها الحكام الديمقراطيون . ونظرا لقصور هذه المشكلات الخاصة على بعض الدول دون غيرها . فقد تفاوتت من دولة إلى دولة .

ومن بين هذه المشكلات التى سادت فيما بين ديمقراطيات الموجة الثالثة حركات التمرد والصراع الطائفى والخصومات الإقليمية والفقر واللامساواة الاجتماعية - الاقتصادية والتضخم والديون الخارجية والمعدلات المتدنية للنمو الاقتصادى . وأخذ المحللون في التركيز على المخاطر التى تمثلها هذه المشكلات على تثبيت دعائم الديمقراطية الجديدة . وبصرف النظر عن المستوى المتدنى للنمو الاقتصادى فإن عدد المشكلات البيئية وحدتها يبدو وكأنه مرتبط بنجاح الدولة أو فشلها في ترسيخ دعائم الديمقراطية .

وبرسوخ دعائم الديمقراطية الجديدة وتحقيق بعض الاستقرار لها تواجهها مشكلات « نظامية » نابعة من تطبيق النظام الديمقراطى ، وتعانى النظم السياسية الشمولية مشكلات نابعة من طبيعتها الخاصة ومنها شدة تركيز صناعة القرار في يد واحدة ونقص التواصل بين الزعيم وبين الناس والاعتماد على شرعية الأداء .

والمشكلات الأخرى تبدو كمشكلات تميز النظم الديمقراطية ومنها الورطة والعجز عن الوصول إلى قرار ، والحساسية تجاه الغوغائية وسيطرة المصالح الاقتصادية . أصابت هذه المشكلات الديمقراطيات الأقدم ولن تكون ديمقراطيات الموجة الثالثة محصنة ضدها . ويتضح توقيت هذه المشكلات في الشكل (٥) .

نوع المشكلة	التطور السياسى
بيئية	النظام الشمولى المرحلة الانتقالية النظام الديمقراطى
انتقالية	
نظامية	

الشكل (٥) مشكلات دول الموجة الثالثة

الحيرة

بين البطش والتسامح

كان على الأنظمة الديمقراطية الجديدة أن تقرر ما ستفعله مع رموز النظام الشمولى ومعتقداته وتنظيماته وقوانينه وموظفيه وقادته . وتحت هذه القضايا تكمن قضايا جوهرية أخرى منها الهوية القومية والشرعية السياسية . ومن القضايا الشائعة ما يتعلق بالجرائم التى ارتكبتها مسئولو النظام السابق (٢) . فتنهز الحكومات الديمقراطية المتعاقبة الفرصة لكشف الفساد والقصور والاحتياىل ومعاقبة مرتكبيه من مسئولى النظام السابق .

أما الحكومات الديمقراطية التى تخلف الحكومات الشمولية فكانت تواجه قضية حساسة سياسيا وتشوبها العاطفة وعلى درجة من الأهمية ، ألا وهى : كيف ينبغى أن يكون رد الحكومة الديمقراطية على تهم المخالفات الصارخة لحقوق الإنسان كالقتل والاختطاف والتعذيب والاعتصاب والاعتقال بدون محاكمة وهى المخالفات التى ارتكبت من قبل القائمين على الأنظمة الشمولية . فهل كان ينبغى عليها أن تبطش بهم أم أن تسبغ عليهم عفوها ؟

كانت الأنظمة الشمولية فى السبعينيات والثمانينيات تزيد هذه المشكلة بروزا . ففى السنوات التى ساد فيها الحكم العسكرى اختفى ما يقرب من تسعة آلاف أرجتيني ممن يحتمل قتلهم على يد قوات الأمن ، وتم اختطاف عدد آخر

(٢) لمزيد من الاطلاع على هذه النقطة مع الإشارة إلى حالات الموجة الثانية والثالثة انظر :

John Herz, "On Reestablishing Democracy after the Downfall of Authoritarian or Dictatorial Regimes", *Comparative Politics* 10 (July 1987), pp. 559-62.

وتعرضوا لعمليات تعذيب . وفى سنوات الحكم العسكرى بأورجواى كانت هناك أعلى نسبة اعتقال سياسى فى أية دولة فى العالم . فتم اعتقال فرد من بين كل ٥٠ فردا وتعرض للتعذيب . واختفى مئتا شخص وقتلوا فى المعتقل . وفى اليونان بلغ عدد من تعرضوا للتعذيب وانتهاك الحقوق مئتا .

وفى شيل قتل حوالى ٨٠٠ شخص إبان انقلاب ١٩٧٣ أو بعده مباشرة ، وقتل ١٢٠٠ آخرون فى السنوات التالية . وحين أعلن العفو فى عام ١٩٧٩ تم إطلاق سراح سبعة آلاف معتقل سياسى من السجون . وقام نظام شاوشيسكو بمخالفة حقوق الإنسان الأساسية لآلاف من مواطنى رومانيا .

وكانت دكتاتوريات أميركا الوسطى تعامل مواطنيها وخاصة الأقليات العرقية منهم بنفس الوحشية والبطش . وحتى فى البرازيل لقي حوالى ٨١ شخصا مصرعهم واختفى ٤٥ آخرون فى الحرب ضد الميليشيات الحضرية بين ١٩٦٦ و ١٩٧٥ (٣) ، وكانت الإجراءات التى تتخذ ضد أفراد معينين تعقبها أحيانا حركة عنف مكثفة ضد المتظاهرين ، كما حدث فى حركتى كوانغجو ومعهد التكنولوجيا فى كوريا واليونان .

ولم تكن هذه الإجراءات من جانب الأنظمة الشمولية فى أواخر القرن العشرين تختلف عن نظيراتها الأقدم زمنا . وقد أصبح سلوكهم قضية محورية فى بلادهم مما يرجع إلى تنامى الإهتمام العالمى بحقوق الإنسان فى السبعينيات . وقد

(٣) هذه الأرقام التقريبية أوردناها من مصادر عديدة منها ما يتصل بالتقديرات الواردة بالباب الرابع عن كل من لقوا مصرعهم فى عمليات التحول الديمقراطى . لمزيد من المعلومات عن حالة شيل انظر :

New York Times, August 1, 1989, p. A4, March 13, 1990, p. A3

New York Times, December 15, 1985, p. 15. وعن البرازيل انظر :

ظهر ذلك الاهتمام جليا في تشريعات حقوق الإنسان من قبل الكونجرس الأميركي ونشأت منظمات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية ودار الحرية وما إليها والدور المتنامي لتنظيمات حقوق الإنسان بين الدول والاهتمام البالغ الذى أولته إدارة كارتر لهذه القضية .

ونتيجة لذلك ما أن كانت إحدى الحكومات الديمقراطية تتولى مقاليد السلطة فى بلد ما لم تكن تستطيع تجنب مواجهة مخالفات حقوق الإنسان التى ارتكبتها النظام السابق لها . وتنعكس أهمية حقوق الإنسان فى طبيعة التهم التى كانت توجه إلى مسئولى النظام الشمولى . فوجهت إلى قادة النظام العسكرى اليونانى اتهامات بتنفيذ انقلاب عسكرى وصدر الحكم عليهم بالخيانة العظمى . وكانت التهم فى كل دولة أخرى تنصب على القتل والاختطاف وتعذيب الأفراد .

وكان فى كل بلد ثم تأييد شعبى عريض لإقامة نظام شمولى وبالتالي فقد كان عقاب من أقاموه أمرا محرجا وعلى درجة من الصعوبة . ولم يكن تركيز الاهتمام العالمى بحقوق الإنسان منصبا على لا شرعية النظام بل على التصرفات اللاشرعية التى يرتكبها أعوانه . وكان مسئولو النظام الشمولى يلقون العقاب لا لقتلهم للديمقراطية الدستورية بل لقتلهم لأفراد من الناس .

وفى الدول التى حدثت بها مخالفات صارخة لحقوق الإنسان دار جدل حول ما ينبغى على النظام الديمقراطى أن يفعله . فقليل : إن مرتكبى هذه الجرائم يجب إعدامهم وإنزال العقاب بهم للأسباب التالية :

١ - لأن الحق والعدل يقران ذلك ؛ وعلى النظام الجديد واجب أخلاقى لعقاب من ارتكبوا جرائم وحشية ضد البشر .

٢ - لأن العقاب يعد التزاما أخلاقيا تجاه الضحايا وأسرهم .

٣ - لأن الديمقراطية تقوم على القانون ويجب إثبات ألا أحد مهما علت رتبته ، فوق القانون . يقول أحد قضاة أوريغواى فى هذا الصدد : « إن

الديمقراطية ليست قاصرة على إجراء انتخابات وعلى حرية الرأى وما إلى ذلك . إنها سيادة القانون . وبلا تطبيق متساو للقانون تفقد الديمقراطية معناها - إن الحكومة تتصرف كزوج تحده زوجته وهو يعلم والكل يعلم ، لكنه يصر على أن كل شىء على ما يرام ويدعو الله ألا يضطر إلى مواجهة الحقيقة لأنه سيكون عليه حيثئذ أن يتصرف ويتخذ إجراء حيال ذلك » (٤) .

٤ - لأن العقاب ضرورة لإثبات رسوخ النظام الديمقراطى . فإذا أمكن للمؤسسين العسكرية والشرطية أن يمنعا إنزال العقاب بتأثير سياسى منها أو بالتهديد بالانقلاب فلا وجود للديمقراطية فى البلاد ويجب مواصلة الكفاح لإقامة الديمقراطية .

٥ - لأن العقاب ضرورة لردع أية انتهاكات مستقبلية لحقوق الإنسان من جانب مسئولى الأمن .

٦ - لأن العقاب ضرورة للتأكيد على سيادة القيم الديمقراطية وتشجيع الناس على الإيمان بها . « فلإن لم تجر التحقيقات فى الجرائم الكبرى ومعاينة مرتكبيها فلا مجال لنمو الثقة ولا سبيل إلى ترسيخ دعائم الديمقراطية » (٥) .

٧ - وحتى إن لم تلق معظم الجرائم الشمولية ما تستحق من عقاب فيجب على الأقل فضح هذه الجرائم وتحديد مدى فداحتها والمسئولين عنها . فالمصادقية اللازمة للديمقراطية تتطلب كشف الحقائق وبيان أن الناس لا يجب التضحية بحياتهم فى سبيل الصالح العام » (٦) .

Lawrence Weschler, "The Great Exception: Liberty", New York, April 3. (٤)
1989, p. 84.

Whitehead, "Consolidation of Fragile Democracies", in Democracy in (٥)
the Americas, ed. Pastor, p. 84.

Aryeh Neier, "What Should Be Done About the Guilty?" New York (٦)
Review of Books, Feb. 1, 1990, p. 35.

وتتلخص زدود المعارضين لمبدأ العقاب فيما يلي :

١ - يجب أن تقوم الديمقراطية على التصالح ونبذ طوائف المجتمع لأوجه الفرقه وأسباب الشقاق .

٢ - تشتمل عملية التحول الديمقراطى على التفاهم الصريح أو الضمنى فيما بين الطوائف والجماعات على عدم إنزال العقاب على سوءات الماضى .

٣ - فى حالات عديدة كانت جماعات المعارضة والحكومة تنتهك حقوق الإنسان على السواء ، والعفو العام للجميع يقدم قاعدة أقوى وأكثر رسوخا للديمقراطية من جهود محاكمة هذا الجانب أو ذاك أو كليهما معا .

٤ - كانت جرائم المسئولين الشموليين لها ما يبررها فى وقتها نظرا للحاجة إلى إخماد الإرهاب وكسر شوكة الماركسيين وميليشياتهم وإقرار القانون والنظام فى المجتمع ، وكانت إجراءاتهم تحظى بتأييد عريض من جانب الناس فى ذلك الوقت .

٥ - هناك العديد من الجماعات والأفراد فى المجتمع ممن شاركوا فى الجرائم التى اقترفها النظام الشمولى . يقول فاكلاف هافيل « كنا جميعا موضع استغلال من النظام المطلق ، وكنا جميعا نتقبله كحقيقة لا بديل عنها ، وبالتالي كنا نساعده على التهادى فى غيه » (٧) .

٦ - العفو ضرورة لإقامة الديمقراطية الجديدة على أساس صلب . وحتى إن كان ثمة من يرى وجوب إجراء محاكمة على أساس القانون والأخلاق فإن هذا يأتى بعد الواجب الأخلاقى بإنشاء ديمقراطية مستقرة ، ويجب أن يأتى ترسيخ دعائم الديمقراطية قبل عقاب الأفراد . أو كما عبر الرئيس سانجويتى رئيس أورجواى عن ذلك قائلا : « أيها أعدل : أن تثبت دعائم السلام فى البلاد

Vaclav Havel, New York's Address, *Uncaptive Minds* 3 (Jan-Feb. (V) 1990), p. 2.

أم نسعى إلى عدالة ارتجاعية تهز دعائم ذلك السلام » ؟ (٨) .

كانت هذه هى الآراء التى تؤيد محاكمة الجرائم الشمولية والتى تعارضها فى دول الموجة الثالثة بإيجاز ، وما حدث فى الواقع كان متأثرا بالاعتبارات الأخلاقية والقانونية . فكانت تتحكم فيه طبيعة عملية التحول الديمقراطى وتوزيع السلطة السياسية إبان المرحلة الانتقالية وفى أعقابها . وفى النهاية قوض تطبيق السياسة فى دول الموجة الثالثة أركان المساعى الرامية إلى محاكمة المجرمين الشموليين ومعاقبتهم . وفى عدد قليل من الدول طبقت العدالة على قلة من الأفراد ؛ وفى معظم الدول لم تحدث محاكمات أو عقوبات . وفى الدول التى تحولت إلى الديمقراطية قبل ١٩٩٠ لم يلق عدد من المسئولين الشموليين عقابا حقيقيا بعد محاكمات جادة إلا فى اليونان .

كيف إذن يمكن تفسير هذه النتيجة فى ضوء الجدل السياسى المحتدم وحدة هذه القضية ؟ أولا : كان ما يقرب من نصف حالات التحول الديمقراطى فيما قبل ١٩٩٠ بمثابة عمليات تحول بدأها وقادها زعماء الأنظمة الشمولية القائمة ، وكان هؤلاء الزعماء فى العادة إصلاحيين ديمقراطيين كانوا قد حلوا محل زعماء متشددين كانوا فى السلطة قبلهم فى أغلب الحالات . وكان هؤلاء الزعماء المتشددين على ما يبدو لا يرغبون فى الخضوع للمحاكمة على جرائم ربما ارتكبوها .

وكان الإصلاحيون يريدون أن يستحثوا المتشددين على الخضوع أمام عملية التحول الديمقراطى ، ويؤكدوا لهم أنهم لن يتعرضوا للعقاب على يد النظام الديمقراطى القادم مما كان له تأثير جوهري على تحقيق ذلك . كما أن الأنظمة الشمولية التى استطاعت العناصر الإصلاحية فيها أن يزيحوا المتشددين عن السلطة كانت مسئولة عن قليل أو كثير من الانتهاكات الوحشية لحقوق الإنسان

Weschler, New Yorker, April 3, 1989, p. 84.

(٨)

لدرجة أكبر من مسئولية الأنظمة التي ظل المتشددون في موقع السلطة فيها حتى النهاية المرة . لذا فإن كل نظام شمولي بدأ التحول إلى الديمقراطية كان يصدر عفوا عاما كجزء من تلك العملية .

وكان هذا العفو ينطبق على أية جريمة اقترفت إبان فترة زمنية ما من جانب كل من عملاء النظام أو أعضاء جماعات المعارضة . فأصدر النظامان البرازيلي والشيلي عفوا كهذا في عام ١٩٧٩ . وكذلك في جواتيمالا عام ١٩٨٦ . وضمن جنرالات تركيا حصانتهم من المحاكمة قبل السماح بقيام حكومة ديمقراطية منتخبة في ١٩٨٣ .

في هذه الحالات وفي غيرها من حالات التحول عملت النظم الشمولية على تأمين مصالحها بإصدار العفو بل كانت لهم أيضا سلطة وقف هذا العفو . وهناك من الآراء ما يرى أن النظم الديمقراطية التالية لم تكن ديمقراطيات حقيقية لهذا السبب ، إذ كانت تفتقر إلى سلطة تقديم من ارتكبوا جرائم في النظم الشمولية إلى العدالة .

ففى جواتيمالا على سبيل المثال أعلن الجيش قرارا بالعفو لأنفسهم قبل أربعة أيام من تسليم الحكم إلى الرئيس المنتخب ديمقراطيا فينيسيو سيريزو في يناير ١٩٨٦ ، ووافق سيريزو على قرار العفو بل زاد عليه أنه لن يستمر في منصبه إذا حاول أن يقدم أى جندي أو عسكري جواتيمالي إلى المحاكمة على الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان والتي ارتكبت إبان النظام العسكري . لذا فقد قيل إن « حكومة سيريزو لم تكن حكومة ديمقراطية أو حتى حكومة في حالة انتقالية نحو الديمقراطية »^(٩) .

وألقيت مثل هذه التهمة على النظم التي تلت نظام بينوشيه في شيلي . فقد اتخذ التحالف المتعدد الأطراف الذي ساند باتريشيو أيلوين كرئيس في انتخابات

Neier, New York Review of Books, Feb. 1, 1990. p. 35.

١٩٨٩ برنامجا بحث على سن تشريع ينقض قانون العفو لعام ١٩٧٩ . فحذر قادة شيلي من العواقب المترتبة على مثل هذا الإجراء إن اتخذ .

وفي أكتوبر ١٩٨٩ بينما كان الجنرال بينوشيه لا يزال في منصب الرئاسة أعلن قائلا : « اليوم الذى يمسون فيه أيا من رجالى سيكون نهاية لقانون الدولة » . وظل قائد السلاح الجوى الشيلي فرناندو ما تاي لمدة عشر سنوات يكافح مع بينوشيه ويحث على الإسراع بالتحول الديمقراطي . لكنه حذر في عام ١٩٨٩ من أن جهود إلغاء قانون العفو سيعرض هذا التحول للخطر . واستمر قادة المعارضة اليسارية في الإصرار على إمكانية إجراء محاكمات ؛ إلا أن الزعماء الديمقراطيين المعتدلين كانوا يؤكدون على الرغبة في إجراء تحقيقات وحسب .

وقبل تولي أيلوين لمنصب الرئاسة بأيام قليلة عبر عن تأكيده المطمئن للجيش قائلا : « إن فكرة المحاكمة ليست واردة بخاطرى . فلا نية لدى لإجراء محاكمات ... و [لا عندى مزاج] لتقديم الجنرال بينوشيه أو غيره للعدالة أو لمناصبته العداء »^(١٠) . وبعد توليه منصب الرئاسة أطلق سراح المعتقلين السياسيين في سجون بينوشيه ممن لم يرتكبوا أعمال عنف .

إن قيام النظام الديمقراطي دائما ما تصحبه تنازلات فيما بين الجماعات القوية سياسيا . فكانت إقامة الديمقراطية في فنزويلا في أواخر الخمسينيات يتطلب الالتزام بامتيازات الكنيسة واحترام الملكية الخاصة واتخاذ تدابير الإصلاح الزراعى . فهل كان النظام السياسى الذى تمخض عن ذلك غير ديمقراطى بسبب هذه القيود ؟ وهل يعد أى نظام غير ديمقراطى إذا افتقرت الحكومة إلى القوة أو الإرادة اللازمة لمحاكمة المجرمين في النظام الشمولى السابق عليها ؟ لو كان الأمر كذلك فليس هناك نظام ديمقراطى قام على التحول يعد

New York Times, August 1, 1989, p. A4.

ديمقراطيا ، إذ لن يسعى زعيم شمولي إلى تحويل نظامه إلى الديمقراطية لو أنه كانت لديه توقعات بأنه هو وأعوانه سيتعرضون للمحاكمة والعقاب نتيجة لذلك . فالحكومات التي تحظى بقوة كافية لتنفيذ عملية التحول لديها القوة الكافية لتفادي هذا الثمن . ولو إفتقروا إليها لما كان نصف تحولات الموجة الثالثة قبل ١٩٩٠ قد حدث أصلا . فرفض العفو في هذه الحالات معناه استبعاد أشد أنماط التحول الديمقراطي شيوعا .

وكان الموقف يختلف تماما بالنسبة للأنظمة الشمولية التي لم تغادر مواقعها عن قوة وإنما خرجت من موقف ضعف . وفي العادة لم تكن مثل هذه الأنظمة تتوقع لحظة نهايتها وبالتالي لم تسع إلى حماية أفرادها عن طريق سن قوانين بالعفو . وكان الاستثناء الواضح في ذلك هو الأرجنتين حيث كان الجنرال بينون يتزعم نظاما عسكريا انتقاليا لمدة ستة عشر شهرا منذ سقوط العصبة وحتى إجراء انتخابات لإقامة حكومة ديمقراطية . فبذلت حكومته جهودا متواصلة دون جدوى لحماية الجيش والشرطة من المحاكمة .

وحاولت في بادئ الأمر أن تجري مفاوضات حول عقد اتفاق بعدم المحاكمة مع الزعماء المدنيين ؛ ثم أصدرت تقريرا تليفزيونيا عن حربها ضد الإرهابيين اليساريين أملا في تبرير تصرفاتها ، ثم سعت إلى التفاوض حول عقد اتفاق سري مع قادة الاتحاد من المحافظين في الحركة البيرونية ، لكن مسعاهم انكشف على يد قادة المعارضة الآخرين فاضطرت الحكومة إلى التخلي عنه (١١) .

وفي النهاية وقبل أسابيع قليلة من الانتخابات أصدرت حكومة بينون « قانون المصالحة الوطنية » الذي نص على الحصانة من المحاكمة والتحقيقات

New York Times, May 29, 1983, p. E3.

(١١)

لكل ضباط الجيش والشرطة على أية إجراءات اتخذت بها في ذلك « الجرائم العادية والجرائم العسكرية » والتي ارتكبت إبان الحرب على الإرهاب .

وتم تطبيق العفو على عدد قليل من الإرهابيين ممن لم يلق القبض عليهم أو إدانتهم وممن لم يكونوا منفين . وسرعان ما استنكر القادة السياسيون المعارضون هذا القانون ، فقامت الحكومة الديمقراطية بإلغائه بعد أسبوعين من توليها السلطة في ديسمبر ١٩٨٣ .

كان مسئولو الحكومات الشمولية التي انهارت أو أطيح بها أهدافا للعقاب . فبعد طردهم من السلطة على يد القوات الأمريكية أدين برنارد كوايد وثلاثة عشر آخرون من زعماء النظام الشيوعي بجريادة بالقتل وجرائم أخرى وحكم عليهم بالسجن لمدة طويلة . ولولا أن تم نقل نورييجا إلى الولايات المتحدة لمحاكمته على جرائم مخدرات لكان قد واجه عددا من التهم في بلاده . وتم تقديم شاوشيسكو وأعوانه إلى محاكمة صورية . وقبل انتخاب كورازون أكيرو كانت تهدد ماركوس بتقديمه للمحاكمة وهو ما جعله يفر إلى المنفى . وتفادى هونيكر وأعوانه العقاب لكونهم في سن متقدمة أو مرضى ، إلا أن هونيكر في نهاية عام ١٩٩٠ أدين لإصداره أمرا بقتل الألمان الشرقيين ممن حاولوا الهرب باختراق سور برلين .

كانت أطول وأخطر جهود بذلت لمحاكمة المجرمين الشموليين ومعاقبتهم قد شهدتها اليونان والأرجنتين ويبدو الموقف الظاهري في هاتين الدولتين متشابها . فكل من الحكومتين العسكريتين كانت مذنبه لارتكابها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان . وكلاهما سقطت بعد معاناة إهانة عسكرية في صراعات خارجية . وفي كلتا الحالتين كانت الحكومة الديمقراطية التي تلتها تحت سيطرة حزب واحد وزعامة زعيم له مكانته وشعبيته . وفي كلتا الحالتين أيضا كانت الجماهير بعد انتخاب الحكومة الديمقراطية تؤيد محاكمة هؤلاء

المجرمين ومعاقبتهم . وفي اليونان كان ذلك هو « أشد المطالب الجماهيرية حساسية وقابلية للانفجار »^(١٢) . ويمكن قول نفس الشيء عن الأرجنتين أيضا . فحاولت كلتا الحكومتين الجديدتين أن تستجيب للمطلب الشعبي والواجب الأخلاقي من خلال وضع برنامج للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان .

وواجهت كلتا الحكومتين مشكلات متشابهة في رسم سياساتهما . فكان على كل منهما أن تحدد من يجب محاكمته وتقرر نوعية الجرائم وأسلوب المحاكمة وتوقيتها وظروفها ، وحين تمت الإطاحة بالدكتاتوريات الفردية في كل من كولومبيا وفنزويلا والفيليبين ورومانيا كانت المحاكمة والعقاب قاصرين على الدكتاتور وأسرته وأعوانه الأقربين .

وكان إحلال نظام عسكري يمثل تحديا أشد صعوبة . ففي كل من الأرجنتين واليونان كان من الضروري محاكمة كبار قادة الحكومة العسكرية . ولكن إلى أية رتبة من الرتب العسكرية كان ينبغي إجراء المحاكمة ؟ تعاملت حكومة الفونسين مع هذه المسألة بتقسيم مرتكبي الجرائم إلى ثلاثة أقسام :

١ - من أصدروا الأوامر بانتهاك حقوق الإنسان .

٢ - من قاموا بتنفيذ هذه الأوامر .

٣ - من شاركوا في انتهاك حقوق الإنسان إلى درجة تفوق ما أمروا به .

فكان الضباط الذين يندرجون تحت الصنفين الأول والثالث يبدأون ويحاكموا ؛ ولا يحاكم من يندرج منهم تحت البند الثاني إلا إذا كانوا قد علموا أن الأوامر التي كانوا ينفذونها غير شرعية .

(١٢) P. Nikiforos Diamondouros, "Transition to, and Consolidation of, Democratic Politics in Greece, 1974-83", in *The New Mediterranean Democracies*, ed. Geoffrey Pridham (London, 1984), p. 57.

وهكذا كانت الظروف التي واجهت حكومتى ألفونسين وكارامنليس متشابهة تماما ، أما النتائج فكانت مختلفة تماما . ففي أغسطس ١٩٧٥ وبعد تسعة أشهر من انتخاب كارامنليس رئيسا للوزراء ، تمت إدانة كبار قادة الحكومة العسكرية الثمانية عشر وحوكموا وصدرت ضدهم أحكام بالخيانة العظمى . وفي أول محاكمة على جرائم التعذيب تمت إدانة ٣٢ ضابطا بالشرطة العسكرية (١٤ ضابطا و ١٨ مجندا) وصدر الحكم على ١٦ منهم .

كما صدرت أحكام بالسجن على ضباط آخرين من البحرية والبوليس والقادة الحكوميين على ما ارتكبوه في مذبحة معهد التكنولوجيا . وإجمالا صدر ما يتراوح بين مائة وأربعمئة حكما للتعذيب في اليونان ، وأدين عدد كبير من الناس بانتهاك حقوق الإنسان في تلك المحاكمات^(١٣) . وبنهاية ١٩٧٦ وبعد عامين من إقامة الحكم الديمقراطي أقيمت العدالة إلى حد كبير واستقر أمر قضية المحاكمات والعقاب في السياسة اليونانية .

وكانت انتهاكات حقوق الإنسان في الأرجنتين أكبر كثيرا منها في اليونان سواء من الناحية النسبية أو المطلقة . فقد اكتشفت لجنة تقصى الحقائق التي شكلها ألفونسين أن قوات الأمن « أخفت عامدة مالا يقل عن ٨٩٦٠ شخصا ، وأنهم - أى قوات الأمن - كانت لهم شبكة من ٣٤٠ مركزا للاعتقال والتعذيب^(١٤) . ولمدة سبع سنوات بعد تولي ألفونسين للسلطة ظلت قضية كيفية التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان تثير القلق في السياسة الأرجنتينية بل أثارت هذه المسألة ثلاث محاولات لانقلاب عسكري .

Harry Psomiades, "Greece: From the Cplonels' Rule to Democracy", in (١٣) *From Dictatorship to Democracy*, ed. Herz, pp. 262-65.

Nunca Mas, *The Report of the Argentina National Commission on the Disappeared* (New York, 1986), pp. 10.

وفي النهاية تم تقديم ستة عشر ضابطا إلى المحاكمة وأدين عشرة بانتهاك حقوق الإنسان . وفي عام ١٩٩٠ كانت القضية لاتزال تمثل عامل انقسام في السياسة الأرجنتينية .

فكيف نفسر الاختلاف في المحصلات بين اليونان والأرجنتين ؟ كان يرجع في جزء منه إلى وجود تهديد أمني داخلي خطير ، وأن الحكومة البيرونية التي سبقت العصبة العسكرية كانت قد وجهت الجيش إلى « القضاء » على الإرهابيين ، وأن جماهير الأرجنتين أو قطاعات عريضة منها قبلت السبل التي اتبعها الجيش في إنجاز هذه المهمة .

وكانت انتهاكات الجيش في اليونان لحقوق الإنسان أقل حجما . كما أن النظام العسكري اليوناني كان نظام عقداً ويعارضه عدد كبير من كبار الضباط . لذا فقد ساندت عناصر في الجيش اليوناني جهود الحكومة لمحاكمة المذنبين . أما في الأرجنتين فكان الجيش يعارض هذه الجهود تماما . لكن هذه العوامل لا تفسر إلا جزءا من الاختلاف بين نجاح اليونان وفشل الأرجنتين في التعامل مع هذه المسألة . فكانت سياسات الحكومتين واستراتيجياتهما على درجة أكبر من الأهمية .

قام كرامنليس بإجراءين هامين ؛ فقد تحرك على وجه السرعة حين كان التأييد الشعبي في ذروته ، وكانت سياسته « حاسمة وواثقة لكنها احتوت كذلك على مبدأ العقاب »^(١٥) . وبعد أن رسخت أقدامه في منصبه في انتخابات ١٩٧٤ أعد كرامنليس خططاً لمحاكمة مجرمي حقوق الإنسان . وزاد التأييد لهذه الإجراءات بدرجة كبيرة بعد محاولة للقيام بانقلاب عسكري ضده

Diamondouros, "Democratic Politics in Greece", in *New Mideterranean Democracies*, ed. Pridham, p. 58.

في فبراير ١٩٧٥ . فتحرك بسرعة باتجاه صدور الأحكام من خلال المحاكم المدنية المعتادة وانتهت العملية في ثمانية عشر شهرا .

ثانيا : عمل كرامنليس على طمأنة الضباط على عدم تحديه لهم من الناحية المؤسسية ، وأدت سياسة التطهير المحدود لقادة العصبة وهي السياسة التي تمت بإجراءات قانونية عادية وبتعاطف شعبي معها إلى طمأنة فرق الضباط . ثم اختفت القضية التي عذبت السياسة اليونانية وتوارت ، ولكن لمدة أربعة عشر عاما فقط ثم بعثت من جديد لفترة وجيزة في ديسمبر ١٩٩٠ حين أعلنت الحكومة المحافظة عفوها عن سبعة من أعضاء العصبة الثانية المعتقلين . ولكن سرعان ما سحبت الحكومة قرارها على أثر الغضب الشعبي وأعلنت رفض الرئيس كرامنليس توقيع المرسوم^(١٦) .

كان فشل جهود المحاكمة في الأرجنتين والأزمات الحادة التي ترتبت على ذلك بالنسبة للبلاد نابعا من سياسات حكومة ألفونسين ، مما أدى إلى تعطيل محاكمة مرتكبي جرائم حقوق الإنسان وعقابهم وإلى تشجيع الجيش على مقاومة هذه العملية . وبمرور الوقت تحول الغضب الشعبي إلى حالة لا مبالاة واستعداد الجيش نفوذه ومكانته بعد المهانة التي تعرض إليها في عامي ٨٢ - ١٩٨٣ .

وما أن تولى ألفونسين السلطة قام بإلغاء العفو الحكومي الذي أصدرته حكومة بينيون ، وقام بتشكيل لجنة برئاسة إرنستو ساباتو الروائي للتحقيق في جرائم الجيش . وبدأت محاكمة تسعة من كبار قادة الجيش وتم التمهيد لتمرير تشريع يقدم الأساس القانوني لمحاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في الجيش والشرطة على إختلاف الرتب بها . فأثارت هذه الإجراءات المخاوف والقلق والمعارضة داخل المؤسسة العسكرية .

Psomiades, "Greece", in *From Dictatorship to Democracy*, ed. Herz, (١٦) pp. 263-64.

كما عمل ألفونسين في الوقت نفسه على استصدار تشريع يبدأ محاكمة المتهمين من ضباط الجيش في المحاكم العسكرية . وبذلك قدم للجيش دوافع ووسائل تعطيل المحاكمة .

عرضت قضية الجنرالات والقادة التسعة أمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة في أوائل ١٩٨٤ . وبعد ثمانية أشهر أى في سبتمبر خرج عن المجلس تقرير بأن المجلس « لم يجد شيئا يمكن معارضته » في تصرفات أعضاء العصابة . ثم تم تحويل القضية إلى محكمة استئناف فيدرالية مدنية . واستمرت المحاكمة فيها مدة عام آخر ليصدر الحكم في ديسمبر ١٩٨٥ بإدانة خمسة من أعضاء العصابة وتبرئة أربعة . وفي عام ١٩٨٦ تمت إدانة سبعة من كبار الضباط وفي النهاية أدين خمسة منهم بانتهاك حقوق الإنسان . وفي الوقت نفسه استمرت التحقيقات وأدين عدد كبير آخر من الضباط .

تبين من استطلاعات الرأي العام في ١٩٨٤ و ١٩٨٥ وجود تأييد واسع النطاق لعملية المحاكمات وخاصة لكبار قادة الجيش ، إلا أن الاهتمام بالقضية أخذ في الخفوت . وبعد سنة من تولى ألفونسين للسلطة « كان كثير من الناس في الأرجنتين قد فقدوا الاهتمام بالمحاكمات » . وقل حجم المظاهرات المطالبة بالمحاكمة (١٧) ، وكان الرأي العام يمر بمرحلة تغير ، وتنامت مقاومة الجيش .

وفي ديسمبر ١٩٨٦ تقدم ألفونسين بورقة « وضع نهاية » تحظر البدء في أية قضايا جديدة في هذا الشأن ، وردت جماعات حقوق الإنسان بإدانة هذه الورقة المقترحة ، إلا أن معظم الناس لم يكن لديهم اهتمام بالأمر وفشلت جهود حشد احتجاج لمدة ٢٤ ساعة ضد الاقتراح . وقام البرلمان بتمرير الورقة ووجهت اتهامات نهائية ضد مائتي ضابط ، منهم من كان لا يزال في الخدمة . وأوضح الجيش معارضته لمحاكمة هؤلاء المئتين .

Peter Ranis, "The Dilemmas of Democratization in Argentina", (١٧)
Current History 85 (January 1986), p. 30.

وفي نفس الوقت ، « خفتت مظاهر الاحتجاج وتحولت إلى ما يشبه احتفالات الأصدقاء » (١٨) .

وفي أبريل ١٩٨٧ بذلت جهود لإجبار ضابط على المثول بشخصه أمام المحكمة عما أدى إلى ما عرف باسم « تمرد عيد الفصح » حيث أعلنت وحدتان عسكريتان في قاعدتين عسكريتين تمردهما ومطالبتهما للحكومة بعدة مطالب .

ونجح ألفونسين في إقناع المتمردين بالتسليم لكنه استجاب لمطالبهم الرئيسية ، وقام بفصل رئيس الأركان ومرر قانونا يحظر المحاكمة إلا لعدد محدود من الضباط المتقاعدين . وفي يناير ١٩٨٨ تم قمع انتفاضات عسكرية أخرى ، إلا أن ذلك وضع ضغوطا جديدة على الحكومة للامتناع عن المحاكمات . وفي عام ١٩٨٩ تم انتخاب المرشح البيروني كارلوس منعم رئيسا للبلاد .

وكان الحزب البيروني في ذلك الوقت قد عقد صلات وطيدة مع الجيش وقام منعم بتعيين أحد أنصار العفو وزيرا للدفاع وأحد الضباط ذوى الشعبية لدى المتمردين في الجيش رئيسا للأركان . وفي أكتوبر ١٩٨٩ أصدر منعم قرارا بالعفو عن ستين ميليشيا وعن كل ضباط الجيش والشرطة المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان فيما عدا الأعضاء الخمسة بالعصابة ممن كانوا لا يزالون في السجن .

وفي ٢٩ ديسمبر ١٩٩٠ أصدر منعم قرارا بالعفو عنهم وعن أحد الجنرالات تم تسلمه من الولايات المتحدة في عام ١٩٨٨ وكان ينتظر المحاكمة عن ٣٨ تهمة قتل ، وكذلك عن أحد زعماء ميليشيا مونتي نيرو . وأثار هذا الإجراء مرارة شديدة وعداوة وسخطا بالغين . فاحتج ما يقرب من خمسين ألف

شخص في بوينوس آيريس مما اعتبره الرئيس السابق ألفونسين « أشد الأيام التي مرت بالأرجنتين كآبة » (١٩).

وفي اليونان بلغت المواجهة بين الحكومة الديمقراطية والجيش أوجها في محاولة انقلاب بعد انتخاب الحكومة بثلاثة أشهر . وجاءت الذروة في الأرجنتين في شكل انقلاب فاشل بعد انتخاب الحكومة بثلاث سنوات . وأدى الانقلاب الفاشل في اليونان إلى زيادة تأييد إجراء المحاكمات وتضاعف شرعية النظام . أما في الأرجنتين فقد أدت محاولة الانقلاب إلى إقناع الحكومة بالتخلي عن المحاكمات . فقد فشل ألفونسين في سرعة التحرك والحسم في عام ١٩٨٤ حين كان الشعب يؤيد هذا الإجراء سببا في جعل محاكمات حقوق الإنسان ضحية لتغير علاقات القوة واتجاهات الرأي العام . فكانت النتيجة أن « ألقى بمن سرق كتابا في السجون بينما ظل من قام بعمليات التعذيب حرا طليقا » (٢٠).

وعلى النقيض مما حدث في عمليات التحول والإحلال كانت شروط العفو في عمليات الإحلال التحول تناقش علانية أو ضمينا بين الحكومة والمعارضة . ففي نيكاراغوا مثلا تقدمت الساندينستا باقتراح واحد بالعفو لكنها عادت وعدلته ليتفق واعتراضات المعارضة الديمقراطية . وفي كوريا ساند الرئيس تشون دوهوان زميله رو تاي ووه لتولي منصب الرئاسة على فرض أنه وزملاءه لن يقدموا للمحاكمة عن أية تصرفات قاموا بها إبان حكمهم الشمولي الذي دام سبع سنوات . وما أن تم انتخاب رو تاي ووه ثارت المطالبة بتقديم كشف حساب عن الجرائم التي ارتكبتها حكومة تشون ومنها مذبحه كوانغجو وعمليات التعذيب والوفاة الغامضة لعدد من المعتقلين (٢١).

New York Times, Dec. 30, 1986, p. 9.

(١٩)

International Herald Tribune, June 27-28, 1987, p. 5.

(٢٠)

James Cotton, "From Authoritarianism to Democracy in South Korea", (٢١) Political Studies 37 (June 1989), p. 257.

وطالب رجال المعارضة نواب البرلمان بمعاينة تشون وخمسة آخرين اعتبروا مسؤولين عن المذبحة . وفي ٨٨ و ١٩٨٩ كانت القضية في ذروة نشاطها في كوريا . وفي نوفمبر ١٩٨٨ قام تشون بتقديم اعتذار علني مفتوح ثم دخل في عزلة في دير للبوذيين . وفي نفس الوقت جرت مفاوضات مكثفة بين حكومة روو تاي ووه وبين المعارضة وتركزت حول جلسات استماع ومحاكمات وتقديم تعويضات لضحايا كوانغجو .

وفي النهاية تم التوصل إلى « صفقة خلف الكواليس » أدلى تشون بمقتضاها بشهادته في جلسة استماع تليفزيونية أمام البرلمان . إلا أن هذه العملية الفجة لم ترض المعارضة ، لكنها ساعدت رو تاي ووه على تمييز حكومته عن سابقتها .

وفي كل من نيكاراغوا وكوريا جاءت المفاوضات بين الحكومة والمعارضة بعد أن تم انتخاب حكومة انتخابا ديمقراطيا . وفي الحالات الأخرى تم التوصل إلى تفاهم بين القادة الشموليين وقادة المعارضة قبل انتخاب حكومة جديدة . ففي أوروغواي مثلا تفاوض الجيش وبعض الزعماء السياسيين حول ترتيبات الانتقال إلى الديمقراطية في صيف ١٩٨٤ . وهناك خلاف حول مدى ما تلقاه الجيش من ضمانات بعدم إجراء محاكمات . فقال البعض : إن هذه المسألة لم تناقش أبدا . وقال بعض المدنيين : إن الجيش تلقى تأكيدات بعدم عزم الحكومة على محاكمة ضباطه ، ولو أن هذا ما كان ليحول دون قيام بعض المدنيين بمقاضاتهم .

وزعم بعض ثالث أن الجيش تلقى تأكيدات بأن هذه المسألة أيضا سيتم حلها بتعويق سير القضايا ؛ وهكذا برر ويلسون فيرييرا زعيم المعارضة تخليه عن المعارضة لمسألة العفو على أساس أن الجيش تلقى ضمانات ضد المحاكمة في مفاوضات خاصة (لم يحضرها لأنه كان بالسجن) (٢٢) .

Weschler, New Yorker, April 3, 1989, p. 83.

(٢٢)

وتعرض جنرالات أوروغواي لضغوط محلية ودولية كبيرة (من الإدارات الأمريكية والأرجنتينية والبرازيلية) من أجل إنهاء حكمهم ، لكنهم رغم ذلك لم يتخلوا عن مناصبهم . بل تفاوضوا حول إيجاد مخرج لهم يحتفظون فيه « برؤوسهم عالية وأعلامهم خفاقة » (٢٣) . وكان يفترض في ذلك الوقت أنه قد تم التوصل إلى تفاهم من نوع ما حول مسألة المحاكمة في « نادي البحرية » .

ونظرا لمدى خطورة قضية انتهاكات حقوق الإنسان يبدو أن الجنرالات قد تنازلوا عن السلطة إما بناء على تلقى ضمانات ما ، أو لأن كلا الجانبين كان يفترض أن المحاكمة كانت خارج المناقشة .

وفي خلال العام ونصف العام الذي تلى تولي الحكومة المنتخبة لمقاليد السلطة في مارس ١٩٨٥ رفع المدنيون في أوروغواي ٣٨ قضية ضد ١٥٠ من المسؤولين لارتكابهم جرائم قتل وتعذيب واختطاف واغتصاب وجرائم أخرى . فأعلن الجيش أنه لن يسمح لضباطه بالمثل أمام المحاكم . وفي سبيل تحاشي أية مواجهة خطيرة تؤدي ربما إلى نهاية النظام اقترح سانجو بيتي منح غطاء من العفو للجيش يبرره بأنه كان قد أصدر عفوا بالفعل عن الإرهابيين وسائر المعتقلين السياسيين ممن كان الجيش قد اعتقلهم . فهزمت أحزاب المعارضة في المجلس التشريعي اقتراحه وقدمت خطة بمنح عفو جزئي ولم يكتب له النجاح بدوره ، وأدرجت أول محاكمة يفترض فيها مثول ضباط الجيش أمام المحكمة في ٢٣ ديسمبر . وفي اللحظة الأخيرة تحولت قيادة المعارضة عن موقفها وظل المجلس التشريعي ساهرا ليلة ٢٢ ديسمبر يعمل على إصدار ورقة بالعفو العام والتصديق عليها ؛ وتم إلغاء أول محاكمة ولم ترفع أية دعاوى أخرى من نوعها .

Danilo Arabilla, in Newsweek, January 28, 1985, p. 23.

(٢٣)

لكن المعركة السياسية في أوروغواي كانت لا تزال في بدايتها . ففي أثناء الجدل حول ورقة العفو العام بينت إستطلاعات الرأي العام تأييد ٧٢ ٪ من الناس لمعاقبة من اقترفوا جرائم تتنافى وحقوق الإنسان (٢٤) . وبعد شهرين من تمرير الورقة بدأ تحالف عريض يضم السياسيين المعارضين ودعاة حقوق الإنسان والضحايا وأسرههم ورجال الكنيسة والصحفيين والمحامين وما إليهم في شن حملة لإجراء استفتاء عام على ورقة العفو . وكان ذلك يتطلب توقيعات من ربع الناخبين في آخر انتخابات ، أو ٧٠١,٥٥٥ توقيعاً من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم أكثر من ثلاثة ملايين نسمة .

وانشغلت سياسة أوروغواي بهذه التوقيعات لمدة عامين ، وبذلت الحكومة ومحكمة الانتخابات والجيش وبعض قادة المعارضة جهوداً مضنية في سبيل الحيلولة دون تجميع هذه التوقيعات . وفي نهاية الأمر وفي ديسمبر ١٩٨٨ أعلنت محكمة الانتخابات أن أنصار الاستفتاء حصلوا على ١٨٧ توقيعاً فوق الرقم المطلوب وحدد البرلمان ميعاداً للاستفتاء هو ١٦ أبريل ١٩٨٩ .

بعد حملة مريرة تضمنت تهديدات غير مستترة من الجيش بأنه لن يذعن أو يمثل أمام إلغاء هذا القانون صوتت جماهير أوروغواي بنسبة ٥٣ ٪ ضد ٤٠ ٪ لصالح العفو . وجاءت هذه المحصلة حلاً للقضية لكنها لم ترض أي طرف . فمن عارضوا العفو خسروا ؛ ولكن من ناحية أخرى « لم يكن ثمة شعور بالانتصار » كما قال الرئيس سانجو بيتي (٢٥) . وكان ذلك بعد تسع سنوات من بدء عملية التحول الديمقراطي وبعد خمس سنوات من تولي حكومة منتخبة ديمقراطياً لزام الحكم .

Weschler, New Yorker, April 3, 1989, p. 85.

(٢٤)

New York Times, April 18, 1989, p. A8.

(٢٥)

وفي أوروبا الشرقية وبأستثناء كل من رومانيا وألمانيا الشرقية كان الاتجاه العام المبدئي يميل إلى العفو والنسيان ، ولم يظهر موضوع العقاب بشكل جدى في المجر ؛ وكان كل من هافيل في تشيكوسلوفاكيا ومازوفسكى في بولنده وياكوليف في الاتحاد السوفيتى يعارضون توجيه اتهامات إجرامية .

ورغم ذلك ثارت المطالب في بعض الدول بإجراء تحقيقات ومحاكمات للمسئولين عن أفظع الجرائم . فتمت محاكمة الزعيم الشيوعى السابق في براج وحكم عليه بالسجن أربع سنوات لاستخدامه العنف في مواجهة المتظاهرين . وتم القبض على جنرالين بالبوليس السرى البولندى ووجهت إليهما اتهامات « بالتحريض والتوجيه » لقتل القس يرزى بوبيلوسكو عام ١٩٨٤ ، وتم وضع تودور جيفكوف تحت التحفظ في بلغاريا لمدة ستة أشهر ثم أطلق سراحه في يوليو ١٩٩٠ ولا زالت الاتهامات الموجهة إليه قيد التحقيق .

نخرج من سجل الحكومات الديمقراطية في تقديم المسئولين الشموليين الذين ارتكبوا جرائم للعدالة ببعض النتائج اليقينية . فكانت العدالة وظيفه السلطة السياسية . فلم تتم محاكمة المسئولين عن النظم الشمولية القوية التى أنهت نظمها عن طواعية ؛ أما مسئولو النظم الشمولية التى أسقطت فقد عوقبوا إذا ما تمت محاكمتهم على الفور . « هكذا تعمل العدالة . ببطء . والعدالة السريعة لا وجود لها إلا في الدول الشمولية والاستبدادية » ^(٢٦) . وقد جانب الصواب هذه المقولة . فلا يمكن للعدالة الديمقراطية أن تكون صورية من النوع الذى طبق على شاوشيسكو ومن والاه ، لكنها لا يمكن أيضا أن تكون بطيئة . فإذا خمد التأيد الشعبى اللازم لتحويل العدالة إلى واقع سياسى يعيد للجماعات التى والت النظام الشمولى شرعيتها ونفوذها إلى حيز الوجود . فالعدالة في النظام الديمقراطى الجديد إما أن تأتى سريعة أو لا تأتى على الإطلاق .

Ernesto Sabata, in Washington Post, Feb. 2, 1986, p. C5. (٢٦)

وبانتهاء النظم الشمولية برزت المطالب المنادية بالحقائق والعدالة . وتم الوفاء بهذا المطلب في الأرجنتين بإعداد تقرير عن لجنة ساباتو في سبتمبر ١٩٨٤ ، وهى اللجنة التى شكلها الرئيس ألفونسين في ديسمبر السابق . فاستمعت اللجنة إلى شهادات مطولة من الضحايا وأسرههم ومن المسئولين وغيرهم وقامت بزيارة مراكز الاعتقال والتعذيب . وساند تقريرها الموجز الذى بلغ ٤٠٠ صفحة ما يقرب من ٥٠ ألف صفحة من الوثائق . وفى الفيلين قامت الرئيسة كورازون أكينو بتشكيل لجنة رئاسية لحقوق الإنسان للتحقيق في الانتهاكات المبدئية التى ارتكبتها الشرطة لا الجيش الذى ساعدها على تبوء السلطة .

ولكن انحلت اللجنة في أقل من عام دون تأثير كبير . وفى البرازيل كانت عملية التحول ودرجة العنف القليلة التى صاحبتها سببا في تعويق الحكومة الديمقراطية التالية عن القيام بالتحقيق بصورة تشبه ما حدث في الأرجنتين ، إلا أن أسقف ساوياولو أعد تقريرا يقوم على السجلات الرسمية يشبه إلى حد ما تقرير لجنة ساباتو وكان له نفس عنوانه : « لن يحدث ذلك أبدا مرة ثانية » . وفى شيلي كان أيلوين يعارض إجراء المحاكمات ، لكنه قرر إظهار الحقائق . وشكلت الحكومة لجنة « لتقصى الحقائق والمصالحة » لتكون « ضميرا للأمة » عما حدث من قتل وإختفاء أشخاص إبان الحكم العسكرى . وكان الافتراض ألا يعاقب المسئولون عن الجرائم ، بل أن يتم تعويض ضحايا هذه الجرائم وأسرههم ^(٢٧) .

وفى أوروغواى دار الجدل حول الرغبة في إعلان « الحقيقة » وإجراء « العدالة » معا . وكان أنصار العفو يعارضون إجراء التحقيقات وكشف

Neier, "What Should Be Done", p. 34; New York Times, June 3, (٢٧)
1990, p. 6.

الفضائح والجرائم الشمولية أيضا . فيقول النائب جورج باتل : « إن العفو لا يعنى أن الجرائم لم ترتكب ؛ بل يعنى نسيانها » . ويقول سانجويتى : « فلا ننظر إلى المستقبل ولا إلى الماضى ... ولو كان الفرنسيون يفكرون فى ليلة بارثولوميو لكانوا لا يزالون يقيمون المذابح لبعضهم البعض حتى يومنا هذا » (٢٨) . وكان آخرون فى أوجواى وغيرها يرون أن الحقيقة أهم من العدالة ، حيث يمكن تقديم التعويضات وشئ من السلوى للضحايا وذويهم ، ويمكن كشف أسرار عمليات التعذيب وخلق ضمير شعبى وإصرار على عدم تكرار ذلك مرة أخرى (٢٩) .

كانت العقبة الرئيسية فى طريق المحاكمة وكشف الحقائق فى الدول الشيوعية السابقة هى انتشار مبادئ النظام الشيوعى ودرجة تقبل الناس له وتعاونهم معه والخوف مما قد تكشف عنه المحاكمات أو التحقيقات ، فتم تأجيل موعد شهادة جيفكوف المقررة أمام البرلمان البلغارى مرارا وتكرارا بسبب الأسماء التى قد يذكرها . وظهرت أكبر مشكلة فى صورة الملفات الضخمة للبوليس السرى . فهل ينبغى فتحها أم عرضها على المحاكم فقط أم تغلق إلى الأبد أم يتم تدميرها ؟ كانت ملفات ألمانيا الشرقية تضم أسماء ستة ملايين شخص ، وفى عام ١٩٩٠ تم الكشف عن عدد من النواب والوزراء فى النظام الجديد ممن تعاونوا مع البوليس السرى .

وقد خشى كثيرون أن يؤدى فتح الملفات إلى تسميم الحياة العامة فى الديمقراطيات الجديدة ، وقد يؤدى فى ألمانيا الشرقية إلى إحداث آثار فى ألمانيا

Lawrence Weschler, "The Great Exception: II-Impunity", New Yorker, (٢٨) April 10, 1989, pp. 92-93; Boston Globe, April 16, 1989, p. 20.

Neier, "What Should Be Done", p. 34. (٢٩)

الغربية . وفى رومانيا تم الاحتفاظ بالملفات الضخمة للجهاز الأمنى السرى فى مكان سرى تحت حراسة عسكرية . « فلو نشرنا الملفات قد يحدث ما هو أسوأ من الحرب الأهلية » كما قال أحد المسئولين الحكوميين (٣٠) . وفى بعض النواحي كانت الحقيقة والعدالة بمثابة تهديد للديمقراطية .

من تجارب التحول الديمقراطى

٤ - التعامل مع الجرائم الشمولية

١ - إذا ما حدث التحول أو الإحلال التحولى لا ينبغى السعى إلى محاكمة المسئولين الشموليين عن انتهاكهم لحقوق الإنسان . فالثن المقابل لهذا السعى يفوق أية مكاسب معنوية .

٢ - إذا حدث الإحلال يمكن محاكمة لنظام الشمولى وقادته على الفور إن كانت هناك رغبة فى ذلك .

٣ - يجب إيجاد الوسائل لتقديم تفسير شعبى عن كيفية ارتكاب هذه الجرائم وأسبابها .

٤ - يجب إدراك أن مسألة « المحاكمة والعقاب » فى مقابل مسألة « الغفران والنسيان » تمثل مشكلة سواء تم اختيار الأولى أو الثانية .

التمرد والقوة العسكرية

إن مشكلة التعامل مع التصرفات الإجرامية للنظام الشمولى ومسئوليه تتداخل مع مشكلة أكبر وأكثر استمرارية وأشد خطورة من الناحية السياسية تواجه العديد من الديمقراطيات الجديدة ، ألا وهى الحاجة إلى كبح جماح القوة

Gabriel Shcoenfeld, "Crimes and Punishments", Soviet Prospects 2 (٣٠) (October 1990).

السياسية التي تمثلها المؤسسة العسكرية ، وجعلها كيانا مهنيا ملتزما بتوفير الأمن الخارجى للبلاد . وقد اتخذت مشكلة العلاقة بين ما هو مدنى وما هو عسكرى ثلاثة أشكال مما يتوقف على نوعية النظام الشمولى وقوة المؤسسة العسكرية وطبيعة العملية الانتقالية .

كانت القوة العسكرية للدكتاتوريات ذات الحزب الواحد باستثناء نيكاراجوا وبولنده خاضعة للسيطرة المشددة للحزب . فلم تحاول هذه القوة القيام بانقلاب عسكرى ولم تحاول أن تلعب دورا حيويا فى سياسات النظام . ففى الدول الشيوعية ، وإلى حد أقل فى الصين ، يتبنى معظم الضباط العسكريين إلى الحزب الحاكم والخلايا الحزبية والتنظيمات التى تتبع نظام التدرج الهرمى العسكرى . والمشكلة فى الدول الديمقراطية التى تعقبها كانت تتلخص فى فصل الحزب عن الجيش وتحويل تبعية الجيش للحزب إلى تبعية للنظام الديمقراطى المتعدد الأحزاب . وقد سارت عملية الفصل بين الحزب والجيش بصورة سلسلة فى دول أوروبا الشرقية .

وفى الاتحاد السوفيتى دار جدل واسع حول « نزع حزبية » الجيش ؛ وصدر تشريع فى عام ١٩٩٠ بتغيير مهام « الإدارة السياسية الرئيسية » ، لكنه ترك بنية الخلايا الحزبية دون مساس رغم قول البعض إنه « ليس هناك كيانات فى جيوش الدول الديمقراطية تغرس أيديولوجيا الحزب الواحد »^(٣١) . إلا أن الحكومات الديمقراطية التى خلفت دكتاتوريات الحزب الواحد كانت بصورة عامة تواجه مصاعب أقل فى فرض السيطرة المدنية مما واجهته الديمقراطيات التى أعقبت النظم العسكرية والدكتاتوريات الفردية .

"Problems in the Soviet Military", Soviet/East European Report 7 (٣١) (Sept. 20 1990), pp. 1-2.

نشأت مشكلات مختلفة وأشد خطورة من المؤسسات العسكرية التى تم إحلالها بنظم بديلة فى عملية التحول أو زاد اندماجها فى عالم السياسة فى الدكتاتوريات الفردية . فعبء الضباط عن سحقهم للخروج من السلطة وشاركوا فى أنشطة سياسية متنوعة تهدف إلى الإطاحة بالنظام الديمقراطى الجديد أو فرض التغيير فى قياداته أو سياساته .

وكان أعنف هذه الأنشطة السياسية حركات التمرد ومحاولات الانقلابات العسكرية . فجرت مثل هذه المحاولات فى ما لا يقل عن عشر دول تحولت إلى الديمقراطية بين منتصف السبعينيات وأواخر الثمانينيات . ففى كل من نيجيريا والسودان كانت الانقلابات ناجحة ، وأعيد إقرار النظم العسكرية بعد أن كانت قد انتهت قبل سنوات قلائل . ولكن يجب أن نفرق بين الانقلابات التى قامت كرد فعل لما اعتبر فشلا للنظم الديمقراطية وبين الانقلابات التى كانت رد فعل تجاه نجاح عملية التحول الديمقراطى . ويتبنى انقلابا نيجيريا والسودان إلى النوع الأول . فجاء الانقلاب النيجيرى بعد انتخابات معقدة أعادت رئيسا يعتبر فاسدا وضعيفا إلى السلطة ؛ وجاء انقلاب السودان فى أعقاب ثلاث سنوات من الحكم المدنى الأخرق ساءت خلاله المشكلات الاقتصادية للبلاد إلى درجة كبيرة .

ووقعت محاولات انقلاب أخرى فى جواتيمالا وإكوادور حيث خرج الجيش من السلطة عن طواعية ، ويبدو أن هذه الجهود كانت تتصل بالصراعات المحتدمة داخل أفرع الجيش . ففى جواتيمالا كانت الحكومة المدنية المنتخبة قد تولت السلطة رغم أنف القوات المسلحة ، وسرعان ما تم إخماد انقلابى مايو ١٩٨٨ ومايو ١٩٨٩ الفاشلين على يد الحكومة والقيادة العسكرية ، بينما ظل الكثيرون يتساءلون عن الدوافع التى كانت تراود من قاموا بالانقلاب^(٣٢) .

New York Times, May 11, 1989, p. A7.

كانت المحاولات الانقلابية تزداد في الدول التي كانت على نقیض خط جواتيمالا؛ في دول تعرض الجيش فيها لمهانة الهزيمة أو الاصطباغ بالصبغة السياسية على يد دكتاتور فردى. فتعرضت اليونان لسبع محاولات انقلابية أو تأمرية؛ وشهدت الفيلين سبع محاولات انقلابية أو حركات تمرد عسكرية؛ ووقعت خمس في الأرجنتين؛ وثلاث في أسبانيا. ولكن بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ لم تتم الإطاحة بأية حكومة تسعى إلى الديمقراطية فيما عدا حالى نيجيريا والسودان الغامضين.

ونظرا لهشاشة الديمقراطيات الجديدة كان هذا هو الحال؛ ولكن لماذا؟ إن الإطاحة بحكومة ما على يد انقلاب عسكري يتطلب في العادة تأييدا إما من القيادة العليا للجيش أو ثمة جماعات مدنية ذات ثقل، أو عنصر خارجى مؤثر أو مزيجا من هذه الأشياء مجتمعة. كان القائمون بانقلابات معادية للتحويل الديمقراطى من الضباط ذوى الرتب المتوسطة فى الغالب. وغالبا ما كان نفس هؤلاء الضباط يقودون محاولات انقلابية ناجحة من أمثال العقيد ألدو ريكو والعقيد محمد على زين الدين فى الأرجنتين والعقيد جيورجيو هوناسان فى الفيلين. وفى كل الحالات كانت القيادة العسكرية العليا تؤيد الحكومة أو لا تساند المحاولات الانقلابية على أقل تقدير. وكان الإنقلابيون يعجزون بصورة عامة عن حشد تأييد الجماعات المدنية المؤثرة أو الحكومات الأجنبية ذات الثقل، ومن هذه الناحية كانت محاولات التحويل الانقلابى فى الموجة الثالثة من التحويل الديمقراطى تختلف عن الانقلابات الناجحة التى شهدتها الموجة العكسية الثانية.

ومن أخطر المحاولات الانقلابية المعادية للتحويل الديمقراطى مثلا ما حدث فى الفيلين فى ديسمبر ١٩٨٩. فكان بعض القادة السياسيين يؤيدون

الانقلاب خفية، إلا أن تأييدهم لم يتعد حدود القول؛ وكانت الجماعات المدنية الرئيسية تعارضه، وكذلك وزير الدفاع الجنرال فيدل راموس والقيادة العليا للجيش. وفى اللحظة الحرجة تدخلت الولايات المتحدة بصورة حاسمة حيث أقلعت المقاتلات الأميركية لردع القوات الانقلابية.

كان تعرض الحكومات المنتخبة للإطاحة بها بانقلاب عسكري يتفاوت طبقا لمستوى التنمية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع. ففى المجتمعات الريفية الزراعية والمجتمعات الفقيرة يمكن للانقلابيين أن يستمدوا التأييد من النخب المدنية. فتدهور سلطة الاقطاعيين ومغتصبى الموارد الأولية وتنامى سلطة البرجوازية والطبقة المتوسطة، يضعف الأساس الاجتماعى للاقلابات العسكرية. ففى بيرو قامت الإصلاحات الزراعية التى نفذها نظام فيلاسكو العسكرى بالقضاء على النخبة الإقطاعية، وبالتالى خفضت من التهديدات الانقلابية للنظام الديمقراطى التالى. وفى أسبانيا عارض كبار رجال الأعمال وغيرهم من النخب المدنية الانقلابات العسكرية وأيدوا الديمقراطية.

ويرى ألفونسين أن الانقلابات فى الأرجنتين «كانت دائما مدنية/عسكرية فى سماتها» وأن مفتاح منعها كان يكمن فى قطع الصلة بين الجيش والجماعات المدنية^(٣٣). إلا أن المفتاح الحقيقى كان يكمن فى تغيير توازن القوى فيما بين الجماعات المدنية فى المجتمع الأرجنتينى، وظهور الغلبة العددية للطبقات المتوسطة التى لم يكن عليها أن تعتمد على الجيش لحمايتها من السلطة المنظمة للاتحادات العمالية البيرونية. وهكذا فعندما ظهرت التهديدات الانقلابية فى مايو ١٩٨٥ وفى أسبوع عيد الفصح فى أبريل ١٩٨٧ تمكن

Cynthia McClintock, "The Prospects for Democratic Consolidation in (٣٣) the Least Likely; Case: Peru", *Comparative Politics* 21 (January 1989), p. 142.

ألفونسين من حشد مئات الآلاف من مؤيديه للتظاهر لحسابه في شوارع بونوس آيرس ، وواجهت الكثافة العددية للناس القوة النارية للجيش .

وفي أغسطس ١٩٧٤ وفي أولى مراحل التحول اليوناني تحدى قادة الجيش طلب كرامنليس بإزالة بعض الدبابات من أثينا . فرد كرامنليس عليهم قائلا : « إما أن تأخذوا الدبابات إلى خارج أثينا أو يقرر الشعب مصير هذه المسألة في ميدان الدستور »^(٣٤) ، وخرجت الدبابات ؛ ولو كانت الجماعات المدنية السياسية الغالبة في اليونان لاتزال هي جماعة الإقطاعيين وكانت الجماعة العددية الغالبة لاتزال هي جماعة الفلاحين لكانت النتيجة مختلفة تماما .

فشلت جهود الإطاحة بالحكومات الديمقراطية الجديدة لأن المسئولين عن الانقلابات عجزوا عن اجتذاب الطبقة الوسطى وسائر الجماعات في التحالف السياسي الذي جعل التحول إلى الديمقراطية أمرا ممكنا . فكانت الانقلابات في حقيقة الأمر محاولات يائسة ومعزولة لعناصر متشددة قليلة العدد داخل الجيش . ومحاولة الانقلاب على نظام ديمقراطي جديد يعد دليلا على نجاح التحول الديمقراطي ، وفشل هذه المحاولة دليل على شدة نجاحه .

وإذا لم تتم الإطاحة بأية حكومة بانقلاب انتقالي بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ ، فإن جهود الانقلاب وحركات التمرد العسكرية أثرت على تصرفات الحكومة أحيانا . فكانت محاولات الانقلاب التي شهدتها جواتيالا في مايو ١٩٨٨ والأرجنتين في أبريل ١٩٨٧ وديسمبر ١٩٨٨ ترمي إلى فرض التغيير في القيادة العليا للجيش . وفي الحالتين الأخيرتين حققت أهدافها . كما أدى تمرد عيد الفصح في أبريل ١٩٨٧ بالأرجنتين إلى قيام الحكومة بسن قانون ينص على « وجوب طاعتها »

Psomiades, "Greece", in *From Dictatorship to Democracy*, ed. Herz, (٣٤) p. 207.

وكان في حقيقته يمنع محاكمة الضباط العاملين بאתهامات بانتهاك حقوق الإنسان .

وهكذا كانت المحاولات الانقلابية وسيلة يتبعها الضباط المنشقون للضغط على الحكومة لتغيير مسئوليتها أو سياساتها . كما كانت الحكومات تتساهل أيضا مع القائمين بالانقلاب . ففي أسبانيا ، صدر الحكم على كل من تيهيرو وميلانس بالسجن ثلاثين عاما ، إلا أن هذه الحالة كانت استثناء . فقادة الانقلابات الفاشلة يلقون في العادة عقابا هينا ، ولا يلقى صغار الضباط فيها أى عقاب على الإطلاق .

كانت المحاولات الانقلابية هي أشد أنماط السلوك السياسى تطرفا ، وفي بعض الأحيان كانت هذه المحاولات تندرج تحت أنماط سياسية أخرى عادية . ففيما بين فبراير ١٩٨١ وأكتوبر ١٩٨٢ وما شهدته أسبانيا فيهما من محاولات انقلابية اتضح السخط فيما بين صفوف الرتب المتوسطة والدنيا من الضباط في إعلان أصدره مائة من صغار الضباط احتجاجا على سوء معاملة الجيش . ولم يحل بين عدة مئات آخرين من الضباط وبين التوقيع على هذا الإعلان سوى التدخل الصارم من كبار قادة الجيش^(٣٥) . وفي جواتيالا وقبل محاولة الانقلاب التي وقعت في مايو ١٩٨٨ بأسابيع قليلة ، أصدرت مجموعة من الضباط بيانا عن « ضباط الجبال » .

وازدادت القوات المسلحة البرتغالية والفيليبينية انغماسا في السياسة إبان فترة الحكم الشمولى . ففي كلتا الحالتين قام الضباط من الرتب المتوسطة بتشكيل تنظيمات تدعو إلى دفع عجلة الإصلاح والديمقراطية ، وهما حركة

Eusebio Mujal-Leon, "The Crisis of Spanish Democracy", *Washington Quarterly* 5 (Spring 1982), p. 104.

القوات البحرية في البرتغال وحركة القوات المسلحة الإصلاحية بالفيليين وكانت الأولى هي الجماعة الرئيسية في عملية إنهاء نظام كاتانو؛ وكانت الأخيرة ستصبح هي الجماعة الرئيسية في الإطاحة بنظام ماركوس لولا أن انشغلت بانتصار أكينو في الانتخابات، واستمر العديد من ضباط الجيش من المعارضين للدكتاتورية يواصلون معارضتهم للحكومات الديمقراطية التالية.

وتجسدت هذه المعارضة العسكرية المتصلة في الفيليين في العقيد جريجورى هوناسان العضو البارز في حركة القوات المسلحة الإصلاحية الذي قاد انقلابين ضد حكومة أكينو، وفي شخص العقيد أوتيسلو سارايفو قائد حركة القوات البحرية بالبرتغال والذي انضم بعد عام ١٩٨٠ إلى «قوات ٢٥ أبريل الشعبية» وهي جماعة سرية شنت حملة إرهابية على الديمقراطية البرتغالية وفي ١٩٨٣ قام ضباط آخرون بتكوين تنظيم مواز غير عنيف وهو «تنظيم الخامس والعشرين من أبريل» ويهدف إلى الإبقاء على الأهداف الراديكالية والثورية الأصلية لحركات القوات البحرية حية. ويقال إن هذه المنظمة كانت تلقى تأييدا بين الضباط العسكريين العاملين والمتقاعدين على السواء.

وبمرور الوقت تقلصت نسبة المحاولات الانقلابية على الحكومات الديمقراطية. ومن الإجراءات الهامة التي ساعدت على ترسيخ دعائم الديمقراطية تداول السلطة من حزب إلى آخر نتيجة للانتخابات. ففي كل من اليونان وأسبانيا أدت الانتصارات المتوقعة للأحزاب اليسارية إلى استشارة الشائعات عن انقلابات. وأدى تولي الحزب الديمقراطي الاجتماعي المحافظ للسلطة في البرتغال إلى قيام توقعات مماثلة نتيجة لغلبة الأيديولوجيتين الماركسية واليسارية بين ضباط الجيش.

وفي منتصف الثمانينيات كانت الدول الثلاث جميعا قد تجاوزت النقاط التي كانت المحاولات الانقلابية الانتقالية محتملة الوقوع عندها، إلا أن هذا لم

يكن يعنى أن الانقلابات قد أصبحت مستحيلة في تلك الدول. فإذا ما فشلت النظم الديمقراطية في إفراز حكومة فعالة، أو إذا قاطعت جماعات ذات ثقل عملية التحالف الموالي للديمقراطية يمكن أن تتكرر المحاولات الانقلابية. لكنها ما كانت لتصبح انقلابات انتقالية. إذ أن هدفها هو الديمقراطية وليس التحول الديمقراطي.

كانت الأنظمة الديمقراطية التي جاءت بعد أنظمة عسكرية تخلت عن السلطة عن طوعية عادة ما تواجه نمطا مختلفا من المشكلات. فلم تواجههم مخاطر محاولات انقلابية من جانب ضباط محبطين يعارضون التحول الديمقراطي، بل واجهوا استمرار نفوذ القادة العسكريين الذين ساعدوا على حدوث التحول الديمقراطي. فكان هؤلاء القادة في الحقيقة يملون شروطهم للتنازل عن مناصبهم. فكانت مشكلة الزعماء المنتخبين في الديمقراطيات الجديدة تتمثل في خفض سلطات المؤسسة العسكرية ومزاياها إلى مستوى يتفق والديمقراطية الدستورية.

وفي الدول ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي الأدنى - كجواتيمالا والسلفادور - كان من الصعب بل من المستحيل أن يتحقق ذلك. فمهما بلغت عملية تقليص النفوذ العسكري في السلفادور فقد كان ذلك ناتجا عن قوة الحكومة الأميركية وليس عن سلطة الرؤساء المدنيين، وفي الدول الأخرى حيث ساند الجيش عملية التحول الديمقراطي استطاعت الحكومات الجديدة أن تحد من مزايا الجيش بمرور الوقت.

وفي كل من تركيا والبرازيل وشيلي والبرتغال ونيكاراجوا وغيرها سعت المؤسسات العسكرية القوية إلى مواصلة حيازتها للنفوذ والقوة بما لا يتناسب والديمقراطية الدستورية. أولا: أصرت هذه المؤسسات على إدراج بنود في الدستور بإسناد المسؤولية للجيش عن إقرار القانون والنظام والأمن القومي

«لضمان النظام المؤسسي للجمهورية» (شيلي)، أو «للحفاظ على مكاسب الثورة» (البرتغال). وكان المعنى الضمني لتلك البنود إمكانية تدخل الجيش في السياسة واتخاذ ما يلزم للوفاء بهذه المسؤوليات.

ثانيا : كانت تصرفات النظام العسكري لا ترد في بعض الحالات . ففي تركيا مثلاً أصدر الجيش مرسوماً بعدم إمكانية تغيير أو انتقاص القوانين - وعددها ٦٣١ - التي تم تشريعها إبان الحكم العسكري بين ١٩٨٠ و ١٩٨٣ . وأعطيت سلطة إعلان الأحكام العرفية لقائد القوات المسلحة . وفي شيلي قامت الحكومة العسكرية بتشريع قوانين للمؤسسة العسكرية سلطة شراء وبيع معداته وممتلكاته دون الحاجة إلى تصديق من الحكومة .

ثالثاً : تم أحياناً إنشاء كيانات حكومية جديدة على يد الجيش . فينص الدستور البرتغالي مثلاً على وجود مجلس للثورة أعضاؤه من القوات المسلحة بهدف تقديم المشورة للحكومة والحكم على مدى دستورية القوانين . وفي تركيا ، أعيد تكوين مجلس الأمن القومي الذي كان مركز السلطة في ظل الحكم العسكري بعضوية ضباط الجيش المتقاعدين كمجلس استشاري للرئيس (٣٦).

رابعاً : كان كبار قادة الجيش يحتلون أحياناً المناصب الرئيسية في الحكومات الديمقراطية الجديدة . وفي الدول ذات النظم الرئاسية ذات الطابع الأميركي يمكن للقادة العسكريين أن يشغلوا مناصب وزارية تحت قيادة رئيس مدني ؛ ففي البرازيل نجد أن ستة من أعضاء الوزارة البالغ عددهم ما بين ٢٢ و ٢٦ كانوا ضباطاً بالجيش ، وفي الأنظمة شبه البرلمانية أو البرلمانية تولى الرئاسة ضباط عسكريون - مثل إيانيس في البرتغال وأفرن في تركيا ، وكان

Thomas Bruneau and Alex Mcleod, Politics in Contemporary Portugal (Colo., 1986), pp. 118-26. (٣٦)

كلاهما قد قاد حركة الانتقال إلى الديمقراطية ، واندجما في صراع مع رؤساء الوزراء المدنيين حول سلطات مناصبهم . وفي شيلي ، بقي رئيس الحكومة الشمولية - الجنرال بينوشيه - في منصب رئيس الأركان في الحكومة الديمقراطية . وفي نيكاراغوا ظل وزير الدفاع في الحكومة الشمولية - جنرال أومبرتو أورتيجا - كقائد للجيش في الحكومة الديمقراطية ، كما أبقى الساندينستا على سيطرتهم على فرق الضباط .

خامساً : كان الجيش يحاول غالباً أن يضمن استقلال القوات المسلحة مستقبلاً ، واستقلال هيئة ضباطه وتمويله على وجه الخصوص ، عن سيطرة الحكومة المدنية المنتخبة . فضمن الجيش في البرازيل أنه سيكون له كامل السيطرة على حركة تربيته . وأصدر الجيش الشيلي مرسوماً ألا يتم عزل قادة القوات المسلحة والشرطة إلا بعد سبع سنوات ، وألا تقوم الحكومة بخفض حجم الجيش ، وأن تقوم القوات المسلحة بوضع ميزانيتها بنفسها .

وكان للنموذج الشيلي أثره على جيش نيكاراغوا . إلا أن الساندينستا تجاوزت بينوشيه واستصدرت قانوناً يعزز سلطة جيش الساندينستا ويدعم موقفه . فقد أعطى هذا القانون لرئيس الأركان وليس لرئيس الجمهورية سلطة تعيين قائد جديد ؛ كما أعطى له أيضاً سلطة تعيين كل ضباط الجيش وتدريب الأسلحة والمعدات وغيرها وتنظيم الجيش وكيفية انتشاره وإقامة أعمال ومشروعات تفي باحتياجات القوات المسلحة وإعداد ميزانية الجيش (٣٧).

كانت الترتيبات من هذا النوع تعد تجاوزاً للسلطات العادية للحكومات المنتخبة ، وربما كان من الأسهل على الأنظمة الديمقراطية الجديدة أن تفرض سيطرتها على الجيوش المتمردة الضعيفة من أن تفرضها على الجيوش المتعاونة القوية ، ولكن بينما كان من المحتمل أن تحاول الجيوش التي تعاونت مع حركة

New York Times, March 11, 1990, pp. E3, E21. (٣٧)

التحول الديمقراطي أن تطيل أمد وجودها في السلطة ، إلا أن واقع التاريخ يوحى بأن سلطة الجيش في الدول ذات مستوى التنمية الاقتصادية المتوسط تتجه إلى التقلص بمرور الوقت .

ففي البرتغال على سبيل المثال ، قام الجيش بالإطاحة بالدكتاتورية بمبادرة خاصة منه وسيطر على الحكومة لمدة عامين ، وكان له كيان عظيم لدى الجماهير . ولكن رغم ذلك تم إلغاء البيان المؤسسي لسلطة الجيش ومجلس الثورة معا في عام ١٩٨٢ ، وتم سن قانون يجعل الجيش تابعا لمجلس الوزراء المسئول أمام البرلمان . وتم تقليص سلطات الرئيس وجاء ماريو سواريز المعارض الرئيسى للعقيد ايانيس ليتولى الرئاسة من بعده . وبعد عشر سنوات من الثورة كانت العلاقة المدنية العسكرية في البرتغال « تقارب النموذج المطلوب للسيطرة المدنية » (٣٨) .

وفي البرازيل ، تنازل الجيش عن الحكم « ورأسه مرفوع » و « سلطته ومكانته محفوظة » . إلا أن أول رئيس شعبى جاء بعد الجيش - وهو فرناندو كولور - ألقى القبض على أحد كبار قادة الجيش لإدلائه بتصريحات سياسية ووبخ آخر لدفاعه عن ذلك القائد ، وأمر بتخفيض تمثيل الجيش في مجلس الوزراء من ستة إلى أربعة . كما أمر بخفض حجم هيئة المخابرات العامة التى كانت دائما يرأسها جنرال ، ووضع مدنيا على رأسها . وحل المدنيون محل العسكريين في هيئة موظفى الرئاسة وفى المناصب الرئيسية التى تتعامل مع الطاقة النووية والأمazon ، وهما قضيتان حظيتا بقدر كبير من الاهتمام بالنسبة للجيش .

كما قام كولور أيضا بخفض موازنة الجيش ورفض منح زيادات في المرتبات للضباط ، مما أفرز حالة تدمير واحتجاجات داخل صفوف الجيش . وهدد الضباط الناقمون الحكومة لا بانقلاب عسكري ، ولكن باللجوء إلى

Bruneau and Mcleod, *Politics in Contemporary Portugal*, p. 24. (٣٨)

القضاء . وفى بيرو كان الجيش دائما يمثل قوة سياسية كبرى ؛ ولكن لدى توليه السلطة فى يوليو ١٩٩٠ قام الرئيس فوجيمورى بفصل قادة البحرية والقوات الجوية فجأة . وفى شيلي ، وبعد أقل من عام من تسليم السلطة ، عانى الجنرال بينوشيه من اتهامات بالفساد من جانب أعضاء أسرته . وقال أحد الساسة فى البلاد عنه : « إن بينوشيه ليس نمرا ؛ إنه قط » (٣٩) .

وفى تركيا ، ظل الجيش ينظر إليه دوما على أنه مؤسسة وطنية لها احترامها ويتمى إلى مبادئ الجمهورية العلمانية الكمالية ، ولكنه فى عام ١٩٨٧ ، أى بعد أربع سنوات من تنازل الجيش عن منصبه السياسى ، أعاد استفتاء تم إجراؤه الحقوق السياسية للزعماء السياسيين المدنيين ومنهم رئيسا وزراء سابقان كان الجيش قد حظر عليهما العمل بالسياسة . وقام رئيس الأركان فى ظل الحكومة المدنية بإنهاء الأحكام العرفية فى يوليو ١٩٨٧ .

وفى نفس الوقت ، قام رئيس الوزراء تورجوت أوزال بعزل رئيس الأركان الجديد وعين بدلا منه ضابطا آخر يوافق ميوله . وفى عام ١٩٨٩ ، حدث فى تركيا نفس ماحدث فى البرتغال من تغير فى المواقف : حيث حل رئيس الوزراء المدنى - أوزال - محل الجنرال أفرن كرئيس للجمهورية . ويتضح من تاريخ تركيا أنه فى حالة الصراع حول السياسة بين قادة الجيش والزعماء المدنيين فإن الأخيرين هم الذين يفسحون الطريق .

ولكن فى عام ١٩٩٠ ، وفى إجراء غير مسبوق قدم رئيس الأركان العامة استقالته احتجاجا على سياسات الرئيس أوزال فيما يتعلق بأزمة الخليج والأصولية الإسلامية . وبعد ست سنوات من تنازل « العسكر عن السلطة يبدو أن مكانتهم قد تهاوت تحت وطأة سيل من الانتقادات والإجراءات » (٤٠) .

New York Times, Sept. 9, 1990, p. 6. (٣٩)

Henri Barkey, "Why Military Regimes Fail", *Armed Forces and Society* 16 (Winter 1990), p. 187. (٤٠)

وفي الدول التي تمتلك جيوشا ضعيفة ومنغمسة في السياسة نجد أن سريان الديمقراطية يؤدي مع الوقت إلى خفض عدد المحاولات الانقلابية . وفي الدول ذات الجيوش القوية المتعاونة نجد أن سريان الديمقراطية يؤدي مع الوقت إلى خفض سلطات الجيش وامتيازاته التي ورثها عن الحكم الشمولي . وفي كلا الحالين ، كان « النمط العادي » للعلاقات المدنية العسكرية يتأثر بسياسات الحكومات الديمقراطية الجديدة تجاه قواتها المسلحة .

وفي العديد من الدول بدأت ثانية الحكومات الديمقراطية أو ثالثها برامج شاملة لفرض سيطرة مدنية على القوات المسلحة من أجل زيادة احترام هذه القوات وتحويل انتباهها عن الدداخل إلى مهمات الأمن الخارجى ولاستبعاد التكدرس فى الأعداد والأعباء غير العسكرية ولضمان أن يحظى احترامه بما يستحقه من مكانة واحترام . وكانت هذه البرامج فى العادة مزيجاً من « الثواب والعقاب » فيما يتعلق بخمس نواح فى المؤسسة العسكرية على الأقل^(٤١) :

١ - الاحتراف : أن الجيوش كغيرها من المؤسسات لها مجموعة القيم والمعتقدات والتوجهات المتميزة . وفى المؤسسات العسكرية المحترفة نجد أن هذه القيم تقارب النظرة العسكرية المحافظة التى تدرك المهام المحدودة للجيش وتنصاع للسيطرة المدنية ، ولكن فى العديد من النظم الشمولية نجد للجيش وجهات نظر أشد انغماساً فى السياسة . ففى فترة حكم فرانكو تشكلت فى الجيش ايدىولوجيا يمينية متشددة تختلف عن « الاتجاه المحافظ العادى » الذى نراه لدى معظم الجيوش . وكان الضباط الأسبان لا يؤيدون الديمقراطية إلا قليلاً ؛ ففى انتخابات ١٩٧٩ أدلى ٥٠ ٪ من الجيش بأصواتهم للأحزاب اليمينية التى حازت على ما لا يزيد عن ٧ ٪ من مجموع الأصوات .

Diamondouros, "Democratic Politics in Greece", in *New Mideterrane- (٤١) an Democracies*, ed. Pridham, P. 60.

وفى ١٩٨١ ، يقدر أن ١٠ ٪ من الضباط الأسبان فقط كانوا من الديمقراطيين^(٤٢) . وفى البرتغال ، كانت الجماعات الغالبة من فرق الضباط تؤمن بالأيديولوجيات اليسارية والثورية والماركسية اللينينية . وكان ضباط الجيش الفيلبيني يريدون إصلاح مجتمعهم وحكومتهم وجيشهم وكانوا مرتابين فى إمكانية تحقيق ذلك بالطرق الديمقراطية .

وفى الأرجنتين وغيرها من دول أميركا اللاتينية سادت الجيوش نزعة كاسحة من العداء للشيوعية مما كان يعنى العداء للاشتراكية والليبرالية بالتالى . وفى جنوب أفريقيا ، كان الجيش ولعقود من السنين هو المدافع الأول عن مؤسسات الدولة العنصرية وأيدىولوجيتها . وكان الجيش التركى أخلص مؤيدى المجتمع التركى ذى الأيدىولوجيا الكمالية العلمانية القومية . وكان جيش نيكارا جوا يدين بالولاء التام للعقيدة الثورية لساندينستا . وكانت جيوش أوربا الشرقية مكدسة بالضباط الذين تربوا على الأقل لكى يكونوا شيوعيين مخلصين . كان محو هذه التوجهات السياسية المقرطة وإحلال مبدأ الاحتراف غير السياسى محله بمثابة قمة أولويات الحكومات الديمقراطية الجديدة . وكان تحقيق ذلك يستلزم جهوداً ضخمة ووقتاً طويلاً وقدراً من المغامرة . فحاولت الحكومات الجديدة أن ترتقى بقيم الاحتراف وأهمية إبعاد الجيش عن السياسة من خلال التدريب وتغيير المناهج فى المدارس العسكرية وإعادة النظر فى نظم الترقيات .

وفى اليونان عبر كرامنليس وبابا ندرىو عن الحاجة إلى الاحتراف الكامل ، كما كانت أهمية نزع الجيش من السياسة موضوعاً ثابتاً بالنسبة لباباندرىو . وفى الأشهر الأولى من تولي الرئيس ايلوين للسلطة فى شيلى ، أخبر الجنرال بينوشيه فجأة أن « يبعد الجيش عن السياسة » . وكانت الاتفاقية التى عقدت بين الساندينستا والحكومة التالية تنص على أن « تكون للقوات المسلحة شخصية

Schubert, *Armed Forces and Society* 10, pp. 535-37.

احترافية ولا تنتمى إلى حزب سياسى « (٤٣) . كما عبر كل من خوان كارلوس وألفونسين وأكينو عن حاجته إلى ابتعاد الجيش عن السياسة تماما .

حاول القادة الديمقراطيون الجدد في سبيل تأكيد هذه المسألة أن يعيدوا تنظيم المناهج في المعاهد العسكرية للتأكيد على مبدأ الاحتراف والتحذير من الشمولية . فأدخل ألفونسين في الكليات الحربية دورات يقوم بتدريسها مدنيون عن دور القوات المسلحة في النظم الديمقراطية ؛ وأنشأت أكينو مركزا تدريبيا قوميا جديدا للتأكيد على مبدأ الاحتراف والمهارات القتالية في الجيش الفيلبيني . وارتقى جونزاليس بمستوى تعليم الضباط الأسبان في محاولة منه لرفع مستواهم إلى درجة الاحتراف التي يتمتع بها أقرانهم في حلف شمال الأطلسي .

وقام الزعماء الديمقراطيون في أسبانيا واليونان وغيرهما بتشجيع التقاعد بين الضباط كبار السن وأسرع بترقية الضباط الشبان الأشد احترافا وركز على الكفاءة وليس الأقدمية كمعيار للترقية .

٢ - المهمة : في سبيل إبعاد الجيش عن السياسة كان من الضروري توجيهه إلى أداء مهام عسكرية بحتة . ففي العديد من الدول كانت للقوات المسلحة عدة وظائف متنوعة لا تتصل بالأمن العسكرى . وحاولت الحكومات الديمقراطية الجديدة دون استثناء أن تزيل عن قواتها المسلحة المهام غير العسكرية والمتصلة بالأمن الداخلى وتوجيه انتباهها إلى مهمة الدفاع عن الأمن الخارجى للبلاد .

ففى الأرجنتين عمل ألفونسين على إعطاء المدنيين السيطرة على المصانع والصناعة العسكرية دون القوات المسلحة . وأعد خليفته كارلوس منعم عام ١٩٩٠ خطة لبيع الأسهم الخاصة بالجيش في ثمانى شركات منها شركات للصلب وأخرى للبتروكيمائيات وصناعة السفن . وفى اليونان تحركت الحكومة لإنهاء السيطرة العسكرية على محطة إذاعية وبنك . واتخذت خطوات مماثلة في

International Herald Tribune, May 30, 1990, p. 5.

(٤٣)

البرازيل ، إلا أنها تعرقلت بسبب استمرار تأثير الجيش ونفوذه بعد التحول الديمقراطى .

كانت إعادة توجيه الجيش على ما يبدو أسهل في تنفيذه لو كانت ثمة تهديدات أمنية خارجية ماثلة . فكانت السرعة التي تخلى بها الجيش التركى عن السلطة بعد تدخلاته في الأعوام ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠ ترجع إلى انشغاله بالتهديدات العسكرية السوفيتية . وبعد تنازل الجيش اليونانى عن السلطة في عام ١٩٧٤ انشغل بأعبائه داخل حلف شمال الأطلسي وبالتهديدات التي جاءت من حليفها في الحلف - تركيا .

اعتنق كل من كرامنليس وبابا ندرىو مواقف وطنية متحمسة تهدف إلى اجتذاب الجيش إليها . وكانا يركزان على الدور المستقل لليونان في حلف شمال الأطلسي وسعيا إلى الحد من اعتماد الجيش على الولايات المتحدة . وكان باباندرىو يولى أهمية شديدة للخطر التركى وما يترتب عليه من ضرورة تطوير الجيش اليونانى لخبراته الاحترافية ، وكانت سياساته مرسومة بهدف « خلق مناخ يجبر الجيش على الانشغال بمهام تتصل بالاستعداد العسكرى لتحمل أعباء الحرب مع « العدو المائل في الشرق » (٤٤) .

كان حلف شمال الأطلسي بالنسبة للجيش الأسبانى يوازى تركيا بالنسبة للجيش اليونانى . فكان بمثابة مصدر لمهمة أمنية خارجية وجولة مطولة من المتطلبات الجديدة على عاتق القوات الأسبانية (٤٥) . وكانت جيوش الفيلبين وبيرو والسلفادور لديها ما يكفى من حركات التمرد لتشغلها ولو أن التجربة تبين أن الإحباط والصبغة السياسية الغالبة على حركات التمرد المضاد كان يولد أيديولوجيات سياسية ودوافع لدخول حلبة السياسة في صفوف ضباط الجيش . وفى غمار سياسة إعادة توجيه الجيوش نحو التهديدات الخارجية سعت الحكومات الديمقراطية الجديدة إلى إعادة نشر قواتها العسكرية بحيث تكون في

Daopoulos, "From Balconies to Tanks", pp. 91-92.

(٤٤)

New York Times, July 22, 1989, p. 3.

(٤٥)

وضع دفاعى أفضل وليس فى حالة استعداد للإطاحة بحكومتها . وقام ألفونسين بحل القوات الأرجنتينية « الأولى » المتمركزة فى بوينوس آيرس وأحال وحداتها إلى قواعد أخرى فى المناطق الريفية . وتحرك وزير الدفاع الأسبانى فى عهد فيليب جونزاليس للحد من عدد المناطق العسكرية فى أسبانيا من تسع إلى ست مناطق ، وأقام عددا من الفرق المتحركة وحول الوحدات العسكرية بعيدا عن المدن الكبرى . وأدت المقاومة الشديدة من الضباط إلى تأجيل تنفيذ هذه الخطة .

وفى أواخر ١٩٨٧ كانت حكومة أكيو قد قامت بتحريك العديد من مراكز القيادة العسكرية بعيدا عن المدن إلى الريف لكى تتعامل مع حركات التمرد الشيوعية . وفى البرتغال وبعد عشر سنوات من الثورة لم يكن لدى الجيش أية تهديدات أمنية حقيقية وكان لا يزال موزعا على « قواعد خارج لشبونة والمدن الرئيسية مباشرة » (٤٦) .

والحكومات الديمقراطية كما لاحظنا لا تحظى بقدر من السلم أكبر مما تحظى به الحكومات الشمولية . إلا أن الديمقراطيات لا تقاتل ديمقراطيات أخرى ؛ وتحاول الحكومات الديمقراطية الجديدة أن تحل النزاعات الدولية الطويلة . ففى ظل حكومتى كل من ألفونسين ومنعم ، تحسنت العلاقات الأرجنتينية بكل من بريطانيا وشيلي . وبحلول الديمقراطية فى أسبانيا فقد جبل طارق أهميته فى النزاع البريطانى الأسبانى . وبحل النزاعات الدولية يمكن أن تحرم الديمقراطيات الجديدة جيوشها من مهام خارجية تحد من احتمالات تدخل هذه الجيوش فى السياسة الداخلية . ومن وجهة النظر الخاصة بالسيطرة المدنية فطوبى للدولة التى يكون لها عدو تقليدى .

٣ - القيادة والتنظيم : كانت الحكومات الديمقراطية الأولى أو الثانية تقوم غالبا بتغيير القيادة العليا للقوات المسلحة ، وكانت لذلك الأولوية بالنسبة

"On the Edge of Europe: A Survey of Portugal", Economist, June 30, (٤٦) 1984, p. 7.

للجيوش الضعيفة المنغمسة فى السياسة ، إذ كان من الضرورى للقادة الديمقراطيين الجدد أن يستطيعوا الثقة فى ولاء القادة العسكريين ، ولم يكن ذلك ضروريا بنفس القدر بالنسبة للقيادة العسكرية العليا حين تتنازل عن منصبها عن طواعية لو كان لها نصيب من نجاح النظام الديمقراطى التالى . إلا أن الزعماء الديمقراطيين فى كلتا الحالتين كانوا يسرعون عادة لطرد القادة العسكريين الموجودين ويستبدلون بهم قادة يستطيعون الوثوق بهم . وقد حدث ذلك فى كل من اليونان وأسبانيا والبرتغال والأرجنتين والفيليبين وباكستان وتركيا وبولنده . وفى الأرجنتين اضطر ألفونسين تحت ضغط من الجيش والمحاولات الفاشلة إلى عزل بعض من المعينين وإحلال ضباط يحظون بالقبول لدى المؤسسة العسكرية محلهم .

كما كان الزعماء الديمقراطيون يشددون سيطرتهم من خلال تغيير بنية مؤسساتهم العسكرية الدفاعية . ففى أسبانيا ، قامت أول حكومة ديمقراطية بإنشاء منصب قائد مشترك للأركان فى فبراير ١٩٧٧ فى سبيل تعزيز هذا الهدف . وقامت الحكومة التالية لها بإنشاء مناصب وزير الدفاع ورئيس أركان الدفاع وأوضحت سلطات رئيس الوزراء فى « توجيه الجيش وإداراته وتنسيقه » . وفى بيو قامت حكومة جارسيا بإنشاء منصب وزير الدفاع . ووعده الرئيس كولور بإنشاء منصب مماثل فى البرازيل .

وفى البرتغال ، تم إلغاء مجلس قيادة الثورة الذى كان مفعما بالضباط العسكريين . وفى نيكاراغوا ، وافقت الساندينستا وحكومة شامورو على أن « يطيع الجيش أوامر رئيس الجمهورية كما نص على ذلك الدستور والقانون » ، وتولت الرئيسة شامور بنفسها منصب وزير الدفاع (٤٧) . وفى اليونان ، تولى باباندريو وزارة الدفاع ورئاسة الوزراء معا . وفى شيلي ، أصر الجنرال بينوشيه أنه باعتباره قائدا للأركان عليه أن يقدم التقارير إلى الرئيس وليس لوزير الدفاع المدنى .

New York Times, Oct. 28, 1983, p. A5.

(٤٧)

وفي إنشاء منصب وزير الدفاع كانت الحكومات الديمقراطية الجديدة تنشئ منصبا يسهل عليها أن تعين فيه مدنيا من أية وزارة خدمية أخرى حيث كانت هذه الوزارات الخدمية غالبا ما يتولاها ضباط عسكريون وخاصة في أميركا اللاتينية . وبإنشاء منصب رئيس الأركان المركزي كانت الحكومات الجديدة تنشئ منصبا تكون لها مرونة أكبر في ملئه من مناصب رئاسة القطاعات الخدمية التي كان يمكن لهم ملؤها بضباط عسكريين يؤيدون الديمقراطية . وفي كل من اليونان وأسبانيا قامت الحكومات الديمقراطية بتعيين أدميرالات في هذه المناصب لمواجهة النفوذ الطاغى للجيش وخفض احتمالات المحاولات الانقلابية .

٤ - الحجم والمعدات : كانت القوات المسلحة في الدول الشمولية تميل إلى ضخامة الحجم وضعف الأعداد . وباستثناء اليونان بدأ الزعماء الديمقراطيون الجدد في خفض الأموال المخصصة للجيش وفي خفض أعداده وأحيل عدد كبير من الضباط القدماء إلى التقاعد . وتم قطع جزء كبير من ميزانية الجيش في العديد من الدول ؛ فهبطت ميزانية الأرجنتين العسكرية من ٦٪ من إجمالي الناتج القومي إلى ٢٪ من إجمالي الناتج القومي .

ولكن أبقت الحكومتان الديمقراطيستان الأوليان باليونان على ميزانية الجيش وقوته العددية بسبب استمرار المواجهة حول قبرص . وفي شيلي لم تسمح ظروف التحول الديمقراطي بأى خفض في القوات المسلحة . وفي نيكاراغوا ، التزم قادة حكومة شامورو بما في ذلك الجنرال أورتيغا المنتمى للساندينستا لإجراء خفض في قوة الجيش العددية من ٧٠ ألفا إلى ٤٠ ألفا .

وفي بيرو ، أجرت حكومة جارسيا عدة تخفيضات حادة على برامج التسلح ومنها صفقة لشراء ٢٦ طائرة ميراج مقاتلة . ولكن كان تحديث القوات المسلحة بالنسبة لمعظم الحكومات الديمقراطية الجديدة يمثل أولوية كبرى . وكان ذلك يهدف إلى تعزيز التوجهات الخارجية للجيش واسترضائها تجاه النظام الجديد .

ففى أسبانيا مثلا ، كان التسلح في ظل حكم فرانكو متدينا وعتيقا . وبدأت الحكومات الديمقراطية برامج كبرى للاستثمار والتحديث . وفي اليونان سعى باباندرينو إلى تنويع وتطوير أسلحته ومعداته وتنظيمه ونظم اتصالاته . وفي الأرجنتين قام ألفونسين بعقد صفقات لشراء معدات جديدة تعاقدت عليه العصابة العسكرية من قبل (٤٨) .

٥ - الوضع : يهتم الضباط العسكريون في كل الدول بوضعهم المادي ، من رواتب وإسكان ورعاية صحية وما إلى ذلك من منافع ، وبوضعهم الأدبي وسمعتهم بين الناس في بلادهم . وكانت الحكومات الديمقراطية الجديدة تهتم بذلك بصورة خاصة ، إلا أنها لم تتبع سياسات موحدة تجاه هذه المصالح المادية . فخفضت حكومة جارسيا رواتب الضباط مما أدى إلى رواج شائعات عن قيام انقلاب عسكري في أوائل ١٩٨٩ . وفي الأرجنتين تم خفض رواتب الجيش بنسبة ٥٠٪ في السنوات الأربع الأولى من الحكم الديمقراطي مما زاد من سخط الضباط ومن احتمالات القيام بانقلاب . وزاد جونزاليس في أسبانيا وأكينو في الفيلبين رواتب الجيش في بلادهم ، وزاد كرامنليس وباباندرينو الرواتب والإسكان والرعاية الصحية والمعاشات في الجيش اليوناني (٤٩) .

وبذل الزعماء الديمقراطيون جهودهم لتعزيز مكانتهم ودعم الروح المعنوية للجيش لطمأنة الضباط على تقدير الحكومة والشعب لخدماتهم . وفي اليونان ، أثنى كرامنليس ووزير دفاعه مرارا وتكرارا على وطنية القوات المسلحة وولائها للعملية الدستورية وكان لبابا ندرينو مكتب دائم في قيادة الجيش (٥٠) . وبعد عدة أشهر من تولي ألفونسين السلطة أدرك ضرورة تصحيح مفاهيم الجيش ونظرته العدائية تجاه الحكومة الديمقراطية الجديدة والمجتمع المدني .

Daopoulos, "From Balconies to Tanks", p. 89.

Ibid.

Ibid.

(٤٨)

(٤٩)

(٥٠)

وأكد كل من خوان كارلوس وأكينو وألفونسين وكولور وغيرهم من الزعماء الديمقراطيين على الأبعاد العسكرية لمناصبهم ودأبوا على زيارة المنشآت العسكرية والمشاركة في الأحداث العسكرية . وفي حالة خوان كارلوس كان يرتدى الزي العسكري . وبعد تولي كولور لمنصبه بعدة أشهر قام بحضور ما يقرب من خمسين احتفالا عسكريا^(٥١) .

وفيا بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ كانت حكومات الموجة الثالثة بصورة عامة قد حققت نجاحا في هزيمة الانقلابات وخفض المحاولات الانقلابية والحد من نفوذ الجيش تدريجيا في السياسة وعززت الاحتراف العسكري ووطورت أنماطا من العلاقات العسكرية المدنية تشبه نظيرتها في الديمقراطيات الصناعية الغربية .

من تجارب التحول الديمقراطي

٥ - كبح جماح القوة العسكرية ودعم الاحتراف

١ - من الضروري تطهير الجيش من الضباط الذين لا يتسمون بالولاء ومنهم أنصار الحكم الشمولي والإصلاحيون العسكريون الذين ساعدوا على إقامة النظام الديمقراطي ، إذ ربما يفقدون حماسهم للديمقراطية دون حماسهم للتدخل في الشؤون السياسية .

٢ - ينبغي أن تتم معاقبة قادة المحاولات الانقلابية ضد الحكومة الديمقراطية الجديدة وذلك لتثبيط عزم غيرهم .

٣ - ينبغي إيضاح وتعزيز السلسلة القيادية للقوات المسلحة بما لا يدع مجالا للشك في القيادة المدنية لها .

٤ - يجب خفض حجم القوات المسلحة في النظام الديمقراطي .

٥ - قد يشكو الجيش من قلة الرواتب والإسكان ، وقد تكون شكواهم على حق . حيث يمكن استثمار الأموال المتوفرة عن خفض حجم الجيش في زيادة الرواتب والإسكان والمعاشات وما إلى ذلك ، فلذلك التطوير مردود طيب .

New York Times, Dec. 6, 1990, p. A14.

(٥١)

٦ - يجب تكريس الجيش للمهام العسكرية فقط .

٧ - يجب خفض أعداد الوحدات المتواجدة داخل العاصمة أو حولها .

٨ - يجب إمداد الجيش بمعدات حديثة ومعقدة .

٩ - يجب إعطاء الجنود الإحساس بالمشاركة والانتباه للنظام .

قد تؤدي هذه الخطوات إلى كسر شوكة الانقلابات لكنها لا تمنعها . وقد اتبع كل قادة الحكومات الديمقراطية الجديدة هذه الخطوات وظلوا في مناصبهم .

التحرر من الوهم والحنين إلى الشمولية

لدعم النظم الديمقراطية الجديدة يجب التعامل مع مشكلات الفترة الانتقالية من قبيل الموروث الشمولي والسيطرة على الجيش . وهناك تحديات تنجم عن المشكلات البيئية الخاصة بكل دولة . ففي بعض الدول ، لم تكن هذه المشكلات عديدة ولا معقدة ؛ وفي دول أخرى ، كانت هذه المشكلات تتسم بالتعدد والتعقيد في آن معا . وهذه المشكلات التي واجهت ديمقراطيات الموجة الثالثة في السبعينيات والثمانينيات على النحو التالي :

١ - حركات تمرد كبرى : السلفادور وجواتيمالا وبيرو والفيليبين .

٢ - صراعات عرقية / طائفية (غير حركات التمرد) : الهند ونيجيريا وباكستان ورومانيا والسودان وتركيا .

٣ - الفقر المدقع (انخفاض الناتج الإجمالي القومي للفرد) : بوليفيا والسلفادور وجواتيمالا وهندوراس والهند وباكستان ومنغوليا والفيليبين ونيجيريا والسودان .

٤ - حدة الفوارق الاجتماعية / الاقتصادية : البرازيل والسلفادور وجواتيمالا وهندوراس والهند وباكستان وبيرو والفيليبين .

٥ - التضخم المزمن : الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل ونيكاراجوا وبيرو .

٦ - ضخامة الديون الخارجية : الأرجنتين والبرازيل والمجر ونيجيريا وبيرو والفيلين وبولنده وأورجواي .

٧ - الإرهاب (غير حركات التمرد) : أسبانيا وتركيا .

٨ - التدخل السافر للدولة في الاقتصاد : الأرجنتين والبرازيل وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والمجر والهند ومنغوليا ونيكاراجوا وبيرو والفيلين وبولنده ورومانيا وأسبانيا وتركيا .

هذه المشكلات الثماني واجهت الديمقراطيات الجديدة في الموجة الثالثة . ويمكن أن ندرج الدول التسع والعشرين المعنية بالموجة الثالثة في ثلاث نوعيات في حكمنا العشوائي على مدى شدة هذه المشكلات :

١ - أربع مشكلات كبرى أو أكثر : البرازيل والهند والفيلين وبيرو .

٢ - ثلاث مشكلات كبرى : الأرجنتين وبوليفيا والسلفادور وجواتيمالا وهندوراس والمجر ومنغوليا ونيكاراجوا ونيجيريا وباكستان وبولنده ورومانيا وأسبانيا والسودان وتركيا .

٣ - أقل من مشكلتين رئيسيتين : بلغاريا وشيلي وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وإكوادور وجرينادة واليونان وكوريا والبرتغال وأورجواي .

ويرى كثير من المحللين أن الديمقراطيات الجديدة التي تواجه مشكلات حادة عليها أن تعالجها بصورة ناجحة لكي تحظى بالشرعية اللازمة لدعم الديمقراطية ، مما يعنى بالتالى أن الفشل في حل هذه المشكلات - سواء أكان الفقر أو التضخم أو الديون أو حركات التمرد - معناه نهاية الديمقراطية في الدولة . فإذا كان الحال كذلك فإن هناك تساؤلا يبرز في هذا الصدد : هل يمكن لديمقراطيات الموجة الثالثة التي تواجه مثل هذه المشكلات أن تعالجها بنجاح ؟ قد يكون ذلك ممكنا في بعض المشكلات . أما في الحالات السائدة فلن تعالج بكفاءة تزيد عن معالجة النظم الشمولية لها .

Washington Post, May 5, 1984, p. A17.

(٥٢)

وهكذا تظل معظم هذه المشكلات كما كانت لعقود مضت . فهل يعنى ذلك أن مستقبل ديمقراطيات الموجة الثالثة مظلم ؟ قد يرى البعض ذلك . فالديمقراطية في بعض الحالات - الفيلين وبيرو وجواتيمالا - عانت ضغوطا مكثفة . فالمشكلات متعددة وحادة ولا سبيل إلى حلها . ولا تواجه بعض الدول سوى تحديات طفيفة من هذا النوع .

أدت المشكلات التي يصعب حلها إلى دعم التوجهات نحو الخلاص من الوهم في الديمقراطية الجديدة . وفي معظم الدول كان الصراع لإقامة الديمقراطية يعد أمرا أخلاقيا وخطيرا وهاما . وخلق انهيار الشمولية حالة حماس شديدة ، أما الصراع السياسى في النظام الديمقراطى نفسه فكان يعتبر أمرا غير أخلاقيا وروتينيا ويدعو للأسف . وأفرز العمل الديمقراطى وفشل الديمقراطيات الجديدة في حل المشكلات الخاصة بكل دولة ومجتمع خلاقات وإحباطات ويقظة من الأوهام .

وبعد فترة قصيرة من بدء عمل الحكومات الديمقراطية استشرق حالة من خيبة الأمل فيما يتعلق بعملها في كل من أسبانيا والبرتغال والأرجنتين وأورجواي والبرازيل وبيرو وتركيا وباكستان والفيلين ومعظم دول أوروبا الشرقية ، وظهرت هذه الظاهرة لأول مرة في ١٩٧٩ و ١٩٨٠ في أسبانيا حيث كان يطلق عليها اسم « التحرر من الأوهام » (el desencanto) وهى تسمية انتشرت آنذاك في أرجاء أميركا اللاتينية . وفي عام ١٩٨٤ ، أى بعد عشر سنوات من الإطاحة بالدكتاتورية في البرتغال ، توارى الحماس الذى صاحب فترة الانتقال إلى الديمقراطية وسادت حالة من الإحباط . وفي ١٩٨٧ ، توارى الحماس ليحل محله الإحباط وخبية الأمل .

وفي باكستان ، وبعد أقل من سنة من الفترة الانتقالية ، ساد إحساس بنفاد الصبر والحزن محل الإحساس السابق بالحماس الشديد الذى صحب

الديمقراطية الجديدة . وفي خلال عام واحد من انهيار الدكتاتوريات في أوروبا الشرقية كان المحللون يتحدثون عن « حالة الإحباط فيما بعد الشمولية » وعن حس الإحباط وخيبة الأمل الذي اكتسح المنطقة بأسرها .

من الناحية السياسية : كانت السنوات التي أعقبت تولي الحكومات الديمقراطية للسلطة عادة ماتتسم بتفتت التحالف الديمقراطي الذي أدى إلى بدء الانتقال وبتدني فعالية الزعماء الديمقراطيين وبإدراك أن الديمقراطية في حد ذاتها لا تؤدي تلقائيا إلى حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الملحة التي تواجه البلاد . وأصبح الزعماء الديمقراطيون يعدون زعماء مغرورين أو عاجزين أو فاسدين أو كلهم معا .

وكان رد الفعل تجاه الديمقراطية هو « الحنين إلى الشمولية » . ولم يكن هذا الإحساس كبيرا في الدول التي شهدت نظما شمولية باطشة أو فاسدة أو متشبثة بالسلطة ، بل ساد في الدول التي كانت الدكتاتورية فيها تتسم بالليونة وفي الدول التي شهدت نجاحا اقتصاديا أو نظما مستعدة للتحويل إلى الديمقراطية . في هذه الدول ، خفت أحاسيس القهر والقمع وحلت محلها ذكريات الرخاء والنمو الاقتصادي إبان الفترة الشمولية . ففي أسبانيا مثلا ، زاد تقدير حكومة فرانكو من حيث حالة الرضا العام ومستوى المعيشة والقانون والنظام والمساواة الاجتماعية بين ١٩٧٨ و ١٩٨٤ .

وسادت هذه المشاعر أيضا في البرازيل . ففي عام ١٩٨٩ ، سادت عملية إعادة تقويم حكم الجنرال جيزيل حين كان التضخم أقل من ١٠٠ ٪ بدلا من معدله الذي بلغه وحين كانت الشوارع آمنة في الليل . وفي عام ١٩٧٨ حين سئل ثلاثة أرباع مواطني البرتغال عن الحكومة أو النظام الذي يودونه أجابوا برغبتهم في نظام دكتاتورية كاتانو واختار الربع الباقي نظام ماريو سواريز الديمقراطي . وفي عام ١٩٨٧ ، وبعد سبع سنوات من بدء الديمقراطية في بيرو ، أعرب سكان العاصمة ليما عن رضاهم عن الجنرال خوان فيلاسكو

- دكتاتور بيرو العسكري بين ١٩٦٨ و ١٩٧٥ - كأحسن رئيس للبلاد منذ عام ١٩٥٠ . وبحلول عام ١٩٩٠ ، كانت شعبية كل من الجنرال ضياء والجنرال أيوب خان في ارتفاع متزايد في باكستان (٥٣) .

كان تشابك المشكلات وخلاص الجماهير من الأوهام من السمات المدمرة للديمقراطيات الجديدة وعرضت قضية بقائها للجدل : فهل كانت لتصمد أم تنهار ؟ إن جوهر الديمقراطية هو اختيار الحكام في انتخابات منتظمة وعادلة وعلمية وتنافسية يمكن لكل الجماهير أن يدلوا بأصواتهم فيها .

ومن معايير قوة الديمقراطية مدى إيمان النخب السياسية والجماهير الراسخ بضرورة انتخاب الحكام من هذا السبيل ، أي اختبار اتجاهات نمو الثقافة السياسية الديمقراطية في البلاد . ومن المعايير أيضا مدى الاختيار الفعلي للنخب السياسية والجماهير للزعماء من خلال الانتخابات ، أي اختبار مدى رسوخ مؤسسات الممارسة الديمقراطية في سياسات البلاد .

إيجاد ثقافة سياسية ديمقراطية

إن قضية الثقافة الديمقراطية تركز الاهتمام على العلاقة بين أداء الحكومات الديمقراطية الجديدة ومدى فعاليتها وبين شرعيتها - وبعبارة أخرى ، هي مدى إيمان النخب والجماهير بقيمة النظام الديمقراطي . يرى البعض أن السبب الرئيسي لعدم استقرار الأنظمة الديمقراطية وغيرها في العالم الثالث « مزيج من انخفاض الفعالية وانخفاض درجة الشرعية » .

(٥٣) Peter McDonough, Samuel Barnes, Antonio Pina, "The Growth of Democratic Legitimacy in Spain", American Political Science Review 80 (Sept. 1986), p. 743.

فتبدأ الأنظمة بالشرعية المتدنية وبالتالي تجد من الصعب عليها أن تحقق أية كفاءة في الأداء . والأنظمة التي تفتقر إلى كفاءة الأداء وخاصة في النمو الاقتصادي تتجه في الغالب إلى انخفاض شرعيتها^(٥٤) . والحقيقة أن الديمقراطيات الجديدة في موقف لا تحسد عليه ؛ فبافتقارها للشرعية لا سبيل إلى تحقيق كفاءة عالية في الأداء ، وبافتقارها إلى الكفاءة لا سبيل إلى اكتساب الشرعية .

إن عجز النظم الديمقراطية عن حل المشكلات الحادة المزمنة لا يعنى بالضرورة انهيار هذه النظم . وكانت شرعية النظم الشمولية (بما فيها النظم الشيوعية) تستند على كفاءة الأداء بالدرجة الأولى . أما شرعية النظم الديمقراطية فمن الواضح أنها تركز على الأداء جزئيا ؛ إلا أنها تستند كذلك إلى العمليات والإجراءات التي تعمل بها . وقد تعتمد شرعية بعض الحكام والحكومات على ما يمكن لهم أن يقدموا ؛ ويستقى النظام شرعيته من العمليات الانتخابية التي تتكون بها الحكومات .

وتلعب شرعية الأداء دورا في الأنظمة الديمقراطية ، لكنه دور لا يقارب أهمية الدور الذي تلعبه في النظم الشمولية ، فهو يأتي في المقام الثاني بعد شرعية الإجراءات . وما يقرر مصير بقاء الديمقراطيات الجديدة من عدمه هو حدة المشكلات التي تواجهها أو قدرتها على حل هذه المشكلات . إنها الطريقة التي يتصرف بها الزعماء السياسيون في رد فعلهم تجاه عجزهم عن حل المشكلات التي تواجه بلادهم .

(٥٤) Larry Diamond, Juan Lenz, Seymour Lipset, "Democracy in Developing Countries: Facilitating and Obstructing Factors", in *Freedom in the World: Political Rights and Civil Liberties 1987-1988*, ed. Raymond Gastil (New York, 1988), p. 231.

كانت النظم الديمقراطية التي تواجهها مشكلات حادة تبقى قائمة في الماضي . والقول بأن الأزمة الاقتصادية تقوض دعائم النظم الديمقراطية تدحضه تجربة الثلاثينيات في أوروبا . فقد بقيت النظم الديمقراطية بعد مرور « الكساد الكبير » في كل الدول عدا ألمانيا والنمسا . وقد نجت هذه النظم بسبب « قدرة الزعماء على التكاتف وتشكيل تحالفات جديدة » ثم استقرارهم على توجيه الاقتصاد . وواجهت النظم الديمقراطية الجديدة في كولومبيا وفنزويلا تحديات مماثلة في الستينيات تضارع ما واجهته دول المجموعة الثالثة فيما بعد .

والدرس المستفاد من هذه الحالات هو أن « الهندسة السياسية يمكن أن تحل ندرة الشروط الاقتصادية والاجتماعية الحاسمة للديمقراطية في دول العالم الثالث »^(٥٥) .

يعتمد استقرار الأنظمة الديمقراطية أولا وقبل كل شيء على قدرة النخب السياسية الرئيسية على التكاتف في التعامل مع المشكلات التي تواجه مجتمعاتهم والتعفف عن استقلال هذه المشكلات لتحقيق مزايا مادية أو سياسية خاصة . ويبقى السؤال الملح حول الاستقرار هو : كيف تتصرف النخب السياسية والجماهير إزاء هذا الموقف ؟ قامت النخب السياسية في كولومبيا وفنزويلا بالتنسيق فيما بينها في الستينيات في السعى إلى معالجة هذه المشكلات . وحدثت تطورات مماثلة في الدول التي تنتمي إلى الموجة الثالثة . فواجهت أسبانيا مثلا مشكلة إرهاب جماعة الباسك المتطرفة ، إلا أن الأحزاب القومية لم تسع إلى استغلال القضية في سبيل « نزع الشرعية عن النظام الديمقراطي ... ولم يستمر أى حزب في إلقاء اللوم على مختلف الحكومات لوجود هذه المشكلات ،

Linz and Stepan, "Political Crafting", in *Democracy in the Americas*, (٥٥) ed. Pastor, pp. 46, 58-59.

ولم يدع أى حزب أن المشكلة كان يمكن علاجها بصورة أفضل خارج إطار النظام الديمقراطي . وتوضح تجربة بيرو أن « حركة الميليشيات قد توحد صفوف العناصر السياسية الفاعلة في الديمقراطية باعتبار ذلك البديل الوحيد عن الحرب الأهلية » (٥٦) .

ثانيا : تعتمد عملية استقرار الديمقراطية على قدرة الجماهير على التمييز بين النظام والحكومة أو الحكام . ففي عام ١٩٨٣ مثلاً ، وبعد ٢٥ عاماً من بدء النظام الديمقراطي بالموجة الثانية في فنزويلا ، كان الرأى العام قد أدرك عجز الحكام المنتخبين عن حسن الأداء ، لكنه لم يأس من النظام الذى تم انتخابهم به . ورغم السخط على الحكومة ، لم يكن هناك ما يدل على الإحساس بالسخط على أسلوب اختيارهم لهذه الحكومة . وفي عام ١٩٨٣ ، ظل مواطنو فنزويلا على تأييدهم للطريقة التى وصل بها حكامهم إلى السلطة ، ولو أنهم كانوا يزدادون سخطاً على هؤلاء الحكام وما يفعلونه بمجرد أن يتولوا الحكم ، لكنهم مقتنعين بأن المعاناة هى المخرج الوحيد من هذه الورطة (٥٧) .

ورغم العجز المستمر للحكومات المنتخبة عن معالجة هذه المشكلات ظل مواطنو فنزويلا على التزامهم بالديمقراطية في عام ١٩٨٣ بصورة أكبر مما كانوا عليه عام ١٩٧٣ . وفي السنوات الست التى أعقبت ١٩٨٣ ، واجهت فنزويلا مشكلات اقتصادية مكثفة بسبب انهيار أسعار النفط . وبحلول عام ١٩٨٩ ، كانت الأزمة الاقتصادية قد أدت إلى وضع ظلت التوقعات فيه ثابتة

Ibid., p. 49.

(٥٦)

Enrique Baloyra, "Public Opinion and Support for Democratic Regimes, Venezuela 1973-1983".

(٥٧)

بحث تم إعداده للمؤتمر السنوى للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية ، نيواور ليانز ، (٢٩ أغسطس - ١ سبتمبر ١٩٨٥) ، ص ١٠ - ١١ .

بينما كانت قدرة الحكومة على الوفاء بها في حالة تدن مستمر ، لكن ذلك لم يشكل تهديداً أمام الديمقراطية (٥٨) .

إن التمييز بين تأييد الديمقراطية وتأييد الحكومات التى أتت نتيجة لانتخابات ديمقراطية كان واضحاً في أسبانيا أيضاً . ففيما بين ١٩٧٨ و ١٩٨٤ ، كان هناك فصل تدريجى بين تأييد النظام الديمقراطي وبين الرضا عن مدى فعالية الديمقراطية (٥٩) . وفي السنوات الأخيرة من حكم فرانكو كانت البطالة على أدنى مستوى في أوروبا (حوالى ٣ ٪) وكان معدل النمو الاقتصادى من أعلى المعدلات في العالم (حوالى ٧ ٪) . وفي السنوات الأولى من الديمقراطية ، ارتفع مستوى البطالة إلى ٢٠ ٪ وانخفض معدل النمو الاقتصادى إلى أقل من ٢ ٪ .

وتفاوتت درجة الثقة في قدرة الديمقراطية على حل هذه المشكلات . ففي عام ١٩٧٨ ، كان ٦٨ ٪ من الجمهور يعتقدون في إمكانية حل مشكلات البلاد بالديمقراطية . وفي أواخر ١٩٨٠ كانت أغلبية الجماهير ترى أن الديمقراطية لن تحل مشكلات البلاد . وفي عام ١٩٨٢ ، استعادت الجماهير ثقتها في قدرة الديمقراطية على حل مشكلات أسبانيا (٥٥ - ٦٠ ٪) . ولكن رغم هذا التذبذب في ثقة الرأى العام في الديمقراطية ، إلا أن تأييد الديمقراطية ظل مرتفعاً ومتزايداً باستمرار . ففي عام ١٩٧٨ ، كان ٧٧ ٪ من الأسبان يؤمنون بأن الديمقراطية هى أفضل النظم السياسية لأسبانيا ؛ وانخفضت هذه النسبة إلى

Makram Haluani, "Waiting for the Revolution: The Relative Deprivation of the J-Curve Logic in the Case of Venezuela, 1968-1989"

(بحث تم إعداده للمؤتمر السنوى للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية ، نيواور ليانز ، ٣١ أغسطس - ٣ سبتمبر ١٩٨٩) ، ص ٩ - ١٠ .

McDonough, Barnes, Pina, "The Growth of Democratic Legitimacy in Spain", p. 751.

٦٩٪ في عام ١٩٨٠ ، لكنها عادت وارتفعت إلى ٨١٪ عام ١٩٨١ وإلى ٨٥٪ عام ١٩٨٣ (٦٠).

كيف يمكن إذن لهذا التأييد المستمر للديمقراطية كنظام سياسى أن تتفق والتباين في مدى الثقة في قدرة الحكومات الديمقراطية على معالجة المشكلات ؟ والإجابة بالطبع تكمن في الدورة الانتخابية . ففي ١٩٧٨ ، كان الناخبون لا يزالون يثقون في حكومة سواريز الجديدة ، وفي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ومع تصاعد المصاعب الاقتصادية فقدوا الثقة فيها .

وفي عام ١٩٨٢ ، حملوا فيليب جونزاليس والاشتراكيين إلى مقاعد السلطة . وبذلك ارتفعت ثقتهم في قدرة الديمقراطية على حل مشكلات أسبانيا . وهكذا وكما حدث بفنزويلا ، فصل الناخبون بين تأييدهم للديمقراطية كنظام سياسى وبين تقويمهم لأداء الحزب الذى يمسك بالسلطة - فالتمييز مسألة ضرورية بالنسبة للديمقراطية .

في ظل هذه الظروف ، يمكن لشعور الحنين إلى الشمولية أن يمهد الطريق نحو « الموت البطيء » للنظام الديمقراطى في دولة ما وتولى الجيش أو أية قوة شمولية أخرى للسلطة (٦١) . إن الحنين على أية حال ليس سوى شعور وليس حركة . وكان الحنين إلى الشمولية بصفة عامة دليلاً آخر على اتجاه الجماهير إلى التمييز بين الحكام والأنظمة . فكان مواطنو أسبانيا والبرتغال والبرازيل وبيرو

(٦٠) الأرقام عن الاقتصاد والرأى العام مقتبسة عن :

Stepan and Linz, "Political Crafting", in *Democracy in the Americas*, ed. Pastor, pp. 43-45.

Guillermo O'Donnell, "Challenges to Democratization in Brazil", (٦١) *World Policy Journal* 5 (Spring 1988), pp. 281-300.

يرون في فرانكو وكايتانو وجيزيل وفيلاسكو حكاما أكفاء ، إلا أنهم أيدوا الديمقراطية كنظام أفضل للحكم .

- وكان خلاص الجماهير من وهم الديمقراطية وحنينهم إلى وهم الشمولية خطوة أولى ضرورية في عملية ترسيخ دعائم الديمقراطية ؛ وكانت دليلاً على أن النخب والجماهير كانت تهبط من « ساحبات » التحول الديمقراطى وتبدأ في التكيف مع واقع الديمقراطية . فكانوا يتعلمون أن الديمقراطية تركز على أرضية أن الحكومات قد تفشل وأن النهج المؤسسى يجب أن يتوفر لكى يمكن تغييرها . إن الديمقراطية ليس معناها حل المشكلات ؛ بل معناها أن الحكام يمكن تنحيثهم ؛ وجوهر السلوك الديمقراطى هو الخيار الأخير وذلك لأن الخيار الأول يستحيل تحقيقه . وبعد الخلاص من الأوهام وتدنى الآمال المرجوة الناجم عنها هو أساس الاستقرار الديمقراطى . فدعائم الديمقراطية ترسخ حين يدرك الناس أن الديمقراطية هى حل لمشكلة الطغيان ولكن ليس شيئاً آخر بالضرورة .

من السهات الرئيسية للسنوات الخمس عشرة الأولى من الموجة الثالثة غياب الحركات المعادية للديمقراطية في الديمقراطيات الجديدة . فوجدت الجماعات الشمولية المتشبثة بالسلطة (سواء من المتشددين أو المتطرفين) في العديد من الدول ؛ وتوفر الشعور بالحنين إلى الشمولية في عدد من الدول . فخفت الحماس إلى الديمقراطية وإلى المشاركة في السياسات الانتخابية إلى درجة كبيرة ولكن في السنوات الخمس عشرة الأولى من الموجة الثالثة لم يحدث في أية دولة أن ظهرت حركة سياسية جماهيرية واسعة النطاق تحدى شرعية النظام الديمقراطى الجديد وتفرض بديلاً شمولياً صريحاً له . فكانت الرغبة في الديمقراطية طاغية ولو في الدول التى انتقلت إلى النظام الديمقراطى في بداية الموجة الثالثة على الأقل .

ففى أسبانيا اختارت الجماهير الديمقراطية كأفضل نظام سياسى لبلادهم فى خمسة اقتراعات بين ١٩٧٧ و ١٩٨٣ . وأسس تأييد الديمقراطية كما ورد فى إحدى الدراسات تنوع وتباين بصورة أكبر مما نراه فى النظام الشمولى الذى سبقها . كما أن النظام الديمقراطى أقل تقيدا بالمصالح الخاصة ؛ وفى هذا الصدد فإنها تحظى باستقلالية نسبية^(٦٢) . وهناك دليل آخر يوحى بمستويات مماثلة من تأييد الديمقراطية فى دول أخرى من دول الموجة الثالثة .

إن الإجماع على الديمقراطية فى دول الموجة الثالثة بعد تغيير النظام الحاكم مباشرة يتناقض مع نموه البطيء نسبيا فى ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية سواء بالنسبة للديمقراطية أو القيم والتوجهات المرتبطة بها . فحين وجه سؤال إلى الجماهير الألمانية حول أفضل فترة شهدوها فى بلادهم ، أجاب ٤٥٪ بأنها إمبراطورية ما قبل ١٩١٤ ، و ٤٢٪ اختاروا الرايخ الثالث ، واختار ٧٪ جمهورية فايمار ، واختار ٢٪ الجمهورية الفيدرالية الجديدة . وارتفع تأييد الجمهورية الفيدرالية الجديدة إلى ٤٢٪ عام ١٩٥٩ ، ثم إلى ٨١٪ عام ١٩٧٠ . وفى عام ١٩٥٣ كانت الجماهير الألمانية تؤمن بأن الديمقراطية هى أفضل أنماط الحكم بالنسبة لألمانيا ؛ وفى عام ١٩٧٢ ارتفعت هذه النسبة إلى ٩٠٪ . وهكذا نرى أن الثقة فى الديمقراطية تزداد عبر عقود من السنين^(٦٣) . وكان نمو هذه الثقة فى اليابان أشد بطئا فى الخمسينيات والستينيات .

McDonough, Barnes, Pina, "The Growth of Democratic Legitimacy in (٦٢) Spain", pp. 752-53.

(٦٣) لمزيد من المعلومات عن ذلك وعن التغيرات التى طرأت على الثقافة السياسية الألمانية انظر :

Kendall L. Baker, Russell Dalton, **German Transformed: Political Culture and the New Politics** (Cambridge 1981), chap. 1, pp. 273-287.

ولكن لماذا كان هناك ما يشبه الإجماع الفورى على الديمقراطية بعد سقوط الدكتاتورية فى أسبانيا وبيرو ، بينما استغرق الأمر عشرين عاما لكى يتحقق إجماع مماثل بعد انهيار الشمولية فى ألمانيا واليابان ؟ فى كل من ألمانيا واليابان تغيرت آراء الناس ولكن كان الناس أنفسهم قد تغيروا إلى درجة أكبر . فزاد تأييد الديمقراطية بين صفوف جيل الشباب والمتعلمين . وأوشك تأييد الديمقراطية فى ألمانيا على حد الإجماع التام حين أصبحت الجمهورية الألمانية تتكون من شعب متعلم قضى عمره فى ظل الجمهورية الاتحادية^(٦٤) . أما فى أسبانيا وبيرو فكان التأييد الشامل للديمقراطية بعد قيام النظام الديمقراطى مباشرة إما معنى أن مثل هذا التأييد كان قائما فى ظل النظام الشمولى أو أن من كانوا يؤيدون الشمولية أو يرضخون لها قبل الانتقال إلى الديمقراطية قد غيروا آراءهم بعيد الانتقال . وكلاهما لا يعد بديلا سعيدا للديمقراطية . فإن كان البديل الأول هو الصحيح فإن النظم الشمولية وجدت فى هذه المجتمعات حتى حين كان هناك تأييد مطلق للديمقراطية . وإن كان البديل الآخر هو الصحيح فإن من غيروا آراءهم بسرعة فى اتجاه تأييد الديمقراطية بعد الانتقال إليها كان من المحتمل أن يغيروا آراءهم بنفس السرعة فى اتجاه معاد للديمقراطية إذا ما تبدلت الظروف . كان التأييد الواسع النطاق للديمقراطية فى كل من ألمانيا واليابان ناجما عن « تغير الأجيال » ، وبالتالي لم يكن من الممكن أن ينقلب فى اتجاه آخر على المدى القصير . أما التأييد الواسع النطاق للديمقراطية فى كل من أسبانيا وبيرو فكان ناجما عن « تغير فى الآراء » ، وبالتالي كان من الممكن أن ينقلب فى اتجاه آخر على المدى القصير .

إضفاء الصبغة المؤسسية على السلوك السياسى الديمقراطى

أفصح الشعور بالخلاص من الوهم فى النظم الديمقراطية الجديدة عن نفسه سلوكيا بأربع طرق :

أولا : كان غالبا ما يؤدى إلى اعتزال السياسة أو ازدهائها أو الانسحاب منها . وكانت مستويات التصويت فى معظم الديمقراطيات الجديدة عالية فى الفترة الانتقالية ، لكنها تدهورت فى الانتخابات التالية . وربما كان انخفاض المشاركة السياسية أمرا غير مرغوب فيه من حيث النظرية الديمقراطية ، إلا أنه فى حد ذاته لم يهدد استقرار الديمقراطيات الجديدة بالخطر .

ثانيا : كان الشعور بالخلاص من الوهم يتضح فى رد الفعل ضد تولي المناصب وتحمل المسؤولية . وكما حدث فى أسبانيا ، كان يمكن للناخبين أن يعزلوا الحزب الحاكم ويستبدلوا به جماعة بديلة من الحكام . ويعد هذا بالطبع هو رد الفعل الديمقراطى المألوف ، وكان يحدث غالبا فى ديمقراطيات الموجة الثالثة الجديدة .

وكان الحكام والأحزاب الحاكمة غالبا ما يمنون بالهزيمة حين كانوا يسعون إلى الفوز فى انتخابات جديدة . وكانت الأحزاب التى أتت إلى السلطة فى الفترتين الأولى والثانية بعد إقرار الديمقراطية تتبع فى العادة سياسات معتدلة تتوافق مع التيارات الجارية فى رأى العام المحلى . وكانت الأحزاب التى تميل إلى اليسار تتبنى بصورة عامة سياسات مالية واقتصادية شديدة التحفظ حين تكون فى السلطة (باستثناء حكومة جارسيا فى بيرو) .

ثالثا : كان زوال الأوهام مع حلول الديمقراطية يفرز أحيانا رد فعل معاد للنظام . وفى هذه الحالة ، كان الناخبون يرفضون الحزب الحاكم بل معه الحزب البديل أو الجماعة البديلة داخل النظام السياسى ، ويعطون أصواتهم لمتنمر

سياسى ما . وكان رد الفعل من هذا النوع يحدث غالبا فى النظم الرئاسية التى يسعى فيها المرشحون للمناصب العليا إلى الفوز على أساس فردى وليس حزبي ؛ وبالتالي فقد حدث فى أميركا اللاتينية أكثر من غيرها . ومن أوضح الأمثلة فوز فرناندو كولور بالبرازيل وألبرتو فوجيمورى فى بيرو . وكان المرشحون « الشعبيون » الناجحون يفوزون بالمناصب على أساس توجهاتهم السياسية الراضية للنظام القائم وبدون مساندة حزبية تذكر . وما أن يتولوا المنصب كانوا لا يتبعون سياسات اقتصادية شعبية ، بل كانوا يبدأون فى تنفيذ خطط تكشف تهدف إلى خفض النفقات الحكومية ودعم التنافس وخفض الرواتب .

إن ردود الأفعال الراضية للنظام الحاكم هى الاستجابة الديمقراطية التقليدية تجاه فشل السياسات وزوال الأوهام . ومن خلال الانتخابات تخرج مجموعة من الحكام من السلطة وتحل محلها مجموعة أخرى تؤدى إلى تغييرات وربما إلى تطوير السياسة الحكومية . وترسخ دعائم الديمقراطية مع رسوخ ردود الأفعال من هذا النوع داخل إطار النظام الديمقراطى . ومن معايير هذا الرسوخ اختبار الدوريتين . ففى هذا الاختبار ، يمكن أن تعد الديمقراطية راسخة إذا فقدت المجموعة أو الحزب الحاكم فرصة الفوز بانتخابات ثانية وإذا سلم الفائزون بهذه الانتخابات الثانية السلطة إلى مجموعة ثالثة فى دورة ثالثة . إن اختيار الحكام عن طريق الانتخابات هو قلب الديمقراطية ، ولا تكون الديمقراطية حقيقية إلا إذا رضى الحكام بالتنازل عن السلطة نتيجة لانتخابات . وللاختبارات الأولى أهمية رمزية فى الغالب . فكانت الفترة الانتقالية التى شهدتها الأرجنتين عام ١٩٨٩ أول تسليم للسلطة منذ ١٩١٦ من رئيس منتخب لحزب من الأحزاب إلى رئيس منتخب آخر من حزب آخر .

إن الدورة الثانية من تولي السلطة توضح أمرين . أولا : هناك جماعتان رئيسيتان من الزعماء السياسيين فى المجتمع ملتزمتان بالديمقراطية وترضيان

في عام ١٩٩٠ كانت على مايرام في دول الموجة الثالثة من حيث رسوخ العملية الانتخابية .

والنمط الرابع من إظهار السخط السياسي هو سخط موجه لا إلى المجموعات الحاكمة وإنما إلى النظام الديمقراطي نفسه . وتضم القوى السياسية الساخطة جماعات من المتشددين من أنصار النظام الشمولى وجماعات من المتطرفين من أعداء النظام الشمولى . وفي بعض الحالات كان المتشددون يضمون عناصر من الجيش . وفي الدول الشيوعية سابقا ، كانت ثمة عناصر حزبية ومن بيروقراطى الدولة - ومنهم البوليس السرى - يتخذون إجراءات معادية للتحويل الديمقراطي . وفي نيكاراغوا ، أبدى اتحاد العمال الذى تسيطر عليه جماعة الساندينستا المتشددة تحديه للحكومة الديمقراطية المنتخبة . كما حاولت جماعات المعارضة المتشددة أن تتحدى الأنظمة الديمقراطية الجديدة . إلا أن الجماعات الراديكالية بطبيعتها عجزت عن حشد التأييد بين جماهير الديمقراطيات الجديدة لاستخدامها العنف فى نشاطاتها . أما الجماعات المتطرفة التى استعانت بتكتيكات سلمية فقد حققت نجاحا ضئيلا .

ففى مايو ١٩٩٠ مثلاً قام الطلاب الراديكاليون فى كوريا بتنظيم مظاهرات وحركات عصيان فى الذكرى العاشرة لمذبحة كوانغجو . وكانت إحدى هذه المظاهرات تضم مائة ألف شخص . وكانت هذه هى أكبر مظاهرات منذ تلك المظاهرات التى أجبرت الحزب الحاكم فى عام ١٩٨٧ على إجراء انتخابات . إلا أن مظاهرات ١٩٩٠ ضد حكومة منتخبة لم تحظ بنفس القدر من التأييد الشعبى الذى حظيت به ضد النظام الشمولى ، وذلك لإحجام الطبقة المتوسطة بناء على فقدانها للثقة فى قدرة المعارضة على تشكيل حكومة بديلة^(٦٥) . ويمكن القول بصورة عامة إن الجماعات المتشددة والمتطرفة كانت أكثر عزلة فى الديمقراطيات الجديدة فى السبعينيات والثمانينيات .

International Herald Tribune, May 10, 1990, p. 1.

(٦٥)

بالتنازل عن المنصب والسلطة بعد الهزيمة فى انتخابات . ثانيا : إن كلا من النخبة والجماهير تعمل داخل إطار النظام الديمقراطي ؛ وحين تسوء الأحوال يمكن تغيير الحكام ، ولكن ليس النظام . والدورتان الانتخابيتان تعدان اختبارا قاسيا للديمقراطية ؛ ولم تف الولايات المتحدة به إلا حين تنازل الديمقراطيون من أنصار جاكسون عن السلطة لأنصار ويجز عام ١٨٤٠ . ولم تعتبر اليابان شعبا ديمقراطيا فى العالم إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أنها لم تف بهذا الشرط (الاختبار) أبدا بعد . وفيما بين ١٩٥٠ و ١٩٩٠ شهدت تركيا ثلاثة تدخلات عسكرية وعدة دورات أولى ، لكنها لم تشهد دورة ثانية أبدا .

ومن بين ٢٩ دولة شهدت انتخابات انتقالية بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ تمت إزالة الحكومات التى تولت السلطة بمقتضى هذه الانتخابات عن طريق انقلابات عسكرية أو إدارية فى ثلاث دول فقط هى السودان ونيجيريا وباكستان . وفى عشر دول أخرى شهدت انتخابات انتقالية عام ١٩٨٦ وما بعدها ، لم تعقد انتخابات قومية أخرى قبل نهاية ١٩٩٠ . وفى خمس عشرة دولة من الدول الست عشرة الباقية التى شهدت انتخابات واحدة أو أكثر بعد الانتخابات الانتقالية ، حدثت دورة أولى ، والاستثناء هو تركيا . وفى ست دول من الدول الثمانى التى شهدت انتخابات مرتين أو أكثر بعد الانتخابات الانتقالية ، كانت هناك دورة تغيير ثانية ، والاستثناء هما أسبانيا وهندوراس .

وفى الانتخابات الاثنتين والعشرين من إجمالى ٢٨ انتخابات أجريت فى الدول الست عشرة هزمت الأحزاب الحاكمة أو المرشحون الحاكمون وجاءت المعارضة إلى مقاعد السلطة . موجز القول إن العملية الديمقراطية كانت تعمل بفعالية ؛ فكان الناخبون عادة يخرجون من هم فى الحكم ، والحكام يتنازلون دائما عن مناصبهم لمن اختارهم الناخبون . وإذا استبعدنا الحالات الثلاث التى تم فيها إبعاد الحكومات الديمقراطية عن طريق انقلابات نقول إن الديمقراطية

كان سواد الممارسات السياسية الديمقراطية في ديمقراطيات الموجة الثالثة - تعكس غياب البدائل الشمولية . فقد تمت محاكمة العصابات العسكرية والحكام المستبدين والطغاة والأحزاب الماركسية . وبالتالي ، كانت الديمقراطية هي البديل الوحيد . وكان السؤال الجوهرى بالطبع هو ما إذا كان الحال سيبقى هكذا أم أن الحركات الجديدة ستظهر بعد تطوير أنماط جديدة من الشمولية . وقد يتوقف مدى ظهور هذه الحركات ومدى ماستحصل عليه من تأييد على مدى رسوخ السلوك الديمقراطى بما فيه تحويل السلطة انتخابيا .

إضافة إلى ذلك ، كان هناك احتمال أن تصاب البدائل الديمقراطية داخل النظام بالاستنزاف . فكم من المرات ستكون الجماهير مستعدة لإحلال حزب ما أو ائتلاف ما محل آخر على أمل أن يتمكن أحدها من حل المشكلات التى تواجه البلاد ؟ وكم من المرات سيرضى الناخبون بانتخاب متمردين سياسيين شعبيين ذوى شخصية كارزمية إيماناً منهم بإمكانية تحقيق المعجزات اقتصاديا واجتماعيا ؟ فعند حد ما ، يمكن أن تصحو الجماهير من أوهامها على فشل الحكومات الديمقراطية بل على فشل العملية الديمقراطية أيضا . فإذا ظهر استنزاف الخيارات الديمقراطية قد يجد الزعماء السياسيون دوافع مبررة لإقامة بدائل شمولية جديدة .

الظروف الملائمة لترسيخ دعائم الديمقراطية الجديدة

كانت الموجة الثالثة - فى عام ١٩٩٠ لا يزال عمرها خمس عشرة سنة ، ولم يكن التساؤل عن ظروف وشروط ترسيخ دعائم الديمقراطية فى الديمقراطيات الجديدة مطروحا ، ولم تكن ثمة إجابة عليه . ولكن على أية حال كانت هناك مجموعتان من الدلائل متوفرتان . أولا : كان من الممكن استقاء الدروس

المستفادة من رسوخ دعائم الديمقراطية فى الموجتين الأولى والثانية . ثانيا : إن العوامل التى ساعدت على الدفع إلى إقامة الديمقراطيات لم تؤد بالضرورة إلى ترسيخ دعائمها ولو أن بعضها قد يساعد على ذلك . كما يمكن أن نستنتج أن بعض التطورات ستساعد على ترسيخ دعائم الديمقراطية فى النظم الجديدة عن غيرها . ولا سبيل إلى التنبؤ بالدول التى سيحدث فيها ذلك ، ولكن قد يكون من المفيد أن نحاول أن نحدد المتغيرات التى يمكن أن تؤثر على عملية الترسخ الديمقراطى وفى أى بلد من بلاد الموجة الثالثة . فنجاح الترسخ قد يتأثر ببعض عوامل :

أولا : لم تتمكن الدول فى القرن العشرين من إقامة أنظمة ديمقراطية مستقرة من المحاولة الأولى إلا قليلا . ويمكن أن نخرج من ذلك بأن التجربة الديمقراطية السابقة توحى بإمكانية استقرار ديمقراطيات الموجة الثالثة . ويمكن بالتالى أن نفترض أن التجربة الطويلة والحديثة توحى أكثر من غيرها بإمكانية رسوخ الديمقراطية . وكما نرى فى الجدول (٥) - كانت خمس دول - أوروغواى والهند وشيلى والفيليبين وتركيا - لها عشرون عاما أو يزيد من التجربة الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية قبل تحولها إلى الديمقراطية فى الموجة الثالثة ، ولو أن هذه الفترة فى تركيا تخللتها تدخلات عسكرية وجيزة فى ١٩٦٠ و ١٩٧١ . وعلى النقيض من ذلك ، كانت عشر دول منها بلا تجربة ديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية ؛ وست دول - السلفادور ونيكاراجوا ورومانيا وبلغاريا ومنغوليا والسودان - لم تكن لها أية تجربة ديمقراطية على الإطلاق قبل بدء الموجة الثالثة .

جدول (٥)

التجربة الديمقراطية في دول الموجة الثالثة بعد الحرب العالمية الثانية

الدول	عدد سنوات التجربة بعد الحرب وقبل الموجة الثالثة
أورجواي ، الفيلين ، الهند ، تركيا ، شيلي . اليونان ، إكوادور ، بيرو ، بوليفيا ، كوريا ، باكستان ، البرازيل .	٢٠ أو أكثر ١٩ - ١٠
الأرجنتين ، هندوراس ، جواتيمالا ، المجر ، تشيكوسلوفاكيا ، جرينادا ، نيجيريا .	٩ - ١
أسبانيا ، البرتغال ، السلفادور ، بولنده ، ألمانيا الشرقية ، رومانيا ، بلغاريا ، نيكاراغوا ، السودان ، منغوليا .	أقل من سنة

ثانيا : وكما سبقت الإشارة في الباب الثاني ، هناك ارتباط شديد بين مستوى التنمية الاقتصادية وبين قيام الأنظمة الديمقراطية . فكلما زادت درجة التصنيع وحدثة الاقتصاد وتعقيد المجتمع ونسبة التعليم كلما زادت فرصة قيام نظام ديمقراطي . ويبدو من الممكن أن نفترض أن هذه العناصر تفضي إلى ترسيخ دعائم الديمقراطية الجديدة عنها في الدول غير الصناعية . وإذا اتخذنا من إجمالي الناتج القومي الفردي (لعام ١٩٨٧) مؤشرا تقريبا على درجة التنمية الاقتصادية نجد أن دول الموجة الثالثة تندرج تحت أنماط واضحة تماما (انظر جدول ٦) . فكانت كل من أسبانيا (بناتج قومي فردي ٦٠١٠ دولارات) وألمانيا الشرقية وربما المجر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا في مجموعة القمة ، وتليها اليونان (بناتج قومي فردي ٤٠٢٠ دولارا) .

جدول (٦)

مستويات التنمية الاقتصادية بدول الموجة الثالثة

الدول	إجمالي الناتج القومي الفردي (بالدولار)
أسبانيا ، ألمانيا الشرقية ، تشيكوسلوفاكيا ، المجر ، بلغاريا .	٥٠٠٠ أو أكثر
اليونان ، البرتغال ، الأرجنتين ، أورجواي ، البرازيل ، بولنده ، رومانيا ، كوريا .	٢٠٠٠ - ٤٩٩٩
بيرو ، إكوادور ، تركيا ، جرينادا ، شيلي .	١٠٠٠ - ١٩٩٩
جواتيمالا ، السلفادور ، هندوراس ، نيكاراغوا ، بوليفيا ، الفيلين .	٥٠٠ - ٩٩٩
الهند ، باكستان ، نيجيريا ، السودان .	أقل من ٥٠٠

وكانت هناك عدة دول أخرى تتجاوز حاجز ٢٠٠٠ دولار كالبرتغال وأورجواي وكوريا والبرازيل وربما معها ثلاث دول أوربية شرقية أخرى . وفي القاع نجد أربع دول من دول الموجة الثالثة بإجمالي ناتج قومي فردي يقل عن ٥٠٠ دولار . وفي أواخر ١٩٩٠ ، عادت دولتان منها هما السودان ونيجيريا إلى الحكم العسكري ، وفي دولة ثالثة - باكستان - تمت تنحية الحاكم المنتخب ديمقراطيا لفترة وجيزة من منصبه من جانب رأس الدولة ، ويقال بإيعاز من الجيش . وهكذا بقيت الهند في عام ١٩٩٠ الدولة الوحيدة من دول الموجة الثالثة الفقيرة التي ظلت الديمقراطية فيها قائمة .

ثالثا : لعب المناخ الدولي والعوامل الخارجية أدوارا هامة في إقامة ديمقراطيات الموجة الثالثة ويفترض أن تهيؤ المناخ الدولي المؤيد يؤدي بالتالي إلى

ترسيخ الديمقراطية فيها (انظر جدول ٧) . والمقصود « بالمناخ الخارجى » هنا الحكومات الأجنبية وما إليها من عوامل تعد ديمقراطية هى نفسها تجبذ قيام أنظمة ديمقراطية فى الدول الأخرى وأن تقيم علاقات وثيقة مع النظم الديمقراطية الجديدة فيها ، وقادرة على ممارسة نفوذها فيها . فكان توحيد ألمانيا سببا فى ربط مستقبل الديمقراطية فيما كان يعرف بألمانيا الشرقية بالمناخ الديمقراطى المستقر فيما كان يعرف بألمانيا الغربية .

جدول (٧)

المناخ الخارجى وترسيخ دعائم الديمقراطية بدول الموجة الثالثة (*)

الدول	المناخ الخارجى لترسيخ
ألمانيا الشرقية ، أسبانيا ، البرتغال ، اليونان . تشيكوسلوفاكيا ، المجر ، بولنده ، تركيا ، الفيلين ، جواتيمالا ، السلفادور ، هندوراس ، نيكاراجوا ، جرينادة ، بوليفيا .	شديد التأيد مؤيد تماما
بيرو ، إكوادور ، أورجواى ، كوريا ، شيلى . الأرجنتين ، البرازيل ، الهند ، نيجيريا ، السودان ، رومانيا ، بلغاريا ، منغوليا .	مؤيد غير مهم / غير مؤيد

وتعد عضوية المجموعة الأوربية أمرا مرغوبا فيه بشدة لأسباب اقتصادية ، كما أن الحكم الديمقراطى شرط للعضوية فيها . وبالتالي ، فإن الدول التى تنتمى إلى الموجة الثالثة وإلى المجموعة الأوربية (أسبانيا والبرتغال واليونان)

(*) هذا التقسيم قائم على انطباعات تقديرية من جانب المؤلف وبناء على اهتمام الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية بدعم الديمقراطية فى العالم .

لديها فرص قوية للاحتفاظ بمؤسساتها الديمقراطية . وتطمح دول أخرى كتركيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وبولنده إلى هذه العضوية مما قد يهبط لها ظروف تعزيز بقاء الديمقراطية . ولبعض الدول علاقات وطيدة بالولايات المتحدة وللأخيرة نفوذ كبير فيها ومنها دول أمريكا الوسطى وجرينادة وبوليفيا والفيلين . والدول التى يقل فيها نفوذ الولايات المتحدة هى بيرو وإكوادور وأورجواى وكوريا وتركيا وبولنده وشيلى . وكان نفوذ القوى الديمقراطية الرئيسية ضعيفا فى الأرجنتين والبرازيل والهند ونيجيريا والسودان ورومانيا وبلغاريا ومنغوليا .

رابعا : أن توقيت إنتقال دولة فى الموجة الثالثة إلى الديمقراطية قد يدل على وجود عوامل لها تأثيرها على عملية ترسيخ الديمقراطية فى ذلك البلد (انظر جدول ٨) . والدول التى بدأت الانتقال إلى الديمقراطية فى بدايات الموجة بدأته نتيجة لأسباب محلية . وكانت المؤثرات الخارجية وظاهرة كرات الثلج على درجة أكبر من الأهمية كأسباب للتحويل الديمقراطى بالنسبة للدول التى قامت بالانتقال فى فترة لاحقة من الموجة . ويمكن لنا أن نفترض أن سيطرة الأسباب المحلية وهو ما حدث فى بواكير الموجة قد تساعد على ترسيخ دعائم الديمقراطية بصورة تفوق المؤثرات الخارجية التى سادت فى نهايات الموجة . وقد ساعد هذا العامل على ترسيخ الديمقراطية فى كل من الهند وإكوادور وبيرو وفى دول جنوب أوربا . وكان ينبغى أن يساعد على ذلك أيضا فى نيجيريا ، إلا أنه لم يحل على ما يبدو دون العودة مبكرا إلى الشمولية . ومن المفترض أن القوى المسشولة عن الانتقالات المتأخرة يمكن أن تجعل من ترسيخ الديمقراطية أمرا عسيرا فى دول شرق أوربا وكوريا وباكستان ونيكاراجوا وكذلك الدول التى كانت فى عام ١٩٩٠ لاتزال فى طور التحويل إلى الليبرالية (تايوان ، جنوب أفريقيا ، الاتحاد السوفيتى ، المكسيك) .

جدول (٨)

بدء الديمقراطية في دول الموجة الثالثة

الدول	تاريخ إجراء الانتخابات
أسبانيا ، البرتغال ، اليونان ، إكوادور ، الهند ، نيجيريا .	قبل ١٩٨٠
بيرو ، الأرجنتين ، بوليفيا ، هندوراس ، تركيا .	٨٠ - ١٩٨٣
أورجواي ، البرازيل ، الفيلين ، السلفادور ، جواتيمالا ، كوريا ، جرينادا ، السودان .	٨٤ - ١٩٨٧
باكستان ، بولنده ، المجر ، ألمانيا الشرقية ، تشيكوسلوفاكيا ، رومانيا ، بلغاريا ، نيكاراغوا ، شيلي ، منغوليا .	١٩٨٨ - ١٩٩٠
المكسيك ، الاتحاد السوفيتي ، جنوب أفريقيا ، تايبوان ، نيبال ، بنما .	ربما بعد ١٩٩٠

خامسا : أن هناك سؤالا ملحا يتصل بالعلاقة بين عمليات الانتقال وعملية ترسيخ الدعائم وهو : هل هناك فارق بالنسبة لترسيخ الدعائم ما إذا كان انتقال دولة إلى الديمقراطية من خلال التحول أو الإحلال أو الإحلال التحولي أو التدخل ؟ ومن القضايا المتصلة بذلك ، دور العنف في الفترة الانتقالية وما يمثله من مشكلات . فمن ناحية يمكن القول إن الانتقال السلمي الإجماعي يساعد على ترسيخ الدعائم ؛ ومن ناحية أخرى ، يمكن القول أيضا إن الانتقال العنيف يمكن أن يفرز بين الجماهير بغضا عميقا لسفك الدماء وبالتالي قد يخلق التزاما أعمق بالمؤسسات الديمقراطية والقيم المرتبطة بها . وهكذا فالإحلال التحولي الذي يتم بناء على مفاوضات قد يكون أشد

الأنباط التي تساعد على ترسيخ دعائم الديمقراطية ؛ ويليه التحول ؛ أما الإحلال والتدخل فيمثلان أقل درجات المساعدة على دعم الديمقراطية وترسيخها . وقد يمكن أيضا أن نفترض أنه مهما كانت طبيعة العملية فكلما قل العنف المستخدم فيها كلما زادت فرص ترسيخ دعائم الديمقراطية .

سادسا : قلنا فيما سبق إن دعم الديمقراطية لم يكن مجرد حصر لعدد وحدة المشكلات التي تواجهها . بل إن جوهر الأمر هو كيف تستجيب النخبة السياسية والجماهير لهذه المشكلات ولعجز الحكومة الديمقراطية الجديدة عن حلها . لكن هذا ليس معناه أن المشكلات من هذه النوع لا تتصل بترسيخ الدعائم . فعدد وطبيعة المشكلات قد يكون أحد المتغيرات التي تؤثر على ترسيخ الديمقراطية .

ومما لا شك فيه أن هناك عوامل أخرى بالإضافة إلى هذه العوامل الست التي تؤثر على نجاح ترسيخ الدعائم أو فشله ، إلا أن مدى هذه المؤثرات واتجاهاتها مما لا يسهل تقديره دائما ، وقد نفترض على سبيل المثال أن طبيعة النظام الشمولى ومدى نجاحه قد يكون ذا تأثير على مستقبل ترسيخ النظام الديمقراطي التالى له . وهناك آراء متباينة في مدى تأثير طبيعة النظام الشمولى - سواء كان عسكريا أو ذا حزب واحد أو ديكتاتورية فردية أو أقلية عرقية - على عملية ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي التالى له . ومن الواضح أن هذه الفروق ترجع إلى الاختلافات في عمليات الانتقال ، ويمكن أيضا أن تكون متغيرا مستقلا في حد ذاتها . ولكن في أى الاتجاهات ؟ يمكن القول إن ردود أفعال النخبة والجماهير تجاه الفشل الواضح الذى تمنى به الأنظمة الشمولية الفاشلة ينبغى أن يكون قوة إيجابية تساعد على ترسيخ دعائم الديمقراطية . ولكن يمكن القول أيضا إن الأمم قد تتفاوت في قدراتها السياسية وإن الشعب الذى يحقق النجاح في ظل الشمولية سيحقق نجاحا مماثلا في ظل الديمقراطية ، والعكس بالعكس .

وقد يتأثر الترسخ الديمقراطي أيضا بطبيعة المؤسسات الديمقراطية التي تتم إقامتها . فيقال مثلا إن النظام البرلماني يسهم في نجاح الديمقراطيات الجديدة أكثر من النظام الرئاسي لأنه يتطلب تحالفا حزبيا لتشكيل حكومة ويهيئ الفرصة لتحقيق توازن بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة^(٦٦) . إلا أن إسهام النظام البرلماني في عملية ترسيخ دعائم الديمقراطية لا يزال غير مؤيد بالشواهد . ويبرز تساؤل مشابه عن طبيعة أنظمة الأحزاب في الديمقراطيات الجديدة . فهل تجد الديمقراطية مناخا أفضل في ظل تعددية حزبية يمثل فيها كل حزب مصلحة اقتصادية أو اجتماعية أو إقليمية أو طائفية أو عقائدية خاصة ؟ أم أنها تجد بيئة أفضل في ظل حزبين شاملين يقدم كل منهما حكومة مسئولة جديدة وبديلة للآخر وتتعامل قياداته مع الأزمات الاقتصادية الحادة وحركات التمرد بصورة أكثر تعاوناً ؟ مرة أخرى لا نجد بين أيدينا أدلة وشواهد للحكم على أيهما .

لو كانت العوامل المذكورة سابقا على صلة بترسيخ دعائم الديمقراطيات الجديدة ولو افترضنا أنها مرتبطة أحدها بالآخر ، نجد لدينا حكما عاما على البيئات التي تتوافر فيها أو لا تتوافر شروط الترسخ ، والنتائج لا غرابة فيها ولا مفاجأة . فالظروف الملائمة لعملية الترسخ كانت تتوافر بصورة مثلى في دول جنوب أوروبا وألمانيا الشرقية وأورجواي وتركيا . وبالنسبة لمجموعة غير قليلة من الدول كانت أقل ملاءمة ، إلا أنها مواتية ؛ وتشمل هذه المجموعة كلاً من تشيكوسلوفاكيا وشيلي وإكوادور وبوليفيا وبيرو وهندوراس والأرجنتين والبرازيل والفيليبين والهند وبولنده والمجر . أما الظروف فكانت غير مواتية

Linz, "The Perils of Presidentialism", Journal of Democracy 1 (Winter (٦٦) 1990). pp. 51-70.

تقريبا في كل من جواتيمالا وجرينادة ونيجيريا والسلفادور وباكستان ونيكاراجوا وبلغاريا ومنغوليا . وفي النهاية كانت السودان ورومانيا حالتين ثبتت عجز الظروف فيهما عن المساعدة على الحفاظ على الديمقراطية .

خلاصة القول إن هناك عوامل عديدة تؤثر على عملية ترسيخ الديمقراطية في دول الموجة الثالثة ، وأهميتها النسبية غير واضحة على الإطلاق . ولكن أكبر احتمال هو أن انهيار الديمقراطية أو بقائها يتوقف بالدرجة الأولى على مدى رغبة القادة السياسيين في الحفاظ عليها واستعدادهم للوفاء بتكاليفها بدلا من إعطاء الأولوية لأهداف أخرى .



الباب السادس إلى أين؟

إن التحول الديمقراطي فيما يقرب من ثلاثين دولة بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ والتحول الليبرالي في عدد أكبر من الدول يركز على قضية واحدة أساسية وهي : هل كانت هذه التحولات جزءا من « ثورة ديمقراطية عالمية » مستمرة ومتصلة ستضم في النهاية كل دول العالم ؟ أم أنها كانت اتساعا محدودا لرقعة الديمقراطية وخاصة في دول لها سابق تجارب مع الديمقراطية في الماضي ؟ وإذا توقفت الموجة الثالثة فهل تعقبها موجة مضادة كبرى تحصد كل مكاسب الديمقراطية التي تحققت في السبعينيات والثمانينيات ؟ وهل ستم العودة إلى موقف شبيه بانتكاسات التحول الديمقراطي السابقة حين كان خمس دول العالم المستقلة بها حكومات ديمقراطية ؟

إن العلوم الاجتماعية لا تستطيع أن تقدم إجابات مقنعة عن هذه التساؤلات . ولكن يمكن مع ذلك أن نحدد بعضا من العوامل التي تؤثر على اتساع رقعة الديمقراطية أو تقلصها في العالم وأن نعرض التساؤلات المتعلقة بمستقبل الديمقراطية : (١) مدى استمرارية الأسباب التي أدت إلى حدوث الموجة الثالثة ومدى ما ستحققه من مكاسب أو قوة أو ضعف أو إزاحتها لصالح قوى جديدة تدفع بعجلة التحول الديمقراطي ؛ (٢) الظروف التي يمكن أن تساعد على حدوث موجة مضادة تنقلب فيها الأوضاع والأنماط التي يمكن أن تتخذها الموجة المضادة ؛ (٣) العقبات والفرص التي تواجه التحول الديمقراطي في الدول لم تتحول إلى الديمقراطية ابتداء من عام ١٩٩٠ . وسنحلل هذه العوامل في الصفحات التالية .

أسباب الموجة الثالثة

الاستمرارية والضعف والتغيير

هل سيستمر التحول الديمقراطي للسبعينيات والثمانينيات في التسعينيات ؟ سبق أن ناقشنا خمسة من الأسباب العامة للموجة الثالثة بالباب الثاني ، واثنا منها - وهما مشكلة شرعية الأنظمة الشمولية والتنمية الاقتصادية - ستتم مناقشتها فيما يلي فيما يتعلق بالعقبات المرتقبة للتحول الديمقراطي . وسنركز في هذا الجزء على ثلاثة عوامل أخرى لعبت دورا هاما في الموجة الثالثة .

أحد هذه العوامل انتشار المسيحية ، وبتحديد أكثر ، التغيرات الكبرى التي شهدتها العقيدة والدعوة والالتزام الاجتماعى والسياسى للكنيسة الكاثوليكية في الستينيات والسبعينيات . كان لانتشار المسيحية أكبر الأثر في كوريا . وأوضح مناطق انتشار المسيحية هي أفريقيا . فكان يقدر عدد المسيحيين بها بحوالى ٢٣٦ مليوناً عام ١٩٨٥ وكان من المنتظر أن يزداد عددهم إلى ٤٠٠ مليون في أوائل القرن الحادى والعشرين . وبحلول ١٩٩٠ ، كانت المنطقة جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة الوحيدة في العالم التي عاشت فيها أعداد ضخمة من الكاثوليك والبروتستانت في ظل أنظمة شمولية في عدد كبير من الدول .

وكان الزعماء المسيحيون قد نشطوا في عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ في معارضة القمع في كينيا وغيرها من الدول الأفريقية^(١) . وبتضاعف أعداد المسيحيين ربما يزداد نشاطهم تأييدا للديمقراطية ويزداد وزنهم السياسى . وتقرر أن

(١) للاطلاع على تقارير قيمة في هذا الصدد ، انظر :

المسيحية في عام ١٩٨٩ كانت نشطة في الصين وخاصة بين الشباب ولو أن أعدادهم كانت لا تزال ضئيلة . وفي سنغافورة ربما كان ٥٪ من السكان من المسيحيين عام ١٩٨٩ ، لكن الحكومة كانت تولي اهتماما متزايدا لانتشار المسيحية^(٢) . وقد يؤدي انتهاء القهر الدينى في الاتحاد السوفيتى إلى نشر النشاط الدينى ودلائل مستقبل الديمقراطية في تلك البلاد .

وبحلول عام ١٩٩٠ كان زخم الحركة الكاثوليكية الدافعة إلى التحول الديمقراطي قد استنزف تماما . فإما تحولت الدول الكاثوليكية إلى الديمقراطية أو تحولت إلى الليبرالية - كما حدث بالبرازيل . وكانت قدرة الكاثوليكية على دفع عجلة اتساع رقعة الديمقراطية دون الانتشار المكثف لها هي ذاتها قاصرا على باراجواى وكوبا وهايتى وبعض دول أفريقيا كالسنگال وساحل العاج . ولكن إلى أى مدى ستستمر الكنيسة الكاثوليكية في لعب دور القوة الفاعلة في التحول إلى الديمقراطية والذي أدته على خير وجه في السبعينيات ؟ كان البابا جون بول الثانى دائم الدعوة إلى الاتجاه المحافظ . فهل كانت قضايا تحديد النسل والإجهاض وعمل النساء كقسيسات واهتمام الفاتيكان بها موازيا لاهتمامها بدفع عجلة الديمقراطية على النطاق الأشمل ؟

وتغير الدور الذى لعبته عناصر خارجية أخرى في التحول الديمقراطى . ففي أبريل ١٩٨٧ تقدمت تركيا بطلب العضوية الكاملة بالمجموعة الأوربية . ومن الدوافع إلى ذلك الطلب رغبة الزعماء الأتراك في تنفيذ التحديث ودفع التوجهات الديمقراطية في تركيا واحتواء القوى التي تساعد الأصولية الإسلامية فيها . وقبول الطلب داخل المجموعة الأوربية بفتور وبشئ من العداء (من جانب اليونان) . وفي عام ١٩٩٠ أثار تحرر شرق أوروبا احتمالات انضمام كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولنده إلى المجموعة . وهكذا واجهت المجموعة

مسألتين . أولا ، هل ينبغي لها أن تعطى الأولوية لتطوير عضويتها أم إلى « تعميق » المجموعة الموجودة بها بالتحرك تجاه وحدة اقتصادية وسياسية أكبر ؟ والمسألة الأخرى هي ، إذا ما قررت توسيع نطاق عضويتها ، هل ينبغي أن تكون الأولوية لأعضاء اتحاد التجارة الحرة الأوروبية كالنمسا والنرويج والسويد ، أم إلى دول شرق أوروبا ، أم إلى تركيا ؟ أرى أن المجموعة لن تستطيع استيعاب سوى عدد محدود من الدول في فترة زمنية محددة .

كانت هناك نتائج ترتبت على إجابات هذه التساؤلات بالنسبة لاستقرار الديمقراطية بتركيا ودول أوروبا الشرقية . ففي تركيا ، كان خمول الحركة داعيا لإثارة « هزة إسلامية » عام ١٩٩٠^(٣) . ونظرا لوضع تركيا الخاص وتراثها الإسلامي وتدخلاتها العسكرية السابقة وسجلها المشبوه فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، كانت الديمقراطية التركية في حاجة إلى المجموعة الأوروبية لكي ترسو على بر الأمان كما حدث للديمقراطية في أسبانيا والبرتغال واليونان في السبعينيات . وبدون هذه « المرساة » يصبح مستقبل الديمقراطية التركية غير مؤكد . وقد تظهر الديمقراطية في وسط شرق أوروبا أملا في عضوية المجموعة . ولكن ليست هناك دولة بها حكومات استبدادية يمكن أن تتحول إلى الديمقراطية أملا في دافع كهذا .

كان انسحاب القوات السوفيتية من شرق أوروبا يسمح بالتحول الديمقراطي فيها . ولو كان الاتحاد السوفيتي قد أنهى تأييده لنظام كاسترو كان يمكن للديمقراطية أن تجد طريقها إلى كوبا . والسؤال الرئيسي هو ماذا كان يحدث داخل الاتحاد السوفيتي نفسه ؟ فلو بدأ رسوخ قواعد الديمقراطية في جمهورية روسيا لكان ذلك أكبر مكسب للديمقراطية منذ السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة . ولكن في نهاية ١٩٩٠ كانت القوى المحافظة في

Times, (London), April 24, 1990, p. 12.

(٣)

روسيا والاتحاد السوفيتي على السواء تؤكد على ضرورة إعادة فرض النظام والقانون مما يوفر احتمالات نهوض سوفيتي جديد .

كانت الولايات المتحدة في السبعينيات والثمانينيات تلعب دورا هاما في عملية التحول الديمقراطي ، ويتوقف استمرارها في هذا الدور على رغبتها وقدرتها . ولم يكن دفع عجلة الديمقراطية يحظى بأولوية قصوى في السياسة الخارجية الأمريكية قبل منتصف السبعينيات . وكانت نهاية الحرب الباردة والتنافس الأيديولوجي مع الاتحاد السوفيتي سببا في زوال أسباب دعم الدكتاتوريات المناوئة للشيوعية ، لكنه في الوقت نفسه كان سببا في خفض دوافع التدخل الأمريكي الحقيقي في العالم الثالث . وفي أوائل الثمانينيات ، كان رجال السياسة الأمريكيون قد استوعبوا الدرس بأن الديمقراطية هي السد المنيع في مواجهة الشيوعية لا الأنظمة الشمولية . ومادام التهديد الشيوعي قد انحسر ، فكذلك الحاجة إلى دفع عجلة الديمقراطية باعتبارها البديل القوي لها .

إضافة إلى ذلك ، كان كل من كارتر وريجان قد اتخذوا سياسة خارجية ذات جوانب أخلاقية تتضمن حقوق الإنسان والديمقراطية . أما الرئيس بوش فكان أكثر براجماتية في توجيهه بالنسبة لسابقه . فأعلن الوزير جيمس بيكر في أبريل ١٩٩٠ : « خلف الاحتواء تكمن الديمقراطية ، وقد جاء وقت إزاحة الدكتاتوريات القديمة وبناء الديمقراطيات الجديدة » . ولكن يبدو أن هناك أولويات أخرى تبدت في سياسة الإدارة الأمريكية تجاه الصين عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . فبعد حادث ميدان السلام السماوي أعلن الرئيس ريجان أنه « من المستحيل أن يتم ذبح فكرة ولا أن تسحق الدبابات الأمل »^(٤) .

Secretary James Baker, "Democracy and American Diplomacy", (٤)
(Address, World Affairs Council, Dallas, Texas, March 30, 1990)

بالإضافة إلى الملاحظات التي أدلى بها رونالد ريجان لاتحاد المتحدثين بالإنجليزية وردت في صحيفة نيويورك تايمز ، ١٤ يونيو ١٩٨٩ ، ص ٦١ .

وأرسل الرئيس بوش مستشاره لشئون الأمن القومي للقاء القادة الصينيين سرا .

وهكذا كانت رغبة الولايات المتحدة في دعم الديمقراطية ، تتغير من حين لآخر ، أما قدرتها على ذلك فكانت مقيدة . وكانت الشائعات التي حامت حول التدهور الأمريكي في أواخر الثمانينيات مبالغاً فيها في أغلبها . والحقيقة أن العجز التجارى وعجز الموازنة فرضت بالفعل قيوداً جديدة على الموارد التي كانت الولايات المتحدة تستخدمها في ممارسة نفوذها في الدول الخارجية . وكما انخفض دور الكنيسة الكاثوليكية بعد أن تحولت الدول الشيوعية إلى الديمقراطية ، كذلك كانت قدرة الولايات المتحدة على دعم التحول الديمقراطى قد استنفدت طاقتها لأنها اقتصرت على مناطق يسهل ممارسة النفوذ فيها ، مثل دول أمريكا اللاتينية والكاريبى وأوروبا وشرق آسيا . وفى ١٩٩٠ ، كانت الدولة التى كانت الولايات المتحدة تمارس فيها نفوذاً هاماً باسم التحول الديمقراطى هى المكسيك .

أما الدول غير الديمقراطية فى أفريقيا والشرق الأوسط وقلب آسيا فكانت أقل عرضة للنفوذ الأمريكى . وفى عام ١٩٨٥ مثلاً هتف المتظاهرون المطالبون بالديمقراطية باسم الولايات المتحدة لاستنكارها للحكومات وما تمارسه من قمع واجتاحتهم الحماس حين وردت التقارير بأن الأسطول الأمريكى كان يبحر فى المياه الإقليمية البورمية^(٥) . ويبحر الأسطول الأمريكى فى مياه جمهورية الدومينيكان وهايتى وبنما وجرينادا حين الضرورة لنصرة الديمقراطية ؛ وربما كان يبحر فى مياه كوبا لنفس السبب ، لكن بورما كانت بعيدة كل البعد عن المصالح والنفوذ الأمريكى .

Stan Sesser, "A Rich Country Gone Wrong", New Yorker, October 9, (٥) 1989, p. 80.

فاكتفت الولايات المتحدة بتقديم احتجاج دبلوماسى وأوقفت المعونات الاقتصادية . وكانت قدرة الولايات المتحدة على دفع عجلة الديمقراطية بين الدول الأفريقية والصين محدودة أيضاً .

وإذا استثنينا أميركا الوسطى والكاريبى نجد أن أكثر مناطق العالم الثالث أهمية للمصالح الأمريكية هى الخليج العربى . فادت حرب الخليج وتجريد مايزيد عن نصف مليون جندي إليها إلى إثارة المطالبة بالديمقراطية فى الكويت والسعودية وإلى نزاع الشرعية عن نظام صدام حسين بالعراق . وكان نشر القوات الأمريكية بهذه الصورة فى منطقة الخليج داعياً إلى نوع من التحول الليبرالى إن لم يكن الديمقراطى لو استمر .

إن أهمية الولايات المتحدة فى عملية التحول الديمقراطى يشمل ممارسة مباشرة وواعية للنفوذ الأمريكى . فكانت الحركات المطالبة بالديمقراطية فى الثمانينيات تستوحى النموذج الأمريكى . فكان أنصار الديمقراطية فى رانجون يحملون الأعلام الأمريكية ؛ وفى جوهانسبرج أعيد طبع الكتب الأمريكية التى تتناول النظام الأمريكى الديمقراطى . فكان للنظام الأمريكى كل هذه الجاذبية لأنه كان يرمز إلى الحرية والقوة والنجاح . وكذلك فى أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت الشعوب تريد أن تحذو حذو النموذج المنتصر .

ولكن ماذا يحدث إذا توقف النموذج الأمريكى عن تجسيد القوة والنجاح ولم يعد يمثل النموذج المنتصر ؟ كان كثيرون فى نهاية الثمانينيات يرون فى « التدهور الأمريكى » واقعاً حقيقياً . ورأى آخرون عكس ذلك . ولكن لم ينكر أحد أن الولايات المتحدة كانت تواجه مشكلات كبرى من جريمة ومخدرات وعجز تجارى وعجز فى الموازنة وانخفاض المدخرات والاستثمارات ومعدل الإنتاج وتدهور التعليم وانحلال المدن الداخلية . وإذا فشل النظام الأمريكى فشلت الديمقراطية وتقلصت دعوتها إلى حد هائل .

كان تأثير ظاهرة كرات الثلج على التحول الديمقراطي واضحاً في عام ١٩٩٠ في كل من بلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا ومنغوليا ونيبال وألبانيا . كما كان لها تأثيرها على الحركات الرامية إلى التحول الليبرالي في بعض الدول العربية والأفريقية . ففي عام ١٩٩٠ مثلاً ، وردت تقارير بأن « الانتفاضة التي تشهدها أوروبا الشرقية دعمت المطالبة بالتغيير في العالم العربي » ودفعت الزعماء في مصر والأردن وتونس والجزائر إلى الإسراع بإتاحة مزيد من المجال السياسي للتعبير عن حالة السخط . ونتيجة لما جرى في أوروبا الشرقية قال أحد الصحفيين المصريين : « لا مفر من الديمقراطية الآن . فكل هذه الأنظمة العربية لا خيار أمامها إلا أن تنال ثقة شعوبها وترضخ للخيار الشعبي » (٦) .

وكان للنموذج الأوربي الشرقي تأثيره الواضح على قادة الأنظمة الشمولية الأخرى ، لا على الشعوب التي يقودونها . فوردت التقارير عن حكام اليمن الجنوبية الماركسيين وكيف كانوا يرقبون تهاوى الأنظمة الأوربية الشرقية في وجل خشية أن يلقوا نفس المصير ؛ لذا فقد تحركوا بسرعة لتحقيق الاندماج مع اليمن الشمالية تفادياً لهذا المصير . وكانت الصدمة والفرع هي رد فعل الرئيس موبوتو حين شاهد جثمان صديقه نيكولاى شاوشيسكو على شاشة التلفزيون . وبعد أشهر قلائل أعلن السماح بوجود حزبين إلى جانب حزبه لخوض انتخابات ١٩٩٣ . وفي تنزانيا ، ظهرت آثار أحداث شرق أوروبا وتركت بصمة على الحياة السياسية فيها . وفي نيبال ، أعلنت الحكومة في أبريل ١٩٩٠ أن الملك بيرندرا رفع الحظر عن الأحزاب السياسية نتيجة « للوضع الدولي » وتساعد الآمال لدى الشعوب (٧) .

New York Times, Dec. 28, 1989, p. A13.

(٦)

Times, (London), May 27, 1990, p. A21.

(٧)

لكن ظاهرة كرات الثلج وحدها تعد ضعيفة كسبب للتحول الديمقراطي في غياب الظروف الملائمة في الدول التي تأثرت بها . فالتحول الديمقراطي في دول (أ) و (ب) لا يعد سبباً للتحول الديمقراطي في الدولة (ج) إلا إذا توفرت في الدولة (ج) نفس الظروف الملائمة التي توفرت في الدول (أ) و (ب) . وأصبحت شرعية الديمقراطية كنظام للحكم موضع قبول لدى العالم في جميع أرجائه . إلا أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الملائمة لقيام الديمقراطية لم تتوفر في كل العالم . فكانت « الثورة الديمقراطية العالمية » يمكن أن تفرز في أية دولة مناخاً خارجياً يدفع ويساعد على التحول الديمقراطي ، لكنها لم تكن تستطيع أن تفرز الظروف اللازمة للتحول الديمقراطي في تلك الدولة .

كانت العقبة الكؤود في طريق التحول الديمقراطي في شرق أوروبا تتمثل في السيطرة السوفيتية . وما أن أزيلت هذه العقبة تحركت الحركة الديمقراطية في يسر بالغ . ولا يبدو محتملاً أن تكون العقبة الوحيدة للتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا هي غياب النموذج الشرقي أوربي للتحول الديمقراطي . وما من سبب يمنع الحكام الذين اختاروا الشمولية نهجاً لهم قبل ديسمبر ١٩٨٩ من أن يختاروا الشمولية بعد ديسمبر ١٩٨٩ إن أرادوا . فظاهرة كرات الثلج لا تصبح حقيقة واقعة إلا حين تصبح حقيقة واقعة في أذهانهم وأدت بهم إلى الإيمان بضرورة التحول الديمقراطي . لا شك أن أحداث شرق أوروبا في عام ١٩٨٩ شجعت جماعات المعارضة الديمقراطية وأدخلت الخوف في قلوب الزعماء الشموليين في أماكن أخرى ، ولكن نظراً للضعف السابق الذي اتسمت به هذه الجماعات وطول فترة القمع الذي مارسه هؤلاء الزعماء فإن هناك قدراً من الشك يحوم حول مدى التقدم الحقيقي نحو الديمقراطية سيؤدي إليه الزخم الناتج عن أحداث أوروبا الشرقية في معظم الدول الشمولية الباقية .

كانت الأسباب الأصلية للموجة الثالثة قد خفت وضعف أثرها بحلول عام ١٩٩٠ . فلم يكن البيت الأبيض ولا الكرملين ولا المجموعة الأوربية ولا الفاتيكان في وضع من القوة يسمح بدعم الديمقراطية في الدول التي افتقدت الديمقراطية في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط . ولكن لم يكن مستبعدا ظهور قوى جديدة تحبذ التحول الديمقراطي . ففي عام ١٩٨٥ من ذا الذي كان يظن أن ميخائيل جورباتشوف سيسهل عملية التحول الديمقراطي في شرق أوروبا في غضون خمس سنوات ؟ وفي التسعينيات يعتقد أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يمكن أن يزدادا قوة في المطالبة بالتحول إلى الديمقراطية سياسيا بنفس قدر التحول الليبرالي اقتصاديا كشرط لمنح المساعدات الاقتصادية .

ويعتقد أن فرنسا قد تنشط في دفع عجلة الديمقراطية بين مستعمراتها الأفريقية السابقة حيث لا يزال نفوذها كبيرا . ويعتقد أن الكنيسة الأرثوذكسية قد تخرج كقوة مؤثرة في دعم الديمقراطية في البلقان والاتحاد السوفيتي . ويعتقد أن شخصا مثل جورباتشوف قد يظهر في الصين ويطلق عملية شبيهة بالجلاسنوست في بكين . ويعتقد أن نسخة ديمقراطية من عبد الناصر قد تهب لنشر طبعة ديمقراطية من العروبة في الشرق الأوسط . وربما تستخدم اليابان نفوذها الاقتصادي في تشجيع حقوق الإنسان والديمقراطية في الدول الفقيرة التي تتلقى مساعداتها وقروضها . وفي عام ١٩٩٠ لم تكن أى من هذه الاحتمالات قائمة ، ولكن بعد أحداث ١٩٨٩ سيكون من الحق الحكم على الأشياء .

هل ستهب موجة ثالثة مضادة ؟

بحلول عام ١٩٩٠ كان ثلثا ديمقراطيات الموجة الثالثة على الأقل قد عادت إلى الحكم الشمولي . وكما سبقت الإشارة في الباب الخامس ، يمكن أن تؤدي مشكلات الترسخ إلى مزيد من الانتكاسات في الدول التي تضعف فيها الظروف المواتية لدعم قواعد الديمقراطية . إلا أن الموجتين الديمقراطيةين

الأولى والثانية أعقبتها موجات مضادة كبرى تتجاوز مشكلات الترسخ وكانت معظم عمليات تغيير الأنظمة تتم من الديمقراطية إلى الشمولية وليس العكس فإذا تباطأت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي أو توقفت فما هي العوامل التي تفرز موجة مضادة ثالثة وتميزها ؟ وهنا نستفيد من تجارب الموجتين المضادتين الأولى والثانية . ولا مجال هنا إلى القيام بدراسة مستفيضة لهذه التغيرات التي طرأت على الأنظمة ؛ لكن الأحكام العامة التالية قد تنطبق على هاتين الموجتين المضادتين .

أولا : كانت أسباب التحول من النظام السياسي الديمقراطي إلى النظام الشمولي متبانية وتتداخل مع أسباب التحول من الشمولية إلى الديمقراطية . ومن هذه العوامل التي أسهمت في تحولات الموجتين المضادتين الأولى والثانية ما يلي :

- ١ - ضعف القيم الديمقراطية بين النخبة والجمهير .
- ٢ - الأزمة أو الانهيار الإقتصادي الذي زاد من حدة الصراع الاجتماعي وعزز شعبية الإصلاحات التي لا تستطيع فرضها إلا الحكومات الشمولية .
- ٣ - كان الاستقطاب الاجتماعي والسياسي غالبا ما تقوم به الحكومات اليسارية التي تسعى إلى فرض إصلاحات اجتماعية اقتصادية كبرى وبسرعة .
- ٤ - إصرار شرائح الطبقات المتوسطة المحافظة على استبعاد الحركات الشعبية واليسارية والشرائح الدنيا عن السلطة السياسية .
- ٥ - انهيار القانون والنظام نتيجة للإرهاب وحركات العصيان .
- ٦ - التدخل أو الغزو من جانب حكومة أجنبية غير ديمقراطية .
- ٧ - ظاهرة كرات الثلج في صورة مظاهرات بتأثير من انهيار أو الإطاحة بنظم ديمقراطية في دول أخرى .

ثانيا : إذا استبعدنا حركات التحول الناتجة عن عوامل خارجية نجد أن الانتقال من الديمقراطية إلى الشمولية كانت دائما تنتج عن المسؤولين عن السلطة أو المقربين إليها في النظام الديمقراطي . وباستثناء حالة أو حالتين ، فإن الأنظمة الديمقراطية لم تنته بالتصويت الشعبى أو بحركة شعبية . ففي ألمانيا وإيطاليا في الموجة المضادة الأولى ، اعتلت السلطة حركات غير ديمقراطية تحظى بتأييد شعبى كبير وأقامت دكتاتوريات فاشية . ثم انقضت الغزوات النازية على الديمقراطية وأجهزت عليها في عدد من الدول الأوروبية الأخرى . وفي أسبانيا في الموجة المضادة الأولى وفي لبنان في الثانية انتهت الديمقراطية بحرب أهلية .

مع ذلك فإن الغالبية العظمى من حركات التحول قد اتخذت شكل انقلابات عسكرية انتهت بدكتاتوريات عسكرية أو انقلابات إدارية يقوم فيها الزعماء المنتخبون ديمقراطيا بإنهاء الديمقراطية من خلال تركيز السلطات في أيديهم وهو ما يحدث في الغالب بإعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية . وفي الموجة المضادة الأولى ، قامت الانقلابات العسكرية بإنهاء النظم الديمقراطية في دول شرق أوروبا الجديدة وفي اليونان والبرتغال والأرجنتين واليابان . وفي الموجة المضادة الثانية أنهت الانقلابات النظم الديمقراطية في العديد من دول أمريكا اللاتينية وأندونيسيا وباكستان واليونان ونيجيريا وتركيا . ووقعت الانقلابات الإدارية في الموجة المضادة الثانية في كوريا والهند والفيليبين . وفي أوروغواي تعاونت القيادة المدنية والعسكرية على إنهاء الديمقراطية عن طريق القيام بانقلاب إدارى عسكرى مشترك .

ثالثا : في عدد من الحالات في كل من الموجتين الأولى والثانية تم إحلال أشكال جديدة تاريخيا من الحكم الشمولى محل الأنظمة الديمقراطية . وتميزت

الفاشية عن الأنماط الأولى من الشمولية بقاعدتها العريضة وأيديولوجيتها وتنظيمها الحزبى وجهودها لاختراق معظم طبقات المجتمع والسيطرة عليها . وكانت الشمولية البيروقراطية تختلف عن الأشكال الأولى من الحكم العسكرى في أمريكا اللاتينية بصورتها المؤسسية واستمرارها غير المحدود وبسياساتها الاقتصادية . وكانت إيطاليا وألمانيا في العشرينيات والثلاثينيات ، والبرازيل والأرجنتين في الستينيات والسبعينيات هي الدول الرائدة في اتخاذ الأشكال الجديدة من الحكم غير الديمقراطى وفي تقديم الأمثلة التى سعت الفئات غير الديمقراطية في الدول الأخرى إلى اتباعها . وكان كلا هذين النمطين من الشمولية في الحقيقة رد فعل لتطورات اجتماعية واقتصادية ومنها اتساع نطاق الحشد الاجتماعى والمشاركة السياسية في أوروبا وانقضاء مرحلة البديل المستورد القائم على قاعدة شعبية والخاصة بالتنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية .

إن أسباب الموجتين المضادتين الأوليين وأنماطهما لا تقدم تنبؤات عن أسباب موجة مضادة وثالثة وأنماطها . إلا أن التجارب السابقة تقدم بعض الأسباب المحتملة لها :

١ - الفشل المستمر للنظم الديمقراطية في العمل بكفاءة قد يؤدي إلى تقويض دعائمها . ففي أواخر القرن العشرين ، سقطت الشرعية عن المصادر الأيديولوجية غير الديمقراطية الكبرى للشرعية - وأوضحها الشيوعية الماركسية . وكان القبول العام للمعايير الديمقراطية يعنى أن الحكومات الديمقراطية كانت أقل اعتمادا على شرعية الأداء عما كانت عليه فيما مضى . إلا أن العجز المستمر عن توفير الرخاء والرفاهية والمساواة والعدالة والنظام الداخلى أو الأمن الخارجى يمكن أن يقوض دعائم شرعية الحكومات الديمقراطية في النهاية . وبخفوت ذكريات الفشل الشمولى تزايدت احتمالات التذمر من الفشل الديمقراطى .

٢ - يمكن أن يكون الانهيار الاقتصادي الدولي العام على غرار ما حدث عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ سببا في تقويض دعائم شرعية الديمقراطية في العديد من الدول . وقد نجحت معظم الديمقراطيات من « الكساد الكبير » في الثلاثينيات وظلت قائمة . إلا أن بعضها انهار ويحتمل أن ينهار بعض آخر في رد فعل لكارثة اقتصادية مماثلة في المستقبل .

٣ - إن التحول إلى الشمولية على يد قوة كبرى ديمقراطية أو في طريقها إلى الديمقراطية قد تؤدي إلى إطلاق ظاهرة كرات الثلج في دول أخرى . وقد يؤدي تغيير المسار باتجاه الشمولية في روسيا أو الاتحاد السوفيتي إلى آثار مضطربة في التحول الديمقراطي في سائر الجمهوريات السوفيتية وبلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا ومنغوليا وربما في بولنده والمجر وتشيكوسلوفاكيا . وقد تؤدي إقامة نظام شمولى في الهند إلى إفراز ظاهرة مماثلة في سائر دول العالم الثالث .

٤ - وحتى إن لم تنقلب دولة رئيسية عائدة إلى الشمولية ، فإن التحول إلى الدكتاتورية في عدد من الدول حديثة العهد بالديمقراطية نظرا لافتقاره إلى الشروط المعتادة للديمقراطية يمكن أن يؤدي إلى تقويض دعائم الديمقراطية في دول أخرى تتوفر فيها هذه الشروط . ويعد هذا قلبا لظاهرة كرات الثلج .

٥ - إذا ما قامت دولة غير ديمقراطية بتطوير قوتها وبدأت في التوسع خارج حدودها ، فإن هذا قد يحرك الحركات الشمولية في دول أخرى أيضا . ويكون هذا التحريك قويا إذا ما أنزلت الدولة الشمولية التوسعية هزيمة عسكرية بواحدة أو أكثر من الدول الديمقراطية في عملية التوسع . وكانت القوى الرئيسية التي حققت تطورا اقتصاديا في الماضى تميل أيضا إلى التوسع الإقليمى . فإذا استعادت الصين حكمها الشمولى وحققت تطورا اقتصاديا في العقود القادمة ومدت نفوذها وهيمنتها في شرق آسيا ، فقد تضعف النظم الديمقراطية بشرق آسيا إلى درجة كبيرة .

٦ - كما حدث في العشرينيات والستينيات فمن الممكن أن تظهر أشكال متباينة من الشمولية من جديد وقد تبدو ملائمة للعصر . وهناك عدة احتمالات في هذا الصدد :

(أ) يمكن أن تتحول القومية الشمولية إلى ظاهرة مألوفة بدول العالم الثالث وبأوروبا الشرقية أيضا . فهل كانت ثورات ٨٩ - ١٩٩٠ في دول أوروبا الشرقية تعد حركات ديمقراطية معادية للشيوعية ، أم حركات قومية معادية للسوفيت ؟ إن كانت الأخيرة ، فمن الممكن أن تعود الأنظمة القومية الشمولية إلى بعض هذه الدول .

(ب) كانت الأصولية الدينية سائدة كأوضح ما تكون في إيران ، إلا أن كلا من الحركات الأصولية السنية والشيعة قد تصل إلى السلطة في دول أخرى . وكانت الحركات الأصولية اليهودية والهندوسية والمسيحية على نفس الدرجة من القوة . ويمكن القول إن معظم الحركات الأصولية تعادى الديمقراطية لأنها تقصر المشاركة السياسية على من يتبعون عقيدة دينية محددة .

(ج) قد تتطور الشمولية العرقية في الدول الفقيرة والغنية على السواء كرد فعل لتواري الميول الديمقراطية . فإلى أى مدى يمكن أن يصل الاستقطاب الاجتماعى الاقتصادى قبل أن تصبح الديمقراطية مستحيلة ؟

(د) قد تظهر الدكتاتوريات الشعبية في المستقبل كما ظهرت في الماضى كرد فعل تجاه حماية الديمقراطية لحقوق الملكية وما إليها من أشكال الامتيازات . ففى الدول التى لا تزال مسألة إيجارات الأراضى تمثل مشكلة فيها ، فإن عجز الديمقراطيات عن تنفيذ إصلاح زراعى قد يؤدي إلى اللجوء للشمولية .

(هـ) قد تظهر الدكتاتوريات الطائفية في الديمقراطيات وتشارك فيها جماعة أو جماعتان عرقيتان أو عنصريتان أو دينيتان .

فكما هو الحال في أيرلنده الشمالية وجنوب أفريقيا وسريلانكا وغيرها قد تسعى إحدى الفئات إلى فرض سيطرتها على المجتمع بأسره .

وكل هذه الأنماط الشمولية كانت قائمة في الماضي . ولا يستبعد أن تظهر أنماط جديدة من ابتكار البشر في المستقبل . ومن الاحتمالات قيام دكتاتوريات الكترونية تكنوقراطية تستند شرعيتها إلى القدرة على السيطرة على المعلومات ووسائل الإعلام والاتصالات المعقدة . واحتمالات عودة أى من هذه الأنماط الشمولية القديمة والجديدة غير كبيرة ؛ ويصعب أن نحدد إستحالة أى منها أيضا .

مزيد من التحول الديمقراطي

العقبات والفرص

لم تكن الديمقراطية قائمة في ثلثي دول العالم تقريبا في عام ١٩٩٠ . وهذه الدول تندرج في فئات جغرافية ثقافية أربع هي :

١ - أنظمة ماركسية محلية تشمل الاتحاد السوفيتي حيث حدث التحول الليبرالي في الثمانينيات وتوفرت الحركات الديمقراطية في العديد من الجمهوريات ، إلا أن القوى المحافظة ظلت على قوتها .

٢ - الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى ، وقد ظلت باستثناءات قليلة إما دكتاتوريات فردية أو أنظمة عسكرية أو أنظمة أحادية الأحزاب أو مزيج من هذه جميعا .

٣ - الدول الإسلامية الممتدة من المغرب حتى أندونيسيا حيث لا تتوفر الديمقراطية باستثناء تركيا وباكستان (ولو أن عددا من هذه الدول اتجه إلى التحول الليبرالي في عام ١٩٩٠) .

٤ - دول شرق آسيا من بورما إلى جنوب شرق آسيا إلى الصين وكوريا الشمالية وتشمل أنظمة شيوعية وأخرى عسكرية ودكتاتوريات فردية ودولتين شبه ديمقراطيتين هما تايلاند وماليزيا .

ويمكن أن تنقسم القوى المؤيدة للتحول الديمقراطي والعقبات التي تعترض طريقه إلى ثلاثة أقسام رئيسية سياسية وثقافية واقتصادية في هذه الدول .

السياسة

من العقبات السياسية الهامة التي تعترض طريق المزيد من عمليات التحول الديمقراطي غياب التجربة الحقيقية مع الديمقراطية عن هذه الدول التي ظلت على الشمولية في التسعينيات . وكانت ٢٣ دولة من الدول التسع والعشرين التي تحولت إلى الديمقراطية بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ قد عرفت الديمقراطية في الماضي . ولا يدعى مثل هذه التجارب الماضية إلا قليل من الدول التي كانت غير ديمقراطية بحلول عام ١٩٩٠ ، وتشمل عدة دول « مرتدة » من دول الموجة الثالثة (السودان ونيجيريا وسورينام وربما باكستان) ، وأربع دول « مرتدة » عن تاريخها السياسي من دول الموجة الثانية ولم تتحول من جديد إلى الديمقراطية في الموجة الثالثة (لبنان وسريلانكا وبورما وفيجي) وثلاث دول تحولت إلى الديمقراطية في الموجة الأولى وحال التدخل السوفيتي دون عودة التحول الديمقراطي إليها مع نهاية الحرب العالمية الثانية (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) . أما بقية الدول غير الديمقراطية ويبلغ عددها تسعين أو أكثر في عام ١٩٩٠ فقد افتقرت إلى أية تجربة تذكر مع الديمقراطية . لكن ذلك لا يمثل مانعا حاسما أمام التحول الديمقراطي . ولكن إذا استثنينا المستعمرات السابقة ، نجد أن كل الدول التي تحولت إلى الديمقراطية بعد ١٩٤٠ كانت

تجربة سابقة ما مع الديمقراطية . فهل تستطيع الدول التى تفتقر إلى هذه التجربة أن تتحول إلى الديمقراطية مستقبلا ؟

هناك عقبة واحدة من المحتمل أن تختفى فى عدة دول فى التسعينيات . فالزعماء الذين يقيمون الأنظمة الشمولية أو الذين يظلون فى السلطة طويلا فى مثل هذه الأنظمة عادة ما يتحولون إلى متشددين يعارضون أى تحول ديمقراطى . ولا بد أن يحدث نوع ما من التغيير فى الزعامة داخل النظام الشمولى قبل التحرك نحو الديمقراطية . وسيحدث مثل هذا التغيير فى بعض الأنظمة الشمولية فى التسعينيات . فالزعماء الذين ظلوا فى السلطة طويلا فى عام ١٩٩٠ فى الصين وساحل العاج ومالاوى كانوا فى الثمانينات من أعمارهم ؛ وكان الزعماء فى كل من بورما وكوريا الشمالية وليسوتو وفيتنام فى السبعينات من أعمارهم ؛ وكان زعماء كوبا والمغرب وسنغافورة والصومال وسوريا وتزانيا وزامبيا فى الستين . وسيؤدى موت هؤلاء الزعماء أو رحيلهم عن السلطة إلى إزالة عقبة من طريق التحول الديمقراطى فى بلادهم ، ولكن لا يؤدى بالضرورة إلى التحول .

حدث التحول الديمقراطى بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ فى دكتاتوريات فردية وأنظمة عسكرية وأنظمة ذات حزب واحد . إلا أن التحول الديمقراطى الكامل لم يحدث فى الدول الشيوعية ذات الحزب الواحد التى نتجت عن الثورة الديمقراطية . وكان التحول الليبرالى فى طريقة فى الاتحاد السوفيتى ، وربما يؤدى ذلك إلى تحول ديمقراطى كامل فى روسيا . وفى يوغوسلافيا ، كانت الحركات الديمقراطية فى طور البدء فى كل من سلوفينيا وكرواتيا ، ولكن كانت الثورة الشيوعية اليوغوسلافية ثورة صربية بالدرجة الأولى ، ويغلف الشك مستقبل الديمقراطية فى صربيا .

وكانت ألبانيا تبدو فى عام ١٩٩٠ على مشارف الانفتاح ؛ أما فى الصين وفيتنام ولاوس وكوبا وأثيوبيا والأنظمة الماركسية التى أفرزتها الثورات فقد قررت

البقاء كما هى . وكانت الثورات فى تلك الدول قومية وشيوعية على السواء ، وبالتالي فقد ارتبطت الشيوعية بالهوية القومية طالما لم تكن الدول ضمن دول أوروبا الشرقية التى خضعت للاحتلال السوفيتى . فهل كانت العقبات التى وقفت فى طريق التحول الليبرالى فى هذه الدول من أصل النظام وطبيعته وبقاء الزعماء فى السلطة لمدة طويلة (فى بعض الحالات) أم أنها تعود إلى فقرها وتخلفها الاقتصادى ؟

ومن العقبات الكؤود التى حالت دون التحول الديمقراطى أيضا غياب أو ضعف الالتزام الحقيقى بالقيم الديمقراطية بين الزعماء السياسيين فى آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط . وحين يخرج هؤلاء الزعماء من مناصبهم ، نجد لديهم ما يكفى من الأسباب للدفاع عن الديمقراطية . ويأتى اختبار مدى التزامهم بالديمقراطية حين يكونون فى السلطة لا يزالون . فكانت الأنظمة الديمقراطية بأمريكا اللاتينية تتم الإطاحة بها بانقلابات عسكرية فى العادة . وقد حدث ذلك بالطبع فى الشرق الأوسط وآسيا ؛ إلا أن القادة المنتخبين أنفسهم فى هذه المناطق كانوا مسئولين عن سقوط الديمقراطية ، ومنهم سينغان وبارك تشونغ هى فى كوريا وعدنان مندرس فى تركيا وأنديرا غاندى فى الهند وفرديناند ماركوس فى الفيليبين وسوكارنو فى أندونيسيا .

كان هؤلاء الزعماء قد فازوا بالسلطة من خلال أنظمة انتخابية ثم انقلبوا عليها واستغلوا سلطاتهم فى تقويض دعائم النظام كله . فكان التزامهم بالقيم والممارسات الديمقراطية ضعيفا . وحتى حين كان قادة آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط يولون قدرا من الالتزام بالمبادئ الديمقراطية كانوا يفعلون ذلك على مضض . كما أن آسيا وأفريقيا لم تفرخ كثيرا من رؤساء الحكومات الذين ينادون بالديمقراطية . وأسباب ذلك ترجع إلى الناحية الثقافية والموروث الثقافى .

الموروث الثقافي

هناك رأى يرى أن الموراث الثقافية التاريخية الكبرى في العالم تتفاوت بحدة في مدى ملاءمة توجهاتها وقيمها ومعتقداتها وأنماط السلوك فيها لنمو الديمقراطية . فالموروث الثقافي المعادى للديمقراطية يعوق انتشار المعايير الديمقراطية في المجتمع وينكر شرعية المؤسسات الديمقراطية ، وبالتالي فهو يحول دون قيام هذه المؤسسات بمهامها . والبحث في الثقافة يأتي في صورتين . تنحس النسخة التقييدية على أن الثقافة الغربية وحدها هي التى تهيم المجال لنمو المؤسسات الديمقراطية ، وتعد الديمقراطية بالتالى غير ملائمة للمجتمعات غير الغربية . كان هذا الرأى مطروحا صراحة في بواكير الموجة الثالثة من جانب جورج كينان . فالديمقراطية في رأيه هي شكل للحكم « تطور في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في شمال غرب أوروبا ثم انتقل إلى سائر دول العالم ومنها أميركا الشمالية حيث استقرت شعوب من شمال غرب أوروبا ، سحاء في شكل مستوطنين أصليين أو مستعمرين ، ووضعوا أسس الحكم المدني » . والديمقراطية بالتالى ليس لها إلا « مساحة زمانية ومكانية ضيقة ولا بد من تقديم الشواهد على أنها النمط الطبيعي لحكم الشعوب خارج هذه المساحة الضيقة » . لذا « فليس هناك من سبب يدعو إلى افتراض أن السعى إلى تطبيق معايير الديمقراطية سيكون هو أفضل شىء بالنسبة لهذه الشعوب » (٨) . موجز القول إن الديمقراطية في هذا الرأى لا تتناسب إلا مع الدول الشمالية الغربية وربما وسط أوروبا وما خرج عنها من مستوطنين . والحقيقة أن الشواهد التى تدعم هذا الرأى قوية لكنها ليست مقنعة تماما :

George Kennan, *The Cloud of Danger* (Boston, 1977), pp. 41-43.

(٩)

١ - إن الديمقراطية الحديثة نشأت في الغرب .

٢ - معظم الدول الديمقراطية منذ بدايات القرن التاسع عشر هي دول غربية .

٣ - انتشرت الديمقراطية خارج نطاق شمال المحيط الأطلنطى في المستعمرات البريطانية السابقة وفي الدول التى تعرضت لنفوذ أميركى طاع وأخيرا في المستعمرات الإيبيرية السابقة بأميركا اللاتينية .

٤ - إن الدول الديمقراطية التسع والعشرين التى كانت في قلب الموجة المضادة الثانية عام ١٩٧٣ كانت تشمل عشرين دولة أوربية غربية ومستوطنات أوربية ودول أميركية لاتينية وثمانى مستعمرات بريطانية سابقة واليابان .

٥ - إن الدول الديمقراطية الثمانى والخمسين في عام ١٩٩٠ تشمل سبعا وثلاثين دولة أوربية غربية ومستوطنة أوربية ودولة أميركية لاتينية ومستعمرة استرالية وست دول أخرى (اليابان وتركيا وكوريا الجنوبية ومنغوليا وناميبيا والسنغال) . وكانت عشرين دولة من الدول الثلاثين التى تحولت إلى الديمقراطية في الموجة الثالثة إما دولا غربية أو دولا سيطر عليها النفوذ الغربى .

ولهذا الرأى الذى يركز على الثقافة الغربية نتائجها بالنسبة للتحويل الديمقراطى في البلقان والاتحاد السوفيتى . فكانت هذه المناطق تاريخيا جزءا من الامبراطوريتين القيصريّة والعثمانية حيث سادت الأرثوذكسية والإسلام والمسيحية غير الغربية (*) . وهى مناطق لم تتعرض للتراث الثقافى الغربى بدرجة كبيرة ولم يكن لها ما للغرب من تجارب مع الإقطاع والنهضة والحركة الإصلاحية والتنوير والثورة الفرنسية والليبرالية . وكما يقول وليسم والاس ، ربما أدت نهاية

(*) إذن كيف تحولت تركيا نفسها إلى الديمقراطية على حسب قول المؤلف قبل عدة سطور إذا كانت الأديان « غير الغربية » تحول دون قيام الديمقراطية ؟ وأجدنى أتساءل أيضا ، هل المسيحية دين غربى أصلا ؟ أم هى مجرد محاولة للإصاق كل نقيصة بكل ما هو غربى ؟ (المترجم) .

الحرب الباردة وزوال الستار الحديدي إلى تحويل الخط السياسي الفاصل شرقا إلى حدود الأراضي المسيحية في عام ١٥٠٠. ويبدأ هذا الخط من الشمال إلى الجنوب على طول الحد الفاصل تقريبا بين فنلندا وروسيا، والحدود الشرقية لجمهوريات البلطيق ويخترق روسيا البيضاء وأوكرانيا ليفصل أوكرانيا الكاثوليكية الغربية عن أوكرانيا الأرثوذكسية الشرقية، ثم يتجه جنوبا ثم ينحرف غربا في رومانيا ويقطع ترانسلفانيا عن بقية البلاد، ثم يتجه إلى يوغوسلافيا على الخط الفاصل بين سلوفانيا وكرواتيا من ناحية وبين سائر الجمهوريات من ناحية أخرى^(٩). وقد يفصل هذا الخط اليوم بين المناطق التي ستقوم فيها الديمقراطية وبين المناطق التي لن تقوم لها فيها قائمة.

وهناك نسخة أقل حدة من عقبة الموروث الثقافي ترى أن المسألة ليست أن ثقافة ما أو أخرى تلائم الديمقراطية وتتقبلها وإنما أن هناك ثقافة ما أو بعض الثقافات تعادي الديمقراطية. والثقافتان الأكثر شهرة في هذا الصدد هما الكونفوشية والإسلامية. وهناك ثلاثة أسئلة تحدد ما إذا كانت هاتان الثقافتان تقفا حجر عثرة في طريق التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. أولا، إلى أي مدى يبلغ عداء المبادئ والتعاليم الكونفوشية والإسلام للديمقراطية؟ ثانيا، إذا ثبت أنها كذلك فكيف قامت هاتان الثقافتان بتعويق تقدم الديمقراطية؟ ثالثا، إن كانتا قد أعاقتا تقدمها فإلى أي مدى سيواصل إعاقتها مستقبلا؟

الكونفوشية: ليس هناك خلاف بين الباحثين حول تميز التراث الكونفوشي إما باللاديمقراطية أو معاداة الديمقراطية. وكان العنصر المعتدل الوحيد هو أن السياسة الصينية القديمة كانت تتيح المجال للموهبين دون

William Wallace, *The Transformation of Western Europe* (London, (٩) 1990), p. 16.

اعتبار خلفيتهم الاجتماعية؛ لكن هذا ليس معناه الديمقراطية. فلا أحد يصف الجيش اليوم بالديمقراطية لمجرد أن ضباطه يرقون على أساس قدراتهم. وكانت الكونفوشية الصينية الكلاسيكية ومشتقاتها في كوريا وفيتنام وسنغافورة وتايوان ونسختها المنقحة في اليابان تؤكد على الجماعة فوق الفرد، وعلى السلطة قبل الحرية وعلى المسئوليات قبل الحقوق. وكانت المجتمعات الكونفوشية تفتقر إلى وجود حقوق للأفراد في مواجهة الدولة؛ وحتى إن وجدت فهي من صنع الدولة. فكان التوافق والتعاون مقدما على الاختلاف والتنافس. ويعد الحفاظ على النظام والاحترام ومراعاة التدرج الهرمي من القيم الرئيسية. وكان صراع الأفكار والجماعات والأحزاب ينظر إليه على أنه شيء خطير وغير مشروع. والنقطة الأهم هي أن الكونفوشية تدمج المجتمع والدولة معا ولا تقر بأية شرعية للمؤسسات الاجتماعية المستقلة بهدف تحقيق التوازن في الدولة على المستوى القومي^(*).

ولم يكن في الصين القديمة مفهوم الفصل بين ما هو مقدس عما هو دنيوي وبين ما هو روحاني عما هو مادي. وكانت الشرعية السياسية في الصين الكونفوشية تركز على «التفويض السماوي» الذي يحدد مفاهيم السياسة بالمعايير الأخلاقية. ولم تكن ثمة أسس شرعية تحدد حدود السلطة لأن السلطة والأخلاق كانا شيئا واحدا^(١٠).

(*) من الواضح أن المؤلف يحاكم نظاما كان قائما منذ آلاف السنين في ضوء مفاهيم وأحكام حديثة. وهل لو تساءلنا عن العلاقة بين المجتمع والدولة - إن وجدت - في أية ثقافة غربية قديمة، فهل نخرج بما هو أكثر مما وجد في الكونفوشية؟ بعبارة أخرى، هل كانت هذه العلاقة وهذه المؤسسات التي يتحدث عنها الكاتب موجودة في الغرب ولو في القرن السابع عشر؟ (المترجم).

Yu-sheng Lin, "Reluctance to Modernize", in *Confucianism and Modernization*, ed. Joseph Liang (Taipei, 1987), p. 25. (١٠)

البنك الدولي) التي ليس بها نظام سياسى ديمقراطى ، وكان زعيم البلاد ملتزما بالقيم الكونفوشية فى مواجهة الديمقراطية الغربية . فكان « سوق الفكر يؤدى أحيانا إلى إراقة الدماء بدلا من التنوير » على حد قول لى كوان ييو . وفى الثمانينيات ، أعطى لى كوان ييو الأولوية فى بلاده للارتقاء بتعاليم الكونفوشية^(١٢) . واتخذت إجراءات مشددة لقمع المنشقين ومنع المنشورات التى تنتقد الحكومة وسياساتها . وهكذا كانت سنغافورة دولة كونفوشية شمولية ضمن الدول الغنية بالعالم . فهل يبقى الأمر على ما هو عليه بعد لى كوان ييو ؟ .

فى أواخر الثمانينيات ، تحركت كل من تايوان وكوريا باتجاه الديمقراطية . وكانت تايوان تاريخيا جزءا هامشيا من الصين . واحتلها اليابانيون مدة خمسين عاما ، وثار سكانها عام ١٩٤٧ على فرض الهيمنة الصينية ، وحلت الحكومة القومية فى عام ١٩٤٩ ولقيت الهزيمة على يد الشيوعيين . وجعلت هذه الهزيمة من المستحيل على الزعماء القوميين أن يحتفظوا بالصورة المتغطرة المرتبطة بالأفكار الكونفوشية التقليدية عن السلطة . وأدت التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة إلى ضعف الكونفوشية التقليدية . وكان ظهور طبقة من رجال الأعمال بين أهالى البلاد سببا فى إيجاد مصدر للقوة والثروة مستقل عن الدولة ويسيطر عليه رجال من أهل البلاد ، مما أدى إلى تغيير جوهرى فى الموروث الثقافى السياسى الصينى مما لم يحدث فى كوريا وفيتنام ولا فى اليابان^(١٣) . وفى أواخر الثمانينيات أدت ضغوط التغيير الاقتصادى والاجتماعى إلى التحرك تدريجيا نحو الانفتاح السياسى .

وفى كوريا ، كان الموروث الثقافى الكلاسيكى يتضمن عناصر للتغيير والمساواة ، إلا أنه كان يتضمن أيضا مكونات كونفوشية لا تساعد على

Economist, April 23, 1988, p. 37.

(١٢)

Lucian Pye With Mary Pye, Asian Power and Politics, (Cambridge, (١٣) 1985), pp. 232-36.

كانت المجتمعات الكونفوشية تمثل بيئة معادية للديمقراطية . ولم تتوفر تجارب الحكم الديمقراطى فى شرق آسيا إلا فى دولتين هما اليابان والفيليبين قبل عام ١٩٩٠ . وفى كلتا هاتين الحالتين ، كانت الديمقراطية ناتجة عن النفوذ الأمريكى . كما أن الفيليبين دولة كاثوليكية ولا وجود للكونفوشية فيها عمليا . وفى اليابان ، أعيد تفسير المبادئ الكونفوشية وتم دمجها مع التراث الثقافى المحلى . أما الصين الأم فلم تكن لها أية تجارب مع الحكم الديمقراطى ، ولم تلق الديمقراطية الغربية تأييدا إلا بين صفوف بعض المنشقين الراديكاليين . وحتى النقاد الديمقراطيون لم يخرجوا عن العناصر الرئيسية للموروث الكونفوشى^(١١) .

وكان المسئولون عن تحديث الصين من أنصار « اللينينية الكونفوشية » . وفى أواخر الثمانينيات حين أدى النمو الاقتصادى السريع فى الصين إلى إفراز سلسلة جديدة من المطالبة بالإصلاح السياسى والديمقراطية من جانب الطلاب المثقفين والفئات الحضرية من الطبقة المتوسطة تمثل رد فعل القيادة الشيوعية فى أسلوين . أولا ، قدمت نظرية عن « الشمولية الجديدة » القائمة على تجربة كل من تايوان وسنغافورة وكوريا ويبررها القول بأن دولة فى مثل هذه المرحلة من التنمية الاقتصادية لا يصلح لها إلا الشمولية لتحقيق التوازن للنمو الاقتصادى واحتواء النتائج المترتبة على التنمية . ثانيا ، قامت القيادة بقمع الحركة الديمقراطية فى بكين وغيرها بصورة عنيفة فى صيف ١٩٨٩ .

وكان الاقتصاد فى الصين يدعم التراث الثقافى فى مواجهة الديمقراطية . أما فى سنغافورة وتايوان وكوريا فقد أدى النمو الاقتصادى القياسى إلى قيام قاعدة تركز إليها الديمقراطية فى أواخر الثمانينيات . وفى هذه الدول اصطدم الاقتصاد بالموروث الثقافى فى تشكيل عملية التنمية السياسية . وفى ١٩٩٠ ، كانت سنغافورة هى الدولة الوحيدة غير النفطية ذات « الدخل العالى » (بتعبير

Daniel Kelliher, "The Political Consequences of China's Reforms", (١١) Comparative Politics 18 (July 1986), pp. 488-90.

الديمقراطية ومنها التراث الشمولى وحكم الطاغية . فكان الناس على حد قول أحد الباحثين الكوريين « ينظرون إلى القيادة انتظارا للتوجيهات لكى يعيشوا » . وكان التسامح مع المعارضين لا وجود له ، وكان الخروج عن السلف يعد خيانة . فلا يتحدث العلماء الكونفوشيون عن تقديم تنازلات أو تصالح أبدا . « بل كان عليهم أن يحتفظوا بنقاء الضمير »^(١٤) . وفى أواخر الثمانينيات ، أدى التحول الحضري والتعليم ونمو الطبقة المتوسطة وانتشار المسيحية إلى إنهاء الكونفوشية كعقبة فى طريق الديمقراطية فى كوريا . إلا أنه لم يتضح بعد ما إذا كان الصراع بين التراث القديم والرخاء الجديد سينتهى بانتصار أى منهما .

يبدو أن التفاعل بين التقدم الاقتصادى والتراث الثقافى الآسيوى قد أفرز تنوعا شرق آسيوى متميزا من المؤسسات الديمقراطية . وبدءا من ١٩٩٠ ، لم يحدث التحول إلى حكم انتخابى شعبى فى شرق آسيا إلا فى الفيلين . وكان النموذج الأصل هو اليابان التى تعد ديمقراطية بلا شك . ثم بدأت الديمقراطية اليابانية فى الانتشار فى شرق آسيا . ففى عام ١٩٩٠ ، خرج حزبان من أحزاب المعارضة الثلاثة مع الحزب الحاكم ليشكلوا كتلة سياسية تهدف إلى إقصاء الحزب المعارض المتبقى عن تحقيق أية قوة قومية لها وزنها . وبرر الرئيس روتاي ووه هذه الخطوة بالحاجة إلى « تحقيق الاستقرار السياسى » و « مواجهة انفجار الكبت الطويل للصراع بين الطبقات والأجيال والأقاليم »^(١٥) . وفى أواخر الثمانينيات ، كانت التنمية الديمقراطية فى تايوان تتحرك باتجاه إقامة نظام انتخابى يبقى حزب كوو ميتنانج هو المسيطر فيه والحزب التقدمى الديمقراطى فى موقع المعارضة على الدوام . وفى ماليزيا ، سيطر تحالف الأحزاب الثلاثة

New York Times, Dec. 15, 1987, p. A14.

Economist, January 27, 1990, p. 31; New York Times, January 23, 1990, p. 1.

الكبرى من الملايو والصينيين والهنود على السلطة ضد كل المنافسين من الخمسينيات وحتى الثمانينيات . وفى منتصف الثمانينيات ، قام نائب لى كوان ييو فى سنغافورة بتعزيز أسس نظام مماثل للنظام الحزبى^(١٦) .

من أبرز معايير الديمقراطية التنافس المتساوى والحر من أجل الحصول على الأصوات بين الأحزاب السياسية دون تخويف أو تقييد من جانب الحكومة لأى من أحزاب المعارضة . ولا شك أن اليابان قد وفّت بهذا المعيار منذ عشرات السنين ؛ فحصلت الصحافة على حريتها وكذلك حرية الكلام والاجتماع والتنافس المتساوى فى الانتخابات . أما فى سائر الدول الآسيوية ذات الحزب المسيطر فقد خلت الساحة لسنوات طويلة للحكومة وحدها . وفى نهاية الثمانينيات ، تغيرت الظروف فى بعض هذه الدول . ففى عام ١٩٨٩ ، عجز الحزب الحاكم فى كوريا عن الفوز بالسيطرة على المجلس التشريعى . وربما كان هذا العجز سببا رئيسيا فى اندماجه التالى مع اثنين من خصومه . وفى تايوان ، تم رفع القيود عن المعارضة تدريجيا . لذا فمن الممكن أن تنضم دول شرق آسيوية أخرى إلى اليابان فى خلو الساحة أمام أحزاب أخرى غير الحزب الحاكم . وفى عام ١٩٩٠ قامت أنظمة الحزب المسيطرة فى شرق آسيا بتغطية فراغ بين الديمقراطية والشمولية اتخذت اليابان أحد طرفيه وأندونيسيا الطرف الآخر ، واتخذت كل من كوريا وتايوان وماليزيا وسنغافورة موقعا وسطا فى ذلك الترتيب .

يمكن إذن لهذا النظام أن يفى بمتطلبات الديمقراطية ، إلا أنه قد يختلف بدرجة كبيرة عن النظم الديمقراطية السائدة فى الغرب . ففى الديمقراطيات الغربية ، يفترض أن الأحزاب السياسية والتحالفات لا تتنافس على السلطة بحرية وعلى درجة كاملة من المساواة وحسب ، بل ويمكن أن تتداول السلطة

Goh Chok Tong, in New York Times, August 14, 1985, p. A13. (١٦)

فيما بينها . وفي بعض مجتمعات الغرب ، كالسويد مثلاً ، ظل حزب واحد في السلطة خلال عدة انتخابات . لكن هذا هو الاستثناء . ويبدو أن أنظمة شرق آسيا ذات الحزب المسيطر قد تتضمن تنافساً على السلطة دون تداولها ، والمشاركة في الانتخابات مكفولة للجميع ، لكن المشاركة في تولي السلطة قاصرة على من ينتمون إلى الحزب المسيطر . إنها ديمقراطية دون تداول للسلطة . والمشكلة المحورية في مثل هذا النظام هي تحديد الحدود بين « منظمة الحزب المسيطر وبين درجة التسامح مع شكل من أشكال المعارضة »^(١٧) . ويمثل هذا النوع من الأنظمة السياسية نوعاً من تكييف الممارسات الديمقراطية الغربية لكي تتلاءم مع المبادئ السياسية الآسيوية أو الكونفوشية ، والمؤسسات الديمقراطية تعمل لا على دفع المبادئ الغربية قدماً في التنافس والتغيير ، بل على الارتقاء بالقيم الكونفوشية من إجماع واستقرار .

والأنظمة الديمقراطية الغربية تعتمد بدرجة أقل على شرعية الأداء منها في الأنظمة الشمولية لأن الفشل في الآراء يرجع إلى القائمين على النظام لا إلى النظام نفسه ، ويؤدي طرد القائمين على النظام أو إحلالهم بغيرهم إلى تجديد النظام . وتتميز دول شرق آسيا التي تبنت نموذج الحزب المسيطر من الديمقراطية بأنها حققت سجلاً غير متكافئ من النجاح الاقتصادي من الستينيات إلى الثمانينيات . فماذا يحدث إن أو عندما يخفى معدل نمو الناتج القومي الإجمالي الذي يبلغ ٨٪ وتتصاعد معدلات البطالة والتضخم وما إلى ذلك من أشكال الإخفاق الاقتصادي ويستخدم الصراع الاجتماعي والاقتصادي في الديمقراطية الغربية يكون رد الفعل عزل القائمين على النظام . أما في

Lucian Pye With Mary Pye, Asian 1986-An Exceptional Year, Freedom (١٧) at Issue 94 (January-February 1987), p. 15.

ديمقراطية الحزب المسيطر فإن هذا معناه قيام تغيير ثوري في نظام سياسي قائم على افتراض وجود حزب واحد في السلطة وسائر الأحزاب خارجها .

وإن كانت بنية التنافس السياسي لا تسمح لذلك بأن يحدث ، فقد يؤدي السخط على الحكومة إلى اندلاع المظاهرات وحركات التمرد ومحاولات تعبئة التأييد الشعبي للإطاحة بالحكومة . ثم تجد الحكومة ما يبرر لها أن تلجأ إلى البطش بالمنشقين وفرض السيطرة الشمولية . إذن فالسؤال هو : إلى أي مدى يمكن للمزيج الشرق آسيوي من الحزب المسيطر والإجراءات الغربية والقيم الكونفوشية أن يدعم النمو الاقتصادي الكبير ؟ وهل يستطيع هذا النظام أن يظل باقياً في حالة حدوث تحول يؤدي إلى كساد اقتصادي طويل المدى ؟

الإسلام : إن « الديمقراطية الكونفوشية » تعد متناقضة في ذاتها ، وليس من الواضح ما إذا كانت « الديمقراطية الإسلامية كذلك أم لا . وتعد المساواة والاختيارية الإدارية من القيم المحورية في الإسلام . فالنمط الثقافي الإسلامي الرفيع في رأي البعض يقدم عدداً من السمات - كالتوحيد وأخلاقيات الحكم والنزعة الفردية والحفاظ على حرفة النص والطهارة وكرهية الكهنوت والتدرج الهرمي - مما يعد ملائماً لمتطلبات الحداثة والتحديث^(١٨) . كما أن هذه الخصائص تتناسب مع متطلبات الديمقراطية . إلا أن الإسلام يرفض أيضاً التمييز بين المجتمع الديني والمجتمع السياسي . من ثم فالمشاركة السياسية مرتبطة بالانتماء الديني . والإسلام في دولة مسلمة ينص على ضرورة أن يكون من يتولى الحكم مسلماً تقياً وأن تكون الشريعة هي القانون وأن يكون للعلماء صوت حاسم في مراجعة السياسات الحكومية وتعديلها .

Ernest Geller, "Up from Imperialism", The New Republic, May 22, (١٨) 1989, pp. 35-36.

ونظرا لأن شرعية الحكومة وسياساتها تنبع من العقيدة الدينية والممارسة الدينية إذن فهي تختلف تماما مع متطلبات السياسة الديمقراطية .

هكذا فإن العقيدة الإسلامية تتضمن عناصر قد تتناسب وقد لا تتناسب مع الديمقراطية . ومن الناحية التطبيقية يمكن القول إنه ليس هناك دولة إسلامية احتفظت بنظام سياسى ديمقراطى لمدة طويلة ، باستثناء تركيا . ففى تركيا ، نحى مصطفى كمال أتاتورك المفاهيم الإسلامية جانبا عن المجتمع والسياسة وسعى بشدة إلى إقامة دولة علمانية حديثة على النمط الغربى ، ولم تكن تجربة تركيا مع الديمقراطية ناجحة بدرجة كبيرة . وفى باكستان ، سعت البلاد إلى إقامة الديمقراطية ثلاث مرات ولم تستمر أية محاولة فيها طويلا . وتحللت الديمقراطية التركية تدخلات عسكرية من حين لآخر ؛ وتحللت الحكم العسكرى والبيروقراطى الباكستانى انتخابات من حين لآخر . والدولة العربية الوحيدة التى قام بها شكل من أشكال الديمقراطية مدة طويلة نسبيا هى لبنان . إلا أن الديمقراطية فى لبنان فى واقع الأمر بلغت حد حكم الأقلية العشائرية وكان ما بين ٤٠ و ٥٠٪ من سكانها من المسيحيين . وما أن أصبح المسلمون أغلبية وبدأوا فى التأكيد على وجودهم ، انهارت الديمقراطية اللبنانية(*) . وفيما بين ١٩٨١ و ١٩٩٠ ، لم يدرج من بين الدول السبع والثلاثين ذات الأغلبية المسلمة ضمن « الدول الحرة » سوى دولتين فى المسح السنوى الذى يقوم به « بيت الحرية » . ويمكن القول إن الإسلام والديمقراطية لا يتفقان من الناحية العملية ، رغم توافقهما من الناحية النظرية(**) .

(*) أرى من جانبى أن الحكم على مسار الأحداث فى دولة بعبارة واحدة يعد مغالطة من جانب المؤلف وتسطيحا ، لكنه مريح له (المترجم) .

(**) يتبع المؤلف ها هنا أيضا أسلوب التسطيح . فماذا لو أجرينا إحصاء مماثلا عن نسبة الدول الديمقراطية بين الدول المسيحية - شاملة أفريقيا - إلى نسبة الدول غير الديمقراطية ؟ النتيجة لغير صالح هذا الرأى الذى ذهب إليه المؤلف . (المترجم) .

كانت حركات المعارضة للنظام الشمولى فى شرق أوروبا وفى أميركا اللاتينية وشرق آسيا تربط بين القيم الديمقراطية الغربية وبين قيم مجتمعاتها . وبالطبع لا يعنى ذلك أنهم جميعا كانوا سيقيمون المؤسسات الديمقراطية إن سنحت لهم الظروف الملائمة . لكنهم على الأقل كانوا يفصحون عن ذلك . أما فى المجتمعات الشمولية فى العالم الإسلامى فكانت الحركات المطالبة بالديمقراطية تتسم بالضعف فى الثمانينيات ، وجاءت أكبر معارضة لها من جانب الأصوليين الإسلاميين .

وفى نهاية الثمانينيات ، أدت المشكلات الاقتصادية مرتبطة بآثار ظاهرة كرات الثلج فى التحول الديمقراطى فى دول أخرى إلى إرخاء الحكومات لقبضتها فى عدة دول إسلامية عن المعارضة وسعت إلى تجديد شرعيتها بإجراء انتخابات . وكان المستفيدون الرئيسيون من هذا الانفتاح السياسى هم الجماعات الأصولية . ففى الجزائر اكتسحت جبهة الخلاص الإسلامية الانتخابات المحلية فى يونيو ١٩٩٠ ، وهى أول انتخابات حرة تجرى فى البلاد منذ استقلالها عام ١٩٦٢ ، وحصلت على ٦٥٪ من أصوات الناخبين وعلى ٣٢ دائرة من مجموع ٤٨ دائرة محلية ، و ١٥٥ من المناصب البلدية والمحليات من مجموع ١٥ ألف منصب . وفى انتخابات الأردن فى نوفمبر ١٩٨٩ ، فاز الأصوليون الإسلاميون بستة وثلاثين مقعدا من مقاعد البرلمان الثمانين ، وفى مصر تم انتخاب عدد من المرشحين المنتمين إلى الإخوان المسلمين بمقاعد برلمانية .

وهناك تقارير تفيد بأن جماعات الأصوليين الإسلاميين فى عدد من الدول كانت تتآمر ضد النظام القائم^(١٩) ، وكانت نتائج الانتخابات بالنسبة للجماعات الأصولية تعكس غياب الأحزاب المعارضة الأخرى إما بسبب قمع الحكومة لها أو نتيجة لمقاطعة الانتخابات من جانبها ، ولكن يبدو أن النزعة

الأصولية تكتسب قوة في دول الشرق الأوسط . ومن بين الفئات التي تبدى تعاطفا مع الأصولية التجار والشباب . ودفعت قوة هذه التوجهات الرؤساء العلمانيين في تونس وتركيا وغيرها إلى اتخاذ سياسات ينادى بها الأصوليون وإلى إبداء إشارات تنم عن الالتزام بتعاليم الإسلام .

وهكذا نرى أن التحول الليبرالي في الدول الإسلامية يدعم نفوذ حركات سياسية واجتماعية له وزنها ويحوم الشك حول التزامها بالديمقراطية . فكان موقف الأحزاب الأصولية في الدول الإسلامية عم ١٩٩٠ يشبه في بعض جوانبه موقف الأحزاب الشيوعية في دول أوروبا الغربية في الأربعينيات ثم في السبعينيات . وهناك تساؤلات مماثلة في هذا الصدد . فهل تستمر الحكومات الحالية فيما بدأتها من انفتاح سياسى وتجري انتخابات تتنافس فيها الجماعات الإسلامية في حرية وتكافؤ ؟ وهل تحصل الجماعات الإسلامية على أغلبية في هذه الانتخابات ؟ وإذا فازوا بالانتخابات ، فهل يسمح الجيش (الذى يعد شديد العلمانية في عدد من الدول منها تركيا والجزائر وباكستان وإندونيسيا) لهم بتشكيل الحكومات ؟ وإذا شكلوا حكومات ، فهل ستتبع سياسات إسلامية راديكالية تقوض دعائم الديمقراطية وتقضى العناصر ذات التوجهات الحديثة في المجتمع ؟

حدود العقبات الثقافية : هناك إذن عوائق عديدة تواجه الديمقراطية

في الدول الكونفوشية والإسلامية . لكن هناك عدة أسباب لحدة هذه العوائق :

أولا ، لم تطرح مثل هذه الأفكار الثقافية فيما مضى . فكما سبق أن أشرنا ، كان هناك من الباحثين من يشير إلى الكاثوليكية على أنها تمثل عقبة في طريق الديمقراطية . ورأى آخرون أن الدول الكاثوليكية لا يحتمل لها أن تتطور اقتصاديا بنفس الصورة التى تطورت بها الدول البروتستانتية . إلا أن الدول الكاثوليكية تحولت إلى الديمقراطية في الستينيات والسبعينيات وحققت

معدلات نمو اقتصادى تفوق ما تحقق في الدول البروتستانتية ، وبنفس الصورة ذهب البعض إلى أن الدول الكونفوشية لا تستطيع أن تحقق تطورا رأسماليا ناجحا . إلا أن هناك جيلا جديدا من الباحثين في الثمانينيات رأى في الكونفوشية سببا رئيسيا لتحقيق نمو اقتصادى مذهل في مجتمعات شرق آسيا . فهل يتحقق ذلك أيضا على المستوى السياسى ؟ إن الآراء التى ترى في بعض الموارد الحضرية عوائق تحول دون تحقيق التطور باتجاه ما أو آخر يجب أن يعاد النظر فيها وأن تحاط بقدر من الشك .

ثانيا ، إن الموارد الثقافية التاريخية الجلييلة كالإسلام والكونفوشية تـ د كائنات معقدة من الأفكار والعقائد والتعاليم والكتابات والافتراضات وأنماط السلوك . وأية ثقافة عظيمة بها بعض العناصر التى تناسب الديمقراطية ، كما أن البروتستانتية والكاثوليكية بها عناصر غير ديمقراطية^(٢٠) . والسؤال هو : ماهى العناصر المناسبة للديمقراطية في الإسلام والكونفوشية وكيف وتحت أية ظروف يمكن أن يتم إلغاء العناصر غير الديمقراطية في هذين التراثين الثقافيين ؟

ثالثا ، حتى إن كان الموروث الثقافى لدولة ما بمثابة عائق في طريق الديمقراطية ، فإن التراث الثقافى يتسم بالدينامية والحركة لا بالسلبية والجمود . فالمعتقدات السائدة والتوجهات الجارية في المجتمع تتغير ، وبينما تحافظ الثقافة السائدة على عناصر الاستمرارية في المجتمع فإنها تختلف اختلافا واضحا عما كانت عليه قبل جيل أو جيلين . ففى الخمسينيات مثلا ، كانت الثقافة الأسبانية توصف عادة بأنها تقليدية وشمولية وهرمية السلطة ودينية المنحى وتركز على مفاهيم الشرف والمكانة الاجتماعية . وفى السبعينيات والثمانينيات ،^(٢٠) وهكذا يمنح المؤلف صكوك الغفران ويمنعها كيفما شاء ، وكان الأولى به أن يشفع أحكامه بالبراهين (المترجم) .

لم يعد لهذه الصفات مكان في وصف التوجهات والقيم الأسبانية . فالتراث الثقافي يتطور ، ولعل التنمية الاقتصادية نفسها هي أهم أسباب التغير الثقافي كما حدث في أسبانيا .

الاقتصاد

إن قليلا من العلاقات بين الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يعد أقوى من العلاقات بين مستوى النمو الاقتصادي ووجود السياسة الديمقراطية فكما سبق أن رأينا ، كان التحول من الشمولية إلى الديمقراطية من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٠ مركزا بشدة في « منطقة انتقالية » عند مستويات الطبقة المتوسطة العليا من التنمية الاقتصادية . والتائج تبدو واضحة . فالفقر يمثل عائقا رئيسيا بل ربما كان أكبر عائق في سبيل التنمية الاقتصادية . ويتوقف مستقبل الديمقراطية على مستقبل التنمية الاقتصادية . والعوائق في طريق التنمية الاقتصادية هي عوائق في طريق اتساع نطاق الديمقراطية .

تلقت التحولات الديمقراطية في الموجة الثالثة دفعة إلى الأمام على أثر النمو الاقتصادي العالمي الهائل في الخمسينيات والستينيات . وقد انتهت هذه الحقبة من النمو مع زيادة أسعار النفط في ٧٣ و ١٩٧٤ . وفيما بين ١٩٧٤ و ١٩٩٠ ، زادت سرعة التحول الديمقراطي حول العالم ، في حين زاد تباطؤ النمو الاقتصادي . فتراجعت معدلات إجمالي الناتج القومي للفرد في السنة في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٩ على النحو التالي :

١٩٦٥ - ١٩٧٣ ٤,٠ ٪

١٩٧٣ - ١٩٨٠ ٢,٦ ٪

١٩٨٠ - ١٩٨٩ ١,٨ ٪

كانت ثمة فوارق كبيرة في معدلات النمو من منطقة إلى أخرى . فظلت معدلات شرق آسيا على ارتفاعها خلال السبعينيات والثمانينيات ، وزادت المعدلات الإجمالية للنمو بجنوب آسيا . ومن ناحية أخرى ، تدهورت معدلات النمو في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا ومنطقة الكاريبي بشدة في السبعينيات والثمانينيات . أما في جنوب الصحراء الأفريقية فقد سقطت هذه المعدلات تماما . وهكذا زادت العقبات الاقتصادية في طريق التحول الديمقراطي في أفريقيا زيادة حادة خلال الثمانينيات . والتوقعات في التسعينيات ليست زاهرة . وحتى إذا تحقق الإصلاح الاقتصادي وخفت أعباء الديون وزادت المساعدات الاقتصادية فإن توقعات البنك الدولي أن يتحقق معدل نمو في إجمالي الناتج القومي للفرد سنويا بنسبة لا تزيد عن نصف في المائة طوال ما تبقى من القرن^(٢١) . وإذا صحت هذه التوقعات فإن العقبات الاقتصادية في طريق التحول الديمقراطي ستبقى سائدة في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية حتى في القرن الحادي والعشرين .

وكان البنك الدولي أكثر تفاؤلا في توقعاته عن النمو الاقتصادي في الصين والدول الديمقراطية بجنوب آسيا . إلا أن المعدلات المتدنية للنمو الاقتصادي في هذه الدول كانت تعني أن الظروف الاقتصادية الملائمة للتحول الديمقراطي ستأخر رغم تحقيق معدل نمو فردي يدور حول ٥,٢ ٪ .

وفي عام ١٩٩٠ ، كانت قلة من الدول غير المصدرة للنفط - سنغافورة والجزائر وجنوب أفريقيا ويوغوسلافيا - قد وصلت إلى مستويات من التنمية الاقتصادية تدخل في نطاق الدخل المرتفع والمتوسط أو ما فوق ذلك حيث يمكن توقع الانتقال إلى منطقة الديمقراطية . وكانت العراق وإيران - وهما دولتان مصدرتان للنفط ويضمّان عددا كبيرا نسبيا من السكان وقدرتا من التنمية

World Bank, World Development Report 1990 (New York, 1990), (٢١) pp. 8-11.

الصناعية - تقعان في هذه المنطقة أيضا . وكانت الشروط المسبقة الاقتصادية اللازمة للتحويل الديمقراطي في هذه الدول متوافرة إلى حد ما ، إلا أن التحويل الديمقراطي لم يحدث فيها . وكانت هناك ثمانى عشرة دولة ذات حكومات غير ديمقراطية على مستوى أقل قليلا من النمو الاقتصادى - أى الدول التى أدرجها البنك الدولى ضمن نوعية الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض والتى حققت إجمالى ناتج قومى فردى يتراوح بين ٥٠٠ و ٢٢٠٠ دولار فى عام ١٩٨٨^(٢٢) . ومن هذه الدول دولتان هما لبنان وأنجولا لم تتوفر عنهما أرقام للدخل .

وكان لتسع من الدول الست عشرة الباقية دخول فى عام ١٩٨٨ تتراوح بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ دولار ، وتشمل ثلاث دول عربية (سوريا والأردن وتونس) ودولتين فى جنوب شرق آسيا (ماليزيا وتايلاند) وثلاث دول أميركية جنوبية (المكسيك وبنما وباراجواى ودولة أفريقية واحدة (الكاميرون) . وكانت هذه الدول مرشحة للتحويل إلى المنطقة الانتقالية ذات الدخل المتوسط المرتفع . ففى خمس منها (ماليزيا والأردن وتونس والكاميرون وتايلاند) حقق إجمالى الناتج القومى معدل نمو سنوى يبلغ ٤, ٣٪ بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨ . ولو استمرت هذه المعدلات ، يحتمل ظهور الظروف المهيئة للتحويل الديمقراطى فى خلال التسعينيات . ولو تمكنت كل من سوريا وباراجواى وبنما والمكسيك من تحقيق معدلات نمو أعلى مما حققت بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨ ، فإنها ترشح أيضا للانتقال إلى مستويات من النمو الاقتصادى تدعم التحويل إلى الديمقراطية .

وكانت الدول السبع غير الديمقراطية التى كان إجمالى الناتج القومى فيها يتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ دولار للفرد فى عام ١٩٨٨ هى المغرب وساحل العاج

(٢٢) هذه الأرقام والأرقام التالية عن إجمالى الناتج القومى للفرد ومعدل نمو الناتج القومى مستقاة من :

World Bank, World Development Report 1990, pp. 178-81.

ومصر وزيمبابوى واليمن . وكان بمعظم هذه الدول معدلات نمو اقتصادى كبيرة خلال الثمانينيات ؛ ولو تمكنت من الحفاظ على هذه النسب ، ستنقل إلى المنطقة الاقتصادية التى تؤهلها للتحويل الديمقراطى فى الجزء الأول من القرن الحادى والعشرين .

كانت غالبية الدول التى تؤهلها ظروفها للتحويل الديمقراطى فى التسعينيات هى دول فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . فالرخاء الاقتصادى لهذه الدول - وهى الدول بين الأقواس فى الجدول (٩) كانت تعتمد على الصادرات النفطية ، وهو موقف عزز السيطرة البيروقراطية للدولة وبالتالى هيا مناخا لا يتناسب والتحول إلى الديمقراطية . إلا أن ذلك لم يكن معناه استحالة التحويل الديمقراطى بالضرورة . فقد مارست البيروقراطيات الحكومية فى أوروبا الشرقية سيطرة أكبر من سيطرة الدول المصدرة للنفط . ويمكن القول إن تلك السيطرة قد تنهار عند نقطة معينة فى هذه الدول النفطية بنفس الصورة الفجائية التى انهارت بها فى دول أوروبا الشرقية . ومن بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضا وصلت الجزائر إلى مستوى يناسب التحويل الديمقراطى ؛ واقتربت سوريا منه ؛ وكانت الأردن وتونس والمغرب ومصر واليمن الشمالية تحت مستوى المنطقة الانتقالية، لكنها حققت نموا سريعا فى الثمانينيات . فكانت اقتصاديات الشرق الأوسط ومجتمعاتها تدنو من النقطة التى تكون فيها أغنى وأشد تعقيدا من أن تكون لها أنظمة حكم تقليدية وعسكرية وحزب واحد وما إلى ذلك من أشكال الحكم الشمولى . وكان من الممكن لموجة التحويل الديمقراطى التى اجتاحت العالم فى السبعينيات والثمانينيات أن تصبح سمة سائدة فى سياسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى التسعينيات . حيث تدق قضية الاقتصاد والتراث الثقافى معا . فما هى أشكال السياسة وأنماطها التى يمكن أن تظهر فى هذه الدول حين يتفاعل الرخاء الاقتصادى مع التقاليد والقيم الإسلامية ؟

أما في الصين فكانت العوائق التي تواجه التحول الديمقراطي عام ١٩٩٠ سياسية واقتصادية وثقافية ؛ وفي أفريقيا اقتصادية في أغلبها ؛ وفي دول شرق آسيا والعديد من الدول الإسلامية ذات النمو السريع اقتصادية بالدرجة الأولى .

التنمية الاقتصادية والقيادة السياسية

أثبت التاريخ خطأ المتفائلين والمتشائمين على السواء فيما يتعلق بالديمقراطية ، وربما ستواصل أحداث المستقبل مفاجأتها . فهناك عقبات رهيبة في طريق اتساع الديمقراطية في العديد من الدول . ولن تستمر الموجة الثالثة أو « الثورة الديمقراطية العالمية » في القرن العشرين إلى الأبد . وقد تليها طفرة جديدة للحكم الشمولي تكون بمثابة موجة مضادة ثالثة . إلا أن ذلك لن يحول دون قيام موجة رابعة من التحول الديمقراطي في وقت ما في القرن الحادي والعشرين . ومن واقع التاريخ نرى أن العاملين الرئيسيين المؤثرين في الاستقرار المستقبلي واتساع نطاق الديمقراطية هما التنمية الاقتصادية والقيادة السياسية .

أما في المجتمعات الفقيرة فستظل غير ديمقراطية طالما ظلت على فقرها . إلا أن الفقر ليس أمرا محتوما . ففي الماضي ، كانت هناك دول تعد على درجة عالية من التخلف الاقتصادي ، ثم أذهلت العالم بقدرتها على تحقيق الرخاء وبسرعة . وفي الثمانينيات ، ظهر إجماع جديد بين علماء الاقتصاد التنموي حول سبل دفع عجلة النمو الاقتصادي . وقد لا يكون حظ هذا الإجماع أفضل من حظ الإجماع الذي ظهر حول عكس ذلك في الخمسينيات والستينيات . إلا أن السلفية الجديدة قد أفرزت نتائج هامة في عدة دول . ومع ذلك فهناك تحذيران . أولا ، إن التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية - أي أفريقيا - قد تكون أصعب مما كانت عليه بالنسبة للدول النامية السابقة ، لأن الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ازدادت اتساعا . ثانيا ، قد تظهر أنماط جديدة من الشمولية

جدول (٩)

إجمالي الناتج القومي للفرد عام ١٩٨٨

الدول غير الديمقراطية ذات الدخل العالى والمتوسط

مستوى الدخل (بالدولار)	دول عربية / شرق أوسطية	جنوب شرق آسيا	أفريقيا	أخرى
عالي (أكثر من ٦٠٠٠ دولار)	(الإمارات العربية) (الكويت) (السعودية)	سنغافورة		
متوسط مرتفع (٢٢٠٠ - ٢٥٠٠)	(العراق) (إيران) (ليبيا) (عمان) (الجزائر)		(الجابون) جنوب أفريقيا	يوغوسلافيا
متوسط منخفض (١٠٠٠ - ٢٢٠٠)	سوريا الأردن تونس	ماليزيا تايلاند	الكاميرون	بنما المكسيك باراجواي
(٥٠٠ - ١٠٠٠)	المغرب مصر اليمن لبنان		الكونغو ساحل العاج زيمبابوي السنغال أنجولا	

البنك الدولي : تقرير التنمية العالمية ١٩٩٠ (نيويورك ، أكسفورد ، ١٩٩٠) ،

ص ١٧٨ - ١٨١ .

تلائم المجتمعات الغنية ومجتمعات المعلومات والتكنولوجيا ، وإذا لم تتحقق مثل هذه الاحتمالات ، فينبغي للتنمية الاقتصادية أن تخلق الظروف المواتية لعملية الإحلال التقدمي للأنظمة السياسية الشمولية .

إن النمو الاقتصادي يجعل من الديمقراطية أمراً ممكناً ؛ والقيادة السياسية تجعل منها أمراً واقعاً . ولكي تتحقق الديمقراطية مستقبلاً ، يجب على النخبة السياسية على الأقل أن تؤمن بأن الديمقراطية هي أقل أشكال الحكم شراً على مجتمعاتهم وعلى أنفسهم . كما ينبغي عليهم أن تكون لديهم مهارة تحويل الفترة الانتقالية إلى ديمقراطية في مواجهة كل من العناصر الراديكالية والمتشددة التي ستظل موجودة حتماً ، والتي ستسعى بالضرورة إلى إحباط جهودهم .

إن الديمقراطية ستنتشر في العالم بقدر ما يود لها من يشغلون مقاعد السلطة أن تنتشر .



المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة المترجم
٩	مقدمة د. سعد الدين إبراهيم (المجتمع المدني ومستقبل الديمقراطية في الوطن العربي)
٥٧	مقدمة المؤلف
٦١	الباب الأول : تعريف
٦١	بداية الموجة الثالثة
٦٤	معنى الديمقراطية
٧٢	موجات التحول إلى الديمقراطية
٨٦	قضايا التحول الديمقراطي
٩١	الباب الثاني : الأسباب
٩١	تفسير ظاهرة الموجات
٩٤	تغير موجات التحول الديمقراطي
١٠٢	تفسير أسباب الموجة الثالثة
١٠٨	تدهور الشرعية ومآزق الأداء
١٢٠	النمو الاقتصادي والأزمة الاقتصادية
١٣٩	التغيرات الدينية
١٥٢	السياسات الجديدة للعناصر الخارجية
١٦٩	تأثير « العرض العملي » أو « كرات الثلج »
١٧٥	الأسباب والمسببات

الصفحة	الموضوع
	من تجارب التحول الديمقراطي : (٤) التعامل مع
٣١٩	الجرائم الشمولية
٣١٩	التمرد والقوة العسكرية
	من تجارب التحول الديمقراطي : (٥) كبح جماح القوة
٣٤٠	العسكرية ودعم الاحتراف
٣٤١	التحرر من الوهم والحنين إلى الشمولية
٣٤٥	ايجاد سياسة ثقافية ديمقراطية
	إضفاء الصبغة المؤسسية على السلوك السياسى
٣٥٣	الديمقراطى
	الظروف الملائمة لترسيخ دعائم الديمقراطية
٣٥٨	الجديدة
٣٦٩	الباب السادس : إلى أين ؟
٣٧٠	أسباب الموجة الثالثة : الاستمرارية والضعف والتغير
٣٧٨	هل ستهب موجة ثالثة مضادة ؟
٣٨٤	• مزيد من التحول الديمقراطى : العقبات والفرص ...
٤٠٧	• التنمية الاقتصادية والقيادة السياسية
٤٠٩	المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الباب الثالث : الكيفية
١٧٩
١٧٩	إجراءات التحول الديمقراطى
١٨٢	النظم الشمولية
١٩٣	عمليات الانتقال
١٩٦	التحولات
	من تجارب التحول الديمقراطى : (١) إصلاح الأنظمة
٢١٧	الشمولية
٢١٨	الإحلال
	من تجارب التحول الديمقراطى : (٢) مواجهة
٢٢٦	الأنظمة الشمولية
٢٢٨	الإحلال التحول
	من تجارب التحول الديمقراطى : (٣) التفاوض حول
٢٤١	تغيير النظام
	الباب الرابع : الكيفية
٢٤٣
٢٤٣	• سمات التحول الديمقراطى
٢٤٣	أعراض التحول الديمقراطى فى الموجة الثالثة
٢٤٤	المصالحة وتبادل المشاركة بالاعتدال
٢٥٥	الانتخابات المذهلة وغير المذهلة
٢٧٥	مستويات العنف المنخفضة
	الباب الخامس : إلى متى ؟
٢٩٣
٢٩٣	ترسيخ الدعائم ومشكلاته
٢٩٦	الحيرة بين البطش والتسامح

مجلس أمناء مركز ابن خلدون

د. عمرو محيي الدين اقتصادي - أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة	د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط
د. محمد القصاص خبير البيئة ، وأستاذ العلوم بجامعة القاهرة	د. باربارا إبراهيم الممثل الإقليمي لمجلس السكان في الشرق الأوسط
د. محمد محمود الجوهري رئيس جامعة حلوان	د. هاشم الببلاوي رئيس البنك المصري لتنمية الصادرات
د. محمود محفوظ رئيس الخدمات بمجلس الشورى	أ. حسين أحمد أمين كاتب - سفير مصر السابق في الجزائر
د. مصطفى الفقي سياسي - ودبلوماسي	د. سمير سرحان كاتب - رئيس الهيئة العامة للكتاب
أ. منى ذو الفقار محامية - من قيادات العمل النسائي	أ. عبد الرؤوف الريدي محام - وسفير مصر السابق في واشنطن
د. منى مكرم عبيد أستاذة - عضو مجلس الشعب	د. عبد العزيز حجازي اقتصادي - رئيس وزراء مصر الأسبق
د. يحيى درويش من قيادات العمل الاجتماعي	أ. عزيزة حسين من قيادات العمل الاجتماعي والنسائي
خبير سابق بالأمم المتحدة	د. علي الدين هلال رئيس مركز البحوث السياسية وأستاذ السياسة بجامعة القاهرة

د. سعد الدين إبراهيم
رئيس المركز

ابن خلدون : سمي المركز على اسم المفكر العربي الكبير عبد الرحمن ابن خلدون ، ولد في أول رمضان سنة ٧٢٢ هجرية الموافق ٢٣ مايو ١٣٢٢ ميلادية . وهو المؤسس الحقيقي للعلوم الاجتماعية العربية ، فقد خدم في عدد من البلدان العربية (تونس والمغرب والأندلس ومصر والحجاز والشام) مما أتاح لهذا المفكر النابغة أن يجمع بين النظرية والتطبيق على نحو خلاق غير مسبوق ، وتجلّى ذلك في كتابه الشهير « المقدمة » الذي يعتبر أهم مؤلف اجتماعي عن المجتمع والدولة في العصور الوسطى الإسلامية .

■ دار سعاد الصباح

للنشر والتوزيع

هي مؤسسة ثقافية عربية
مسجلة بدولة الكويت
وجمهورية مصر العربية
وتهدف إلى نشر ما هو
جدير بالنشر من روائع
التراث العربي والثقافة
العربية المعاصرة والتجارب
الابداعية للشباب العربي
من المحيط إلى الخليج وكذا
ترجمة ونشر روائع الثقافات
الأخرى حتى تكون في
متناول أبناء الأمة فهذه
الدار هي حلقة وصل بين
التراث والمعاصرة وبين
كبار المبدعين وشبابهم
وهي نافذة للعرب على
العالم ونافذة للعالم على
الأمة العربية وتلتزم الدار
فيما تنشره بمعايير تضعها
هيئة مستقلة من كبار
المفكرين العرب في
مجالات الإبداع المختلفة .

هيئة المستشارين :

- | | |
|-----------------------|----------------------|
| (مدير التحرير) | أ. إبراهيم فريح |
| | د. جابر عصفور |
| | أ. جمال الغيطاني |
| | د. حسن الابراهيم |
| (المستشار الفني) | أ. حلمي التوفى |
| | د. خلدون النقيب |
| (العضو المنتدب) | د. سعد الدين إبراهيم |
| | د. سمير سرحان |
| | د. عدنان شهاب الدين |
| (المستشار القانوني) | د. محمد نور فرحات |
| | أ. يوسف القعيد |



۱۳۲۷.۶.۱۰